

الْحَسَنُ الدَّانِي
فِي حُرُوفِ الْعِصَانِي

الحسن الذي في حروف المعاني

صنعة
الحسن بن قاسم المرادي
(٧٤٩ هـ)

تحقيق

الأستاذ
محمد نديم فاضل

الدكتور
فخر الدين قباوه

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار النشر العالمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

يطلب من: دار النشر العالمية بيروت، لبنان
ص: ١١/٩٤٢٤ تل: 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ - ٨١٥٥٧٣
هاتف وفاكس: ٠٠/١٢١٢٤٧٨١٣٧٣
00/12124781373

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

أحمدك ، اللهم ، حمد من أخلص النيّة لوجهك الكريم ، وأصلّي وأسلم على نبيّك ، المبعوث قدوة للناس ، ورحمة للعالمين . وبعد :

١

فإنّ معاني الأدوات علم نشأ ، في ركاب تفسير القرآن الكريم (١) ، حين كان علماء العربية ، والمفسّرون ، يفضّلون المعاني المختلفة ، للأداة الواحدة ، في النصوص القرآنية . ثم شبّه هذا العلم ، وترعرع ، حتى استقلّ بميدانه انحصار التمييز .

والمراد بالأدوات : الحروف ، وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف (٢) . وقد ائترت أقوال المتقدمين ، في معاني الأدوات ، بين طيّات كتب التفسير ، وشروح الدواوين ، والمصنفات النحوية ، واللغوية ، والبلاغية . ثم شعر النحاة بضرورة تصنيف كتب خاصة ، تضم هذه المعاني ، وتبسط أصولها ، وأبوابها ، وشواهدا ، والمذاهب المختلفة فيها . فكان أن صدرت مؤلفات كثيرة ، في هذا الموضوع ، أشهرها :

(١) كشف الظنون ١٧٢٩ . (٢) مفتاح السعادة ٢ : ٧ ٤ .

العلامات (١)	لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
منازل الحروف (٢)	لأبي الحسن علي بن عيسى الرمثاني
الأزھية في علم الحروف (٣)	لأبي الحسن علي بن محمد الهروي
معاني الحروف (٤)	لعبد الجليل بن فيروز الفزوي
رصف المباني في حروف المعاني (٥)	لأحمد بن عبد النور المالقي
الحى الداني في حروف المعاني	لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي
معاني الأدوات والحروف (٦)	لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر الحنبلي
معني اللبيب عن كتب الأعريب	لابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري

ويبدو أن أول كتاب جامع ، في هذا الموضوع ، كان على يد محمد بن جعفر التميمي القيرواني ، الحروف بالفرساز . قال النقفلي (٧) : « وفي سنة إحدى وستين وثلاثمائة ، أمر معدّ ، أبو تميم ، المدعو بالفرساز ، المتولّي على إفريقية ، عسّاج بن الحسن الدنهاجي ، العامل ، أن يأمر الفرّاس النحوي هذا ، بأن يؤلّف كتاباً ، يجمع فيه سائر الحروف ، التي ذكر النحويون أن الكلام كلّها : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمنى . وأن يقصد في تأليفه إلى شرح الحرف الذي جاء لمنى ، وأن يجري ما ألّفه ، من ذلك ، على حروف المعجم . فسارع لما أمر به ، وجمع المفرّق في الكتب النفيسة ، من هذا المعنى ، على أقصد سبيله ، وأقرب مأخذه ، وأوضح طريقه . فبلغ جملة الكتاب ألف ورقة . ورفع صوراً منه إلى معدّ ، فأعجبه ، ورضيه ، وقال له : اذكر ما يجيء من الكلمات ، لمشاكلّة الصور ، في الأمر ، والنهي ، والصفة ،

-
- (١) طبع في دمشق عام ١٩٦٩ . (٢) طبع في بغداد عام ١٩٦٩ ولاهور عام ١٩٧٢ .
ولعلي بن فضال الجاشعني شرح عليه . ذيل كشف الظنون ٢ : ٦٠ . (٣) طبع في دمشق عام ١٩٧١ . (٤) كشف الظنون ١٧٢٩ وهدية العارفين ١ : ٥٠٠ وبقية الوعاة ٢ : ٧٣ .
(٥) حققه الأستاذ أحمد خراط مجلب ولا ينشر . (٦) كشف الظنون ١٧٢٩ .
(٧) إنباه الرواة ٣ : ٨٦ - ٨٧ . أما كتاب « الحروف » لأبي عمرو الشيباني فهو كتاب لغوي . ونسب إلى الفارسي كتاب في « الحروف » . راجع ص ٤٤١ .

والجحد ، والاستفهام ، التي يدل على الإراد بها إعرابها ، على ما تقدمها وتلاها من القول . فقال محمد بن جعفر القزويني : ما علمت أن أحداً سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب ، ولا اهتدى أحد ، من أهل هذه الصنعة ، إلى تقريب البعيد ، وتسهيل المأخذ ، وجمع المفرق ، على مثل هذا المنهاج .
وكان أول ما طبّع من هذه المصنّفات كتاب « مغني اللبيب » .
وقد استطاع ، لسبقه هذا في النشر ، ولما أُلّف حوله من شروح وتعليقات واستدراكات ، ولما تمتّع به صاحبه ابن هشام ، من منزلة علمية مرموقة طاغية ، أن يملأ فراغاً كبيراً ، من معاني الأدوات ، ويشغل الدارسين ، والمحققين ، عن الكتب التي تقدمته ، أو جاءت بعده ، في هذا الموضوع . فلم يعمل واحد منهم ، على تخطي سلطان ابن هشام ، عشرات من السنوات .

بيد أن قراءة يسيرة في كتاب « الجني الداني » رسمت لنا خطاً جديداً في تاريخ « مغني اللبيب » . فقد ذكر ابن هشام أن كتابه فريد في نوعه ، « إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثله ، ولم ينسج ناسج على منواله » (١) . فأوهم الدارسين أن كتابه نسيج وحده ، وفريد أصله وفرعه . ونحن إذا عارضنا الباب الأول منه ، بما جاء في « الجني الداني » رأينا لقاء واضحاً في تقسيم معاني الأدوات ، والشواهد والمذاهب ، والتوجيهات النحوية والعنويّة ، والامتدراكات والتعقيبات . وهذا اللقاء ليس قاصراً على المضمون ، وإنما هو ، في كثير من المواطن ، ظاهر في العبارات والجلد والمفردات . الأمر الذي يدعو إلى احتمال أن أحد المؤلفين قد نقل من الآخر ، أو أنها نقلا من مصدر واحد .

ولما تعدّر علينا الوصول إلى كتاب يثبت الاحتمال الثاني رجعنا إلى الاحتمال الأول . وكادت دعوى ابن هشام ، المتقدمة ، تحملنا على الميل

(١) المغني ١ .

إلى أن المرادي قد اعتمد ، في « الجنى » ، على ما جمعه ابن هشام في كتابه . إلا أن منطق التاريخ لم يسمح بهذا ، وحملنا على الجزم بعكسه .

فابن هشام قد صنّف كتابه « المغني » مرتين (١) : أولاها سنة ٧٤٩ ، والثانية سنة ٧٥٦ . وقد نُكِب ابن هشام بالتأليف الأول ، وبكتب له أخرى ، في طريقه إلى مصر ، فلم يكن للمغني بين الناس إلا التأليف الثاني . ولما كان المرادي قد توفي سنة ٧٤٩ فإن نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق . وقد أكد هذه الحقيقة قول حاجي خليفة (٢) : « الجنى الداني في حروف المعاني للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ... وهو مأخذ المغني لابن هشام » .

والجدير بالذكر أن ابن هشام قد ذكر ، في « المغني » ، كتباً كثيرة استقى منها ، وعدداً كبيراً من العلماء ، نقل عنهم أو أخذ بأقوالهم ، ولم يكن للمرادي ، وكتابه « الجنى الداني » ، إشارة واحدة .

٢

أما المرادي (٣) فهو بدر الدين ، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي . يرجع نسبه إلى قبيلة مراد ، وكان موطن رهطه ، في القرن السابع ، في أسفي ، على ساحل الأطلنطي بالمغرب . ثم رحلت جدته أم

(١) المغني ١ . (٢) كشف الظنون ٦٠٧ .
(٣) شذرات الذهب ٦ : ١٦٠ والدرر الكامنة ٢ : ٣٢ وغاية النهاية ١ : ٢٢٧
وبغية الوعاة ١ : ١٧٥ وحسن المحاضرة ١ : ٢٣٠ وطبقات القراء ١ : ٢٢٨
وكشف الظنون : ٥٣ و ٤٠٦ و ٦٠٧ و ٦٤٨ و ١٠٣١ و ١٧٧٤
وروضات الجنات ٢٢٥ وهدية العارفين ١ : ٢٨٦ .

أيسه ، زهراء ، الشهورة بأم قاسم (١) ، إلى مصر ، وعرفت فيها بالشيخة . وفي مصر ولد الحسن ، ونسب إلى جدته ، فقيل : ابن أم قاسم .

وقد أخذ العلوم الإسلامية ، وعلوم العربية ، عن كثير من رجال ذلك العصر . ومنهم :

١ - أبو حيّان الأندلسي (٢) : وهو محمد بن يوسف ، أثير الدين ، النحوي اللغوي المفسّر المقرئ المؤرّخ الأديب . ولد سنة ٦٥٤ في الأندلس ، ورحل إلى المشرق ، فكان له شهرة واسعة ، وقّاج ضخّم . وتوفي سنة ٧٤٥ .

٢ - السراج الدمهوري (٣) : وهو عمر بن محمد بن علي ، سراج الدين ، المصري ، الشافعي ، العلامة الأوحد ، الفقيه المقتي ، شيخ قرّاء زمانه . ولد بعد سنة ٦٨٠ بدمههور ، وأقرأ القراءات بالحرّمين الشريفين . وتوفي سنة ٧٥٢ .

٣ - مجد الدين القسّيري (٤) : وهو إسماعيل بن محمد بن عبد الله البناكي . برع في القراءات والمريّة والأصول ، وكان شيخ الإقراء بالفاضلية . ومات سنة ٦٤٨ .

٤ - شمس الدين ابن اللبّان (٥) : وهو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الدمشقي . مفسّر ومن علماء العربية . ولد بدمشق ، وعاش سبعين سنة ، وتوفي بمصر سنة ٧٤٩ .

(١) هذا هو المشهور . وقيل : إن أم قاسم هذه ليست جدته ، وهي من بيت السلطان ، ثبت المرادي فنسب إليها . الدرر الكامنة ٢ : ٣٧ .

(٢) بنية الوعاة ١ : ٢٠٨ .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١ : ٥٩٧ .

(٤) طبقات القراء ١ : ١٦٨ . (٥) مرآة الجنان ٤ : ٣٣٣ .

٥ - أبو زكرياء الفهري (١) : وهو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله ،
التونسي الصوفي . ولد سنة ٦٤٣ ، وكانت بضاعته في النحو
مزجاة . وقوفي سنة ٧٣٤ .

وأخذ المرادي أيضاً عن أبي عبد الله الطنجي ، والشرف المغيلي
المالكي ، وغيرها . وبرز في النحو ، والتفسير ، والفقه ، والأصول ،
والقرائات ، والعروض . وكان إماماً في العربية ، ومشهوراً بصلاحه
وتقاه ، وله كرامات كثيرة .

وقد ترك آثاراً جليلة ، في علوم القرآن والعربية ، لما ينشر منها
فيء . ومنها :

- ١ - إعراب القرآن .
- ٢ - تفسير القرآن : وهو في عشر مجلدات ، أتى فيه بالفوائد الكثيرة (٢) .
- ٣ - الجنى الداني في حروف المعاني : وهو كتابنا الذي نشره الآن .
- ٤ - شرح الاستعاذة والبسملة : وكان منه نسخة بخط المؤلف عند
السيوطي (٣) . وقد ذكره المؤلف في هذا الكتاب .
- ٥ - شرح الألفية : والألفية منظومة في النحو لابن مالك ، شرحها عدد
غفير من العلماء ، منهم المرادي . وفي مكتبة الأوقاف بحلب نسخة
مخطوطة ، من شرحه ، تحت الرقم ٢٥٩٩ (٤) .
- ٦ - شرح التسهيل : والتسهيل كتاب نحوي ، جامع مختصر ، لابن
مالك . طبع في القاهرة عام ١٩٦٨ . وقد شرحه المرادي شرحاً
مطولاً ، وذكره مراراً في هذا الكتاب .
- ٧ - شرح الجزولية : والجزولية مقدمة موجزة في النحو ، تسمى

(١) الدرر الكامنة ٥ : ٢٠٦ .

(٢) غاية النهاية ١ : ٢٢٧ . (٣) بنية الوعاة ١ : ٥١٧ .

(٤) وانظر بروكلمان 22 : 2 . G .

بالقانون . وهي في الأصل حواش على جمل الزجاجي ، علقها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، المتوفى سنة ٦٠٧ . ثم أفردها في كتاب ، فكانت عسيرة المنال ، لا يفهم حقيقتها إلا كبار العلماء البلغاء .

٨ - شرح الحاجية النحوية : والحاجية مقدمة نحوية جليظة ، لجمال الدين ابن الحاجب عثمان بن عمر ، المتوفى سنة ٦٤٦ . واسمها الكافية في النحو . وقد شرحها عدد كبير من العلماء ، ومنهم المرادي .

٩ - شرح الحاجية العروضية : والحاجية هذه قصيدة لابن الحاجب في علم العروض ، اسمها المقصد الجليل في علم النخيل . وقد شرحها المرادي (١) .

١٠ - شرح الشاطبية : والشاطبية قصيدة في القراءات السبع ، نظمها القاسم بن فيرث الشاطبي ، المتوفى سنة ٥٩٠ . وسميها « حرز الأماني ووجه التهاني » . وعليها شروح كثيرة ، أحدها للمرادي ، واسمها « شرح باب وقف حمزة وهشام » . ومنه نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية (٢) تحت الرقم ٣١٨ (٢٩ القراءات) . قال الجزري (٣) : وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح .

١١ - شرح الفصول : والفصول كتاب نحوي يسمى « الفصول الخمسون » (٤) . صنفه يحيى بن عبيد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ . وعليه عدة شروح ، أحدها للمرادي .

(١) انظر بروكلمان S . 2 : 16 .

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم القرآن ٤٦ . وانظر بروكلمان S . 2 : 16 .

(٣) غاية النهاية ١ : ٢٢٨ .

(٤) كنف الظنون ١٢٦٩ .

١٢ - شرح المفصل : والمفصل كتاب نحوي مشهور . ألفه جار الله الزنجشيري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . وقد اعتنى بشرحه عدد كبير من النحاة . وكان المرادي شرح عليه (١) .

١٣ - كلاً وبلى : وهو كراسة أفردتها للحديث عن الأداةين : كلاً وبلى . وذكره في هذا الكتاب .

١٤ - معنى لو : وهو ورقات أفردتها للحديث عن معنى الأداة : لو . وذكره في هذا الكتاب .

١٥ - منظومة في معاني الحروف : وهي منظومة شعرية ، جمع فيها معاني الحروف . ثم شرحها بعد في كتاب (٢) .

وذكر له (٣) كتاب « جمل الاعراب » منه نسخة خطية ، في ليدن ، تحت الرقم ٢١٥ ، وأخرى في باتنه . وأبيات من الكامل تتضمن أنواع الجمل المختلفة ، وعليها حواش لأحد الشراح ، ومنها نسخة خطية ، في برلين ، تحت الرقم ٦٨٧٧ . ومنظومة في الدال المعجمة والدال المهملة . وأخرى في الظاء والضاد . وشرح الواضحة .

ولبت المرادي في مصر بصيف ، ويدرس في جامع مصر العتيق . ثم توفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩ هـ (٤) ، ودفن بسرايقوس .

٣

وكان المرادي ، كما رأينا ، قد صاغ منظومة شعرية ، تضم معاني الحروف ، وجمعها في كتاب . ثم رجع إلى هذه المنظومة يشرح ما أجملته

(١) كشف الظنون ١٧٧٤ . (٢) الدرر الكامنة ٢ : ٢٢ .

(٣) انظر بروكلمان S . 2 : 16 ، G . 2 : 22 .

(٤) قاله ابن حجر المستطاني : « وقد رأيت بخطي : ولا أدري من أين نقلته : وكانت وفاته سنة ٧٥٥ . فالفه أعلم » . الدرر الكامنة ٢ : ٣٢ .

من معان وإشارات ، في كتاب آخر . وكأنه أحسّ بأن الحروف لم تأخذ مداها في هذين الصنيعين ، فشرع في تصنيف كتاب ثالث سماه « الجنى الداني في حروف المعاني » ، وجعله مختصراً ، لأنه فصل أكثر مواده في كتب أخرى تقدمت عليه . وهو ، فيما يبدو ، من أواخر كتبه التي صنف ، لأنه قد ذكر في طيَّاته عدداً من كتبه المتقدمة ، تصريحاً أو تلميحاً .

وقد بقي هذا الكتاب مخطوطاً (١) ، إلى أن يسّر الله لنا أمر العناية به ونشره . فرجعنا إلى بعض مخطوطاته للضبط والتحقيق :

١ - نسخة الأحمدية (الأصل) :

تحتفظ بها مكتبة الأوقاف الإسلامية ، في مدينة حلب ، تحت الرقم ٩٧٨ أحمدية . وتضم هذه النسخة ١١٤ ورقة من القطع المتوسط ، وفي كل صفحة ٢٣ سطراً . وخطها نسخي قديم واضح . ويبدو أن ناسخها ، كما جاء في إحدى الصفحات ، هو رضي الدين القازاني . وقد وقفها الشيخ أحمد أفندي طه زاده ، على المدرسة الأحمدية ، التي أنشأها بمدينة حلب ، سنة ١١٢٥ .

وتمتاز هذه النسخة بالوضوح والدقة ، في الضبط والإعجام ، وليس فيها إلا القليل من التصحيف والسقط . ولهذا اتخذناها أصلاً في التحقيق .

وقد جاء في هوامشها تعليقات كثيرة ، منها الاستدراك والتصويب ، ومنها الشرح والتفسير ، ومنها أبيات منظومة في معاني بعض الحروف . وقد أثبتنا بعض هذه التعليقات في مواضعها ، وأهملنا ما بقي لقلة جدواه .

(١) وزعم يوسف سركيس أنه طبع في الآستانة بمطبعة الجسائب . ثم قال : كذا أخبرني الأديب جميل بك العظيم ، وقال : إن نسخ هذا الكتاب هُدمت . معجم المطبوعات العربية ١٧٢٤ .

٢ - نسخة الأسكوريال (ب) :

تحتفظ بها مكتبة الأسكوريال ، في إسبانيا ، تحت الرقم ٧٨ نحو . وهي في ٩٠ ورقة ، بخط نسخي قديم ، أهمل ضبطه ، وأغفل إعجام كثير من حروفه المشابهة لللبسة . وجاء في آخرها : كمل كتاب الجني الداني في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها كتبت من نسخة مؤلفها ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، المرادى نسباً ، المالكي مذهباً . عفا الله عنه . وكان الفراغ ، من هذه النسخة المباركة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من ذي الحجة الحرام ، آخر شهر سنة أربع وخمسين وثمانمائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن علي بن أحمد ، الطوخي بلداً ، الشافعي مذهباً . غفر الله تعالى ذنوبه . وستر عليه ، في الدارين ، عيوبه . آمين .

وقد كادت هذه النسخة ، لتقدم تاريخها ، ونقلها عن نسخة مصدرها نسخة المؤلف ، تحملنا على اعتمادها أصلاً في التحقيق . ولكن إهمال ضبط كلماتها المشكلة ، وإغفال إعجام كثير من حروفها لللبسة ، بالإضافة إلى كثرة الخروم والتصحيف والتحريف والتصرّف ، جعلها تفقد أهميتها ، وتصبح مساعدة لا أصلاً يعتمد . ولذا استعنت بها أحياناً ، ولم تتبع اضطرابها ، ورمزنا إليها بالحرف (ب) .

٣ - نسخة القاهرة (ج) :

تحتفظ بها دار الكتب المصرية بالقاهرة ، تحت الرقم ١٢٦٣ . وهي بخط عبد الكريم بن سليمان الشافعي ، فرغ من كتابتها في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ٨٤٨ .

وكان الأستاذ أحمد خراط قد نقل عنها نسخة بخطه ، وتكرم بإعارتنا نسخته هذه ، فاستعنت بها في تحقيق النص ، وتصويب العبارات الختلة ، دون أن تتابع ما جاء فيها من تصحيف أو نقص أو اضطراب . وقد رمزنا إليها بالحرف (ج) .

٤ - نسخة دمشق (د) :

تحتفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق تحت الرقم ٢٦١ نحو . وتقع في ١٢٥ ورقة ، بخط حسن واضح . وقد تم نسخها في أواسط شهر صفر ، سنة تسع عشرة وألف . ولم ترجع إلى هذه النسخة إلا في مواطن اختلاف النسخ الأخرى ، والشك في صحة بعض الجمل والمبارات . ورمزنا إليها بالحرف (د) .

وللكتاب نسخ خطية كثيرة : واحدة في مكتبة الإسكندرية تحت الرقم ٨ نحو . وثانية في غوطا تحت الرقم ٣١٧ . وثالثة ورابعة في مكتبة جامعة إستانبول ، تحت الرقمين : ١٢٩٠ و ٣٥٧٨ . وخامسة في برلين تحت الرقم ٣٨٧٣ ، إلا أنها مفقودة لم يعثر عليها . وسادسة في الأسكوريال تحت الرقم ١٢١١ . وسابعة في مكتبة ولي الدين تحت الرقم ٢٩١٨ . وثامنة في مكتبة برلين بريل تحت الرقم ١٣٥ . ونسخ آخر في باتنه ورامبور وإبراهيم باشا ... ولم نحتاج إلى هذه النسخ ، لأن ما لدينا كان كافياً للعمل التام .

٤

اتخذنا نسخة الأحمديّة أصلاً ، فأثبتنا النص منها وعارضناه بما لدينا من غيرها ، وأغفلنا الإشارة إلى التصحيقات الواضحة ، والخروم التي وقعت في النسخ الأخرى ، وهي كثيرة جداً ، يتمنذر حصرها ، وليس فيه غناء .

ثم ضبطنا النص ، وفسرنا غريبه ، وخرجنا شواهد ، وعرفنا بكثير من أعلامه ، ورددنا بعض الإحالات إلى مصادرها . ولم نطل في

تخريج الأَشعار ، ولا سيما الشواهد التي طبعت دواوين أصحابها . وكثيراً ما استعنتُ بكتاب « مغني اللبيب » في تخريج الشواهد ، وبالكتب التي نقلت عن « الجنى الداني » أو نقل عنها ، أو شاركته في موضوعه ، لتحقيق النص ، وضبط عباراته وكلماته .

وإننا ، إذ نقدم هذا الجهد المتواضع ، نلجئ من الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وثمره صدق في طيِّب أعمالنا ، تنير السبيل ، وتسدد الخطى ، وتجزل الثواب . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

حلب	الثلاثاء	١٣٩٣/١/١٨
المحققان		١٩٧٣/٢/٢٠

ومن احسنها قوله فيهم الحرف — كلمة تدل على معنى في غير ما تقول
فقولك كلمة جئت فمثل الاسم والاضاع الحرف و علم من تعلمه الخ
ان ما ليس بكلمة فليس بحرف كقولك الثقيل الرصين وما التفسير في هذا
من حروفها لانه حروف المعاني فانها لو كانت كلمات بل هي افعال
كلمات واما القول من حروفها لانه حروف المعاني فانها لو كانت
تقدم من حروفها لانه حروف المعاني فانها لو كانت
هو اكثر من كلمة واحدة نحو قاتلوا قاتلا والجواب يستدل به ليس
الحروف ما هو اكثر من كلمة واحدة وانما هو انما كانا حروفين
معنا في الحرف واحد فكل واحد منهما في معنى التركيب كلمة واحدة فهو
حرف واحد وقوله تدل — على معنى في غير ما تقول يخرج به الضمان
الاسماء لان الفعل لا يدل على معنى في غير ما تقول الاسماء وتكون
فقط هي ان يخرج من الاسماء ما يدل على معنى في غير ما تقول
فان الاسماء تسمى في معنى تدل على معنى في غير ما تقول وهو
الاكثر وقسم يدل على معنيين معنى في نفسه ومعنى في غير ما تقول
والشرط ان كل واحد منهما يدل بسبب تضمنه معنى الحرف على معنى في غير ما تقول
مع دلالة على المعنى الذي وضع له فاذا قلت مثلا من لم يقرأ فمعناه
قدرة المستمع على فهمه فلو لم يقرأ فلو لم يقرأ فلو لم يقرأ
بجمله الشرط لتضمنها معنى ان الشرطية فلذلك يدعى الحرفية يخرج به
هذا القسم واعتبر من انما يسمى من حروفها بانه ما يدل على معنى
في غير ما تقول الزاين نحو قوله لانه حروف المعاني فانها لو كانت
غيرها وانما — بان الحرفية الزاين فغيره انما يدل على معنى في غير ما تقول
تفسير اللفظ بما وقع اللفظ مودعة بقوله المعنى وهذا لا يحصل الا بكلام
فان ليس ما معنى في حروفها يدل على معنى في غير ما تقول

من نسخة الاحمدية

ومنها انما تلك ما قد خل على احوال من قاصديه
ولكنها هي بوابه الى سبيل سباع يفتي الناس متى هو حلال
والله اعلم

ولكنما السعي الى هذا هو في نفسه غير مستحب
والعلم قولنا من اهل الاعمال في جليل ما هو في مملو

حرفها خلافا لكونه من اهل الاعمال في جليل ما هو في مملو
الله عز وجل هو له ظلم وانما هو في مملو من جليل ما هو في مملو
معه من قضاة قال من ملك وانما هو في مملو من جليل ما هو في مملو
الشيء ثم قد علمه الله وانما هو في مملو من جليل ما هو في مملو

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

الْحَسَنُ الدَّانِي

فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي

الْحَسَنُ بْنُ قَانِبِ بْنِ الرَّادِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

الحمد لله بجميع محامده ، على جميل عوائده ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم أنبيائه ، ومُبلِّغِ أنبائه ، وعلى آله الكرام ، وأصحابه مصاييح الظلام . وبعد :

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب ، على اختلاف صنوفه ، مبنياً أكثرها على معاني حروفه ، صُرِفَتِ الهمم^(٢) إلى تحصيلها ، ومعرفة جملتها وتفصيلها . وهي مع قلتها ، وتيسر^(٣) الوقوف على جملتها ، قد كثر دورها ، وبعد غورها ، فزَتَّ على الأذهان معانيها ، وأبت الإذعان إلا لمن يعانها .

وهذا كتاب ، أرجو أن يكون نافعا ، ولمعاني الحروف جامعا . جعلته لسؤال بعض الإخوان جواباً ، ولصدق رغبته ثواباً . ولما وقى لفظه بمعناه ، ودنى من متناوله جناه ، سمَّيته بـ « الجنى اللاني في حروف المعاني » . ويشتمل على مقدمة وخمسة أبواب .

(١) زاد في الأصل : رب يسر وأعن . وفي ب : اللهم صل على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، وسلم .

(٢) ج : صرِفَتِ الهمم . (٣) ب : وتيسير .

التقدمة

وفيها خمسة فصول :

الفصل الأول

في مدّ الحرف

قال بعض النحويين : لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف ،
لأنّه كسليم^(١) محصورة . وليس كما قال . بل هو ممّا لا بدّ منه ،
ولا يُستغنى عنه ، ليُرجع عند الإشكال إليه ، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيّة
ما صدق الحدّ^(٢) عليه .

وقد حدّ بحدود كثيرة . ومن أحسنها قول بعضهم : الحرف
كلمة تدلّ على معنى ، في غيرها ، فقط . فقوله « كلمة » جنس يشمل الاسم
والفعل والحرف . وعلم من تصدير الحدّ به أن ما ليس بكلمة فليس
بحرف : كهمزتي النقل والوصل ، وياء التصغير . فهذه من حروف
الهجاء ، لا من حروف المعاني . فإنّها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات .
وهذا أولى من تصدير الحدّ بـ « ما » ، لإبهامها .

واعترضَ بأن تصدير حدّ الحرف بالكلمة لا يصح ، من جهة

(١) في الأصل وج : كلمة . (٢) سقطت من الأصل .

أنه يخرج عنه ، من الحروف ، ما هو أكثر من كلمة واحدة ، نحو : إنَّما :
وكأنَّما . والجواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة .
وأما نحو : إنَّما وكأنَّما ، مما هو كلمتان ، فهو حرفان ، لا حرف واحد ،
بخلاف نحو « كأن » ممَّا صيَّره التركيبُ كلمةً واحدةً ، فهو
حرف واحد .

وقوله « تدلُّ على معنى في غيرها » فصلٌ ، يخرج به الفعل ،
وأكثر الأسماء ، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره . وكذلك أكثر
الأسماء .

وقوله « فقط » فصل ثان ، يخرج به من الأسماء ، ما يدل على معنى
في غيره ، ومعنى في نفسه . فإن الأسماء قسمان : قسم يدل على معنى في
نفسه ، ولا يدل على معنى في غيره ، وهو الأكثر . وقسم يدل على
معنيين : معنى في نفسه ، ومعنى في غيره : كأسماء الاستفهام ، والشرط .
فإن كل واحد منها يدل . بسبب تضمنه معنى الحرف . على معنى في غيره ،
مع دلالة على المعنى الذي وضع له . فإذا قلت مثلاً : من يقيم أقيم معه .
فقد دلت « من » على شخص عاقل بالوضع ، ودلت مع ذلك على
ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط . لتضمنها معنى « إن » الشرطية . فإذ ذلك
زيد في الحدَّ « فقط » ، ليخرج به هذا القسم .

واعترض الفارسي^(١) قول من حدّ الحرف « بأنه ما دل على معنى في غيره » بالحروف الزائدة، نحو « ما » في^(٢) قولهم : إنَّك ما وخيراً ، لأنها لا تدل على معنى في غيرها . وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد ، وبيان ، للكثرة^(٣) ، بسبب تكثير اللفظ بها . وقوة اللفظ مؤدّية بقوة المعنى ، وهذا معنى^(٤) لا يتحصّل إلاّ مع كلام .

فإن قيل : ما معنى قولهم « الحرف يدل على معنى في غيره » ؟ فالجواب : معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه ، بخلاف الاسم والفعل ، فإن دلالة كل منهما ، على معناه الإفرادي ، غير متوقفة على ذكر متعلّق ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « الغلام » ففهم منه التعريف . ولو قلت « أل » مفردة^(٥) لم يفهم منه معنى . فإنّ إذا قرّنت بالاسم أفاد التعريف . وكذلك باء الجر فإنّها لا تدل على الإلصاق ، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها . لا إنه يتحصّل منها مفردة . وكذلك القول في سائر الحروف .

(١) وهو أبو علي الحسن بن أحمد . توفي ببغداد سنة ٣٧٧ . بنية الوعاة ١ : ٣٩٦ .

(٢) سقط « ما في » من الأصل وج . وانظر شرح الفصل ٨ : ٣ .

(٣) سقطت من الأصل وج . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) ب : مفردة .

وقال السيرافي^(١) : المرادُ من قولنا في الاسم والفعل « إنه يدل على معنى في نفسه » أن تصوّر معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما الإنسان ؟ فقليل لك : حيّ ناطق ، وإذا قلت : ما معنى « ضَرَبَ » ؟ فقليل لك : ضَرَبَ في زمان ماض ، أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير . وقولنا في الحرف « يدل على معنى في غيره » ، نعني به أن تصوّر معناه متوقف^(٢) على خارج عنه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما معنى « مِنْ » ، فقليل لك : التبعية ، واخلّيت وهذا^(٣) ، لم تفهم معنى « مِنْ » إلاّ بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل ، لأن التبعية أخذُ جزءٍ من كل .

وقد قيل غير ذلك ، مما لا حاجة هنا^(٤) إلى ذكره . والله الموفق .

الفصل الثاني

في تسميته حرفاً

اختلف النحويون في علّة^(٥) تسميته حرفاً .

فقليل : مُسمّي بذلك ، لأنه ضُرف في الكلام ، وفضلة . والحرف ، في اللغة ، هو الطرف . ومنه قولهم : حرف الجبل ، أي : طَرَفُهُ ، وهو

(١) وهو أبو سعيد الحسن بن عبدالله . توفي بغداد سنة ٣٦٨ .

بغية الوعاة ١ : ٥٠٧ .

(٢) في الأصل : يتوقف . (٣) في الأصل : واخلّيت هذا .

(٤) ب : بنا . (٥) سقطت من الأصل .

أُعلاه المحدد . فإن قيل : فإن الحرف قد يقع حشواً ، نحو : مررتُ بزيدٍ ،
فليست الباء في هذا بطرف ! فالجواب أن الحرف طرف في المعنى ، لأنه
لا يكون عمدة ، وإن كان متوسطاً .

وقيل : لأنه يأتي على وجه واحد . والحرف ، في اللغة ، هو الوجه
الواحد . ومنه قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ^(١)
أي : على وجه واحد . وهو أن يعبد على السَّراء دون الضَّراء ، أي :
يؤمن بالله ، ما دامت حاله حسنة . فإن غيَّرها الله وامتنحه كفر به .
وذلك لشكته وعدم طمأننته . فإن قيل : فإن الحرف الواحد قد يرد لمعان
كثيرة ! فالجواب أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد ، وقد
يُتوسَّع فيه ، فيستعمل في غيره . قاله بعضهم . وأجاب غيره بأن الاسم
قد يدل ، في حالة واحدة ، على معنيين ، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً ،
في وقت واحد . كقولك : رأيتُ ضاربَ زيدٍ . فـ « ضارب » زيد في
هذه الحالة فاعل ومفعول . والفعل أيضاً يدل على معنيين : الحدث
والزمان . والحرف إنما يدل ، في حالة واحدة ، على معنى واحد .

والظاهر أنه إنما سمي حرفاً ، لأنه طرف في الكلام ، كما تقدم .
وأما قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ فهو راجع

(١) الحج : ١١ .

إلى هذا المعنى ، لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد ، وناحية منه .
وإلى ذلك ترجع معاني الحروف كلها . كقولهم للناقة الضامرة الصابة :
رف ، تشبيهاً لها بحرف السيف . وقيل : هي الضخمة ، تشبيهاً لها
بحرف الجبل . وكان الأصمعي يقول : الحرف : الناقة المهزولة .

الفصل الثالث ،

في صمد معاني وأقسام

ذكر بعض النحويين للحرف نحواً من خمسين معنى . وزاد غيره
معاني أخرى . وسأذكر جميع ذلك ، مبيّناً في مواضعه ، إن شاء الله تعالى .
وهذه المعاني ، المشار إليها ، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام : معنى في الاسم
خاصة ، كالتعريف . ومعنى في الفعل خاصة ، كالتنفيس . ومعنى في
الجملة ، كالنفي والتوكيد . وربط بين مفردين ، كالعطف في نحو : جاء
زيد وعمرو . وربط بين جملتين ، كالعطف في نحو : جاء زيد وذهب عمرو .
وإنما قلت « يرجع غالبها » لأن منها ما هو خارج عن هذه
الأقسام ، كالكف ، والهيئة ، والإنكار ، والتذكار ، وغير ذلك ، مما
سيأتي ذكره .

وأما أقسام الحرف فتلاثة : مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ،
ومشترك بين الاسم والفعل .

فأما المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل^(١) منه منزلة الجزء ، أو لا .
 فإن نزل^(٢) منه منزلة الجزء لم يعمل ، كلام التعريف . وإن لم يتنزل^(٣)
 منزلة الجزء فحقه أن يعمل ، لأن ما لازم شيئاً ، ولم يكن . كما جاز منه ،
 أثر فيه غالباً . وإذا عمل فأصله أن يعمل الح . دته العمل المخصص ،
 بالاسم . ولا يعمل الرفع ولا ال . ب ، إلا لشبهه بما يعملها . كـ «إن»
 وأخواتها ، فإنما . صبت الاسم ورفعت الخبر ، لشبهها بالفعل ، في أوجه
 المذكورة في موضعها . ولولا شبه الفعل لكان حقها أن تجز ، لأنه
 الأصل . وقد جرتوا بـ «لعل» في لغة عقيم ، منبهة على الأصل .

وأما المختص بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن يتنزل منه منزلة الجزء
 [أو لا . فإن نزل منه منزلة الجزء لم يعمل ، كحرف التنفيس ، وإن لم
 يتنزل منه منزلة الجزء] ^(٤) فحقه أن يعمل . وإذا عمل فأصله أن يعمل
 الجزم ، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم . ولا يعمل النصب إلا
 لشبهه بما يعمل ، كـ «أن» المصدرية وأخواتها ، فإنها لما شابهت
 نواصب الاسم نصبت . ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم حكي
 عن بعض العرب الجزم بـ «أن» و «لن» . وسأيت الكلام عليه .

(١) في الأصل : أن ينزل .

(٢) في الأصل : لم ينزل .

(٣) في الأصل :

(٤) سقط من الأصل و ب ، واستدركه الناسخ على حاشية الأصل .

وأما المشترك فحقه ألاّ يعمل ، لعدم اختصاصه بأحدهما ، وقد خالف هذا الأصل أحرفٌ ، منها « ما » الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل « ليس » ، لشبهها بها ، وأعملها بنو تميم على الأصل .

الفصل الرابع

في بيان عمده

قد علم ، مما سبق ، أن الحرف قسيان : عامل ، وغير عامل . فالعامل هو ما أثر . فيما دخل عليه رفعاً ، أو نصباً ، أو جرّاً ، أو جزمًا . وغير العامل بخلافه ، ويسمى المهمل .

ثم إن العامل قسيان : قسم يعمل عملاً واحداً ، وقسم يعمل عملين .

فالأول إما ناصب فقط ، كنواصب الفعل ، و« إلا » في الاستثناء ، وواو « مع » عند من يراها عاملين . وإما جار فقط ، وهو حروف الجر . وإما جازم فقط ، وهو حروف الجزم .

وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط ، خلافاً للفراء في قوله : إن « لولا » ترفع الاسم الذي يليها ، في نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك . ومذهب البصريين أن الاسم ، بعدها ، مرفوع بالابتداء .

والثاني قسم واحد، ينصب ويرفع، وهو «إنَّ» وأخواتها،
و«ما» المجازية وأخواتها.

وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر، يجر ويرفع. قال: وهو «لعلَّ»
خاصة، على لغة بني عُقَيْل. وليس كما ذكر، فإنَّ «لعلَّ» على هذه
اللغة جارة فقط. ولرفع الخبر^(١) بعدها وجه غير ذلك.

تنبيه

قد اتضح، بما ذكرنا، أن الحرف يعمل أنواع الإعراب^(٢)
الأربعة. ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصالة، وعمله الرفع والنصب
لشبهه بما يعملها. والله أعلم.

الفصل الخامس

في عدة الحروف

ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون^(٣)
حرفاً. وزاد غيره على ذلك حروفاً آخر، مختلفاً في حرفية أكثرها.
وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً. وقد وقفت على كلمات آخر مختلف^(٤)

(١) في الأصل: المجرور.

(٢) في الأصل: يعمل الأنواع.

(٣) ب: ثلاثة وتسعون.

(٤) في الأصل و ج: مختلفاً.

في حرفيتها، ترتقي بها عدة الحروف على المائة. وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي. [فلذلك جعلت لها خمسة أبواب] ^(١).

★ ★ ★

(١) سقط من الأصل.

الباب للذو

في الأُهادي

وهو أربعة عشر حرفاً : الهمزة ، والباء ، والتاء ، والسين ،
والشين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ،
والالف ، والياء . ويجمعها قولك « بكشف سألتُمُونِها » . ولم يذكر
بعضهم الشين ، فعدها ثلاثة عشر . وأنا أذكرها ، واحداً واحداً ، على
هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

الهمزة

حرف مهمل ، يكون للاستفهام ، وللنداء . وما عدا هذين ، من
أقسام الهمزة ، فليس من حروف المعاني .

فأما همزة الاستفهام فهي حرف مشترك : يدخل على الأسماء
والأفعال ، لطلب تصديق ، نحو : أزيد قائم ؟ أو تصوّر ، نحو : أزيد
عندك أم عمرو ؟ وتساويها « هل » في طلب التصديق الموجب ، لا غير^(١) .

(١) سقطت من الأصل .

فالهمزة أعم ، وهي أصل أدوات الاستفهام . ولأصالتها استأثرت بأمور ، منها تمام التصدير بتقديمها^(١) على الفاء والواو وثم ، في نحو ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾^(٢) ، ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾^(٣) ، ﴿ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾^(٤) . وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة ، لأنها من الجملة المعطوفة . لكن راعوا أصالة الهمزة ، في استحقاق التصدير^(٥) ، فقدموها بخلاف « هل » وسائر أدوات الاستفهام . هذا مذهب الجمهور .

وذهب الزمخشري إلى تقديم جملة ، بعد الهمزة ، لاثقة بالمحل ، ليكون كل واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه . والتقدير : أتجهلون فلا تعقلون ؟ ونحو ذلك . وضُمَّفَ بِمَدَمِ اطَّرَادِهِ ، إِذْ لَا يُمْكِنُ فِي نَحْوِ ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَانِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ ﴾^(٦) ، وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها ، من غير دليل . قيل : وقد رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف .

ثم إن همزة الاستفهام قد ترد لمعانٍ آخر ، بحسب المقام ، والأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام .

(١) في الأصل وج : بتقديمها . (٢) البقرة : ٤٤ .

(٣) الروم : ٩ . وزاد في الأصل وج : في الأرض .

(٤) يونس : ٥١ . (٥) ب وج ود : التصدير .

(٦) سقطت من الأصل . (٧) الرعد ٣٣ .

الأول : التسوية : نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(١) . قال بمض النحويين : لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم ، وكذا المسوّي ، جرت التسوية بلفظ الاستفهام . وتقع همزة التسوية بعد « سواء » ، و « ليت شعري » ، و « ما أبالي » ، و « ما أدري »^(٢) .

الثاني : التقرير : وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه . نحو قوله تعالى ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ : اتَّخِذُونِي ﴾^(٣) .

الثالث : التوبيخ : نحو ﴿ أَأَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ، فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ﴾^(٤) . وقد اجتمع التقرير والتوبيخ في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾^(٥) .

الرابع : التحقيق : نحو قول جرير :^(٦)

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْذَى الْعَالَمِينَ ، بَطُون رَاحِ
الخامس : التذكير : نحو ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾^(٧) .

(١) البقرة : ٦ . (٢) في الأصل : ولا أدري .

(٣) المائدة : ١١٥ . (٤) الأحقاف : ٢٠ .

(٥) الشعراء : ١٨ .

(٦) ديوان جرير ٩٨ والمغني ١٧ وشرح شواهد ٤٣ والخصائص ١ : ٤٦٣

وشرح الفصل ٨ : ١٢٣ . (٧) الضحى : ٦ .

السادس : التهديد : نحو ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(١) .
 السابع : التنبيه : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
 مَاءً ﴾ ^(٢) .

الثامن : التعجب : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا ،
 غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٣) .

التاسع : الاستبطاء : نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٤) .
 العاشر : الإنكار : نحو ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ ^(٥) .
 الحادي عشر : التهكم : نحو ﴿ قَالُوا : يَا شُعَيْبُ أَصْلَاثُكَ ﴾ ^(٦) .
 الثاني عشر : معاقبة حرف القسم : كقولك : آله لقد كان كذا .
 فالهمزة في هذا عوضٌ من حرف القسم . وينبغي أن تكون عوضاً
 من ^(٧) الباء دون غيرها ، لأصالة الباء في القسم .

واختلف في الجارّ للاسم المُقسَم به ، بعد الهمزة . فذهب

(١) الرسائل : ١٣ .

(٢) الحجج : ٦٣ .

(٣) ج : نحو قوله .

(٤) المجادلة : ١٤ .

(٥) الحديد : ١٦ . وزاد في ب : أن تخشع قلوبهم .

(٦) الصفات : ١٥٣ .

(٧) هود : ٨٧ .

(٨) ب : عن .

الأخفش^(١) إلى أن الجر بالهمزة، لكونها عوضاً عن الجار . واختاره ابن عصفور^(٢) . وذهب غيره إلى أن الجر بالحرف المحذوف ، الذي جيء بالهمزة عوضاً عنه . واختاره ابن مالك^(٣) .

وذكر بعض النحويين أن التقرير هو المعنى الملازم للهمزة . في غالب هذه المواضع المذكورة ، وأن غيره من المعاني ، كالتوبيخ والتحقيق ، والتذكير ، ينجر مع التقرير .

مسألة

ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام ، لأمن اللبس ، من ضرورات الشعر ، ولو كانت قبل « أم » المتصلة . وهو ظاهر كلام سيبويه . وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار ، وإن لم يكن بعدها « أم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ، أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٤) . قال ابن مالك : وأقوى الاحتجاج ،

(١) هو الأخفش الأوسط ، أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة . توفي سنة ٢١٠ .
بغية الوعاة ١ : ٥٩٠ .

(٢) علي بن مؤمن ، أبو الحسن الإشيلي . توفي سنة ٢٦٩ . بغية الوعاة ٢ : ٢١٠ .

(٣) محمد بن عبد الله ، جمال الدين ، صاحب الألفية . توفي سنة ٦٧٢ .
بغية الوعاة ١ : ١٣٠ .
(٤) الشعراء : ٢٢ .

على ما ذهب إليه ، قول رسول الله ﷺ لجبريل (١) : « وَإِنْ زَنْيَ ،
وإِنْ سَرَقَ ؟ » . فقال : « وَإِنْ زَنْيَ وَإِنْ سَرَقَ . أَرَادَ : أَوْ إِنْ زَنْيَ
وإِنْ سَرَقَ ؟ » والمختار أن حذفها مطّرد إذا كان بعدها « أم » المتصلة ،
لكثرة نظماً وثرّاً . فننظم قول الشاعر (٢) :

لَعَمْرُكَ ، مَا أُدْرِى ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا :

بَسْمِعٍ ، رَمَيْنَ الْجَمْرَ ، أَمْ بِشَمَانِي ؟

وأبيات أخر ، لا حاجة إلى التطويل بإشادها . ومن الشر
قراءة ابن محيصن ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (٣)
بهمزة واحدة .

وأما همزة النداء فهي حرف مختص (٤) بالاسم ، كسائر أحرف (٥)
النداء ، ولا يُنادى بها إلا القريب مسافةً وحكماً ، كقول امرئ
القيس (٦) :

* أَفَاطِمَ ، مَهْلًا ، بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ *

(١) رواه الشيخان والترمذي ، عن أبي ذر ، في باب الإيمان .

(٢) عمر بن أبي ربيعة . ديوانه ٢٦٦ و المغني ١٤ . وشرح المفصل ٨ : ١٥٤ .

(٣) البقرة : ٦ . (٤) ج : تختص .

(٥) في الأصل و ج : حروف .

(٦) ديوان امرئ القيس ١٢ و المغني ١٣ .

وجعل بعضهم من ذلك قراءة الحرمين^(١) ﴿أَمِنْ هُوَ قَانَتْ﴾^(٢) ، بتخفيف الميم . وتحتفل أن تكون همزة الاستفهام دخلت على « مَنْ » ، و« مَنْ » مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : أَمِنْ هُوَ قَانَتْ كغيره ؟ حُذِفَ ، لدلالة الكلام عليه . والله أعلم .

الباء

حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر . وهي ضربان : زائدة ، وغير زائدة .

فأما غير الزائدة فقد ذكر النحويون لها ثلاثة عشر معنى :

الأول : الإلصاق : وهو أصل معانيها . ولم يذكر لها سيويوه غيره . قال : إِنَّمَا^(٣) هي للإلصاق والاختلاط . ثم^(٤) قال : فما اتَّسَعَ من هذا ، في الكلام ، فهذا أصله . قيل : وهو معنى لا يفارقها .

والإلصاق ضربان : حقيقي نحو : أمسكتُ الحبل بيدي . قال ابن جني : أي : ألصقتها به . ومجازي ، نحو : مررت بزيد . قال

(١) الحرمين : نافع وابن كثير . (٢) الزمر : ٩ .

(٣) في الأصل : فَإِنَّمَا . وفي ب وج : وَإِنَّمَا . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٤ حيث

قال : وباء الجر إِنَّمَا هي للالتزاق ... (٤) سقطت من الأصل .

الزخشمري : المعنى : التصق مروري بموضع يقرب منه . قلت : وذكر ابن مالك أن الباء في نحو : مررت بزيد ، بمعنى « على » ، بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمَرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) . وحكاة عن الأخفش .

الثاني : التعدية : وباء التمذية هي القاعدة مقام الهمزة ، في إيصال معنى الفعل اللازم^(٢) إلى المفعول به . نحو ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(٣) ، و﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾^(٤) . وقد وردت مع المتعدّي في قولهم : صككت الحجر بالحجر ، ودفعت بعض الناس ببعض . فذلك قيل : الصواب قول بمضهم : هي الداخلة على الفاعل ، فتصييره مفعولاً . يشمل المتعدّي واللازم . فإن قيل : هذه العبارة أيضاً^(٥) لا تشمل المثالين ، لأن الباء فيهما هي الداخلة^(٦) على ما كان مفعولاً . إذ الأصل : صكَّ الحجرُ الحجرَ ، ودفعَ بعضُ الناسِ بعضاً ! قلت : ليس كذلك ، بل هي شاملة لهما . والباء فيهما داخلة على ما كان فاعلاً ، لا مفعولاً . والأصل : صكَّ الحجرُ الحجرَ ، ودفعَ بعضُ الناسِ بعضٌ . بتقديم المفعول ، لأن المعنى أن المتكلم صيرَّ البعض ، الذي دخلت عليه الباء ، دافعاً للبعض المجرد منها .

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) البقرة : ٢٠ .

(٦) ب : فيها داخلة .

(١) الصافات : ١٣٧ .

(٣) البقرة : ١٧ .

(٥) سقطت من الأصل .

ومذهب الجمهور أن باء التعمدية [بمعنى همزة التعمدية] ^(١) ، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول. [وذهب المبرد والسَّهيلي ^(٢) إلى أن باء التعمدية ، تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول] ^(٣) في الفعل ، بخلاف الهمزة . قال السَّهيلي : إذا قلت : قعدتُ به ، فلا بد من مشاركة ، ولو باليد . ورُدَّ عليهما بقوله تعالى ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ، لأن الله تعالى ، لا يوصف بالذهاب ^(٤) مع النور . وأجيب بأنه يجوز أن يكون تعالى ، ووصف نفسه بالذهاب ، على معنى : يليق به ، كما وصف نفسه بالمحيي ، في قوله ﴿ وَجَاء رَبُّكَ ﴾ ^(٥) . وهذا ظاهر البعد . ويؤيد أن باء التعمدية بمعنى الهمزة قراءة اليائي ﴿ أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ ﴾ .

الثالث : الاستعانة : وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل . نحو : كتبت بالقلم ، وضربت بالسيف . ومنه في أشهر الوجهين ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٦) . ولم يذكر في « التسهيل » ^(٧) باء الاستعانة ، وأدرجها في باء

(١) سقط من الأصل .

(٢) عبد الرحمن أبو القاسم ، صاحب الروض الأنف . توفي سنة ٥٨١ هـ . بغية

الوعاء ٢ : ٨١ . (٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل وب : بذهاب . (٥) الفجر : ٢٢ .

(٦) النمل : ٣٠ .

(٧) وهو تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . وقد طبع في القاهرة عام ١٩٦٨ .

السببية، وقال في شرحه : باء السببية هي الداخلة على صالحٍ للاستغناء به عن فاعلٍ مُعَدِّها مجازاً . نحو ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الشِّمْرَاتِ ﴾^(١) . فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لحسن ، ولكنه مجاز . قال : ومنه : كتبتُ بالقلم ، وقطعتُ بالسكين . فإنه يُقال : كتَبَ القلمُ ، وقطعتِ السكينُ . والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة . وآثرتُ على ذلك التعبير بالسببية ، من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله ، تعالى . فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة لا يجوز^(٢) .

الرابع : التعليل : قال ابن مالك : هي التي تصلح غالباً في موضعها اللام . كقوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ، بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾^(٣) ، ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَّمْنَا ﴾^(٤) ، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾^(٥) . واحتزر بقوله « غالباً » من قول العرب : غضبتُ لفلان ، إذا غضبتَ من أجله وهو حي . وغضبتُ به ، إذا غضبتَ من أجله وهو ميت .

ولم يذكر الأكثرون باء التعليل ، استغناء بباء السببية ، لأن

(٢) جود : فيها لا يجوز .

(٤) النساء : ١٦٠ .

(١) البقرة : ٢٢ .

(٣) البقرة : ٥٤ .

(٥) العنكبوت : ٤٠ .

التعليل والسبب عندهم واحد . ولذلك مثلوا به السببية بهذه المثل التي
مثل بها ابن مالك للتعليل .

الخامس : المصاحبة : ولها علامتان : إحداهما أن يحسن^(١) في
موضعها « مع » . والأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال ، كقوله
تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾^(٢) أي : مع الحق ، أو مُحَقِّقًا .
و ﴿ يَانُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾^(٣) أي : مع سلام ، أو مسلماً عليك .
ولصلاحية وقوع الحال موقعها ، سَمَّاها كثير من النحويين بـاء الحال .

السادس : الظرفية : وعلامتها أن يحسن في موضعها « في » . نحو
﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ
مُصْبِحِينَ ، وَبِاللَّيْلِ ﴾^(٥) . وهي كثيرة في الكلام .

السابع : البدل : وعلامتها أن يحسن في موضعها « بدل » .
كقول الحماسي^(٦) :

فَلَيْتَ لِي ، بِهِمْ قَوْمًا ، إِذَا رَكَبُوا
شَنَوْا الْإِغَارَةَ ، فُرُسَانًا ، وَرُكْبَانًا

(١) ج : يحل . (٢) النساء : ١٧٠ .

(٣) هود : ٤٨ . وزاد في الأصل : منّا . (٤) آل عمران : ١٢٣ .

(٥) الصافات : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٦) قريط بن أنيف . شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٨ والمغني ١٠٤ .

وفي الحديث « ما يَسُرُّني بها حُمْزُ النِّعَمِ » أي : بدَلُها .
 الثامن : المقابلة : قال ابن مالك : هي الباء الداخلة على الأثمان
 والأعواض . نحو : اشتريت الفرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف .
 وقد تسمَّى باء العوض .

ولم يذكر أكثرهم هذين المعنيين ، أعني : البديل والمقابلة . وقال
 بعض النحويين : زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبديل
 والعوض ، نحو : هذا بذاك ، أي : هذا بدلٌ من ذاك وعوض منه .
 قال : والصحيح أن معناها السبب ؛ ألا ترى أن التقدير : ^(١) هذا
 مُستحقٌّ بذاك ، أي بسببه .

التاسع : المجاوزة : وعبر بعضهم عن هذا بموافقة « عن » . وذلك
 كثير بعد السؤال . نحو ﴿ فاسألْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ^(٢) ، و ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ
 بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ ^(٣) . وقال علقمة ^(٤) :

فإِنْ تَسْأَلُونِي ، بالنِّسَاءِ ، فَأَنْتَنِي
 خَبِيرٌ ، بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ ، طَبِيبٌ

(١) زاد في الأصل : أن .
 (٢) الفرقان : ٥٦ .
 (٣) المارج : ١ .
 (٤) ديوان علقمة الفحل ص ٣٥ .

وقليل بعد غيره ، نحو ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ ^(١) أي :
 عن الغمام ، ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ ^(٢) أي : وعن أيمنهم . كذا
 قال الأخفش . قلت : أما كونها بمعنى « عن » بعد السؤال فهو منقول
 عن الكوفيين ، وتأوله الشلو بين ^(٣) على أن الباء في ذلك سببية ، أي :
 فاسأل بسببه . وقال بعضهم : هو من باب التضمين ، أي : فاعتن به ،
 أو فاهتم به .

العاشر : الاستعلاء : وعبر بعضهم عنه بموافقة « على » . وذكروا
 لذلك أمثلة منها قوله تعالى ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ ﴾
 أي : على قنطار ، كما قال ﴿ هَلْ أَمَنَّكُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٤) . ومنها
 ﴿ وَإِذَا مَرَّؤَاهُمْ ﴾ ^(٥) أي : عليهم ، كما قال ﴿ وَإِنَّا لَنَمُرُّونَ
 عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٦) . ومنه قول الشاعر ^(٧) :
 وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٨) :

-
- (١) الفرقان : ٢٥ .
 (٢) التحريم : ٨ .
 (٣) عمر بن محمد ، أبو علي الإشبيلي ، المعروف أيضاً بالشلويني . توفي سنة ٦٤٥ .
 بغية الوعاة ٢ : ٢٢٥ . (٤) آل عمران : ٧٥ . وفي الأصل وب و ج و د : ومنهم من .
 (٥) يوسف : ٦٤ .
 (٦) المطففون : ٣٠ .
 (٧) الصافات : ١٣٧ .
 (٨) راشد بن عبدالله . المغني ١١١ وشرح شواهد ٣١٧ .

أَرَبٌ يَبُولُ الشُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ
لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ ، عَلَيْهِ ، الشُّعَالِبُ

الحادي عشر : التبعض : وعبر بعضهم عن هذا بموافقة « من » ،
يعني التبعضية ، وفي هذا المعنى خلاف ، وممن ذكره الأصمعي ،
والفارسي في « التذكرة » . ونُقل عن الكوفيين ، وقال به القُتَيْبِيُّ ^(١)
وابن مالك . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ
اللَّهِ ﴾ ^(٢) أي : منها . وقول الشاعر ^(٣) :

شَرِبَ بِنَ عَمَاءِ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتْنَى لُجَجٍ ، خُضِرٍ ، لَهْنٌ نَسِيجُ
وبقول الآخر ^(٤) :

(١) وهو ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم الدينوري ، النحوي اللغوي . توفي سنة ٢٦٧ .
(٢) الانسان : ٦ .

(٣) البيت لأبي دؤيب الهذلي . ديوان الهذليين ١ : ٥١ و المغني ١١١ وشرح
شواهد ٣١٨ والخزانة ٣ : ١٩٣ والأزهية ٢٠٩ وأمثالي ابن الشجري
٢ : ٢٧٠ والخصائص ٢ : ٨٥ وسر الصناعة ١٥٢ . ومعنى متى : من .
والنَّسِيج : المرء السريع مع صوت .

(٤) عمر بن أبي ربيعة أو جميل بثينة . ديوان عمر ٤٨٨ وديوان جميل ٤١-٤٢
والمغني ١١١ وشرح شواهد ٣٢٠ . والتزيف : العطشان . والخسرج :
نقرة في الجبل .

فَلَتَمَّتْ فَاهَا ، آخِذًا بِقُرُونِهَا
شُرْبَ النَّزِيفِ ، يَبْرُدُ مَاءُ الْحَشْرِجِ
وجعل قوم من ذلك الباء في قوله تعالى ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(١) .
وجعلها قوم زائدة . وجعلها قوم للإصااق على الأصل . وقال بعضهم :
إنها باء الاستماتة ، فإنَّ « مَسَحَ » يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وهو
المزالُ عنه ، وإلى آخر بحرف الجرّ ، وهو المزيلُ . فيكون تقدير
الآية : فامسحوا أيديكم برؤوسكم .

ولم ترد باء التبويض عند مثبتها^(٢) [إلا مع الفعل المتعدي . وقد
أنكر قوم ، منهم ابن جني^(٣) ، ورود باء التبويض]^(٤) ، وتأولوا
ما استدلّ^(٥) به مثبتو ذلك ، على التضمين . قال ابن مالك : والأجود
تضمين « شَرِبْنِ » معنى : رَوَيْنَ . وجعل الزمخشري الباء في الآية
كالباء في : شربت الماء بالعسل . والمعنى : يشرب بها عباد الله الحمر .

واعترض بعضهم كلام ابن جني . وقال : شهادة على النفي ، وهي

-
- (١) المائدة : ٦ . (٢) في الأصل وجود : مثبتها .
(٣) قال : « فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي ، رحمه الله ، عنه ، من أن الباء
للتبويض ، فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت » .
سر الصناعة ١ : ١٣٩ .
(٤) سقط من الأصل . (٥) في الأصل : استدلوا .

غير مقبولة . وأجيب بأن الشهادة على النفي ثلاثة أقسام : معلومة نحو :
 إن العرب لم تنصب الفاعل . وظنيّة عن استقراء صحيح نحو : ليس
 في كلام العرب اسم متمكن ، آخره واو لازمة ، قبلها ضمة . وشائمة
 غير منحصرة نحو : لم يطلق زيد امرأته ، من غير دليل ، فهذا هو
 المردود . وكلام ابن جني من الثاني ، لأنه شديد الاطلاع على لسان العرب .
 الثاني عشر : القسم : نحو : بالله لأفعلن . وهي أصل حروف
 القسم ، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور ، أحدها أنها لا يجب
 حذف الفعل معها ، بل يجوز إظهاره . نحو : أقسم بالله . والثاني أنها
 تدخل على المضمر . نحو : بك لأفعلن . والثالث أنها تستعمل في
 الطلب وغيره ، بخلاف سائر حروفه . فإن الفعل معها لا يظهر ،
 ولا تجزئ المضمر ، ولا تستعمل في الطلب . وزاد بعضهم رابعاً ، وهو أن
 الباء تكون جارة في القسم وغيره ، بخلاف واو القسم وتائه ، فإنهما
 لا تجران إلا في القسم . قلت : ويشار كها في هذا بعض حروف
 القسم كاللام .

الثالث عشر : أن تكون بمعنى « إلى » نحو قوله تعالى ﴿ وَقد
 أَحْسَنَ بِي ﴾ ^(١) أي : إليّ . وأوّل على تضمين « أحسن » معنى :
 لَطُفَ .

(١) يوسف : ١٠٠ .

تبيينه

ردّ كثير ، من المحققين ، سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق ، كما ذكر سيبويه . وجعلوه معنى لا يفارقها ، وقد ينجر معه معانٍ أخرى . واستبعد بعضهم ذلك ، وقال^(١) : الصحيح التنويع . وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جارٍ على مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم ، في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض . ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول ، إمّا بتأويل يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يتعدى بذلك الحرف . وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ .

وذكر صاحب^(٢) « رصف المباني » في معاني الباء ثلاثة معانٍ ، لا تحقيق في ذكرها . وهي^(٣) : السؤال نحو ﴿ سأل^(٤) سائلٌ بعذابٍ واقعٍ ﴾ . والتعجب نحو : أحسنُ بزيد . قال : « ولا يصح أن

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٦٧ .

(٢) وهو أحمد بن عبد النور المالقي ، المتوفى سنة ٧٠٢ . واسم كتابه « رصف

المباني في شرح حروف المعاني » ، وما يزال مخطوطاً ، يعمل السيد أحمد خراط على تحقيقه في مدينة حلب .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٦٨ .

(٤) المعارج : ١ . وسقط « سأل » من الأصل .

نكون هذه الباء زائدة ، لثلا يفسد معناها ، ويخرج الكلام عن ^(١) التعجب . والتشبيه نحو : لقيت به الأسد ، وواجهت به الهلال .

قلت : أما الباء التي بعد السؤال فهي بمعنى « عن » عند قوم ، وللسببية عند آخرين ، [كما تقدم] ^(٢) . والسؤال مستفاد من الفعل ، لا منها .

وأما باء التعجب ففيها مذهبان : أشهرهما أنها زائدة ، وهذا مذهب أكثر النحويين . ثم اختلف هؤلاء ، فذهب سيويوه ، وجهور البصريين ، إلى أنها زائدة مع الفاعل ، مثلها في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ^(٣) . وذهب الفراء والزجاج ^(٤) ، ومن قال بقولهما ، إلى أنها زائدة مع المفعول ، وجعلوا فاعل « أحسن » ضمير المخاطب . وكذلك قال ابن كيسان ^(٥) ، لكنه جعل الفاعل ضمير الحُسن ، كأَنَّهُ قال : أحسن يا حُسنُ بزيد ، أي : دُمُ به . والمذهب الثاني أنها للتعدي ، وليست بزائدة ، والهمزة في « أحسن » للصيرورة ، وهو أمر للسبب ،

(١) زاد في الأصل : معنى . (٢) سقط من الأصل .

(٣) النساء : ١٦٦ .

(٤) وهو إبراهيم بن السري ، أبو إسحاق . توفي سنة ٣١١ . بغية الوعاة : ١ : ٤١١ .

(٥) وهو محمد بن أحمد ، أبو الحسن . كان أميل إلى مذهب البصرة ، مع إحاطته بالمذهبيين . وتوفي سنة ٣٢٠ . بغية الوعاة : ١ : ١٨ .

أو للشخص ، على ما تقدم من القولين . وأجاز^(١) الزنخشري في «مفصله» أن تكون للتعدية . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المسألة . وقد بسطته في غيره .

وأما الباء في : لقيت به الأسد ، وواجهت به الهلال ، فهي عند التحقيق باء السببية ، والمعنى : لقيت بسبب لقيته^(٢) الأسد ، وواجهت بسبب مواجهته الهلال . وهي كالباء في قولهم : لئن سألت فلاناً لتسألنَّ به البحر . وهذا من باب التجريد . وهو أن يُنتزع^(٣) من أمر ذي صفة آخر ، مثله فيها ، مبالغةً في كمالها فيه^(٤) . وهو من أبواب^(٥) علم البديع .

وأما الباء الزائدة فتكون في ستة مواضع :

الأول : الفاعل . وزيادتها معه^(٦) ثلاثة أضرب : لازمة ، وجائزة في الاختيار ، وواردة في الاضطرار .

فاللازمة في فاعل « أَفْعِلْ » في التعجب ، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وهي لازمة أيضاً على مذهب من جعلها زائدة مع^(٧)

(١) المفصل ١٢٥ .

(٣) في الأصل : تنتزع .

(٥) ج : باب .

(٧) في الأصل : في .

(٢) في الأصل : لقيته .

(٤) في الأصل : مبالغة كأنه يفيه .

(٦) زاد في الأصل : على .

المفعول . ولا يجوز حذفها على المذهبين إلا مع « أن » و « أن » ،
كقول الشاعر ^(١) :

وقال نبيُّ المسلمينَ : تقدّموا
وأحْبِبْ إلينا أن نَكُونُ المُقَدَّمَا

وفي كلام علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه « أعزّز عليّ ، أبا اليقظان ،
أن أراك صريعاً مُجَدَّلاً » ، خلافاً لصاحب « النهاية » في قوله : إن
حذف الباء من : أن ، وأن ، في التعجب لا يجوز . قال ابن مالك :
ولو اضطر شاعر ^(٢) إلى حذف الباء المصاحبة غير « أن » لزمه أن
يرفع ، وعلى قول الفراء يلزمه النصب .

والجائزة في الاختيار في فاعل « كفى » بمعنى : حسب . نحو
﴿ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً ﴾ ^(٣) ، قال أبو جعفر بن الزبير ^(٤) : فإن كان
بمعنى « وقى » لم تُزَدْ في فاعله ، نحو ﴿ وَكَفَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ
الْقِتَالَ ﴾ ^(٥) . وأجاز ابن السراج في « كفى بالله » وجهاً آخر ، وهو

(١) عباس بن مرداس . السيرة ٢ : ٧٠ ، والمصنع ٢ : ٩٠ و ٩١ والدرر اللوامع
٢ : ١١٩ ومنهج السالك ٤ : ١٧٤ .

(٢) في الأصل : الشاعر . (٣) النساء : ١٦٦ .

(٤) وهو أحمد بن إبراهيم الثقفي الغرناطي . توفي سنة ٧٠٨ . شذرات
الذهب ٦ : ١٦ . (٥) الأحزاب : ٢٥ .

أن يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من «كفى» أي: كفى هو، أي: الاكتفاء.
ورُدَّ بأن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما يتعلق به إلا الضمير ،
والمصدر لا يعمل مضمرًا. قلت : وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله
مضمرًا ، وهو مذهب الكوفيين . وأجاز ابن جني والرماني^(١) أن
يعمل في المجرور . وحسكي عن الفارسي .

والواردة في الاضطراب في أبيات محفوظة ، منها قول الشاعر^(٢) :

أَلَمْ يَأْتِكَ ، وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ،
بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ ، بَنِي زِيَادِ
وقول الآخر^(٣) :

أَلَا ، هَلْ أَتَاهَا ، وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ،
بَأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكٍ بَيَّقَرَا

(١) وهو على بن عيسى ، أبو الحسن . توفي ببغداد سنة ٣٨٤ . تاريخ بغداد ١٢ : ١٦ .

(٢) قيس بن زهير . المغني ١١٤ و الكتاب ٢ : ٥٩ و سر الصناعة ١ : ٨٨
والخصائص ١ : ٣٣٣ و شرح الفصل ٨ : ٢٤ و المقرب ١ : ٥٠ .
والإنصاف ٣٠ و أمالي ابن الشجري ١ : ٨٤ . وتنمي : تبلغ . واللبون
النوق ذوات اللبن .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٣٩٢ . ويقرر : ترك الخمر ، أو أعيا
ولم يدر أين يسلك .

وقول الآخر^(١) :

مَهَا لِي ، اللَّيْلَةُ ، مَهَا لِيَّةُ

أَوْدَى بِنَعْلَيَّ ، وَسِرْبَالِيَّةُ

وفي بعض هذه الآيات احتمال .

الثاني : المفعول ، وزيادتها معه غير مقيسة ، مع كثرتها . نحو :
﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٢) ، ﴿ وَهَزَيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ بِمَنَاجِقِهِمْ فَسُحِقُوا سُحِقًا وَيَرْجَأُونَ عِصْيَانَهُمْ عِلًّا غِشًى لَّهُمْ ﴾^(٣) ، ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾^(٤) ، ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْإِحْدَادِ ﴾^(٥) . قال ابن مالك : وكثرت زيادتها في^(٦) مفعول
« عَرَفَ » وشبهه ، وقلّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين ، كقول
حسان^(٧) :

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ ، فِي الْمَنَامِ ، خَرِيدَةُ

تَسْقِي الضَّجِيعَ ، بِبَارِدٍ ، بَسَامِ

(١) عمرو بن ملقط . المغني ١١٤ وشرح شواهد ٣٣٠ والخزانة ٣ : ٦٣١ .

(٢) البقرة : ١٩٥ .

(٣) مريم : ٢٥ .

(٤) الحج : ١٥ .

(٥) الحج : ١٥ .

(٦) في الأصل : مع .

(٧) ديوان حسان بن ثابت ٣٦٢ و المغني ١١٦ و شرح شواهد ٣٣٢ . وتبليت :

أسقمت . والخريدة : الفتاة البكر الخفرة المسترة .

ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر^(١) :

نَحْنُ ، بَنِي ضَبَّةَ ، أَصْحَابُ الْفَلَجِ

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ ، وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ

أي : نرجو الفرج . وأبيات أخر ، لا فائدة في التطويل بإرشادها ، لشهرتها في كتب النحو . وفي بعضها احتمال .

والمختار أن ما أمكن تخريجه ، على غير الزيادة ، لا يحكم عليه بالزيادة . وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن ، على التضمين ، أو حذف المفعول . وقد خرّج عليها قوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ فقليل : « لَا تُلْقُوا » مُضْمَنٌ معنى : لَا تُفَضُّوا . وقيل : حذف المفعول والباء للسببية ، أي : لَا تُفَضُّوا أنفسكم بسبب أيديكم ، كما تقول : لَا تُفَسِدْ حالك برأيك . قاله المبرد .

واختلف في زيادتها في مفعول « كفى » في قوله^(٢) :

فَكَفَى بِنَا ، فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا

حُبُّ النَّبِيِّ ، مُحَمَّدٍ ، إِيَّانَا

(١) المغني ١١٥ وشرح شواهد ٣٣٢ والخزانة ٤ : ١٥٩ . والفليح : الظفر .

(٢) كعب بن مالك أو حسان أو عبدالله بن رواحة أو بشير بن عبدالرحمن .

ديوان كعب بن مالك ٢٨٩ و ٣١٢ - ٣١٣ والمغني ١١٦ وشرح شواهد

٣٣٧ والخزانة ٢ : ٥٤٢ .

فَقِيلَ : هِيَ فِي الْبَيْتِ زَائِدَةٌ مَعَ الْمَفْعُولِ . وَزَدَتْهُ ابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ ^(١) ، وَقَالَ :
هِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى فَاعِلٍ « كَفَى » ، وَ « حَبُّ النَّبِيِّ » بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ
عَلَى الْمَوْضِعِ . وَعَلَى هَذَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ أَبِي الطَّيِّبِ ^(٢) :

كَفَى بِجِسْمِي ، نُحُولًا ، أَنِّي رَجُلٌ

لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِ

الثَّالِثُ : الْمَبْتَدَأُ ، نَحْوَ بِحَسَبِكَ زَيْدٌ . بِهَذَا مِثْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ ^(٣)

وغيره . وَمِثْلُهُ ابْنُ مَالِكٍ يَقُولُهُ : بِحَسَبِكَ حَدِيثٌ . وَقَالَ فِي بِحَسَبِكَ
زَيْدٌ : الْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » مَبْتَدَأً ، وَ « بِحَسَبِكَ » خَبَرٌ مُقَدَّمٌ .
فَإِنَّ « حَسَبًا » مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا نَعْرِفُهَا إِلَّا بِزَيْدٍ . قَالَ ابْنُ يُعَيْشٍ :
وَلَا نَعْلَمُ ^(٤) مَبْتَدَأً دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ فِي الْإِيجَابِ غَيْرَ هَذَا الْحَرْفِ .
قُلْتُ : جَعَلَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِمْ : كَيْفَ بَكَ ، وَكَيْفَ بَنَا ،
زَائِدَةً مَعَ الْمَبْتَدَأِ . وَالْأَصْلُ : كَيْفَ أَنْتَ ، وَكَيْفَ نَحْنُ .

الرَّابِعُ : الْخَبَرُ . وَزِيَادَتُهَا فِي الْخَبَرِ ضَرْبَانِ : مَقْيِيسَةٌ ، وَغَيْرُ مَقْيِيسَةٍ .

فَالْمَقْيِيسَةُ فِي خَبَرٍ « لَيْسَ » وَ « مَا » أَخْتِمُهَا نَحْوُ ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ

(١) وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِسْبِيلِيِّ . تَوَفَّى سَنَةَ ٥٨٣ . بَغْيَةُ الْوَعَاةِ ١ : ١٥٥ .

(٢) دِيْوَانُ الْمُتَنِيِّ ٤ : ١٨٦ وَالْمَغْنِي ١١٦ وَرِصْفُ الْمُبَانِيِّ ٧٠ .

(٣) الْمَقْصَلُ ١٣٢ . (٤) شَرْحُ الْمَقْصَلِ ٨ : ٢٣ . وَفِيهِ : وَلَا يَعْلَمُ .

عَبْدُهُ ﴿١﴾ ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ﴿٢﴾ . وفي زيادتها
بعد « ما » التميمية خلاف : منع الفارسي والزنخشري . والصحيح
الجواز ، لسماعه في أشعار بني تميم . وقد وردت زيادتها في خبر « لا »
أخت « ليس » ، كقول سواد بن قارب ﴿٣﴾ :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا ، يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ
بُغْنُ فَتِيلًا ، عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وفي خبر فعل ناسخ منفي ، كقول الشاعر ﴿٤﴾ :

وَأِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ، إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
وظاهر كلام بعضهم ﴿٥﴾ أن هذا يجوز القياس عليه .

وغير المقيسة في مواضع كثيرة . كزيادتها بعد « هل » في قوله ﴿٦﴾ :

-
- (١) الزمر : ٣٦ .
(٢) فصلت : ٤٧ .
(٣) المغني ٤٦٨ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٩ . وفي
الأصل : فكن لي شفيعاً يوم لا ذو قرابة .
(٤) الشنفرى . المغني ٦١٩ وشرح شواهد ٨٩٩ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ .
(٥) في الأصل : كلامهم .
(٦) الفرزدق . ديوانه ٨٦٣ ومعاني القرآن ١ : ١٦٤ و ٤٢٣ وأوضح
المسالك . وصدده :
يقول ، إذا اقلولتي عليها ، وأقردت

* ألا، هل أخو عيشٍ، لذيذٍ، بدائمٍ *

وندرت زيادتها في الخبر الموجب، كقول الشاعر^(١) :

فلا تَطْمَعُ ، أَبَيْتَ اللَّعْنَ ، فيها

وَمَنْعُكُمْهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وفيه احتمال . وقال الأخفش : إن الباء زائدة في قوله تعالى ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾^(٢) . والأولى أن يكون الجار والمجرور خبراً ، والباء متعلقة بالاستقرار .

الخامس : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ في باب التوكيد . يقال : جاء زيدٌ بنفسه ، وبعينه . والأصل : جاء زيدٌ نفسه وعينه .

السادس : الحال المنفية ، لأنها شبيهة بالخبر . ذكر هذا ابن مالك ، واستدل^(٣) بقول الشاعر^(٤) :

فَا رَجَعْتُ ، بِخَابَةِ ، رِكَابُ

حَكِيمُ بْنُ الْمَسَيَّبِ مُنْتَهَاها

وقول الآخر^(٥) :

(١) عبيدة بن ربيعة . شرح الحماسة للمرزوقي ٢٠٩-٢١١ والمغني ١١٧ والخزانة ٢: ١٣٠٤ .

(٢) يونس : ٢٧ . (٣) زاد في ب : عليه .

(٤) القحيف العقيلي . المغني ١١٧ وشرح شواهد ٣٣٩ والخزانة ٤ : ٢٤٩ .

(٥) المغني ١١٧ وشرح شواهد ٣٤٠ . والمزوءود : المذعور . والوكيل : العاجز .

كَائِنْ دُعِيَتْ إِلَى بُسَاءٍ ، دَاهِمَةٍ
فَمَا انْبَعَثَتْ بِمَزْؤُودٍ ، وَلَا وَكِيلٍ
واعترض بأنه لا حجة في البيتين ، لجواز كون ^(١) الباء فيهما باء الحال ،
والمعنى : فما رجعتُ بحاجة خائبة ، وفما انبعثتُ بشخص مزؤود .
يعني بذلك نفسه . ويكون من باب التجريد .
فهذا تمام الكلام على باء الجر . وقد كنت نظمت معانيها في

هذين البيتين :

بِالْبَاءِ الصِّقِّ ، وَاسْتَعِينْ ، أَوْ عَدِّ ، أَوْ
أَقْسِمْ ، وَبَعْضُ ، أَوْ فَرْدُ ، أَوْ عَائِلُ
وَأَنْتَ بِمَعْنَى مَعْ ، وَفِي ، وَعَلَى ، وَعَنْ
وَبِهَا فَمَعْوَضُ ، إِنْ تَشَاءُ ، أَوْ أَبْدِلِ ^(٢)

التاء

حرف يكون عاملاً ، وغير عامل . وأقسامه ثلاثة : تاء القسم ،
وتاء التانيث ، وتاء الخطاب . وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف
المعاني ، كتاء المضارعة .

(٢) في الأصل : فابدل .

(١) ج : أن تكون .

فأما تاء القسم : فهي من حروف الجر ، ولا تدخل إلا على اسم الله نحو ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ ^(١) . وحكى الأخفش دخولها على الرّب ؛ قالوا : تَرَبَّ الكعبة . وخصَّ بعضهم دخولها على الرّب ، بأن يضاف إلى الكعبة . وليس كذلك ، لأنّه قد جاء عنهم : تَرَبَّي . وحكى بعضهم أنهم قالوا : تالّحن ، وتحيا نك . وذلك شاذ .

وهذه التاء فرع واو القسم ، لأن الواو تدخل على كل ظاهر ، مقسم به . والواو فرع الباء ، لأن الباء فضلت ^(٢) بأربعة أوجه ، تقدم ذكرها . وقولهم : إنّ التاء بدل من الواو ، والواو بدل من الباء ، استضعفه بعضهم . قال : ولا يقوم دليل على صحته .

وأما تاء التانيث : فهي حرف يلحق الفعل ، دلالة على تأنيث فاعله ، لزوماً في مواضع ، وجوازاً في مواضع ، على تفصيل مذكور في كتب النحو . ولا تلحق إلا الماضي ، وتتصل به متصرفاً ، وغير متصرف ، ما لم يلزم تذكير فاعله . كـ « أفعل » في التعجب ، و « خلا ، وعدا ، وحاشا » في الاستثناء . وحكم هذه التاء السكون ، ولذلك لما عرض تحريكها ، في نحو : رَمَتَا ^(٣) ، لأجل الضمير ، لم تُردّ الألف التي هي

(١) يوسف : ٨٥ . (٢) سقطت من الأصل . (٣) ب : رتنا .

بدل اللام^(١)، إلا في لغة رديئة، يقول أهلها: رَمَاتَا.

قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التانيث ثلاثة أحرف وهي: «رُبَّتْ، وَثُمَّتْ، وَلَاتَ». قلت: ولها رابع، وهو^(٢) «لَعَلَّتْ».

وأما تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعدّ من حروف المعاني. ومذهب البصريين فيها^(٣) أنها تاء في الأصل، والهاء في الوقف بدل التاء، ومذهب الكوفيين عكس ذلك.

وأما تاء الخطاب: فهي التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل، نحو: أَنْتَ وَأَنْتِ. قالتا في ذلك حرف خطاب و«أَنْ» هو الضمير. هذا مذهب الجمهور. وعلى هذا لو سَمَّيْتُ بـ«أَنْتَ» حكيته، لأنه مركب من حرف واسم. وذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير. وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي في «فَعَلَتِ»، لكنها كثرت بـ«أَنْ». والله أعلم^(٤).

(١) في الأصل: «العين». وفي حاشية الأصل: «لعله: بدل اللام».

(٢) في الأصل وج: وهي. (٣) سقطت من الأصل.

(٤) في حاشية الأصل: نظم كاتبه الفقير رضي الدين القازاني في معاني التاء:

جاءت معاني التاء، فيما حَقَّقُوا ثلاثةً، لا غيرَ، عنهم، فافهم
تاءَ خطابٍ، أُلْحِقَتْ بِمُضْمَرٍ وتاءُ تانيثٍ، وتاءُ القسمِ

البصرة فالكوفة . لأن أحد الدخولين لم يَلِ الآخر . وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يشتغل بشيء ، غير أسباب دخول الكوفة . وقال بعضهم : تعقيب كل شيء بحسبه ، فإذا قلت : دخلت مصر فكّة ، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن .

وذهب قوم ، منهم ابن مالك ، إلى أن الفاء قد تكون للمهلة بمعنى « ثم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ ^(١) . وتوالت هذه الآية على أن « فتصبح » معطوف على محذوف ، تقديره : أنبتنا به ، فطال النبات ، فتصبح . وقيل : بل هي للتعقيب ، وتعقيب كل شيء بحسبه .

وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً ، إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك . كقوله تعالى ﴿ وكم ، من قرية ، أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾ ^(٢) ، والباس في الوجود واقع قبل الإهلاك . وأجيب بأن معنى الآية : وكم من قرية أردنا إهلاكها ، كقوله « إذا أكلت فسم الله » . وقيل الفاء في الآية عاطفة للمفصل على المجرى ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ، فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً ﴾ ^(٣) . وهذا مما

(٢) الأعراف : ٤ .

(١) الحج : ٦٣ .

(٣) الواقعة : ٣٥ - ٣٦ .

انفردت به الفاء .

وزهد بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي ، لمطلق الجمع ، كالواو . وقال به الجرمي^(١) في الأماكن والمطر خاصة . كقولهم : عفا مكان كذا فكان كذا ، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد . ونزل المطر بمكان كذا فكان كذا ، وإن كان نزوله في وقت واحد . قال امرؤ القيس^(٢) :

* بسِقطِ اللّوى ، بين الدّخولِ فحوَمَلِ *

وقال النابغة^(٣) :

عَمَّا ذُو حُسَى ، من فَرَّتَنى ، فالقَوَارِعُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ ، فالتَّلَاعُ ، الدَّوَاغُ

وقد اتضح ، بما ذكرته من هذه الأقوال ، أن ما نقله بعضهم ، من الإجماع ، على أن الفاء للتعقيب . غير صحيح .

وقال بعضهم : الترتيب بالفاء على ضربين : ترتيب في المعنى ، وترتيب في الدُّكْر . والمراد بالترتيب في المعنى أن يكون المعطوف بها لاحقاً متصلاً ، بلا مسهلة . كقوله تعالى ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ

(١) وهو أبو عمر ، صالح بن إسحاق . توفي سنة ٢٢٥ . بنية الوعاد ٢ : ٨ .

(٢) ديوان امرئ القيس ٨ والمغني ١٧٤ والخزانة ٤ : ٣٩٧ . وصدره :

قفا ، ذبّا ، من ذِكرَى حَبِيبٍ ، ومنزِلِ

(٣) ديوان النابغة ٤٢ .

فَعَدَّ لَكَ ﴿١﴾ . وأما الترتيب في الذِّكْر فنوعان : أحدهما عطف مفصل على مجمل ، هو هو في المعنى ، كقولك : توضأ ، فغسل وجهه ويديه ، ومسح برأسه ، ورجليه . ومنه قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ : رَبِّ ﴿٢﴾ الْآيَةَ . والثاني عطف ، لمجرد المشاركة في الحكم ، بحيث يحسن الواو ﴿٣﴾ . كقول امرئ القيس :

* بِسِقْطِ اللَّوَى ، بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

وسمى غيره هذا ترتيباً في اللفظ ؛ قال : ومراد الشاعر وقوع الفعل بتلك المواضع ، وترتيب اللفظ واحداً بعد آخر ﴿٤﴾ بالفاء ترتيباً لفظياً .

تنبيه

لا يخلو المعطوف بالفاء من ان يكون مفرداً ، أو جملة ، والمفرد : صفة ، وغير صفة . فالأقسام ثلاثة . فإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل على السببية . [نحو : قام زيد فعمرو . وإن عطفت جملة ، أو صفة ، دلت على السببية] ﴿٥﴾ غالباً . نحو ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ ﴿٦﴾ .

- | | |
|----------------------|------------------|
| (١) الانفطار : ٧ . | (٢) هود : ٤٥ . |
| (٣) ب و د : بالواو . | (٤) ج : واحد . |
| (٥) سقط من الأصل . | (٦) القصص : ١٥ . |

وَنُحَوِّ* لَا كُلُّونَ مِنْ شَجَرٍ ، مِنْ زَقُومٍ ، فَلَا تُؤْنِ مِنْهَا الْبُطُونُ ،
فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ* (١) . قَالَ الزُّخْشَرِيُّ ، فِي الْكَشَافِ (٢)
« فَإِنْ قُلْتَ : مَا (٣) حِكْمُ الْفَاءِ إِذَا جَاءَتْ عَاطِفَةً فِي الصِّفَاتِ ؟ قُلْتُ :
إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَرْتِيبِ مَعَانِيهَا فِي الْوُجُودِ (٤) . كَقَوْلِهِ (٥) :

يَا لَهْفَ زَيْبَابَةٍ ، لِلْحَارِثِ الـ

صَّابِحِ ، فَالْغَانِمِ ، فَلَا يَبِ

كَأَنَّهُ قَالَ : الَّذِي صَبَحَ (٦) ، فَعَنَمَ ، فَأَبَ . وَإِمَّا عَلَى تَرْتِيبِهَا (٧) فِي
التَّفَاوُتِ ، مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ . كَقَوْلِكَ : خَذِ الْأَكْمَلَ فَالْأَفْضَلَ (٨) ،
وَأَعْمَلِ الْأَحْسَنَ فَالْأَجْمَلَ . وَإِمَّا عَلَى تَرْتِيبِ مَوْصُوفَاتِهَا ، فِي ذَلِكَ .
كَقَوْلِكَ : رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ فَالْمُقَصِّرِينَ .

فَعَلَى هَذِهِ الْقَوَائِنِ الثَّلَاثَةِ يَنْسَاقُ أَمْرُ الْفَاءِ الْعَاطِفَةِ فِي الصِّفَاتِ .

-
- | | |
|---|--|
| (١) الواقعة : ٥٢ . | (٢) الكشاف ٣ : ٣٣٤ . |
| (٣) فِي الْأَصْلِ : مَا . | (٤) سَقَطَ فِي الْوُجُودِ مِنْ الْأَصْلِ . |
| (٥) سَلَمَةُ بْنُ ذَهَلٍ . الْمَغْنِي ١٧٦ وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ٤٦٥ وَالْخَزَانَةُ ٢ : ١٦٣ | وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٤٧ وَالسَّمَطُ ٥٠٤ . |
| (٦) فِي الْأَصْلِ : أَصْبَحَ . | (٧) د : تَرْتِيبِهَا . |
| (٨) ج : فَلَا أَكْمَلَ . | وَفِي الْكَشَافِ : خَذِ الْأَفْضَلَ فَلَا أَكْمَلَ . |

وللفاء العاطفة أحكام أخر ، مذكورة في مواضعها ، لا حاجة هنا ^(١) إلى ذكرها .

وأما الفاء الجوابية : فمعناها الربط ، وتلازمها السببية . قال بعضهم : والترتيب أيضاً ، كما ذكر في العاطفة . ثم إن هذه الفاء تكون جواباً لأمرين : أحدهما الشرط بـ « إن » وأخواتها . والثاني ما فيه معنى الشرط نحو « أمّا » .

فأما جواب الشرط بـ « إن » وأخواتها فأصله أن يكون فعلاً صالحاً لجملة شرطاً . فإذا جاء على الأصل لم يحتاج إلى فاء ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً عارياً من « قد » وغيرها ، أو مضارعاً ^(٢) مجرداً ، أو منفيّاً بـ « لا » أو « لم » .

ومع كونه في ذلك غير محتاج إلى الفاء لا يمتنع اقترانه بها ، على تفصيل أنا إذا ذكره :

وهو أنه ^(٣) إن كان مضارعاً . جاز اقترانه بها ، ويجب رفعه حينئذٍ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَمَنْ ﴾

(١) في الأصل : فلا حاجة . د : لا حاجة هناك .

(٢) سقط د أو مضارعاً ، من الأصل . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) المائدة : ٩٥ .

يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴿١﴾ . والتحقيق أنه حينئذٍ خبر مبتدأ محذوف . فيكون الجواب جملة اسمية .

وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً ^(٢) ، فهو على ثلاثة أضرب :

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً ، ولم يقصد به وعدٌ أو وعيد . نحو : إن قام زيد قام عمرو .

وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى . نحو ﴿إِنْ ^(٣) كَانَ قَيْصُهُ قَدْ مِّن قَبْلِ فَصَدَقْتُ﴾ ، و «قد» معه مقدرة .

وضرب يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب ، وهو ما كان مستقبلاً ، وقُصِدَ به وعدٌ أو وعيد . كقوله تعالى ^(٤) ﴿فَنَسْجَاةٍ فَكُتِبَتْ لَهُمْ فِي النَّارِ﴾ .

وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء ، ليعلم ارتباطه ^(٥) بأداة الشرط . وذلك إذا ^(٦) كان :

(١) الجن : ١٣ . (٢) في الأصل : متجرداً .

(٣) يوسف : ٧٧ . وفي الأصل : وإن . (٤) النمل : ٩٠ .

(٥) في الأصل : اقترانه . (٦) في الأصل وج : إن .

جملة اسمية ، نحو : مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَأَلَّهِ يَجْزِيهِ ^(١) .

أو فعلية طلبية ، نحو ^(٢) ﴿قُلْ : إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ .

أو فعلاً غير متصرف ، نحو ^(٣) ﴿إِنْ تَرَنِني أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً ، وَوَلَدًا ، فَعَسَى رَبِّي﴾ .

أو مقروناً بحرف تنفيس ، نحو ^(٤) ﴿مَنْ يَرْتَدَّ ، مِنْكُمْ ، عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ﴾ .

أو بـ «قد» ، نحو ^(٥) ﴿قَالُوا : إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ ، مِنْ قَبْلُ﴾ .

أو منفيّاً بـ «ما» ^(٦) أو «لن» أو «إن» ، نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرُو ، أَوْ فَلَن يَقُومَ ، أَوْ فَإِنْ يَقُومُ ^(٧) .

أو قسمًا ، نحو : إِنْ نَكَرَ مِنِّي فَوَاللَّهِ لَا أُكْرِمَنَّكَ .

(١) في الأصل : فَإِنَّ اللَّهَ يَجْزِيهِ . (٢) آل عمران : ٣١ .

(٣) الكهف : ٣٩ - ٤٠ . (٤) المائدة : ٥٤ .

(٥) يوسف : ٧٧ . (٦) في الأصل : بَلَا .

(٧) في الأصل : وَفَلَن يَقُومَ فَإِنْ يَقُومَ .

أو مقرونًا بـ «رُبَّ»، أو بنداء، كقول امرئ القيس^(١):

فإِنْ أُمْسِرَ مَكْرُوبًا فَيَارُبُّ قَيْنَةً

مُنْعَمَةً ، أَعْمَلْتُهَا بِكَرَانَ

فهذه الأجوبة تلزمها الفاء، لأنها لا يصلح جعلها شرطًا.

وجاء حذف الفاء لضرورة الشعر كقوله^(٢):

* مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

أي: فإله يشكرها.

وقال بعضهم: لا يجوز حذفها إلا في ضرورة، أو ندور: ومثل

الندور بما في صحيح البخاري، من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ، لأبي بن كعب، رضي الله عنه «فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها».

وعن الأخفش إجازة حذف الفاء، في الاختيار. واختلف

النقل عن المبرد، فنقل عنه كذهب الأخفش، ونقل عنه منع حذفها

(١) ديوان امرئ القيس: ٨٦. والرواية: «وإن». والكران: العود الذي تضرب به القينة.

(٢) عبدالرحمن بن حسان. وعجزه:

والشَّيْءُ بِالْفَرِّ ، عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

المغني ٥٨ و ١٧٨ و شرح شواهد ٤٦٨ وأمالى ابن الشجري ١: ٧١.

مطلقاً . وزعم أن الرواية في البيت :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يُشْكِرُهُ *

واعلم أن « إذا » الفجائية قد تخلف الفاء في الجملة الاسمية ، بشروط يأتي ذكرها عند ذكر « إذا » ^(١) ، إن شاء الله تعالى .

وأما الفاء الواقعة جواباً لـ « أمّا » فالأليق تأخير ^(٢) ذكرها ، لتذكر مع « أمّا » .

وأما الفاء الزائدة فهي ضربان :

أحدهما الفاء الداخلة على خبر المبتدأ ، إذا تضمن معنى الشرط .
نحو : الذي يأتي فله درهم . فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط ، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحقّ بالصلة ^(٣) المذكورة .
ولو حذفت لاحتل كون الخبر مستحقّاً بغيرها .

فإن قلت : فكيف تجعلها زائدة ، وهي تفيد هذا المعنى ؟ قلتُ :
إنما جعلتها زائدة ، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ . ولكن
المبتدأ لما شابه اسم الشرط [دخلت الفاء في خبره ، تشبيهاً له بالجواب .

(٢) في الأصل : تأخر .

(١) ج : إن .

(٣) في الأصل : بالصفة .

ولإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة . وبالجملة فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط [(١)] .

ولتضمن المبتدأ معنى الشرط صور، مذكورة في موضعها .
والثاني التي دخولها في الكلام كخروجها . وهذا القسم لا يقول به
سيبويه، وقال به الأَخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك (٢) فوجدوا احتج
بقول الشاعر (٣) :

وقائلة : خُولَانُ فَاَنْكِحْ فَتَاتِيَهُمْ
وَأَكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خَلَوْ : كَاهِيَا
وبقول عدي بن زيد (٤) :

أَرْوَاحٌ ، مُودَعٌ ، أَمْ بُكُورٌ
أَنْتَ فَاَنْظُرْ : لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ ؟

ولا حجة فيها ، لاحتمال كون « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، أي :

-
- (١) سقط من الأصل . (٢) سقطت من الأصل .
(٣) الكتاب ١ : ٧٠ والمفني ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٨ وشرح الفصل
١ : ١٠٠ والأزهية ١٥٢ والعيني ٢ : ٥٢٩ والبحر ٣ : ٤٧٧ والخزانة
١ : ٢١٨ . وخولان : اسم علم . والأكرومة : الفتاة الكريمة . والخلو :
التي لم تتزوج .
(٤) ديوان عدي بن زيد ٨٤ والمفني ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٩ وأمالي ابن
الشجري ١ : ٩١ .

هؤلاء خولان . وكون « أنت » فاعل فعل مقدر ، يفسره الظاهر ،
أي : فانظر أنت .

وقد أجاز الفراء وجماعة ، منهم الأعم ، دخولها في خبر المبتدأ ،
إذا كان أمراً ، أو نهياً .

وأجاز الزجاج في قوله تعالى ﴿ هَذَا فَلْيَذوقُوهُ ﴾^(١) أن يكون
« هذا » مبتدأ ، و « فليذوقوه » خبره .

وقال ابن برهان^(٢) : واعلم أن الفاء تكون^(٣) زائدة عند أصحابنا
جميعاً . نحو قول الشاعر^(٤) :

* وَإِذَا هَلَسَكَتُ فَمَعْنِدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي *

(١) ص : ٥٧ .

(٢) هو عبدالواحد بن علي ، أبو القاسم . توفي سنة ٤٥٦ . بغية الوعاة ٢ : ١٢٠ .

(٣) سقطت من ج .

(٤) النمر بن تولب . ديوانه ٧٢ والمغني ١٧٩ وشرح شواهد ٤٧٢ والخزانة
١ : ١٥٢ و ٤٥٠ . والشاهد في الفاء الثانية . صدره :

لَا تَجْزَعِي ، إِنَّ مُنْفِيساً أَهْلَكَتُهُ

مسائلان (١)

الأولى^(٢): اختلف في الفاء^(٣) الداخلة على «إذا» الفجائية^(٤)،^(٥)
 نحو: خرجتُ فإذا الأسد. فذهب المازني^(٦)، ومن وافقه، إلى أنها
 زائدة^(٧) لازمة. وإليه ذهب الفارسي. وذهب أبو بكر مبرمان^(٨)
 إلى أنها فاء عاطفة، واختاره ابن جني. وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء،
 دخلت^(٩) على حدّ دخولها في جواب الشرط.

الثانية^(١٠): اختلف في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله،
 في الأمر والنهي، نحو: زيداً فاضرب، وعمراً فلا تُهِن. فذهب
 قوم، منهم الفارسي، إلى أنها زائدة. وذهب قوم إلى أنها عاطفة، وقالوا:
 الأصل في نحو «زيداً فاضرب»: تَنَبَّهْ فاضرب زيداً. فالفاء عاطفة
 على «تنبّه»، ثم حذف الفعل المعطوف عليه، فلزم تأخير الفاء، لثلاث

(١) في الأصل: تنبيه.

(٢) زاد في ب: في.

(٣) وهو بكر بن محمد، أبو عثمان. توفي سنة ٢٤٩. بغية الوعاة ١: ٤٦٣.

(٤) في الأصل: «ابن مبرمان». وهو محمد بن علي. وتوفي سنة ٣٤٥. بغية

الوعاة ١: ١٧٥.

(٥) في الأصل: ودخلت.

(٦) سقطت من الأصل.

تقع صدرًا . فلذلك قدم المعمول عليها .

وقد ذُكر للفاء أقسام آخر، ترجع عند التحقيق إلى الأقسام الثلاثة المتقدمة .

أحدها الناصبة للفعل في جواب الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتحضيض ، والعرض ، والتمني ، والنفي ، والترجي . فهذه تسعة أجوبة .

وليس للترجي عند البصريين جواب منصوب ، وتأولوا قراءة حفص ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾^(١) على أن « لعل » أشربت معنى « ليت » .

ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء ، في هذه الأجوبة ، هي الناصبة للفعل بنفسها . وذهب بعضهم إلى أن انتصابه بالخالفة ، لأنه لما لم يصحّ عطفه على الأول ، لمخالفته له في المعنى ، نُصب .

ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة ، والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة بعد الفاء . والفاء في ذلك عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم . فإذا قلت : أكرمني فأحسن إليك ، فالتقدير :

(١) غافر : ٣٦ .

ليكن منك إكرامٌ فأحسانٌ مني .

وثانيها الجارّة ، وهي فاء « رُبّ » ، كقول امرئ القيس^(١) :

فَيْشِلِكَ ، حُبْلَسَى ، قَدْ طَيَّرَقْتُ ، وَمُرُّ ضَعِ
فَالْهَيْتُهَا ، عَنْ ذِي تَمَائِمَ ، مُغْشِلِ

وقول الهذلي^(٢) :

فَحُورٍ قَدْ كَلَيْتُ بِهِنَّ ، عَيْنِ
نَوَاعِمَ ، فِي الْمُرُوطِ ، وَفِي الرِّيَاطِ

وليست هذه الفاء جارة ، كما زعم هذا القائل . وإنما الجر
بـ « رُبّ » المقدرة بعدها ، والفاء في ذلك إما عاطفة ، كالبيت الأول ،
وإما جواب شرط كالبيت الثاني ، لأن^(٣) قبله^(٤) :

(١) ديوان امرئ القيس ١٢ والكتاب ١ : ٢٩٤ والخزانة ٢ : ٣٣٤ وشرح
المفصل ٢ : ١١٨ والمغني ١٤٥ وشرح شواهد ٤٠٢ . والمغيل :

الذي يرضع وأمه حبل .

(٢) المتنخل . ديوان الهذليين ٢ : ١٩ . والعين : الواسعات الأعين . والمروط :

جمع مرط ، وهو كساء يشتمل به . والرياط : جمع ربطة ، وهي الملاعة .

(٣) في الأصل : لأنه .

(٤) ينزغك : يومسوك . وأولو النباط : الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها .

وانظر شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧ .

فَاِمَّا تُعْرِضْنِ ، اُْمَيِّنْ ، عَنِّي
وَيَنْزَغُكَ الْوُشَاةُ ، اُولُو النِّبَاطِ

وقد حكى ابن عصفور ، وابن مالك ، إجماع النحويين على أن^(١) الجر في ذلك بـ «رُبَّ» المحذوفة ، لا بالفاء .

وثالثها أن تكون للاستئناف . كقوله تعالى ﴿ اَنْتُمْ اِلٰهُكُمْ
اِلَهٌ وَّاحِدٌ . فَبَلَّ اَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٢) . قال بعضهم : وإذا أردت
الاستئناف بعدها ، من غير تشريك للجماطين ، كانت حرف ابتداء .
نحو : قام زيد ، فهل فمت . وقام زيد ، فعمرو قائم . وعليه قوله^(٣) :

* اَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ ، فَيَنْطِقُ *

أي : فهو ينطق . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ فَاتَّبِعْ فِيهِ سَوَاءً ﴾^(٤)
وهذه الفاء ترجع ، عند التحقيق ، للفاء العاطفة للجمل ، لقصد
الربط بينها .

(١) سقطت من الأصل . (١) الأنبياء : ١٠٨ .

(٣) جميل بثينة . وعجزه :

وَهَلْ تُخَبِّرُكَ ، الْيَوْمَ ، بَيْدَاءُ ، سَمَلَقُ ؟

ديوانه ١٤٤ والمغني ١٨١ والخزانة ٣ : ٦٠١ . والقواء : البالي . والسملق :

غير المبنية . (٤) الروم : ٢٨ .

ورابعها أن تكون بمعنى «حتى» ذكره بعضهم ، قال: كقوله تعالى ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾^(١).

وليس كما ذكر . بل هذه الفاء فاء العطف .

وخامسها أن تكون بمعنى «إلى» . ذكره بعض الكوفيين ، ومثله بقوله^(٢) : هو أَحْسَنُ النَّاسِ مَا بَيْنَ قَرْنٍ فَقَدَمٍ . أي : إلى قدمٍ . وأجاز بعضهم في قولهم «بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ» أن تكون الفاء بمعنى «إلى» .

وهذا ضعيف ، والفاء في ذلك عاطفة .

وقد نظمت أقسام الفاء في هذه الأبيات :

مَعَانِي الْفَاءِ لَا تَعْدُو ثَلَاثًا

فِعَاطِفَةٌ ، تُرْتَبُ بِاتِّصَالِ

وَبَعْضٌ قَالَ : قَدْ تَأْتِي ، كَوَاوٍ

وَبَعْضٌ قَالَ : تَأْتِي ، لِاتِّصَالِ

وَفِي جُمْلَةٍ ، وَأَوْصَافٍ ، كَثِيرًا

جَاءَتْ سَبَبِيَّةٌ ، ضَمِنَ الْمَقَالِ

(١) الأنعام : ١٣٩ .

(٢) انظر صدر بيت في المغني ١٧٤ والجمع ٢ : ١٣١ .

ورابطةُ الجَوَابِ ، تَدُلُّ فيه
 على سَبَبِيَّةٍ ، في كلِّ حالٍ
 وزائدةٌ ، كما قد قالَ قومٌ
 ويَظْهَرُ ذاكَ في صُورِ المِثَالِ

الكاف

حرف ، يكون عاملاً ، وغير عامل . فالعامل : كاف الجر . وغير
 العامل : كاف الخطاب .

أما كاف الجرّ : فتحرف ملازم لعمل الجر . والدليل على حرفيته
 أنه على حرف واحد ، صدرّاً ، والاسم لا يكون كذلك . وأنه يكون
 زائداً ، والأسماء لا تُزاد . وأنه يقع مع ^(١) مجروره صلة ، من غير قبج ،
 نحو : جاء الذي كزید . ولو كان اسماً لقبح ذلك ، لاستلزامه حذف
 صدر الصلة من غير طول . ومذهب سيبويه أن كاف التثنية لا تكون
 اسماً ، إلا في ضرورة الشعر . كقوله ^(٢) :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) المعجاج . ديوانه ٢ : ٣٢٨ والمنقي ١٩٦ وشرح شواهد ٥٠٣ والخزانة
 ٤ : ٢٦٢ . والمنهمم : الذائب .

* يَضْحَكُنَّ ، عَنْ كَالْبَرْدِ ، الْمُنْهَمَّ *

أي : عن مثلِ البَرْدِ . فالكاف هنا اسم ، بمعنى : مثل ، لدخول حرف الجر عليه .

ومذهب الأَخفش والفارسي ، وكثير من النحويين ، أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً ، في الاختيار^(١) . فإذا قلت : زيد كالأسد ، احتمل الأمرين . وشذَّ أبو جعفر بن مضاء^(٢) ، فقال : إن الكاف اسم أبداً ، لأنها بمعنى « مثل » .

وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال :
فالأول : تتمين فيه الحرفية ، وذلك إذا وقع زائداً ، نحو قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٣) . قيل : وكذلك إذا وقعت أول كافين^(٤) ، كقول خطام المجاشعي^(٥) :

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٢) وهو أحمد بن عبد الرحمن . ولد بقرطبة سنة ٥١٣ ومات في إشبيلية سنة

٥٩٢ . بغية الوعاة ١ : ٣٢٣ . (٣) الشورى : ١١ .

(٤) في الأصل : وقعت الكافين .

(٥) سر الصناعة ١ : ٢٨٢ والخصائص ٢ : ٣٦٨ والكتاب ١ : ١٣ والمغني

١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٤ والاقتضاب ٤٣٠ وشرح المفصل ٨ : ٤٢

ومجالس ثعلب ٣٩ والعيني ٤ : ٩٥٢ والمزهر ١ : ٢٢٣ وشرح شواهد

الشافية ٥٩ والخزانة ١ : ٣٦٧ و٢ : ٣٥٣ . والصاليات : الأثافي التي

صليت بالنار . ويؤثفين : يجعلن أثافي .

* وصاليات ، كَمَا يُؤْتَفَيْنُ *

قلت : وفي هذا نظر ، من وجهين : أحدهما أن الكاف الأولى في ذلك زائدة ، كالـكاف في ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، فلا حاجة لإفراده بالذكر . والآخر أن الكافين في البيت يحتملان ثلاثة أوجه : أولها أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً ، كما ذكر . وثانيها أن يكونا حرفين أكد أحدهما بالآخر ، كقول الشاعر ^(١) :

* وَلَا لِلَّيْمَا بِهِم ، أَبَدًا ، دَوَاءُ *

وثالثها أن يكونا اسمين ، أكد أحدهما بالآخر . وقد أشار الزمخشري إلى ذلك ^(٢) ، قال ^(٣) : ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كرّرت ، للتأكيد ، يعنى : في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، كما كرّرها من قال :

(١) مسلم بن معبد . صدره :

فلا ، والله ، لا يُلْفَى لِمَا بِي

سر الصناعة ١ : ٢٨٣ والإنصاف ٥٧١ ومعاني القرآن ١ : ٦٨ والخصائص

٢ : ٢٨٢ والمغني ١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٥ وشرح المفصل ١٧ : ٧

والمقرب ١ : ٢٣٨ والمجمع ٧٨ : ٢ والخزانة ٢ : ٣٥٢ .

(٢) في الأصل : أشار إلى ذلك الزمخشري .

(٣) الكشف ٤ : ٢١٣ .

* وصالياتٍ ، كَكَمَا يُؤْتَفِنِينَ *

وزاد بعضهم ، فيما ^(١) تتعین فيه الحرفية ، أن تقع مع مجرورها صلة ، كقول الشاعر ^(٢) :

ما يُرْتَجَى ، وما يُخَافُ ، جَمَعَا

فَهُوَ الَّذِي كَالغَيْثِ ، وَاللَّيْثِ ، مِمَّا

قال : تتعین ^(٣) الحرفية في ذلك ، لإجماعهم على استحسانه . ولو كانت الكاف في ذلك اسماً لزم أن يكون المبتدأ محذوفاً من الصلة ، أي : فهو الذي هو ^(٤) كالغيث . وحذف المبتدأ من صلة « الذي » في مثل ذلك قبيح .

قلت : وفي كلام الجزولي ^(٥) ، وابن مالك ، وغيرهما ، ما يدل على جواز الأمرين في ذلك ، مع ترجيح ^(٦) الحرفية . قال الجزولي : والأحسن الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفاً . وقال ابن مالك : وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة .

(١) في الأصل : مِمَّا . (٢) المغني ١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٤ .

(٣) في الأصل : ويتعين . (٤) سقطت من ج .

(٥) وهو عيسى بن عبدالعزيز ، أبو موسى . توفي سنة ٦٠٧ . بنية الوعاة

٢ : ٢٣٦ - ٢٣٧ . (٦) في الأصل : ترجح .

والثاني : تنعين فيه الاسمية ، وذلك في خمسة مواضع :
أحدها أن يقع مجروراً بحرف جر . كقول الشاعر^(١) :
بِكَالِ لَقْوَةٍ ، الشَّغْوَاءُ جُلَّتْ ، فلم أكنُ
لأُولَع ، إلا بالكَمِيِّ ، المُقَنَّعِ
وثانيها أن يضاف إليه . كقول الشاعر^(٢) :
تَيَّم القلبَ حُبٌ كالبَذْرِ ، لا بل
فاقَ حُسناً من تَيَّم القلبَ حُباً
وثالثها أن يقع فاعلاً . كقول الأعشى^(٣) :
أَتَنْتَهُونَ ، وَلَنْ يَنْتَهِيَ ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ ، يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ ، وَالْفُتْلُ
ورابعها أن تقع مبتدأ . كقوله^(٤) :

-
- (١) منهج السالك ٣ : ٣٠١ وحاشية الصبان ٢ : ٢٢٥ وشرح ابن الناظم ١٤٤
والعيني ٣ : ٢٩٥ والجمع ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٨ . والقوة :
العقاب . والشغواء : الموجة المنقار .
(٢) الجمع ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٨ والخزانة ٤ : ٢٦٣ . وفي ج :
فاق حسن .
(٣) ديوان الأعشى ٦٣ والخزانة ٤ : ٢٦٣ . والقتل : جمع فتيلة .
(٤) شرح ابن الناظم ١٤٤ والعيني ٣ : ٢٩٢ . والفراء : جمع فرا ، وهو الحمار
الوحشي . والصرار : الجدد ، وهو طور يصيح بالليل .

أُبدًا ، كالفراء فوق ذُرَاهَا
 حينَ يَطْنُوِي ، المَسَامِعَ ، الصَّرَّارُ
 وخامسها أن تقع اسم « كان » كقوله ^(١) :
 لو كانَ في قلبِي كَقَدَرِ قُلامَةٍ
 حُبَّتًا ، لَغَيْرِكَ ، ما أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي
 وزاد بعضهم سادسًا ، وهو أن تقع مفعولًا . كقول النابغة ^(٢) :
 لا يَبْرُمُونَ ، إِذَا ما الأُفُقُ جَلَلَهُ
 بَرْدُ الشِّتَاءِ ، مِنَ الإِمْحَالِ ، كالأَدَمِ
 واعلم أن منهم مَنْ تأوَّل هذا كله ، على حذف الموصوف ،
 وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه .
 والثالث : تجوز فيه الحرفية والاسمية . وهو ما عدا ما ذُكر .
 واعلم أن السكاف ، التي هي حرف جر ، قسمان : زائدة ، وغير
 زائدة . فغير الزائدة لها معنيان :

(١) حميل شينة . ديوانه ١٨٠ والخصائص ٢ : ٤١٦ . وينسب الى أبي كبير
 الهذلي . اللسان (رسل) .

(٢) ديوان النابغة ١٢٧ والهمع ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٩ . ويبرم :
 يكون برماً . والبرم : الذي لا يدخل في اليسر . والأدم : الجلد .

الأول : التشبيه : نحو زيد كالأسد . ولم يثبت أكثرهم لها غير هذا المعنى .

الثاني : التعليل : ذكره الأخفش وغيره ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾ ^(١) . قال الأخفش : أي : لما فعلتُ هذا فاذكروني . قال ابن مالك : وورودها للتعليل كثير . كقوله تعالى ﴿ وَاذْكُرُواْ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى ﴿ وَيَكَاذِبُ كَذِبًا ﴾ ^(٣) ، أي : أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون . وكذا قدره ابن برهان . وحكى سيويه : كما أنه لا يعلمُ فتجاوز الله عنه . والتقدير : لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه .

وزاد ابن مالك معنى ثالثاً ، وهو أن تكون بمعنى « على » . قال : كقول بعض العرب « كخَيْرٍ » ، في جواب : كيف أصبحت ؟ حكاه الفراء . قلت : ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش . قال : وحكى الأخفش [عن بعض العرب أنه قيل له : كيف أنت ؟ فقال : كخيرٍ . يريد : على خير . وعلى هذا خرَج

(٢) البقرة : ١٩٨ .

(١) البقرة : ١٥١ .

(٣) القصص : ٨٢ .

الأخفش [^(١) قولهم : كن كما أنت .

وأقول : تأويل ذلك وردّه إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى ، لم يثبت . وقد أوّل قوله « كخير » على حذف مضاف ، أي : كصاحب خير . وأما قولهم : كن كما أنت ، ففيه أربعة أوجه :

الأول : أن الكاف للتشبيه و « ما » زائدة ، والأصل : كن كأنت ، أي : كن مماثلاً الآن لنفسك قبل . ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه ، في حالين مختلفين . وعلى هذا فـ « أنت » في موضع جر بالكاف . وقد ورد دخول كاف التشبيه على « أنت » وأخواته .

الثاني : أن تكون « ما » كافة للكاف عن العمل ، و « أنت » مبتدأ ، وخبره محذوف . أي : كما أنت عليه ، أو كائن .

الثالث : أن تكون « ما » كافة أيضاً ، و ^(٢) مهية لدخول الكاف على الجملة الفعلية . و « أنت » مرفوع بفعل مقدر ، أي : كما كنت . فلما حذف الفعل انفصل الضمير .

الرابع : أن تكون « ما » موصولة ، و « أنت » خبر مبتدأ محذوف ، أي : كالذي هو أنت .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : أو .

وذكر بعضهم للكاف معنى آخر، وهو أن تكون بمعنى الباء .
 قال : كقول المجتاج ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال ^(١) « كخير » .
 قال : يجوز في هذا المثال أن تكون الكاف بمعنى الباء ، وأن تكون
 بمعنى « على » .

قلت : وليست الكاف بمعنى الباء ، ولا بمعنى « على » ، إذ
 لا دليل على ذلك . وقد تقدم ^(٢) تأويل هذا المثال .

مسألة

كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف الجر ، في تعلقها بالفعل
 أو ما في معناه ، لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به ،
 إلا الزوائد « لولا » ، و « لعل » في لغة من جربها ، على خلاف ^(٣)
 في بعض ذلك . وذهب الفارسي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء ، وتبعه
 ابن عصفور في بعض تصانيفه ، ونُقل عن الأخفش ، وهو ضعيف .
 وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم .

فمن النثر قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) فالكاف

(١) في الأصل : قال .

(٢) ب : وتقدم .

(٣) سقط « على خلاف » من الأصل .

(٤) الشورى : ١١ .

هنا زائدة، عند أكثر العلماء . والمعنى : ليسَ مثلهُ شيءٌ . قالوا : لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال ، إذ يصير معنى الكلام : ليسَ مثلهُ شيءٌ . وذلك يستلزم إثبات المثل ، تعالى الله عن ذلك . وزيادتها في كلام العرب غير قليلة ؛ حكى الفراء أنه قيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كَهَيِّين . يريد : هَيِّئًا . فزاد الكاف . وفي الحديث « يكفني كالوجه والكفَّين » أي : يكفي الوجه والكفَّان . قيل : ومن زيادتها قوله تعالى ﴿ وَحُورٌ ^(١) عِينٌ ، كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾ .

فإن قلت : ما فائدة زيادتها في الآية ؟ قلتُ : فائدتها تأكيد ^(٢) نفي المِثْل ، من وجهين : أحدهما لفظي ، والآخر معنوي .

أما اللفظي فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيد التوكيد اللفظي ، من الاعتناء به . قال ابن جني : كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى . فعلى هذا يكون المعنى : ليسَ مثلهُ شيءٌ ، ليسَ مثلهُ شيءٌ .

(١) الواقعة : ٢٢ - ٢٣ . وفي الأصل : « حور » بسقاط الواو قبلها .

(٢) ب : تأكيد .

وأما المعنوي فإنه من باب قول العرب : مثُكَ لا يَفْعَلُ
 [كذا] ^(١) . فنفوا الفعل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ، لأنهم
 قصدوا المبالغة في ذلك . فسلكوا به ^(٢) طريق الكناية ، لأنهم إذا نفوه
 عمَّن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه . ذكر ذلك الزمخشري ؛
 قال ^(٣) : فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله : ليس كالله
 شيء ، و ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ * إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها .
 وقال ابن عطية ^(٤) : الكاف مؤكدة للتشبيه . ففني التشبيه أوكد
 ما يكون . وذلك أنك تقول : زيد كعمرو ، وزيد مثل عمرو . فإذا
 أردت المبالغة التامة قلت : زيد كمثال عمرو . ومثل هذا قول أوس بن
 حجر ^(٥) :

وَقَتَلَنِي كَمِثْلِ جُدُوعِ النَّخِيلِ
 تَغَشَّاهُمْ مُسْبِلٌ ، مُنْهَمِرٌ

-
- (١) تمة من المعنى ١٩٥ .
 (٢) الكشف ٤ : ٣١٣ .
 (٣) وهو عبدالحق بن عاب الفرنطلي . توفي سنة ٥٤٢ . بنية الوعاء ٢ : ٧٣ .
 (٤) ديوان أوس بن حجر ٣٠ وتفسير الرازي ٧ : ٣٨٠ وتفسير الطبري ١٦ :
 ١٠٩ و ٢٥ : ٨ وجمع البيان ٢٥ : ٤٢ وروح المعاني ٢٥ : ١٨ . وفي
 الأصل و ج : « سيل » . ب : « مثل مُسْبِلٍ هَمِيرٌ » .

وقول الآخر (١) :

سَمِعْتُ بَنِي زَيْدٍ إِذَا أَبْصَرَتْ فَضْلَهُمْ
مَا إِنْ كَمِثْلِهِمْ، فِي النَّاسِ، مِنْ أَحَدٍ
فَجَرَتْ الْآيَةُ عَلَى عَرَفِ كَلَامِ الْعَرَبِ . وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ (٢) :

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى ، زُهَيْرٍ
خَلَقَ ، يُوَازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

قلت : وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة . ولهم في ذلك أقوال :

الأول : أن « مثلاً » هي الزائدة ، لتفصل بين الكاف والضمير .
فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز ، إلا في الشعر . وهذا القول فاسد ، لأن الأسماء لا تزداد .

الثاني : أن « مثلاً » بمعنى الذات ، أي : ليس كذاته شيء .

الثالث : أن « مثلاً » بمعنى الصفة ، أي ليس كصفته شيء .

الرابع : أن تكون الكاف اسماً بمعنى « مثل » ، وهو من

(١) جميع البيان ٢٥ : ٤٢ وتفسير الطبري ٨ : ٤٥ وروح المعاني للآلوسي ١٨ : ٢٥ .

(٢) روح المعاني للآلوسي ١٨ : ٢٥ .

التوكيد اللفظي . وقد أشار إليه الزمخشري ؛ قال ^(١) : ولك أن تزعم
أن كلمة التشبيه كُثِرَتْ للتأكيد ، كما كُثِرَ رها من قال ^(٢) :
وصالياتٍ ، ككما يُؤْتَفَيْنُ

ومن قال ^(٣) :

فأصبحتَ مثلَ كعصفٍ ، مأْكُولُ

الخامس : قال بعض أهل المعقول : الحق أن قوله تعالى ﴿ لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ محمول على المعنى الحقيقي . ويلزم منه نفي المثل مطلقاً ،
بطريق برهاني ، وهو الاستدلال بنفي اللازم ، على نفي المازوم . فإن
مثل المثل لازم للمثل ، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل
مثله . وأُورِدَ عليه أنه لو كان المراد نفي مثل المثل لزم المُحال ، لأنه
يلزم نفيه - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - لأنه مثل لمثله .
وأجيب بأنه إنما يلزم من ذلك نفي هذا الوصف ، أعني وصف مثل
المثل ، عن الله تعالى ، لا نفيه تعالى ، ولا محذور في نفي هذا الوصف

(١) الكشف ٤ : ٢١٣ .

(٢) انظر ص ٧٩ .

(٣) رؤية . ديوانه ١٨١ والمغني ١٩٦ والخزانة ٤ : ٢٧٠ . والرواية :
« فُصِّيرُوا » أو « فَأُصْبَحُوا » .

عنه ، فإن نفي هذا الوصف إما أن ينفي الموصوف ، أو ينفي المثل .
ونفي الموصوف ممتنع لذاته ، فيكون بنفي المثل .

قلتُ : وقد ردّ هذا القرّافي^(١) في « شرح المحصول » بأن قال :
القاعدة في القضايا التصديقية أن الحكم فيها إنما يكون على ما صدق عليه
العنوان ، ونعني بالعنوان : ما عبّر عن المحكوم عليه به . فإذا حكمنا
بالنفي على جميع أمثال المثل ، فقد حكمنا بالنفي على ما صدق عليه أنه مثل
المثل ، لا على المِثَالَة ، فيلزم القضاء بالنفي على ذات واجب الوجود ،
وذلك محال ، فما أفضى إليه يكون باطلاً . وذلك إنما نشأ عن كون
الكاف ليست بزائدة ، فتعيّن^(٢) ما قاله العلماء ، أنّها زائدة . قلت :
وفي هذا بحث لا يليق بهذا الموضع .

وأما كاف الخطاب : فحرف يدل على أحوال المخاطب . ويتصل
بسته أشياء :

الأول : اسم الإشارة ، نحو : ذاك ، وذلك . واتصاله به دليل على
بعد المشار إليه . وقيل : ذاك للتوسط ، وذلك للبعد . ولا خلاف في

(١) وهو أحمد بن إدريس ، أبو العباس الصنهاجي . توفي سنة ٦٨٤ . الديباج
المذهب ٦٢ - ٦٧ .
(٢) في الأصل : فيتعيّن .

حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة . وفيها ثلاث لغات : الأولى أن تختلف باختلاف أحوال^(١) المخاطب ، في التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، كالـ كاف التي هي ضمير الخطاب . وهذه اللغة الفصيحة . والثانية أن تُفرد^(٢) مفتوحةً ، في الأحوال كلها . فلم يقصد بها ، على هذه اللغة ، إلا التنبيه على مطلق الخطاب ، لا على أحوال المخاطب . والثالثة أن تُفرد^(٣) ، مفتوحةً في التذكير ، ومكسورة^(٤) في التأنيث . فلها^(٥) على هذه اللغة حالان فقط .

الثاني : ضمير النصب المنفصل ، وهو « إِيَّاكَ » وأخواته . فـ « إِيَّا » في ذلك هو الضمير ، والكاف حرف خطاب . هذا مذهب سيبويه^(٥) ، واختاره ابن جني . وفيه مذاهب تأتي في باب الرباعي ، إن شاء الله تعالى .

الثالث : « أَرَأَيْتَ » التي^(٦) بمعنى : أَخْبِرْ نِي . كقوله تعالى

(١) في الأصل : حال .

(٢) تفرد أي : لا يليها علامة التثنية أو الجمع . وفي الأصل : ترد .

(٣) سقطت الواو قبل « مكسورة » من الأصل .

(٤) في الأصل : ولها . (٥) سقطت من الأصل و د .

(٦) سقطت من الأصل .

﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾^(١) فالكاف في ذلك حرف خطاب ، لا موضع له من الإعراب . هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح .

وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية ، والتاء حرف خطاب . وهو ضعيف ، لوجهين : أحدهما : أن التاء محكوم بفاعليتها ، مع غير هذا الفعل بإجماع ، والكاف بخلاف ذلك . والثاني : أن التاء لا يُستغنى عنها ، بخلاف الكاف ، فإنه يجوز ألا تذكر . وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية .

وحُكي عن الكسائي أن الكاف في «أَرَأَيْتَكَ» في موضع نصب . وهو بعيد .

الرابع : بعض أسماء الأفعال : نحو : حَيَّيْهِلَكَ ، والنَّجَاءَكَ ، ورُؤَيْدَكَ .

الخامس : بعض الأفعال ، وهي : أَبْصَرُ ، وَلَيْسَ ، وَنِعْمَ ، وَبُئْسَ . فتقول : أَبْصِرْكَ زَيْدًا ، وَلَيْسَكَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَنِعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبُئْسَكَ الرَّجُلُ عَمْرُو . فالكاف ، في هذا كله ،

(١) الاسراء : ٦٢ .

حرف خطاب، لا موضع لها من الاعراب . ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل جداً .

وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب ، في قول الشاعر^(١) :

* وَحَنْتَ ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا *

وحمله على ذلك وجود « أَنْ » بعدها . فإنه إن لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبار بـ « أَنْ » والفعل عن اسم عين .

وخرجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول ، و « أَنْ تَحِينَا » بدل منه ، سد^(٢) مسدّ المفعول الثاني . لأن التعويل على البدل . وعلى ذلك خرّج الزمخشري ، وغيره ، قراءة حمزة ❦ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُؤْمِلِي لَهُمْ^(٣) . ❦

السادس : بعض الحروف . وذلك « بَلَى » و « كَلَّا » . يقال :

(١) صدره :

إِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا ، إِلَيْنَا

المعنى ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٦ . واللسان : الكلمة . وحت : هلك .

(٢) في الأصل : وسدّ .

(٣) آل عمران : ١٨٧ . وزاد في الأصل : خَيْرُ .

بَلَاكٌ ، وَكَلَاكٌ . وَهُوَ قَلِيلٌ .

وقد نظمت معاني الكاف ، في هذه الأبيات :

الكافُ قِسْمَانِ ، وَهُوَ حَرْفٌ

كافُ خِطَابٍ ، وَكَافُ جَرٍّ

وَذَا فَشَبَّهَ بِهِ ، وَعَلَّلَ

وَزِدَّهُ ، إِنَّ مَثَلَ ، دُونَ حَجَرٍ

وَمَنْ يَقُلْ : جَاءَنَا كِبَاءٌ

أَوْ كَ « عَلَى » ، جَاءَنَا بِنُكْرٍ

اللام

حرف كثير المعاني والأقسام . وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاً ، وذكر لها نحواً من أربعين معنى . وأقول : إن جميع أقسام اللام ، التي هي حرف من حروف المعاني ، ترجع عند التحقيق إلى قسمين : عاملة ، وغير عاملة . فالعاملة قسمان : جارية وجازمة . وزاد الكوفيون ثالثاً ، وهي الناصبة للفعل . وغير العاملة خمسة أقسام : لام ابتداء ، ولام فارقة ، ولام الجواب ، ولام موطئة ، ولام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف أحاديثاً . فهذه ثمانية أقسام .

القسم الاول: اللام الجارّة، ولها معان كثيرة . وقد جمعتُ لها،
من كلام النحويين، ثلاثين قسماً . فأذكرها كما ذكروها، وأشير إلى
التحقيق في ذلك .

الأول : الاختصاص : نحو : الْجَنَّةُ لِلْمُؤْمِنِينَ . ولم يذكر
الزنجشري^(١) في « مفصله » غيره . قيل : وهو أصل معانيها .

الثاني : الاستحقاق . نحو : النَّارُ لِلْكَافِرِينَ . قال بعضهم :
وهو معناها العام ، لأنه لا يفارقها .

الثالث : الملك . نحو : المال لزيد . وقد جمعه بعضهم أصل معانيها،
والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص، [وأما الملك فهو نوع من أنواع
الاختصاص]^(٢)، وهو أقوى أنواعه . وكذلك الاستحقاق ، لأن من
استحق شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص .

الرابع : التملك . نحو : وهبت لزيد ديناراً .

الخامس : شبه الملك . نحو : أدوم لك ما تدوم لي .

(١) المفصل ١٣٢ . وذكر الزنجشري أيضاً لام الاستغاثة ، ولام التعجب ،
والزائدة ، واللام المؤكدة التي هي لام الجحود . انظر المفصل ١٩ و ١١٠
و ١٣٢ و ١٦٤ . (٢) سقط من الأصل .

السادس : شبه التعليل . نحو ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾^(١) .

السابع : التعليل . نحو : زُرْتُكَ لِشُرْفِكَ .

الثامن : التسبب . نحو : لزيد عمٌ ، هو لعمرو خالٌ . ذكر هذا المعنى ابن مالك ، وغيره ، وليس فيه تحقيق . وإنما اللام في هذا للاختصاص .

التاسع : التبيين . ولام التبيين هي اللام^(٢) الواقعة بعد أسماء الأفعال ، والمصادر التي تشبهها ، مبيّنة لصاحب معناها . نحو ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾^(٣) ، وسَقِيَ لزيد . وتعلق بفعل مقدر ، تقديره : أعني . قال ابن مالك : وكذا المعلقة بحُبٍّ ، في تعجّب أو تفضيل . نحو : ما أَحَبَّ زيداً لعمرو ، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾^(٤) .

العاشر : القسم . ويلزمها فيه معنى التعجب . نحو قوله^(٥) :

(١) النحل : ٧٢ . (٢) سقطت من ب و ج و د .

(٣) يوسف : ٢٣ . (٤) البقرة : ١٦٥ .

(٥) البيت لأيّ ذؤيب . وينسب إلى مالك بن خالد ، وأمّية بن أبي عائذ ، وعبدمناة الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ و ٣٩٩ والكتاب ٢ : ١٤٤ والنفي ٢٣٦ وشرح شواهد ٥٧٣ والفصل ١٦٤ والخزانة ٤ : ٢٣١ - ٢٣٣ . وحذف الشاعر « لا » النافية قبل « يبقى » . والحيد : المقد في القرن . وذو الحيد : الوعل . والشمخر : الجبل العالي . والظيان والآس : ضربان من النبات .

لِلَّهِ يَبْقَى ، عَلَى الْإِيَّامِ ، ذُو حَيْدٍ
بِمُشْمَخَرِّ ، بِهِ الظَّيَّانُ ، وَالْأَسُ
الحادي عشر : التعدي . قال ابن مالك : كقوله تعالى ﴿ فَهَبْ لِي
مِنْ كَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾^(١) .

الثاني عشر : الصيرورة . نحو قوله^(٢) :

* لِدُؤَا ، لِمَوْتٍ ، وَابْنُوَا ، لِلْخَرَابِ *
وَتُسَمَّى أَيْضًا : لَامِ الْمَاقِبَةِ ، وَلَامِ الْمَالِ . وسيأتي الكلام عليها .
الثالث عشر : التعجب . كقولهم : يَا لِمَاءُ ! وَيَا لِلْعُشْبِ ! إِذَا
تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهِ . ومن ذلك قول الشاعر^(٣) :
شَبَابٌ ، وَشَيْبٌ ، وَافْتِقَارٌ ، وَذِلَّةٌ
فَلَيْلَةُ هَذَا الدَّهْرِ ، كَيْفَ تَرَدَّدَا ؟!

(١) مريم : ٤ .

(٢) الإمام علي بن أبي طالب . وعجزه :

فَكَلَّشَكُمْ يُصِيرُ إِلَى ذَهَابِ

شرح التصريح ٢ : ١٢ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٨ والجمع ٢ : ٣٢
وأوضح المسالك ٢ : ١٣٤ والدرر النوامع ٢ : ٣١ والخزانة ٤ : ١٦٣ ،
وفيها أن الشاهد عجز بيت وصلته :

لَهُ مَلَكٌ ، يُنَادِي ، كُلَّ يَوْمٍ

وانظر جمهرة أشعار العرب ص ٢٦ .

(٣) الأعشى . ديوانه ١٣٥ والمفني ٢٣٦ وشرح شواهد ٥٧٥ .

الرابع عشر: التبليغ^(١). ولام التبليغ هي اللام الجارة اسم^(٢) سامع قول، أو ما في معناه. نحو: قلت له، وفسّرت له، وأذنت له. الخامس عشر: أن تكون بمعنى «إلى» لانتهاى الغاية. كقوله تعالى ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾^(٣) أي: إلى بلد، ﴿بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾^(٤) أي: إليها. وهو كثير.

السادس عشر: أن تكون بمعنى «في» الطرفية. قالوا^(٥): كقوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾^(٦)، أي: في حياتي، يعنى: الحياة الدنيا. والظاهر أن المعنى: لأجل حياتي، يعنى: الحياة الآخرة. ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٧) أي: في يوم القيامة.

السابع عشر: أن تكون بمعنى «عن». وهي اللام الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكماً، عن قول قائل، متعلق به. نحو ﴿وقال الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا: لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٨)

(٢) سقطت من الأصل.

(٤) الزلزلة: ٥٠.

(٦) الفجر: ٢١.

(٨) الأحقاف: ١١.

(١) في الأصل: لام التبليغ.

(٣) الأعراف: ٥٧.

(٥) سقطت من الأصل.

(٧) الأنبياء: ٤٧.

أي : عن الذين آمنوا . وقول الشاعر^(١) :

كضرائرِ الحسَناءِ ، قُلْنَ ، لوجْهِها
حَسَدًا ، وبَغْيًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

وقيل : اللام في ذلك للتعليل ، أي : من أجل الذين آمنوا . وقد أطلق بعضهم في ورود اللام بمعنى « عن » ، ولم يخصه بأن يكون بعد القول . ومثله بقول العرب^(٢) : لقيته كَفَّةً لكَفَّةٍ ، أي عن كَفَّةٍ . لأنهم قالوا : لقيته كَفَّةً عن كَفَّةٍ . والمعنى واحد .

الثامن عشر : أن تكون بمعنى « على » . كقوله تعالى ﴿ وَيَخْرِثُونَ
لِلْأَذْقَانِ ﴾^(٣) أي : على الأذقان . قال الشاعر^(٤) :

-
- (١) البيت لأبي الأسود الدؤلي . ديوانه ١٢٩ والمغني ٢٣٥ والمهمع ٣٢:٢ والدرر ٣٢:٢ والخزانة ٣: ٦١٧ . والرواية : « حَسَدًا وَبُغْيًا » .
(٢) نسب يونس بن حبيب هذا القول إلى رؤبة . اللسان والتاج (كفف) . ومعناه : لقيته وجهاً لوجه ، أو فجأة . (٣) الاسراء : ١٠٩ .
(٤) جابر بن حني . وصدره :

تَنَاولَهُ ، بِالرَّمْحِ ، ثُمَّ اتَّخَذَ لَهُ

شرح اختيارات المفضل ٩٥٥ والمغني ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ والأزهية ٢٩٩ وأدب السكاك ٤٠١ . وينسب الشاهد ، بصدر آخر ، إلى عكبر ابن حدير ، وشريح بن أوفى ، والأشعث ، وعبدالله بن مكعب ، وابن مكيس ، والأشتر . واتى : انثنى .

* فَخَرَّ ، صَرِيحًا ، لِلْيَدَيْنِ ، وَلِلْفَمِ *

وجعل بعضهم منه قوله تعالى ﴿ وَنَلَّهُ الْجَبَيْنِ ﴾ ^(١) أي : على الجبين.

التاسع عشر : أن تكون بمعنى « عند » كقولهم ^(٢) : كتبت له
لخمسٍ خَلَوْنَ ، أي : عند خمسٍ . وجعل ابن جنّي اللام ، في قراءة
من قرأ ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِآخِ قِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ ^(٣) بالتخفيف ، بمعنى
« عند » ، أي : عند مجيئه إِيَّاهُمْ .

المتعمّ عشرون : أن تكون بمعنى « بعد » . كقوله تعالى ﴿ أَقِمِ
الصَّلَاةَ لَدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ ^(٤) . قيل : وعليه الأثر النبوي ^(٥) :
« صُومُوا رُؤَيْتَهُ ، وَأَفْطِرُوا رُؤَيْتَهُ » أي : بمدرويته . وجعل بعضهم منه :
كُتِبَ لَخَمْسٍ خَلَوْنَ . وجعل ابن الشجري ^(٦) منه قول الشاعر ^(٧) :

(١) الصافات : ١٠٣ . (٢) في الأصل : كقوله .

(٣) ص : ٥ . (٤) الإسراء : ٧٨ .

(٥) رواه الشيخان والترمذي عن أبي هريرة ، والنسائي عن ابن عباس ، والطبراني
في الكبير عن البراء .

(٦) وهو أبو السعادات ، هبة الله بن علي . توفي سنة ٥٤٢ هـ . بنية الوعاة : ٣ : ٣٢٤ .

(٧) متمم بن نويرة . ديوان مالك ومتمم ١١٢ وشرح اختيارات المفصل ١١٧٧
والمنقي ٢٣٤ وشرح شواهد ٥٦٥ .

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي ، وَمَالِكًا
لَطُولِ اجْتِمَاعٍ ، لَمْ نَبْتَ ، لَيْلَةً ، مِمَّا

الحادي والعشرون : أن تكون بمعنى « مع » . وأنشدوا عليه :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا ... البيت

وتقدم ما قاله ابن السجري .

الثاني والعشرون : أن تكون بمعنى « من » كقول جرير^(١) :

لَنَا الْفَضْلُ ، فِي الدُّنْيَا ، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ
وَنَحْنُ ، لَكُمْ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ . أَفْضَلُ
أَي : وَنَحْنُ مِنْكُمْ . ومثله بعضهم بقوله : سمعت له صُراخًا ، أَي : منه .

الثالث والعشرون : التبعيض . ذكره صاحب رصف المباني^(٢) ،

ومثله بقوله : الرَّأْسُ لِلْحِمَارِ ، وَالْكُمُ لِلْجُبَّةِ . وقد ذكر غيره أن
اللام تكون^(٣) بمعنى « من » ، كما تقدم ، ولكنهم مثّلوه بما هو لا ابتداء
الغاية ، لا للتبعيض .

(١) ديوان جرير ١٤٣ والمغني ٢٣٥ وشرح شواهد ٥٧٠ .

(٢) انظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٢ .

(٣) سقطت من الأصل .

الرابع والعشرون : لام المستغاث به . وهي مفتوحة . كقول الشاعر^(١) :

* فِيا لِلنَّاسِ ، لِلوِاشِ ، المُطاعِ *

ولا تُكسر إلاّ مع ياء المتكلم . فإذا قلت : يالي ، احتمل أن يكون مستغاثاً به ، ومستغاثاً من أجله . وقد أجاز ابن جني الوجهين ، في قول أبي الطيّب^(٢) :

* فِيا شوقٍ ، ما أبقي ، ويالي من النّوى *

وقال ابن عصفور : الصحيح عندي^(٣) أن « يالي » ، حيث وقع ، مستغاث من أجله ، لأنه لو جعل مستغاثاً به لكان التقدير : يا أدعولي . وذلك غير جائز في غير « ظننت » وما حمل عليها^(٤) .

(١) قيس بن ذريح . وصدره :

تَكْتَفِنِي الوُشاةُ ، فَازْجُوني

الكتاب ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ وشرح الفصل ١ : ١٣١ . ونسب إلى حسان

ابن ثابت . العيني ٤ : ٢٥٩ . وتكنفوني : أحاطوا بي .

(٢) ديوان المتنبي ١ : ٥٩ والمغني ٢٢٨ و ٢٤٢ . وعجزه :

ويا دمع ، ما أجرى ، ويا قباب ، ما أصبى !

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في الأصل : وذلك جائز في ظننت وما حمل عليها . انظر المغني ٢٢٨ .

تنبيه

اختلف في لام الاستغاثة . فقليل : هي زائدة ، فلا تتعلق بشيء .
وقيل : ليست بزائدة فتتعلق . وعلى هذا ففيما يتعلق به قولان : أحدهما
أنه الفعل المحذوف ، وهو اختيار ابن عصفور . والثاني أنه حرف النداء ،
وإليه ذهب ابن جني . وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية « آل » ،
والأصل في يالزيد : يا آل زيد . و « زيد » مخفوض بالإضافة .

الخامس والعشرون : لام المستغاث من أجله . وهي مكسورة
إلا مع المضمر . فإذا قلت : يالك ، احتمل أن يكون مستغاثاً به ،
ومستغاثاً من أجله . وهذه اللام هي ، في الحقيقة ، لام التعليل ، وهي
متعلقة بفعل محذوف . فإذا قلت : يالزيد لعمرٍو ، فالتقدير : أدعوك
لعمرٍو . قال ابن عصفور قولاً واحداً . وليس كذلك ، بل قيل : إنها
تتعلق بحال محذوفة ، أي : مدعواً لعمرٍو .

السادس والعشرون : لام المدح نحو : يالك رجلاً صالحاً .

السابع والعشرون : لام الذم . نحو : يالك رجلاً جاهلاً .

ذكر هذين القسمين بعض من صنّف في « اللّامات » وهما

(١) سقطت من الأصل .

راجعان إلى لام التعجب ^(١) .

الثامن والمشرون : لام « كي » . نحو : جئتكَ ^(٢) لِتُكْرِمَنِي .
فهذه اللام جارية ، والفعل منصوب بـ « أن » المضرة . و « أن » مع
الفعل في تأويل مصدر ، مجرور باللام . هذا مذهب البصريين . وهذه
اللام أيضاً هي لام التعليل .

التاسع والمشرون : لام الجحود . وهي الواقعة بعد « كان » الناقصة
المنفية . نحو ﴿ مَا ^(٣) كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وسيأتي الكلام
على هذه اللام ، مُحَرَّرًا ، إن شاء الله تعالى .

التميم ثلاثين : اللام الزائدة . وهي ضربان . أحدهما مطَّرد ،
والآخر غير مطَّرد .

فالمطَّرد أن تزداد مع المفعول به ، بشرطين :

الأول : أن يكون العامل متعدِّياً إلى واحد ^(٤) .

(١) انظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٣ .

(٢) في الأصل : جئت .

(٣) آل عمران : ١٧٩ . وفي الأصل : وما .

(٤) سقط « إلى واحد » من الأصل .

الثاني : أن يكون قد ضَعُفَ ، بتأخيره ، نحو ﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ^(١) ، أو بفرعيته ، نحو ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ^(٢) ، فزيادتها في ذلك مقيسة ، لأنها مُقَوِّية للعامل.

قال ابن مالك : ولا يُفعل ذلك بالمتعمدِ إلى اثنين ، لأنها إن زيدت في مفعوليّه لزم منه تعديةُ فعلٍ واحدٍ إلى مفعولين ^(٣) ، بحرف واحد وإن زيدت في أحدهما فيلزم منها ترجيح من غير مرجّح ، وإيهام غير المقصود .

واعترض قوله « ترجيح من غير مرجّح » بأنه إذا تقدم أحدهما ، وتأخر الآخر ، لم يلزم من زيادتها في المتقدم ترجيح من غير مرجّح ، لأنه يترجّح بضعف طلب العامل لتقدمه . وقد أجاز ذلك الفارسي ، في قراءة من قرأ ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيُّهَا ﴾ ^(٤) بالإضافة ، أي : ولكلّ ذي وجهَةٍ . والمعنى : الله مُوَلِّ كلّ ذي وجهَةٍ ^(٥) وجهته .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) هود : ١٠٨ .

(٣) سقط « إلى مفعولين » من الأصل .

(٤) البقرة : ١٤٨ .

(٥) في الأصل : وجهه .

وغير المطررد فيما عدا ما تقدم . كقول الشاعر ^(١) :

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ ، وَيَشْرِبُ
مُنْكَأً ، أَجَارَ الْمُسْلِمِ ، وَمُعَاهِدِ

وجعل قوم من ذلك قوله تعالى ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ ^(٢) أي : رَدَفَكُمْ ،
لأن « ردف » بمعنى : تَبِعَ . وأولته بعضهم على التضمين . وفي
« البخاري » : ردف بمعنى قَرُبَ .

وقد زيدت اللام مقحمة ، بين المضاف والمضاف إليه ، في قوله ^(٣) :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ، السَّيِّ
وَضَعْتَ أَرَاهِطَ ، فَاسْتَرَاخُوا

فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص . ومن ذلك قولهم : لا إِبَا
لَزَيْدَ . على مذهب سيبويه . فإن قلت : بأي شيء أنجز ما بعد هذه

(١) ابن ميادة . الأغني ٢ : ١١٥ والمغني ٢٣٧ وشرح شواهد ٥٨٠ وأوضح
المسالك ٢ : ١٣٢ والعيني ٣ : ٢٧٨ .

(٢) النمل : ٧٢ .

(٣) سعد بن مالك . الكتاب ٢ : ٢٠٧ واللامات ١١٠ والمغني ٢٣٨ وشرح
شواهد ٥٨٢ وشرح الحماسة للتبرزي ٢ : ٧٣ - ٧٩ والمقتضب ٤ : ٢٥٣
والخزانة ١ : ٢٢٤ والخصائص ٣ : ١٠٦ وشرح الفصل ٥ : ٧٢ وأمثالي
ابن الشجري ١ : ٢٧٥ .

اللام، أباها أم بالإضافة؟ قلتُ: فيه قولان، واختار أنه باللام، لمباثرتها،
ولأن حرف الجر لا يعلّق عن العمل. وهو اختيار ابن جني.

فهذا تمام الكلام على اللام^(١) الجارة، على سبيل الإيجاز. وقد
نظمت أقسامها في هذه الأبيات:

أَتَاكَ، لِلَّامِ الْجَرِّ، مِمَّا جَمَعْتُهُ^(٢)

ثَلَاثُونَ قِسْمًا، فِي كَلَامٍ مُنْظَمٍ

فَأَوَّلُهَا التَّخْصِيسُ، وَهُوَ أَعْمَا

وَيَتْلُوهُ الِاسْتِحْقَاقُ، يَا صَاحِبَ، فَاعْلَمْ

وَمُثْلُكَ، وَتَمْلِكُ، وَشِبْهُهُمَا مَعًا

وَعَلِّلُهَا، وَالنَّسَبُ، وَبَيِّنُ، وَأَقْسِمِ

وَعَدِّ، وَزِدْ صَيْرُورَةً، وَتَعَجَّبْ

وَجَاءَتْ لَتَبْلِيغِ الْمُخَاطَبِ، فَافْهَمْ

وَمِثْلُ إِلَى، فِي، عَنْ، عَلَى، عِنْدَ، بَعْدَ، مَعَ

وَمِنْ، وَلِتَبْمِيزِ، وَذَا كُلُّهُ نُمِّي^(٣)

(١) سقطت من الأصل.

(٢) ب: فيما نظمته.

(٣) في الأصل: وتبميز.

ولامانٍ ، قد جاء باب استغاثة^(١)
ولامٌ بها فامدح ، ولامٌ بها اذم.

وقل : لامٌ كي ، لامٌ الجُحود ، كلاهما
لجري ، وبالسلم المزيّدة تميم
وعندي ، في التقسيم عيبٌ تداخل
وعُذري ، في ذاك ، اتباعُ المُقسم

تنبيه

التحقيق أن معنى اللام ، في الأصل ، هو الاختصاص . وهو
معنى لا يفارقها ، وقد يصحبه معانٍ آخر . وإذا تَوَمَّلْتَ سائر المعاني
المذكورة وُجِدَتْ راجعة إلى الاختصاص . وأنواع الاختصاص
متعددة ؛ ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل ، قال بعضهم : وهو
راجع إلى معنى الاختصاص ، لأنك إذا قلت : جئتُك للإكرام ، دلت
اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام . إذ كان الإكرام سببه ، دون
غيره . فتأمل ذلك . والله أعلم .

(١) في الأصل : قد جاء لباب استغاثة .

القسم الثاني : الجازمة . وهي لام الأمر ، والأولى أن يقال : لام
الطلب ، ليشمل : الأمر نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ ^(١) ،
والدعاء نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٢) ، قيل : والالتماس ،
كقولك ^(٣) لمن يساويك : لتفعل ، من غير استعمال . وذلك لأن
الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر ، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ،
وإذا ورد من المساوي فهو التماس .

وهذه اللام التي للطلب كصيغة « افعل » ، في أنها قد ترد لمعان
آخر ، غير الطلب ، كالتهديد نحو قوله تعالى ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ ،
وَلِيَتَمَتَّعُوا . فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) والأصل في ذلك معنى الطلب .
واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه ، إلا باللام ، سواء
أكان ^(٥) للتكلم ، نحو : لأعْنِ بِحَاجَتِكَ ، أم للمخاطب ، نحو :
لتعْنِ بِحَاجَتِي ، أم للغائب ، نحو : ليعْنِ زيدٌ بالأمر .

وأما فعل الفاعل فإن كان لغائب نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو
سَعَةٍ ﴾ ^(٦) ، أو متكلم ^(٧) مفرد ، نحو قوله في الحديث « قوموا ،

(١) الطلاق : ٧ . (٢) الزخرف : ٧٧ .

(٣) في الأصل : نحو قولك . (٤) العنكبوت : ٦٦ .

(٥) في الأصل : سواء كان . (٦) الطلاق : ٧ .

(٧) ب و ج : أولئككم .

فَلَأُصَلِّ لَكُمْ ، أو مشارك ، نحو ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(١) ،
فكذلك .

وإن ^(٢) كان للمخاطَب فلأمر به طريقان : الأولى بصيغة
« افعَلْ » ، وهذا هو الكثير ، نحو : اعلَمْ . والثانية باللام ، وهو
قليل . قال بعضهم : وهي لغة رديئة . وقال الزجاجي ^(٣) : لغة جيّدة .
ومن ذلك قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾ ^(٤)
بناء الخطاب . وفي الحديث « لِتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ » .

مسائل

الأولى : حركة هذه اللام الكسر . ونقل ابن مالك أن ^(٥)
فتحتها لغة ، وحكاها الفراء عن أبي سليم . ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء ،
وهو أكثر من تحريكها . نحو ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا
بِي ﴾ ^(٦) . ويجوز إسكانها بعد « ثُمَّ » . وليس بضعيف ، ولا مخصوص

-
- (١) العنكبوت : ١٢٠ . (٢) في الأصل : فإن .
(٣) وهو أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق . توفي سنة ٣٤٠ . بغية الوعاة : ٧٧ .
(٤) يونس : ٥٨ . (٥) سقطت من الأصل .
(٦) البقرة : ١٨٦ .

بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك . وبه قرأ الكوفيون ، وقالون ، والبزّيّ
﴿ ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ ﴾^(١) .

واختلف في وجه تسكين هذه اللام ، بعد هذه الأحرف ؛
فقال الأكثرون : إنه من باب الحمل على عين « فَعِلَ » . إجراءً
للمنفصل مجرى المتصل . وقال ابن مالك : بل هو رجوع إلى الأصل ،
لأن اللام الطلب الأصلة في السكون ، من وجهين : أحدهما مُشْتَرَكٌ ،
وهو كون السكون مقدّماً على الحركة ، إذ هي زيادة ، والأصل
عدمها . والثاني خاص وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها كما فُعِلَ
ببَاءِ الجَرِّ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت . فإذا دخل
حرف العطف رُجِعَ إلى السكون لِيُؤْمَنَ دوام تقويت الأصل .
قال : وليس حملاً على عين « فَعِلَ » ، لأن مثله لا يكاد يوجد إلا في
ضرورة .

الثانية : في حذف لام الطلب وإبقاء عملها أقوال : مذهب الجمهور
أنه لا يجوز إلا في ضرورة ، كقوله :

(١) الحج : ١٥ .

* مُحَمَّدٌ، تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ *^(١)

ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر. وزعم أن هذا البيت لا يُعرف قائله، مع احتماله أن يكون خبراً، وحُذفت الياء، استغناء بالكسرة. ومذهب الكسائي أنه يجوز حذفها، بعد الأمر بالقول. كقوله تعالى ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٢). أي: لِيُقِيمُوا.

واضطرب كلام ابن مالك، في هذه المسألة. فقال في «التيسيل»: ويُلْتَزَمُ في النثر، في غير فعل الفاعل^(٣) المخاطَب. وهذا مذهب الجمهور. وذكر في «شرح الكافية» أن حذفها وإبقاء عملاً على ثلاثة أضرب: كثير مطَّرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار. قال: فالكثير المطَّرد بعد أمر بقول. كقوله تعالى ﴿قُلْ

(١) صدر بيت ينسب إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى. وعجزه:

إِذَا مَا خِفْتُ، مِنْ شَيْءٍ، تَبَالَا

الغني ٢٤٨ وشرح شواهد ٥٩٧ والمقتضب ٢: ١٣٢ والكتاب ١: ٤٠٨
وأُمالي ابن الشجري ١: ٣٧٥ وشواهد الكشاف ٢٥٣ وشرح المقصد
٧: ٣٥ وشرح الكافية ٢: ٢٤٩ والخزانة ٣: ٦٢٩. والتبالي:
سوء العاقبة.

(٢) إبراهيم: ٣١.

(٣) منقط من الأصل.

لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ * . والقليل الجائز في الاختيار الحذف بعد قول غير أمر^(١) ، كقول الراجز^(٢) :

قلت لبواب ، لدَيْهِ دارُها :

تَتَذَنُ ، فَإِنِّي حَمُؤُها ، وجارُها

أراد : لِتَتَذَنُ . وليس مضطراً^(٣) لتمكنه من أن يقول : وأَذَنُ^(٤) . والقليل المخصوص بالاضطرار الحذف دون تقدم قول ، كقول الشاعر^(٥) :

فلا تَسْتَطِيلَ ، مِنِّي ، بقَائِي ومُدَّتِي

ولكن يَكُنْ لِلْخَيْرِ ، مِنْكَ ، نَصِيبُ

القسم الثالث : الناصبة للفعل . فإنما قال بها الكوفيون . وأما البصريون فهي عندهم لام جرّ ، والناصب « أَنْ » مضمرة بعدها . وهو

(١) في الأصل : الجائز في الاختيار بعد قول أمر .

(٢) منصور بن مرثد . المغني ٢٤٩ وشرح شواهد ٦٠٠ والعيني ٤ : ٤٤٤ .

(٣) في الأصل : مطرداً .

(٤) كذا بإقحام الواو ، ولا حاجة إليها . انظر المغني ٢٤٩ . أو لعل الصواب :

« تمكّنه من أن يقول : تَتَذَنُ إِنِّي ، أو : إِذَنُ » . انظر الهمع ٢ : ٥٦ والدرر ٢ : ٧١ .

(٥) المغني ٥٤٨ وشرح شواهد ٥٩٧ ومجالس ثعلب ٥٦ .

الصحيح لثبوت الجرّ بها في الأسماء . وقد أمكن إبقاؤها ^(١) جارة ،
بتقدير « أن » ، لأنّ المصدر المنسبك من « أن » المقدّرة والفعل مجرور
بها . وأيضاً فظهور « أن » بعد هذه اللام ، في بعض المواضع ، موضع
لما ادّعي ، من الإضمار .

وذُكر لهذه اللام ، الناصبة للفعل ، ستة أقسام :

الأول : لام « كي » ، وهي لام التعليل . وسميت لام « كي »
لأنها تفيد ما تفيد « كي » مع التعليل . وفي هذه اللام مذاهب :
مذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة ، بنفسها .
وقال ثعلب ^(٢) : ناصبة ، لكن لقيامها مقام « أن » .
وقال البصريون : جارة ، والناصب مقدّر بعدها ، وهو « أن » .
وقال ابن كيسان ، والسيرافي : يجوز أن يكون « أن » ، ويجوز
أن يكون ^(٣) « كي » .

(١) ب : بقاؤها .

(٢) وهو أحمد بن يحيى ، أبو العباس ، إمام الكوفيين في النحو واللغة . توفي
سنة ٢٩١ . بغية الوعاة ١ : ٣٩٦ .

(٣) في الأصل : وأن يكون .

ومذهب الجمهور أن « كي » لا تضمر .

ويجوز إظهار « أن » المضمرة^(١) بعد هذه اللام ، فتقول : جئت لتكرمني ، ولأن تكرمني . إلا إذا قرن الفعل بـ « لا » النافية ، أو الزائدة ، فإن إظهار « أن » في ذلك واجب . نحو ﴿ لثَلَاثَ يَمَلِّمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾^(٢) .

فإن قلت : إذا^(٣) ظهر بعدها « أن » أو « كي » فإذا يقول الكوفيون ؟ قلت : يقولون : إن كلاًّ منها مؤكّد للام الناصبة . هكذا نُقِلَ عنهم .

الثاني : لام الجحود . وهي اللام الواقعة بعد « كان » الناقصة المنفيّة الماضية لفظاً ، أو معنى^(٤) . نحو : ما كان زيد ليذهب ، ولم يكن زيد ليذهب . وسمّيت لام الجحود ، لاختصاصها بالنفي . قيل : ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا « ما » و « لا » ، دون غيرها . قلت : الظاهر مساواة « إن » النافية لهما في ذلك .

(١) ب : ويجوز أن تكون مضمرة . (٢) الحديد : ٢٩ .

(٣) في الأصل : فإذا .

(٤) في الأصل : المنفيّة لفظاً ومعنى .

وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ
لِتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ ^(١) لام الجحود ، على قراءة غير الكسائي

وأجاز بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أخوات « كان »
قياساً عليها . وأجاز بعضهم ذلك في « ظننت » . وقال بعضهم : تقع في
كل فعل ، تقدمه فعل منفي ^(٢) . نحو : ما جئتُ لتكرهني . والصحيح
أنها لا تقع إلا بعد « كان » الناقصة ، كما تقدم .

فإن قلت : ما هذه اللام التي ^(٣) في قوله ^(٤) :

فما جَمَعَ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوِيٍّ

مُقَاوِمَةً ، ولا فَرَدُ لِفَرْدٍ

قلت : هي لام الجحود ، و « جمع » اسم « كان » المحذوفة . أي : فما
كان جمع ، كما قال أبو الدرداء في الركعتين بعد العصر : « ما أنا
لأدعها » . أي ما كنتُ لأدعها .

(١) إبراهيم : ٤٦ .

(٢) ب و ج و د : في كل فعل منفي تقدمه فعل .

(٣) في الأصل : ما هذه التي . ب : ما حكم هذه اللام . د : وهذه اللام .

(٤) المغني ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ وحاشية الصبان ٣ : ٢٩٣ .
ب : ولا فرداً لفرد .

واعلم أن الخلاف في لام الجحود كالخلاف في لام «كي». ففيها المذاهب الثلاثة. ومذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار «أن» بعدها، بل يجب إضمارها. واختلف النقل عن الكوفيين، فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر «أن» بعدها. وحكى غيره عنهم^(١) جواز ذكرها تأكيداً.

تنبيه

مذهب البصريين أن لام الجحود تتعلق بمحذوف، هو خبر «كان» التي قبلها. والتقدير في قولك «ما كان زيد ليفعل»: ما كان زيد مُريداً للفعل. قلت: تقديرهم^(٢) «مريداً» يقتضي أن تكون اللام زائدة، مقوية للعامل، كاللام في نحو ﴿فَعَمَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٣). ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر «كان». ولا حذف عندهم.

قال بعض النحويين: وهذا الخلاف مبني على الخلاف السابق. فلما كان مذهب البصريين أن اللام جارة لمصدر منسبك، من «أن»

(١) سقطت من الأصل. وانظر المسألة ٨٢ من الإنصاف.

(٢) ب: تقديره. (٣) هود: ١٠٨.

المقدرة والفعل ، لزم عندهم أن يكون خبر « كان » محذوفاً . ولما كانت اللام عند الكوفيين ناصبة كان الخبر هو نفس الفعل ، واللام عندهم زائدة لتأكيد النفي . ولذلك أجازوا أن يتقدم معمول ^(١) منصوبها عليها .

ورد أبو البقاء ^(٢) مذهب الكوفيين ، [بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة . ورد غيرهم] ^(٣) بأن الخبر المحذوف قد سُمِعَ مصرحاً به ، في قول الشاعر ^(٤) :

* سَمَوْتَ ، وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا ، لِتَسْمُو *

ولكن التصريح به ^(٥) في غاية الندرة ^(٦) .

وذكر ابن مالك أن لام الجحود هي المؤكدة لنفي خبر « كان » ماضية لفظاً أو معنى . فوافق الكوفيين على أن الفعل الذي

(١) سقطت من الأصل .

(٢) وهو عبدالله بن الحسين العكبري . توفي سنة ٦١٦ . بنية الوعاة ٢ : ٣٨ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) عجزه :

ولكن المضارع قد يُصابُ

شرح التصريح ٢ : ٢٣٥ والجمع ٢ : ٨ .

(٥) سقطت من الأصل . (٦) ب و ج و د : الدور .

بعدها هو ^(١) الخبر ، ولم يجعلها ناصبة بنفسها ، بل جعل « أن » مضمرة
بعدها وفاقاً للبصريين . فهو قول ثالث ، مركب من المذهبين . وظاهر
قوله « المؤكّدة » يقتضي أنها زائدة ، فلا تعلق بشيء .

وشرح بذلك ولده في « شرح الألفية » ، وقال - أعني ولده -
في كلامه على هذا الموضع من « تسييل الفوائد » : سمّيت مؤكّدة
لصحة الكلام بدونها ، لأنها زائدة . إذ لو كانت زائدة لم يكن
لنصب الفعل بعدها وجه صحيح . وإنما هي لام الاختصاص ^(٢) ، دخلت
على الفعل ، لقصد : ما كان زيد مقدّراً ، أو هامّاً ، أو مستعيداً
لأن يفعل .

وقال صاحب « رصف المباني » ما ملخصه ^(٣) : إن هذه اللام
هي ^(٤) لام العلّة المذكورة قبلُ ، وهي وما بعدها في موضع خبر
« كان » المنفيّة . والمعنى في قولك « ما كان عبد الله ليذهب » : ما كان
عبد الله للذهاب .

(١) سقطت من الأصل . (٢) ب وجود : اختصاص .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٥ .

(٤) سقطت من الأصل .

قلت : فهو على هذا من وقوع الجار والمجرور خبراً . قال بعضهم :
من جمل لام الجحود لام « كي » فهو ساه .

الثالث : لام الصيرورة . وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل . ذكرها
الكوفيون ، والأخفش ، وقوم من المتأخرين ، منهم ابن مالك . كقوله
تعالى ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا
وَحَزَنًا ﴾^(١) . وهذه اللام ، عند أكثر البصريين ، صنف من أصناف
لام « كي » . وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها ، كما تقدم في لام « كي » .

الرابع : اللام الزائدة . نحو قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ
لَكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ ﴾^(٣) ، وقول الشاعر^(٤) :

أُرِيدُ لِأَنْتَسَى ذِكْرَهَا ، فَكَأَنَّمَا

تَمَثَّلُ ، لِي ، لَيْلَى ، بِكُلِّ سَبِيلٍ

فاللام في ذلك ، ونحوه ، زائدة عند قوم من النحويين .

وذهب المحققون إلى أنها لام « كي » . ولهم في توجيهه^(٥)

(١) القصص : ٨ . (٢) النساء : ٢٦ .

(٣) الأنعام : ٧١ .

(٤) كثر عزة . ديوانه ١٠٨ والمغني ٢٣٧ وشرح شواهد ٦٥٠ . وانظر

الأغاني ٩ : ٣٣٥ . (٥) سقطت من الأصل .

ذلك قولان : أحدهما أن المفعول محذوف ، واللام للتعليل ، والمعنى : يريد الله ذلك ليُبَيِّنَ^(١) . وأمرنا بما أمرنا به لنُسَلِّمَ . وأريد السلوَّ لأنسى ذكرها . والثاني ما^(٢) حكى عن سيبويه وأصحابه ، أن الفعل مقدر بالمصدر ، أي : إرادة الله ليُبَيِّنَ ، وأمرنا لنُسَلِّمَ . فينعمد من من ذلك مبتدأ وخبر . قلت : قال^(٣) سيبويه : وسألته - يعنى الخليل - عن هذا ، يعنى البيت المتقدم ، فقال : المعنى إرادتي لأنسى .

فإن قلت : ما حقيقة هذا القول ؟ قلت : هو كالقول الذي^(٤) قبله في أن اللام للتعليل ، ولكن معمول الفعل ، على القول الأول ، حذف اختصاراً ، فهو منوي لدليل . وعلى هذا القول حذف اقتصاراً ، فهو غير منوي ، إذ لم يتعلق به قصد المتكلم ، فيصير الفعل على هذا كاللازم . ولذلك انعمد من ذلك مبتدأ وخبر . وهو تقدير معنوي لا إعرابي . وهذا معنى قول ابن عطية ، بعد ذكره القولين : وقول الخليل أخصر وأحسن .

الخامس : اللام التي بمعنى « أن » . ذهب إلى ذلك الفراء ، وتقله

(١) في الأصل : للتبيين .

(٢) في الأصل : أن ما .

(٣) في الأصل : وقال . وانظر الكتاب ١ : ٤٧٩ . (٤) في الأصل : هو كالذي .

ابن عطية عن الكوفيين . قال الفراء : العرب تجعل لام « كي » في موضع « أن » ، في : أمرت ، وأردت . قال تعالى ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا ﴾^(١) ، ﴿ وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ ﴾^(٢) . وقد سبق تأويل ذلك .

السادس : اللام التي بمعنى الفاء . ذكر ذلك قوم ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٣) ، وقوله تعالى ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾^(٤) أي : فكان لهم ، وفضّلوا . وقول الشاعر^(٥) :

لَنَا هَضْبَةٌ ، لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا
وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ ، لِيُعْصِمَا
أي : فيعصما .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك ، لأن اللام في الآيتين لام الصيرورة ، وقد تقدم ذكرها ، وفي البيت لام « كي » . وأيّد بعضهم قول من جعلها في البيت بمعنى الفاء ، بأنه قد روي بالفاء . قلت : الرواية

(١) الصف : ٨ .

(٢) الأنعام : ٧١ .

(٣) القصص : ٨ .

(٤) يونس : ٨٨ .

(٥) طرفة . ديوانه ١٣٩ والكتاب ١ : ٤٢٣ والمقتضب ٢ : ٢٤ ورحصف الباني

١٠٥ . وانظر اللسان (ذلك) .

بالفاء هي المشهورة ، ولكن الفاء ليست أصلاً ، في هذا الموضع ، فتُحملُ عليها اللام ، لأن نصب الفعل بعد الفاء في الواجب إنما يجوز لضرورة الشعر ^(١) .

فهذه أقسام اللام العاملة .

القسم الرابع : لام الابتداء . وهي اللام المفتوحة ، في نحو : لَزَيْدُ قائم . وفائدتها تأكيد مضمون الجملة . قال الزمخشري وغيره : ولا تدخل إلا على الاسم ، والفعل المضارع . ومثّلوا دخولها على المضارع ، بقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٢) وهو صحيح ، لأن اللام ^(٣) الداخلة في خبر « إِنَّ » هي في الأصل لام الابتداء . وسيأتي بيان ذلك .

فإن قلت : فهل تدخل على المضارع ، إذا لم يكن بعد « إِنَّ » ؟ قلتُ : قد ذكر ذلك ابن مالك ، ومثّله بقوله : لَيُحِبُّ اللهُ الْمُحْسِنِينَ ^(٤) .

(١) في حاشية الأصل : « اللام الناصبة :

ونصبُ بلامٍ ، في الجُحودِ ، وغيره

يقولُ به الكوفيُّ ، لا غيرُ ، فافهم .

(٣) سقطت من الأصل .

(٢) النحل : ١٣٤ .

(٤) ب : المحسن .

وذكر ذلك أيضاً صاحب رصف المباني قال ^(١) : هذه اللام تدخل للابتداء ، في المبتدأ ، نحو ﴿ لَا نَتَّبِعُكُمْ أَشَدُّ ﴾ ^(٢) ، وما حل محله ، وهو المضارع إذا صدر به ، نحو : لَيَقُومُ زَيْدٌ . وكذلك الفعل الذي لا يتصرف ، نحو ﴿ لَبِثْتُسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٣) . قال : وإنما ذلك لمشابهة الاسم . أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص ، وأما الماضي المذكور فلم يعدم تصرفه . كعدم تصرف الاسم . هذا اختصار كلامه .

ولا تدخل هذه اللام على الماضي المتصرف . فإن وجد نحو : لَقَامَ زَيْدٌ . فهو جواب قسم ، ولللام فيه ^(٤) لام الجواب ، وليست لام الابتداء . وأما المقرون بـ « قد » ، نحو : لقد قام زيد ، فالذي ذكره المعربون أنها لام جواب القسم . وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء . قلت : وقد نصوا على دخولها على الماضي المقرون بقد ، بعد « إن » . وخالف في ذلك خطّاب الماردي ^(٥) ، فقال ^(٦) : إن اللام في نحو « إن »

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٨ .

(٢) الحشر : ١٣ . (٣) المائدة : ٦٢ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) وهو أبو بكر خطّاب بن يوسف . صاحب الترشيح . توفي بعد سنة ٤٥٠ .

بنية الوعاة ١ : ٥٥٣ . (٦) في الأصل : وقال .

زيداً لقد قام « جواب قسم محذوف .

تنبيه

مقتضى كلام الزمخشري أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع ، ولم تتقدم « إن » ، فالمبتدأ محذوف بعدها . قال ^(١) في الكشف : فإن قلت : ما هذه اللام الداخلة على سوف - يعني ^(٢) : في قوله تعالى ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٣) - قلت : هي لام المبتدأ المؤكدة لمضمون الجملة ^(٤) . والمبتدأ محذوف تقديره : ولأنك سوف يعطيك ، كما ذكرنا في « لأقسم » - يعني ﴿ لَا أَفْسِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٥) على قراءة ابن كثير - وذلك أنه لا يخلو من أن تكون لام قسم [^(٦) أو ابتداء . فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع نون التوكيد . فبقي أن تكون لام الابتداء . ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر ، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ وخبر ، وأن يكون أصله : ولأنك سوف يعطيك .

(١) في الأصل : قاله .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) الضحى : ٥ .

(٤) في الأصل : المؤكدة للجملة .

(٥) القيامة : ١ .

(٦) سقطت من الأصل .

قلتُ: أما قوله « فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع نون التوكيد » ليس^(١) على إطلاقه . بل هو مشروط عند القائلين به ، وهم البصريون ، بالآلة ^١ يُفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس ، أو « قد » ، أو بعموله . فيمتنع حينئذ دخول النون . فقد اتضح أن عدم النون في « ولسوف » ليس مانعاً من جعل اللام جواب القسم . وأما الكوفيون فإنهم أجازوا تعاقب اللام والنون . وأما في ﴿ لَا تُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ فقد أوّله بعض البصريين على إرادة الحال . وفعل الحال إذا أقسم عليه دخلت عليه^(٢) اللام وحدها .

فإن قلت : أليس قوله^(٣) في « المفصل » إن لام الابتداء تدخل على المضارع ، مناقضاً لقوله : ولا م الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر ؟ قلت : ليس مناقضاً له ، لأنه مثّل في المفصل بقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾^(٤) . وهذه اللام ، في الأصل ، داخلة على المبتدأ . ولكنها تأخّرت عن محلها .

(١) كذا ، بحذف الفاء .

(٢) في الأصل : إذا أقسم دخلت عليها .

(٣) في الأصل : في قوله . وانظر المفصل ١٥٤ .

(٤) النحل : ١٢٤ .

مسألة

لام الابتداء مستحقة لصدر الكلام . ولذلك علّقت أفعال
القلوب ، ونَدَرَ زيادتها في الخبر ، كقول الراجز^(١) :

* أُمُّ الْحَلَيْسِ لِعَجُوزٍ ، شَهْرَبَةُ *

وأوله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف ، تقديره : لَهْيَ عَجُوزٍ . وضَعِفَ
بأن حذف المبتدأ مناف للتوكيد الذي ، جيء باللام لأجله .

تنبيه

من أصناف لام الابتداء لام التوكيد ، الواقعة بعد « إن »
المكسورة ، خلافاً لمن قال : هي غيرها . والأول مذهب البصريين ،
قالوا : كان الأصل أن تقدم ، وإنما تأخرت لثلاث يجتمع حرفان
للمعنى واحد ، وهو التوكيد .

(١) رؤبة ، أو عنتر بن عروس ، أو يزيد بن ضبة . ديوان رؤبة ١٧٠ والمغني
٢٥٤ وشرح شواهده ٦٠٤ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأشموني
١ : ٤٨٨ وشرح المفصل ٣ : ١٣٠ واللسان (شهرب) والخزانة ٤ : ٣٢٨ .
والشربة : الهرمة

فإن قلت : فهل كان أصلها أن تكون قبل « إن » أو بعدها .
ولم أخترت هي وشركت « إن » مقدمة ؟ قلت : الجواب عن الأول
أن أصلها كما ذكر ابن جني ، وغيره ، أن تكون قبل « إن » لوجهين :
أحدهما أنها لو قُدِّرَت بعد « إن » لزم الفصل بين « إن » ومعمولها ،
بحرف من أدوات الصدر . والثاني أنها جاءت مقدمة على « إن » لما
أبدلوا همزتها هاء ، في نحو قول (١) الشاعر (٢) :

ألا ، يا سنا بَرَقِ ، على قُلُلِ الحِمَى
لِهِنَّكَ ، مِنْ بَرَقٍ ، عَلَيَّ كَرِيمُ
وإنما سهَّلَ الجمع بين حرفي التوكيد ، في ذلك ، تغييرُ لفظ أحدهما .
وفي هذا البيت أقوال آخر ، ليس هذا موضع ذكرها .

(١) في الأصل : لما أبدلوا همزتها في قول .

(٢) محمد بن مسلمة أو محمد بن يزيد بن مسلمة . الأمالي ١ : ٢٢٠ ونثار الأزهار
٧٩ ومجالس ثعلب ١١٣ والزهرة ٢٢٧ والخصائص ١ : ٣١٥ و ٢ : ١٩٥
وأمالي الزجاجي ٢٥٠ وديوان المماني ٢ : ١٩٢ والمغني ٢٥٤ وشرح شواهد
٦٠٢ والسمط ٥٦١ والمتع ٣٩٨ وشرح المفصل ٨ : ٦٣ و ١٠ : ٤٢
والنواذر ٢٨ والمقرب ١ : ١٠٧ واللسان والتاج (لحن) و (قذى) .
والقلل : جمع قلة ، وهي قمة الجبل .

والجواب عن الثاني أنهم بدؤوا بـ « إن » لقوتها ، لكونها عاملة . كذا قال الأخفش .

وفائدة هذه اللام تأكيد مضمون الجملة . وكذلك « إن » .
وإنما اجتماعاً^(١) ، لقصد المبالغة في التوكيد . وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر ، و « إن » لتوكيد الاسم ، فهو منقول عن الكسائي . وفيه تجويز ، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر ، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك : إن زيدا منطلق ، جواب : ما زيد منطلق . وإن زيدا منطلق ، جواب : ما زيد بمنطلق .

وقال أهل علم^(٢) المعاني : إذا أُلقيت الجملة إلى مَنْ هو خالي ذهن استغني عن مؤكدات الحكم . فيقال : زيدٌ ذاهب . ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً . وإذا أُلقيت إلى طالب لها ، متردد في الحكم ، حسن تقوية الحكم^(٣) بمؤكد . وذلك بإدخال « إن » ، نحو : إن زيدا ذاهبٌ . أو اللام ، نحو : لزيد ذاهبٌ . ويسمى هذا النوع طلبياً . وإذا أُلقيت إلى مُنكِرٍ للحكم^(٤) وجب توكيدها ، بحسب الإنكار . فتقول : إني صادقٌ ، لمن ينكر صدقك ، ولا يبالغ فيه .

(١) ب : اجتماعاً .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل : الجملة .

(٤) سقطت من الأصل .

وإِتي لصادقٌ ، لمن يبالغ في إنكاره . ويسمى هذا النوع إنكارياً .
وعليه قوله تعالى ﴿ واضربْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ، إِذْ جَاءَهَا
الْمُرْسَلُونَ ﴾ ^(١) إلى آخرها .

ويؤيد ذلك جواب أبي العباس ، للكندي ^(٢) عن قوله : إِتي
أجد ^(٣) في كلام العرب حشواً ؛ يقولون : عبد الله قائمٌ . ثم يقولون : إِنْ
عبد الله قائمٌ . ثم يقولون : إِنْ عبد الله لقائمٌ . والمعنى واحد ! فقال ^(٤) :
بل المعاني مختلفة ؛ فعبد الله قائمٌ : إخبار عن قيامه . وإِنْ عبد الله قائمٌ :
جواب عن سؤال سائل . وإِنْ عبد الله لقائمٌ : جواب عن إنكار
منكر قيامه .

ولهذه اللام ^(٥) بعد « إِنْ » أربعة مواضع :

الأول : الخبر ، بشرطين : أحدهما أن يكون مثبتاً . والثاني ألا
يكون ماضياً ، متصرفاً ، عارياً من « قد » .

(١) يس : ١٣ .

(٢) وهو أبو يوسف ، يعقوب بن إسحاق . الفيلسوف المشهور . توفي سنة ٢٦٠ .

طبقات الأطباء ١ : ٢٠٦ - ٢١٤ .

(٣) في الأصل : لا أجد . (٤) أي أبو العباس ثعلب .

(٥) سقطت من الأصل .

الثاني : الاسم ، إذا تأخر ، نحو : **إِنَّ** في الدار لزيداً .

الثالث : معمول الخبر ، إذا توسط بينه وبين الاسم ، نحو : **إِنَّ** زيداً لَطَعَامَكَ آكلٌ . وشرطه أن يكون الخبر صالحاً للآم ، فلو كان ماضياً متصرفاً ، نحو : **إِنَّ** زيداً طَعَامَكَ ^(١) آكلٌ ، لم تدخل اللام على معموله ، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله .

الرابع : الفصل بين الاسم والخبر ، نحو : **إِنَّ** هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ^(٢) .

ويحكم على هذه اللام بالزيادة ، فيما سوى هذه المواضع . ولا تدخل على خبر « لكن » خلافاً للكوفيين . وأما قول الشاعر ^(٣) :

* وَلَكِنِّي ، مِنْ حُبِّهَا ، لَعَمِيدُ *

فتأول .

(١) في الأصل : لَطَعَامَكَ . (٢) آل عمران : ٦٢ .

(٣) صدره :

يَلُومُونَنِي ، فِي حُبِّ لَيْلَى ، عَوَافِي

معاني القرآن ١ : ٤٦٥ واللامات ١٧٧ والمغني ٢٥٧ وشرح شواهد ٦٠٥
وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأشموني ١ : ٢١١ والإنصاف ٢٠٩
وشرح المفصل ٨ : ٦٤ و ٧٩ وشرح الكافية ٢ : ٣٣٣ والخزانة ٤ : ٣٤٣
واللسان والتاج (لكن) .

فإن قلت : قد تقدم أن لام الابتداء لها صدر الكلام ، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها . وهذه اللام التي بعد « إن » يتقدم معمول ما بعدها عليها ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾^(١) ، فهذا دليل على أن هذه غير تلك ! قلت : الجواب عن ذلك أن هذه اللام لما تأخرت عن موضعها جاز تقديم المعمول عليها . نظير ذلك الفاء الواقعة جواب « أمّا » . وسيأتي بيان^(٢) ذلك ، إن شاء الله تعالى^(٣) .

التسم الخامس : اللام الفارقة . وهي الواقعة بعد « إن » الخففة ، في نحو ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾^(٤) ، فارقة بين « إن » المذكورة و« إن » النافية . فإذا قلت : إن زيد لقائم ، فـ « إن » خففة من الثقيلة ، واللام بعدها فارقة^(٥) . هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون

(١) الطارق : ٨ . (٢) في الأصل : جواب .

(٣) في حاشية الأصل : « لام الابتداء :

ولام ابتدائي صدر قول ، وبعد إن

ن ، مكسورة ، وهو الصحيح ، فسلم . »

(٤) البقرة : ١٤٣ .

(٥) في حاشية الأصل : « اللام الفارقة :

ولام ، أتت من بعد « إن » مخففاً

بفارقة تسمى ، بهذا القول فاحكم . »

إلى أن « إن » نافية ، واللام بمعنى « إلا » .

قال الزمخشري وغيره : هذه اللام لازمة في خبر « إن » ، إذا خُفِّفت . قلتُ : إنَّما تلزم إذا أُلغيت « إن » ولم يكن في الكلام قرينة . فإنَّ أعملت ، نحو : إنَّ زيدا قائمٌ ، أو دلَّ دليل على المراد ، لم تلزم لعدم الحاجة إليها . ومن ذلك قول الشاعر ^(١) :

أنا ابنُ أباة الضَّيِّمِ ، من آلِ مالِكِ
وإنَّ مالِكٌ كانتِ كرامَ المَعَادِنِ

واختلف في هذه اللام الفارقة . فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه ، غير لام الابتداء . منهم الفارسي . وذهب قوم إلى أنها هي لام الابتداء ، الداخلة على خبر « إن » ، لزمَّت للفرق . وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك . واستدل الشلوبين ، على أنها لامٌ أخرى ، بعمل ^(٢) الفعل قبلها فيما بعدها . وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .
القسم السادس : لام الجواب . وهي ثلاثة أنواع : جواب القسم ، وجواب « لو » ، وجواب « لولا » .

(١) الطرماح . ديوانه ٥١٢ وشرح الأشموني ١ : ١٤٥ وشواهد التوضيح

٥١ والعيني ٢ : ٢٧٦ .

(٢) في الأصل وسائر النسخ : يعمل .

فأما [اللام التي هي]^(١) جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية^(٢) . نحو : والله لزيد قائم ، * والله لا أكيدن * أصنامكم *^(٣) ، و * والله لقد آثر ك الله *^(٤) .

والأكثر في الماضي المتصرف ، إذا وقع جواباً ، اقترانه بـ « قد » مع اللام . وقد يستغنى عن « قد » كقول امرئ القيس^(٥) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ ، حَلْفَةَ فَاجِرٍ
لَنَامُوا ، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ ، وَلَا صَالِي
وذهب قوم إلى أنه لا بد ، في ذلك ، من « قد » ظاهرة أو مقدرة . وقال ابن عصفور : إن كان الفعل قريباً من زمان الحال أدخلت عليه اللام و « قد » ، [لأن « قد » تقربه من الحال]^(٦) . وإن كان بعيداً منه - أتيت باللام وحدها^(٧) . ومنه قوله « لناموا » .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط « والفعلية » من الأصل . واستدرك في حاشيته .

(٣) الأنبياء : ٥٧ . (٤) يوسف : ٩١ .

(٥) ديوان امرئ القيس ٣٢ والمغني ١٨٨ و ٧٠٨ وشرح شواهد ٤٩٤

والمقرب ١ : ٢٠٥ والخزانة ٤ : ٢٢١ . والصالي : المستدق .

(٦) سقط من الأصل . (٧) سقطت من الأصل .

ولا إشكال في أن لام القسم مغايرة للام الابتداء . وقول صاحب
 رصف المباني « وإذا ^(١) تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء ، ولام
 التوطئة » غير صحيح .

وأما اللام التي هي جواب « لو » وجواب « لولا » فيأتي ذكرها
 مع : لو ، ولولا ^(٢) .

القسم السابع : اللام الموطئة . وهي الداخلة على أداة الشرط ، في
 نحو : والله لئن أكرمتني لأكرمتني لأكرمتني . فإن كان القسم مذكوراً
 لم تلزم . وإن كان محذوفاً لزم غالباً ، نحو ﴿ لئن أخرجوا
 لا يخرجون معهم ﴾ ^(٣) . وقد تحذف ، والقسم محذوف ، نحو
 ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ﴾ ^(٤) . ﴿ وإن لم
 تغفر لنا ، وترحمنا ، لنكونن ﴾ ^(٥) . وقيل : هي منويّة ^(٦)
 في نحو ذلك .

(١) ب و ج : إذا . وانظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ١١٢ .

(٢) في حاشية الأصل : اللام الجوابية :

ولام جواب ، بعد لولا ، وبعد لو

كذلك في عقبتي يمين مصمم .

(٤) المائدة : ٧٦ .

(٣) الحشر : ١٢ .

(٦) في الأصل : معنوية .

(٥) الأعراف : ٢٣ .

وإنما سميت هذه اللام موطئة^(١) ، لأنها وطأتُ للجواب .
وتسمى أيضاً : المؤذنة . وقولهم : إنها موطئة للقسم ، فيه تجويز . وإنما
هي موطئة لجواب القسم .

وأكثر ما تكون مع « إن » الشرطية ، كما تقدم . وقد تدخل
على غيرها ، من أدوات الشرط . ومن ذلك قراءة غير حمزة ﴿ لِمَا
آتَيْتُكُمْ ، مِنْ كِتَابٍ ، وَحِكْمَةٍ ﴾^(٢) ، وقول الشاعر^(٣) :
لَمَتْنِي صَلَحَتْ لِيُقْضَيْنَ لَكَ صَلَاحُ
وَلتُجْزَيْنَ ، إِذَا جُزِيَتْ ، بِجَمِيلَا

وذكر ابن جني في « سر الصناعة » أن « إِذْ »^(٤) قد شُبِّهَتْ بـ « إِنَّ »
فأدخلت عليها اللام الموطئة ، في قول الشاعر^(٥) :

(١) في حاشية الأصل : و اللام الموطئة :

ولامٌ ، لِيُسْمُوها مَوطِئَةً ، كما

يُقَالُ : لَئِنْ خَالَفْتَ رَبَّنَا تَنْدَمَ .

(٢) آل عمران : ٨١ .

(٣) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والخزانة ٤ : ٥٣٩ .

(٤) في الأصل : إذا .

(٥) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والأمل ١ : ١٤٨ والبيان والتبيين

٣ : ٢٠٦ والخزانة ٤ : ٥٣٩ . والجزء : جزء الصوف .

غَضِبْتُ عَلَيَّ ، لَأَنْ شَرِبْتُ بِجِرَّةٍ
فَلَا ذَا غَضِبْتُ لِأَشْرَبَنْ بِخَرُوفٍ

وقد يجاء بـ « لئن » بعد ما ينفي عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام. كقول
عمر بن أبي ربيعة^(١) :

أَلِمْتُ بِزَيْنَبَ ، إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا
قَلَّ الشَّوَاءُ ، لئن كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا

القسم الثامن : لام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف
أحاديًا . وهم المتأخرون ، ونسبوه إلى سيبويه . وذهب الخليل إلى أن
حرف التعريف ثنائيٌ ، وهمزة همزة قطع ، ووصلت لكثرة الاستعمال.
وهو مذهب ابن كيسان . وكان الخليل يسميه « أل » . ولا يقول :
الألف واللام . واختار هذا القول ابن مالك . ونقل ابن مالك عن سيبويه
أن حرف التعريف عنده ثنائي ، ولكن همزة همزة وصل ، معتد بها
في الوضع ، كما يعتد بهمزة « استمع » ونحوه ، فيقال : هو خماسيٌ .
قلت : وهو صريح كلام سيبويه ، لأنه عدَّ حرف التعريف في الحروف

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٩١ والمفني ٢٦١ وشرح شواهد ٦١٠ .

الثنائية^(١) .

وسياقي الكلام على حرف التعريف في باب الثنائي ، إن شاء الله تعالى . وإنما أشرت الكلام عليه ، لأن المختار عندي مذهب سيديويه .
فهذه جملة أقسام اللام ، على سبيل الاختصار . والله الموفق .

الميم

يكون حرف معنى في موضعين :

الأول : قولهم في القسم : مٌ الله ، بضم الميم . فالميم في ذلك حرف جرّ ، عند قوم من النحويين . وذهب قوم إلى أنها بدل من واو القسم . وردّ بأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت ، كما تفتح الواو ، وبأن إبدال الميم من الواو لم يوجد ، إلاّ في كلمة واحدة ، تختلف فيها ، وهي « فَمٌ » . وذهب قوم إلى أن هذه الميم اسم ، وهي بقية « ايمن » . واختاره ابن مالك . وحكى في هذه الميم الفتح والكسر أيضاً ، فهي مثلثة . وذهب الزمخشري^(٢) إلى أن قولهم « مٌ الله » هي « مُنٌ » التي تستعمل في القسم ، حذف نونها .

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٨ .

(٢) الفصل ١٦٤ وشرح الفصل ٩ : ٩٣ - ٩٤ .

الثاني : الميم التي هي بدل من لام التعريف ، في لغة طيِّس . وقيل : هي ^(١) لغة أهل اليمن . كقول الشاعر ^(٢) :

ذَاكَ خَلِيلِي ، وَذُو يُوَا صَلُّنِي

يَرِنِّي وَرَائِي ، بِأَنَسِهِمْ ، وَأَمْسَلِمَهُ
وروى النَّمِرُ بْنُ تَوَلَب ، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ ، يقول ^(٣) :
« لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ » . قال ابن يعيش ^(٤) في
« شرح المفصل » : لم يرو النَّمِرُ عن النبي ﷺ ، غير هذا الحديث .
قلت : في عَدَّة هذه الميم من حروف المعاني نظر ، لأنها بدل
لا أصل . وأيضاً فإنَّ هذا مبنيٌّ على القول بأن حرف التعريف أحادي
والهمزة غير معتدَّة بها .

[وذكر أبو البقاء أن الميم في « أنتم » حرف معنى] ^(٥) .

(١) في الأصل : في .

(٢) عبدالله بن عنمة . المغني ٤٨ وشرح شواهد ١٥٩ وشرح شواهد الشافية
٤٥١ - ٤٥٥ . والبيت ملفق من بيتين . انظر اللسان والتاج (سلم) وشرح
شواهد الشافية ٤٥٢ . والسلامة : واحدة السلم ، وهي الحجارة .

(٣) انظر الممتع ٣٩٤ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٣٤ . وانظر شرح شواهد الشافية ٤٥٤ - ٤٥٥ .

(٥) مقط من الأصل . وفي حاشية الأصل : « معاني الميم :

والمُ جَرَّوْا ، بها ، يَمِينًا في حالِ ضمٍّ ، وفيهِ خُلُفٌ
ومن يَقْلُ ... » .

النون

له في الكلام مواضع كثيرة . وإنما أذكر هنا أقسام النون ، الذي يعدّ من حروف المعاني . وهي أربعة أقسام .

الأول : نون التوكيد . وهي قسيان : ثقيلة ، وخفيفة . وقد جمعهما قوله تعالى ﴿ لَيْسَ جَنَنٌ وَلَيْسَ كُؤُنٌ ﴾ ^(١) . وهما أصلان ، عند البصريين ، لتخالف بعض أحكامهما ، ولأن التوكيد بالثقيلة ^(٢) أشدّ . قاله الخليل . ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة . وكلاهما مختصّ بالفعل ، ونادر توكيد اسم الفاعل في قول الراجز ^(٣) :

* أَقَاتِلْنِ : أَحْضَرُوا الشُّهُودَا *

وقول الآخر ^(٤) :

-
- (١) يوسف : ٣٢ .
 (٢) ينسب إلى رؤية . ديوانه ١٧٣ . وينسب إلى رجل من هذيل . شرح أشعار الهذليين ٦٥١ والمغني ٣٧٤ وشرح شواهد ٧٥٨ وشرح الكافية ٢ : ٤٠٤ وشرح الأشموني ١ : ٢٤ والخزانة ٤ : ٥٧٤ والعيني ١ : ١١٨ - ١٢٠ و ٤ : ٣٣٤ وحاشية الصبان ٣ : ٢١٢ .
 (٣) رؤية . ديوانه ١٧٩ برواية : « أَتَحْمِلُونَ » . وجهرة اللغة ٢ : ٢٩١ وشرح الأشموني ١ : ٢٣ وشرح الكافية ٢ : ٤٠٥ والخزانة ٤ : ٥٧٧ والعيني ١ : ١٢٢ - ١٢٤ .

* أَشَاهِرُنَّ ، بَعْدَنَا ، السَّيُوفَا *

والذي سوَّغ ذلك ما بين اسم الفاعل والمضارع ، من الشبه .

ويؤكد بها الأمر مطلقاً .

وأما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل النون عليه ، وإن كان مستقبلاً أُكِّد بها وجوباً ، إذا وقع جواب قسم ، بأربعة شروط : أن يكون مثبتاً ، وأن يكون غير مقرون بحرف تنفيس ، وأن يكون غير مقرون بـ « قد » ، وألا يكون مقدم المعمول . فإذا استوفى هذه الشروط ، وهو مستقبل ، وجب عند البصريين توكيده بالنون . وأجاز الكوفيون حذف النون ^(١) ، اكتفاءً باللام ، وورد في الشعر . وجوازاً بعد « إِمَّا » نحو ﴿ فَأِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ ^(٢) .

ولم يرد ^(٣) في القرآن بعد « إِمَّا » إلا مؤكداً . وذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيده بعد « إِمَّا » واجب ، في غير الضرورة . قلت : قد ^(٤) كثر حذف النون بعد « إِمَّا » في الشعر . وأما في النثر فعزيز . وقد حُكي منه قراءة بعضهم ﴿ فَأِمَّا تَرَيْنَ ﴾ ^(٥) بنون الرفع .

(١) ب : حذفها .

(٢) الأنفال : ٥٨ .

(٣) ب و ج : ولم يحى .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) مريم : ٢٥ .

ذكرها ابن جني، وهي شاذة.

ويجوز التوكيد أيضاً، في المضارع المستقبل، إذا وقع بعد ما يُفهمُ الطلب، كلام الأمر و«لا» في النهي، وأدوات التحضيض والعرض، والتمني، والاستفهام.

ويقل التوكيد بالنون، في غير ذلك. واستيفاءه في كتب النحو. وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون، في قول الشاعر^(١):

دَامَنَّ سَعْدُكَ، إِنْ زَحَمْتَ مُشِيَّمَا
لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ، لِلصَّبَابَةِ، جَانِحَا

وفي الحديث: «فإيماً أدر كنَّ واحدٌ منكم الدَّجَّالَ». والذي سوَّغ ذلك أن الفعل فيها مستقبل المعنى، لأنه في البيت دعاء، وفي الحديث شرط.

وتنفرد النون الثقيلة، بوقوعها بعد ألف الاثنين، والألف الفاصلة إثر نون الإناث. ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين. وأجاز ذلك يونس^(٢)، والكوفيون.

(١) المغني ٣٧٤ وشرح شواهد ٧٦٠ وحاشية الصبان ٣ : ٢١٣ والمغني

٤ : ٣٤١ - ٣٤٢ والهمع ٢ : ٧٨ والدرر اللوامع ٢ : ٩٩ .

(٢) وهو يونس بن حبيب البصري . توفي سنة ١٨٢ . بنية الوعاة ٢ : ٣٦٥ .

الثاني : التنوين . وهو نون ساكنة ، تلحق الآخر ، تثبت لفظاً ، وتسقط خطئاً . ويُورد على هذا الحدّ نون التوكيد الخفيفة في مثل ﴿لَنَسْفَعًا﴾^(١) . فإن قيل : لا ترد ، لأنها لم تسقط خطئاً ، بل رسمت ألفاً ! قلنا : هذه الألف ليست صورة النون ، بل صورة بدَلِهَا . ولو سُلمَ ذلك انتقض الحدّ بتنوين المنصوب في نحو ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾^(٢) . فذلك قال ابن الحاجب^(٣) : نون^(٤) ساكنة ، تتبع حركة الآخر ، لا لتوكيد^(٥) الفعل .

فإن قلت : لو قال « آخر الاسم » كما قال بعضهم لم يحتاج إلى الاحتراز عن نون التوكيد . قلت : لو قال ذلك لم يكن الحدّ جامعاً ، لخروج تنويني^(٦) الترتيم والغالي . فإنها قد يلحقان الفعل ، والحرف ، كما سيأتي .

وأقسام التنوين عند سيبويه خمسة :

الأول : تنوين التمكين . وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ،

-
- | | |
|---|---------------------------|
| (١) العلق : ١٨ . | (٢) البقرة : ٦١ . |
| (٣) وهو عثمان بن عمر ، صاحب الكافية والشافية . توفي سنة ٦٤٦ . بغية الوعاة ٢ : ١٣٤ . | (٤) شرح الكافية ٢ : ٤٠٢ . |
| (٥) في شرح الكافية : لا لتأكيد . | (٦) ب : تنوين . ج : تون . |

استعاراً ببقائه على أصالته .

والثاني : تنوين التكثير . وهو اللاحق ببعض الأسماء المبنية ،
فرقاً بين معرفتها ونكرتها . ويطرّد فيما آخره « وِئِه » ، نحو : سيبويه .
ولا يطرّد في أسماء الأفعال .

والثالث : تنوين المقابلة . وهو اللاحق لما جُمع ^(١) بألف وتاء
زائدتين ^(٢) ، نحو : مُسَلِّمَات ، لأنه يقابل النون في جمع المذكر ،
نحو : مُسَلِّمِينَ . وليس تنوين الصرف ، خلافاً للرباعي ^(٣) ، لثبوته في
نحو : عَرَفَات ، بمد التسمية .

والرابع : تنوين العوض . وهو نوعان : عوض عن مضاف إليه :
إمّا جملة ، نحو : يومئذٍ ، وإمّا مفرد ، نحو : كلّ ، وبعض ، وأي .
وعوض من حرف ، نحو : جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ . فالتنوين في ذلك عوض
من الياء المحذوفة بحركتها ، عند سيبويه . وقال المبرد والزجاجي : هو
عوض من حركة الياء ، فقط . وقال الأخفش : هو تنوين الصرف .
والخامس : تنوين الترتيب . وهو تنوين يلحق الروي المطابق ،

(١) في الأصل : وهو ما جمع . (٢) ب : مزيدتين .

(٣) وهو أبو الحسن ، علي بن عيسى ، توفي ببغداد سنة ٤٠٠ هـ . إنباء الرواة

عوضاً عن مَدَّة الإِطلاق ، في لغة تميم وقيس^(١) . قال ابن مالك : وقولهم « تنوين الترثم » هو على حذف مضاف ، والتقدير : تنوين ذي الترثم . وإِنَّمَا هو عوض من الترثم ، لأن الترثم مدُّ الصَّوتِ بِمَدَّةٍ ، تجانس حرف الروي . وهذا التنوين يلحق الاسم ، والفعل ، والحرف . فالاسم كقول المعجاج^(٢) :

* يا صاح ، ما هاجَ الدُّمُوعَ ، الذُّرْفَنُ ؟ *

والفعل كقوله^(٣) :

* مِنْ طَلَلٍ ، كَالأُتْحَمِيِّ ، أَنْهَجَنُ *

والحرف كقول النابغة^(٤) :

أَزِفَ التَّرْحُلُ ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِنُ

(١) في الأصل : في لغة قيس .

(٢) ديوان المعجاج ٢ : ٢١٩ والكتاب ٢ : ٢٩٩ والعيني ١ : ٢٦ والخزانة ٣ : ٤٠٦ .

(٣) المعجاج أيضاً . ديوانه ٢ : ١٣ وسر الصناعة ١ : ١٧٢ والبحر ٣ : ١٥٦ .

والأتحمي : برد منسوب إلى موضع باليمن . وأنهج : أخلق وبلي .

(٤) في الأصل : كقول الشاعر . والبيت في ديوان النابغة ٣٠ والمغني ١٨٦ و

٣٧٨ وشرح شواهد ٤٩٠ والخزانة ٣ : ٢٣٢ .

وزاد الأخفش قسماً ، وهو الغالي . وهو كتون الترنم ، في
عدم الاختصاص بالاسم . والفرق بينهما أن تنوين الترنم هو اللاحق
للروي المطلق ، كما سبق . والغالي هو اللاحق للروي المقيّد ، كقول
العجاج ^(١) :

* وقاتم الأعماق ، خاوي المختَرَقن *
أراد المختَرَقن . فزاد التنوين ، وكسر الحرف قبله ، لالتقاء الساكنين .

وسمى الأخفش الحركة التي قبله العُلُوّ ، كما سمّاه الغالي . والمشهور
عند من أثبتّه أنه قسم مغاير للترنم .

وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من الترنم ^(٢) ، واختاره ابن يعيش
الجلي ^(٣) . وقد أنكر الزجاج والسيرافي الغالي ، وقالوا : إن القافية

(١) كذا ، والبيت لرؤبة . وهو مطلع أرجوزته المشهورة . ديوانه ١٠٤ والمثني
٣٨٧ وشرح شواهد ٧٨٢ والكتاب ٢ : ٣١٦ والخصائص ١ : ٢٦٤
وشرح المفصل ٢ : ١١٨ والوافي ٢٣٣ - ٢٣٥ والزهر ١ : ٢٦٣ .
وانقام : المنبر إلى حمرة . والمخترق : الممر .

(٢) ب : من تنوين الترنم

(٣) وهو يعيش بن علي بن يعيش ، أبو البقاء ، موفى الدين . توفي سنة ٦٤٣ .
بغية الوعاة ٢ : ٣٥١ . وانظر شرح المفصل ٩ : ٣٣ - ٣٤ .

المقيّدة لا يلحقها حرف الإطلاق ، فكذلك لا يلحقها للتونين ، لأنه ينكسر بذلك . وقالوا : إن كان سُمع فإنما هو :

* وقائم الأعماق ، خاوي المخترق إن *

بزيادة « إن » [إشعاراً بأنه بيت كامل . فضَعُف لفظه بهمزة « إن » ، لانخفاضه ^(١) في الإنشاد] ^(٢) ، فظن السامع أنه نون ، وكسر الروي . قال ^(٣) ابن مالك : فهذا ، الذي ذهب إليه أبو سعيد ، تقدير صحيح مختص من زيادة ساكن ^(٤) بعد تمام الوزن . وقال أبو الحجاج يوسف ابن معزوز ^(٥) : ظاهر قول سيبويه ، في الذي يسمونه تنوين الترثم ، أنه ليس بتونين ، وإنما هو نون تتبع الآخر ، عوضاً عن المدة . وذكر ^(٦) في « التحفة » أن التنوين من خواص الاسم ، في جميع وجوهه ، وتسمية ما يلحق الفعل للترثم تنويناً مجاز ، وإنما هو نون تتبع الآخر . عوضاً عن المدة . ولذلك حكمه عكس حكم ^(٧) التنوين ، لأنه يثبت وفقاً ،

-
- (١) ج : لانزاحمه . (٢) سقط من الأصل .
(٣) في الأصل : وقال . (٤) ب : ساكن على ساكن .
(٥) وهو أديب نحوي . توفي برسية حوالي سنة ٦٢٥ . بغية الوعاة ٢ : ٣٦٢ .
(٦) أي : ابن مالك . انظر المغني ٣٧٨ - ٣٧٩ .
(٧) في الأصل : حكمه عكس .

ويسقط وصلاً ، بخلاف التنوين .

وزاد بعضهم قسماً سابغاً ، وهو تنوين الاضطراب ، كقول الشاعر^(١) :

* سَلَامُ اللَّهِ ، يَا مَطَرُ ، عَلَيْهَا *

فـ « مطر » مبني للنداء ، ونوته الشاعر للضرورة . قال بعضهم : وهو راجع ، في التحقيق^(٢) ، إلى تنوين التمكين^(٣) . ولكن الضرورة سبب لإظهار التنوين الذي كان له قبل البناء .

وأما التنوين في « هؤلاء » في الإشارة فهو خارج عن أقسام التنوين . فلذلك سباه بعضهم التنوين الشاذ . وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : التحقيق أنه نون زيدت في آخر « هؤلاء » وليس بتنوين . الثالث : نون الإلانات في الفعل المسند إلى الظاهر ، على اللغة التي يقولون فيها : لغة أكلوني البراغيث . وهي لغة طيبي^(٤) ، كقول الشاعر^(٥) :

(١) الأحوص . وعجزه :

وليس عليك ، يَا مَطَرُ ، السَّلامُ

ديوانه ١٨٩ والكتاب ١ : ٣١٣ والمغني ٣٧٩ وشرح شواهد ٧٦٦

والخزانة ١ : ٢٩٤ . (٢) في الأصل : الحقيقة .

(٣) في الأصل : التمكن .

(٤) الفرزدق . ديوانه ٥٠ والكتاب ١ : ٢٣٦ وشرح الفصل ٧ : ٧٠ والجمع

١ : ١٦٠ وأمالى ابن الشجري ١ : ١٣٣ والخزانة ٢ : ٣٨٦ و ٣ : ٢٩٢

و ٣٣٤ و ٤ : ٥٥٤ . والديافي : المنسوب إلى دياف . وهي قرية بالشام .

وحوران : موضع بالشام . والسليط : الزيت .

ولكن دِيافىُّ أبوه ، وأُمُّه

بِحَوْران ، يَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

فالنون في « يَعَصِرْنَ » حرف يدل على التأنيث والجمع .

وأنكر قوم ، من النحويين ، هذه اللغة ؛ وتأولوا ما ورد منها .
ولا يُقبل قولهم في ذلك . بل هي ثابتة بنقل الأئمة . وسيأتي لذلك
مزيد بيان .

الرابع : نون الوقاية . وهي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم ،
إذا تُصبت بفعل ، نحو : أكرمني ، أو باسم فعل ، نحو : عليكمني ،
بمعنى : الزمّني ، أو بـ « إنَّ » وأخواتها ، نحو : ليتني . وتلزم مع الفعل
واسم الفعل ، إلا ما ندر من قوله ^(١) :

* إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ ، لَيْسِي *

وأما « إنَّ » وأخواتها فتلاثة أقسام : قسم لا تحذف منه إلا نادراً ، وهو
« ليت » . وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو « لعل » . وقسم يجوز فيه الأمران ،
وهو : إنَّ . وأنَّ . ولكن ، وكأنَّ .

(١) البيت لرؤبة . ديوانه ١٧٥ والغني ١٨٥ و ٣٨٠ وشرح شواهد ٤٨٨
والخزانة ٢ : ٢٢٥ و ٤٥٤ .

وتلحق نون الوقاية أيضاً ، قبل ياء المتكلم ، إن جُرّت بد «من»
و «عن» . ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر . نحو قوله^(١) :

أَيْهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ ، وَعَنِّي
لَسْتُ مِنْ قَيْدٍ ، وَلَا قَيْسٌ مِنِّي
أَوْ بِإِصْنَفَةٍ : قَدْ ، وَقَطْ ، وَلَدَنْ ، وَبَجَلْ . وكلها بمعنى «حَسْبُ» .
وحذفها من «بجل» أكثر من إنباتها ، بمكس الثلاثة التي قبلها .
ولا تلحق نون الوقاية غير ما ذكرته إلا ما ندر ، ممّا لا يقاس
عليه . وحكم نون الوقاية مشهور ، فلا نطول هنا باستيفائه .

وإنما سُمِّيت هذه النون نون الوقاية ، لأنها لحقت ، لتقي الفعل
من الكسر . ثم حُمِلَ على الفعل ما ذُكِر . وقال ابن مالك : سُمِّيت
بذلك لأنها تقي اللَّبْسَ في الأمر ، نحو : أَكْرِمْنِي . فلولاً النون
لالتبسَ أمر المذكر بأمر المؤنثة^(٢) . ثم حُمِلَ الماضي والمضارع على
الأمر^(٣) .

(١) حاشية الدسوقي ٢ : ٨ والخزانة ٢ : ٤٤٨ وشرح المفصل ٣ : ١٢٥
وشرح ابن عقيل ١ : ٦٣ والهمع ١ : ٦٤ والدرر ١ : ٤٣ وشرح
الأشموني ١ : ١١٠ . (٢) في الأصل : المؤنثة .
(٣) في حاشية الأصل شعر منظوم في معاني النون .

الهاء

حرف مهمل ، وهو هاء السكت . وهي هاء ، تلحق وفقاً لبيان الحركة . وإنما تلحق بعد حركة بناء لا تشبه حركة الإعراب ، نحو : هُوَ ، وهَيْبَة ، وما لَيْهَ ، وَلَمَ . وتلحق أيضاً بعد ألف الندبة ، ونحوها . كقولك : وازِيدَاهُ . ولا تثبت وصلأً ، إلا في ضرورة شعر . وإنما أثبتتها القراء وصلأً ، في بعض المواضع ، اتباعاً لرسم المصحف .

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب ، إلا في موضعين : أحدهما ما بقي من الأفعال المعتلة على أصل واحد . نحو : عَهْ ، ولم يَعْهْ . والثاني : « ما » الاستفهامية ، إذا جُرَتْ بإضافة اسم ، نحو : قراءَةُ مَهْ ؟ ولتفصيل الكلام على هذه المواضع موضع غير هذا .

وذكر بعضهم أن للهاء ، التي هي حرف معنى ، قسماً آخر . وهو أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام ، نحو : هَزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ ؟ حكاه قطرب . ومنه قول الشاعر ^(١) :

(١) نسب إلى جميل بثينة ، وعمر بن أبي ربيعة . وليس في ديوانيهما المطبوعين .
المفصل ١٧٥ وشرحه ١٠ : ٤٣ وشرح الشافعية ٣ : ٢٢٤ وشرح شواهدهما
٤٤٧ والممتع ٣٩٩ - ٤٠٠ والبحر ٢ : ٤٨٦ والصحاح والقاموس والتاج
(ها) واللسان والتاج (ذا) .

وَأَنى صَوَّاحِبُهَا، فَقُلْنِ : هَذَا الَّذِي
مَنْعَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا ، وَجَعَلَنَا ؟

وقال بعضهم : إنه أراد « هذا » ، فحذف ألف « ها » ^(١) ، للضرورة .
فإن قلت : عدَّ الهاء من حروف المعاني مشكل ، لأن هاء
السكت قد ذكرها النحويون مع الحروف الزوائد ، أعني حروف
« أمان وتسهيل » . فأينهم مثَّلوا الهاء بهاء السكت . وإنما يذكر من
حروف « أمان وتسهيل » ما ليس بحرف معنى . وأما الهاء التي هي بدل
من همزة فليست بأصل ! قلت : أما كون هاء السكت حرف معنى
فواضح . وقد قال ابن الحاجب ، وغيره : إن ذكرها مع الحروف الزوائد
ليس بجيِّد . وهو كما قال . والله أعلم .

الـواو

حرف يكون عاملاً ، وغير عامل . فالعامل قسيان : جارٍ وناصب
فالجار : واو القسم ، وواو « رُبَّ » . والناصب : واو « مع » ، تنصب
المفعول معه ، عند قوم . والواو ، التي يتنصب الفعل ^(٢) المضارع بعدها ،

(١) في الأصل : هذا .

(٢) سقطت من الأصل .

هي الناصبة له ، عند الكوفيين . فأقسام الواو العاملة أربعة . ولا يصح منها غير الأول . وسيأتي بيان ذلك .

فأما واو القسم فحرف يجر الظاهر ، دون المضمَر . وهو فَرَعُ الباء ، لأن الباء فضلت بأربعة أوجه ، تقدم بيانها . وذهب كثير من النحويين إلى أن الواو بدل من الباء ؛ قالوا : لأنها تشابهها مخرجاً ومعنى ، لأنها من الشفتين ، والباء للإلصاق والواو للجمع . واستدلوا على ذلك بأن المضمَر لا تدخل عليه الواو ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها . وأما واو « رُبَّ » فذهب^(١) المبرد ، والكوفيون ، إلى أنها حرف جرّ ، لنيابتها عن « رُبَّ » ، وأن الجر بها لابد « رُبَّ » المحذوفة . واستدل المبرد على ذلك بفتح القصاصد بها ، كقوله^(٢) :

* وقاتمِ الأعماقِ ، خاوي المُخْتَرَقِ *

والصحيح أن الجر بـ « رُبَّ » المحذوفة ، لا بالواو .

ولأن الواو أسوةُ الفاء و « بل » ، قال ابن مالك : ولم يختلفوا في أن الجر بمدهما بـ « رُبَّ » المحذوفة ، وقد تقدم ذكر ذلك في الفاء . والواو المذكورة عاطفة . ولا حجة له ، في افتتاح القصاصد بها ،

(١) انظر المسألة ٥٥ من الإنصاف . (٢) مضى في ص ١٤٧ .

على أنها غير عاطفة ، لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من أولها ، وإمكان عطفها على بعض ما في نفسه^(١) .

وأما واو «مع» فذهب عبدالقاهر^(٢) إلى أنها ناصبة للمفعول معه ، في نحو : استَوَى الماءُ والخَشَبَةُ . وهو ضعيف ، لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ، في نحو : سرتُ وإِيَّاكَ . والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو ، من فعل ، أو شبهه ، بواسطة الواو .

وذهب الزجّاج إلى أن ناصبه مضمّر بعد الواو ، [من فعل ، أو شبهه]^(٣) . تقديره في « ما صنعت وأباك » : وتُلبسُ أباك . وهو ضعيف ، لأن فيه إحالة لباب «المفعول معه» ، إذ المنصوب بـ «تُلبسُ»^(٤) مفعول به .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف . وهو فاسد ، لأن الخلاف معنى ، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها .

-
- (١) نفسه أي : نفس الشاعر . وفي الأصل : نفسها .
(٢) وهو عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني . واضع أصول البلاغة . توفي سنة ٤٧١ . فوات الوفيات ١ : ٢٩٧ .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) في الأصل : ملابس .

وقال الأخفش : انتصابه انتصاب الظرف ، وذلك لأن الأصل :
سِرْتُ مَعَ النَّيْلِ . فلمَّا جيء بالواو في موضع « مع » انتصب الاسم .
انتصاب « مع » . والواو مهيئة لانتصاب هذا الاسم انتصاب الظرف .
ونظير ذلك إعراب ما بعد « إلا » بإعراب « غير » ، إذا وقعت
« إلا » صفة .

فإن قلت : فهل واو « مع » قسم برأسه ، أو هي الواو العاطفة ؟
قلت : بل هي غيرها . وقل قوم : إنها ، في الأصل ، هي العاطفة . ولذلك
لا تدخل عليها واو العطف . [ولو كانت غيرها لصح دخول واو العطف
عليها] ^(١) . كما تدخل على واو القسم .

وأما الواو التي ينتصب ^(٢) المضارع بعدها فتكون في موضعين :
الأول في الأجوبة الثمانية ، التي تقدم ذكرها ، للفاء الناصبة .
كقول الشاعر ^(٣) :

-
- (١) سقط من الأصل .
(٢) ب : ينصب .
(٣) ينسب إلى الأخطل ، وأبي الأسود ، والمتوكل النخعي ، والطرماس ، وحسان ،
وسابق البربري . الكتاب ١ : ٤٢٤ والمقتضب ٢ : ٢٦ والمغني ٣٩٩ وشرح
شواهده ٧٧٩ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٢٦ وحماسة البحتري ١٧٣ وأوضح
المسالك ٣ : ١٧٥ والمؤتلف والمختلف ١٧٩ ومعجم الشعراء ٤١٠ والمثل
أسائر ٣ : ٢٦٢ و ٤ : ١٦٩ والحماسة البصرية ٢ : ١٥ وشنور الذهب =

لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ ، وَتَأْتِي مِثْلَهُ
عَارٌ عَلَيْكَ ، إِذَا فَعَلْتَ ، عَظِيمٌ

والثاني : أن يعطف بها الفعل على المصدر ، كقول القائلة^(١) :

لَلْبُسِّ عِبَاءٌ ، وَتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ ، مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الواو في ذلك هي الناصبة للفعل ،
بنفسها ، وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالخالفة . والصحيح أن
الواو في ذلك عاطفة ، والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة بعد الواو .
إلا أنها ، في الأول ، عاطفة مصدرًا مقدّرًا على مصدر متوهم ، وفي
الثاني عاطفة مصدرًا مقدّرًا على مصدر صريح . وإضمار « أن » بعدها

= ٢٣٨ وجهرة الأمثال ٢ : ٢٧٩ وأفباء ٢ : ٥٩١ والأغاني ١١ : ٣٧
وصبح الأعشى ١ : ٥٩١ و ٢ : ٢٠٤ وعيون الأخبار ٢ : ١٩ والعيني
٤ : ٣٩٣ والخزانة ٣ : ٦١٧ واللسان ٩ : ٣٢٧ ودويان أبي الأسود ١٣٠
والرد على النحاة ١٤٧ والأزهية ٢٤٣ وشرح المفصل ٧ : ٢٤ .
(١) ميسون بنت بحدل . الكتاب ١ : ٤٢٦ والمقتضب ٢ : ٢٧ والمغني ٢٩٥ و ٣٩٩
وشرح شواهد ٦٥٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٧٢ وأوضح المسالك ٣ : ١٨١
وحياة الحيوان ٢ : ٢٠٨ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٥١ والخزانة ٣ : ٥٩٣ .
والرواية : ولُبْسُ عِبَاءٍ . والشفوف : جمع شف ، وهو ثوب رقيق .

في الأول واجب ، وفي الثاني جائز .

وأما الواو غير العاملة فقد ذكر بعضهم لها أقساماً كثيرة . وهي راجعة إلى ثمانية أقسام :

الأول : العاطفة . وهذا أصل أقسامها وأكثرها . والواو أمّ باب حروف العطف ، لكثرة مجالها فيه . وهي مُشْرِكَةٌ في الإعراب والحكم .

ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق . فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، احتمل ثلاثة أوجه : الأول أن يكونا قائماً معاً ، في وقت واحد . والثاني أن يكون المتقدم قام أولاً . والثالث أن يكون المتأخر قام أولاً . قال سيبويه ^(١) : وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء بعد ^(٢) شيء .

وزذهب قوم إلى أنها للترتيب . وهو منقول عن قُطْرُب ^(٣) ،

(١) الكتاب ١ : ٢١٨ . وفيه : « ما مررتُ برجلٍ وحمارةٍ ، أي ما مررتُ بهما . وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء مع شيء » . وكان على المؤلف أن يستعين بعبارة سيبويه في ٢ : ٣٠٤ ، لأنها أقرب إلى ما يريد .

(٢) كذا وفي الكتاب : مع .

(٣) وهو محمد بن المستنير ، أبو علي . توفي سنة ٢٠٦ . وفيات الأعيان ٤ : ٣١٢ .

وثعلب ، وأبي عمر الزاهد^(١) غلام ثعلب ، والرَّبْعِي ، وهشام^(٢) ،
وأبي جعفر الدِّينَوْرِي . ولكن قال هشام والدينوري : إن الواو لها
معنيان : معنى اجتماع ، فلا تبالي بأيّهما بدأت ، نحو : اختصم زيد
وعمر ، ورأيت زيدا وعمرًا . إذا اتحد زمان رؤيتهما . ومعنى اقتران ،
بأن يختلف الزمان ، فالتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ ، ولا يجوز أن
يتقدم المتأخر . وعن الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع . وقد علم
بذلك أن ما ذكره السيرافي والفارسي^(٤) والسهيلي ، من إجماع النحاة ،
بصريّهم وكوفيّهم ، على أن الواو لا تُرتب ، غيرُ صحيح .

قال ابن الخبّاز^(٥) : وذهب الشافعي ، رضي الله عنه ، إلى أنها

(١) وهو محمد بن عبد الواحد ، المعروف بالطرز البوردي . توفي سنة ٣٤٥ .
وفيات الأعيان ٤ : ٣٢٩ - ٣٣٤ .

(٢) وهو هشام بن معاوية ، أبو عبدالله ، المعروف بالضرير . صاحب الكسائي ،
وتوفي سنة ٢٠٩ . إنباء الرواة ٣ : ٣٦٤ .

(٣) كذا في د . وفي الأصل و ب و ج «أبو» وانظر الجمع ٢ : ١٢٩ . والدينوري
هو أبو علي أحمد بن جعفر . توفي بمصر سنة ٢٨٩ . إرشاد الأريب ١ : ٣٨٢ .
وإنباء الرواة ١ : ٣٣ وبغية الوعاة ١ : ٣٠١ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) وهو شمس الدين أحمد بن الحسين ، أبو عبدالله الضرير . توفي سنة ٦٣٩ .
نكت الحميان ٩٦ .

للترتيب . ويقال : نقله عن الفراء . وقال إمام الحرمين ^(١) في « البرهاني » :
اشتهر ، من مذهب أصحاب الشافعي ، أنها للترتيب ، وعند بعض الحنفية
للمعية ، وقد زلَّ الفريقان .

وقال ابن مالك في « التسهيل » ^(٢) : تنفرد الواو بكون مُتَّبِعِهَا
في الحكم مُحْتَمِلًا للمعية برُجْحَان . وللتأخر بكثرة . وللتقدم بقلة .
قليل ^(٣) : وهو مخالف ، في ذلك ، لكلام سيبويه وغيره ^(٤) .

وقال ابن كيسان : لما احتملت هذه الوجوه ، ولم يكن فيها
أكثر من جمع الأشياء ، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع ،
في كل حال ، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق .

تسييات

الأول : تنفرد الواو ، في المطف ، بأمور . منها باب المُفَاعَلَة
والافتعال ، نحو : تَخَاصَمَ زيد وعمر ، واختَصَمَ زيد وعمر . [وهذا
أحد الأدلة على أنها لا تُرتَّب .

(١) وهو ركن الدين أبو المعالي ، عبد الملك بن عبد الله الجويني . أعلم المتأخرين من
أصحاب الشافعي . توفي سنة ٤٧٨ . وفيات الأعيان ٣ : ١٦٧ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٧٤ .

(٣) انظر المصع ٢ : ١٢٩ . (٤) سقط « وغيره » من الأصل .

الثاني : إذا عطف بالواو على منفي فإن قصدت المعية لم يوث
بـ « لا » بمد الواو ، نحو : ما قام زيد وعمرو ^(١) . وقد ترد زائدة ،
إن أمن اللبس ، نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو . لأن المعية هنا
مفهومة من « يستوي » ، وإن لم تقصد المعية جيء بـ « لا » ، نحو :
ما قام زيد ولا عمرو ، ليعلم بذلك أن الفعل منفي عنها حال الاجتماع
والافتراق ^(٢) . ومنه * وما أموالكم ولا أولادكم بالتي
تقرر بكم ، عندنا ، زُلفى * ^(٣) .

فإن قلت : إذا قيل : ^(٤) ما قام زيد ولا عمرو ، فهل ^(٥) هو من
عطف المفردات أو ^(٦) من عطف الجمل ؟ قلت : بل من عطف المفردات ،
خلافًا لبعضهم .

الثالث : قال السهيلي : الواو قسيان : أحدهما أن تجمع الاسمين
في عامل واحد ، وتنوب مناب صيغه التثنية . فيكون « قام زيد وعمرو »
بمنزلة : قام هذان . وإذا نُفيَ الفعل قلت : ما قام زيد وعمرو . والثاني

-
- (١) سقط من الأصل . وسقط أيضاً من د ، ومعه « وقد ترد . . . نحو ما قام
زيد ولا عمرو » . (٢) في الأصل : والاقتران .
(٣) سبأ : ٣٧ . (٤) سقط « إذا قيل » من الأصل .
(٥) في الأصل : هل . (٦) في الأصل : أم .

أَنْ تُضْمِرَ^(١) بعد الواو، فترفع المعطوف بذلك المضمر، أو تنصب،
فإذا أنفيت، على هذا، قلت: ما قام زيد ولا عمرو. فالواو عاطفة جملة
على جملة.

ويتركَّب على هذين الأصلين مسائل. منها: قامت هند وزيد،
إذا أضمرت. وقام^(٢) هند وزيد، إذا جعلتها جامعة، لتغليب المذكر على
المؤنث. وتقول: طلعت الشمس والقمر، وطلع الشمس والقمر، على
هذا. ولا تقول في «جُمِيعَ» إلا: جُمِيعَ الشمس والقمر. ومنها:
زيد قام عمرو وأبوهُ، إن جعلتها جامعة جاز، أو أضمرت بعدها لم يجز.
وكذلك في الصلة والصفة.

الرابع: قال بعض العلماء: الصواب أن يُقال: الواو لمطلق الجمع،
لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق، لأننا
نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد، والماهية المقيّدة، ولو بقيد «لا».
والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوب هو مطلق
الجمع، بمعنى أيّ جمع كان، سواء كان مرتباً أو غير مرتب. ونظير ذلك
قولهم: مُطْلَقُ الماء، والماء المُطْلَق.

(١) في الأصل: يضمّر.

(٢) في الأصل: وما قام.

الثاني من أقسام الواو : واو (١) الاستئناف ، ويقال : واو الابتداء .
وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها ، في المعنى ،
ولا مشاركة له في الإعراب . ويكون بعدها الجملتان : الاسمية والفعلية .
فمن أمثلة الاسمية قوله تعالى ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا ، وَأَجَلٌ مُّسَمًّى
عِنْدَهُ ﴾ (٢) . ومن أمثلة الفعلية ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَنُقَرِّفُ فِي
الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ (٣) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ، وَيَقُولُ
الْإِنْسَانُ ﴾ (٤) . وهو كثير .

وذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر ، غير الواو العاطفة . والظاهر
أنها الواو التي تعطف الجمل ، التي لا محل لها (٥) من الإعراب ، لمجرد
الربط (٦) ، وإنما سُميت واو الاستئناف ، لثلاث يتوهم أن ما بعدها
من المفردات ، معطوف على ما قبلها .

وذكر بعض النحويين أن واو « رُبَّ » في نحو (٧) :

-
- | | |
|--|------------------------|
| (١) سقطت من الأصل . | (٢) الأنعام : ٢ . |
| (٣) الحج : ٥ . | (٤) مريم : ٦٥ - ٦٦ . |
| (٥) سقطت من الأصل . | (٦) في الأصل : النفي . |
| (٧) بيت من مشطور الرجز لجران العود . ديوانه ٥٢ وديوان العجاج ٢ : ٣٤٦ | |
| والكتاب ١ : ١٣٣ و ٣٦٥ وفرائد القلائد ١٢٨ ومجالس ثعلب ٢٦٢ | |
| ووضح المسالك ١ : ٢٦١ والمي ٢ : ٣٢١ والخزانة ٤ : ١٩٧ . | |

* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا إِتِيسُ *

ينبغي أن تُحمل على أنها واو الابتداء . وقد تقدم ذكرها .

الثالث : واو الحال : وقد رها النحويون بـ « إذ » ، من جهة أن الحال ، في المعنى ، ظرف للعامل فيها . وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : جاء زيد ويده على رأسه ، وعلى الفعلية ، إذا تصدرت بماض . والأكثر اقترانه بـ « قد » ، نحو : جاء زيد وقد طلعت الشمس . وتدخل على المضارع المنفي ، ولا تدخل على المثبت . وأما نحو قوله ^(١) :

* نَجَوْتُ ، وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِيكَ *

فالصحيح أنه على إضمار مبتدأ بعد الواو .

واعلم أن اقتران الجملة الحالية بهذه الواو ثلاثة أقسام : واجب ، وممتنع ، وجائز . وقد أوضحته في غير هذا الموضع ، فإن ذكره هنا يطول به الكتاب .

الرابع : الواو الزائدة : ذهب الكوفيون والأخفش ، وتبعهم ابن

(١) عجز بيت لعبد الله بن همام . وصدره :
فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ

شرح ابن عقيل ١ : ٥٧٧ وشرح الأشموني ٣ : ٩٠ واللسان والنتاج (رهن) وإصلاح المنطق ٢٣١ . وانظر شرح اختيارات المفضل ١٢٨٥ .

مالك، [إلى أن الواو قد تكون زائدة] ^(١). وأنشد الكوفيون ، على ذلك ، قول الشاعر ^(٢) :

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ
وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُّوا
وَقَلَبْتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنِّ ، لَنَا
إِنَّ اللَّئِيمَ ، الْفَاجِرَ ، اخْتَبَ
أَرَادَ : قَلَبْتُمْ . وَزَادَ الْوَاوُ . وَأَنْشَدَ أَبُو الْحَسَنِ ^(٣) :

فَإِذَا وَذَلِكَ ، يَا كُيُوشَةُ ، لَمْ يَكُنْ
إِلَّا كَلِمَةً بَارِقَ ، بِخَيَالِ
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي كَبِيرٍ ^(٤) :

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأسود بن يعفر . ديوانه ١٩ ومعجم ما استعجم ٣٧٩ وشرح القصائد السبع ٥٥ والإنصاف ٤٥٨ ومجالس ثعلب ٥٩ والمعاني الكبير ٣٣ والأزهية ٢٤٥ وشرح الفصل ٨ : ٩٤ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٥٧ - ٣٥٨ والضرائر ٢٩٨ واللسان والتاج (قل) والخزانة ٤ : ٤١٤ . وقملت بطونكم : كثرتم .

(٣) في الأصل : أبو الحسين . والبيت لابن مقبل . ديوانه ٢٥٩ والصحاح واللسان والتاج (لم) والخزانة ٤ : ٤٢٠ .

(٤) ديوان الهدلين ٢ : ١٠٠ والخزانة ٤ : ٤٢٠ .

فإذا وذلك ليس إلا ذكره

وإذا مضى شيء كأن لم يفعل

قلت : وذكروا زيادة الواو في آيات ، منها قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(١) . وقوله ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ ﴾^(٢) ، قيل : واو « وتله » زائدة ، وهو الجواب . وقيل : الزائدة واو « وناديناه » . ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزداد ، وتأولوا هذه الآيات ونحوها . على حذف الجواب .

الخامس : الواو التي بمعنى « أو » : ذهب قوم من النحويين إلى أن الواو قد ترد بمعنى « أو » ، كقول الشاعر^(٣) :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ ، مُجْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمٌ

وأجاز بعضهم أن تكون الواو في قولهم « الكلمة اسم وفعل وحرف » بمعنى « أو » ، لأنه قد يقال : اسم أو فعل أو حرف . قلت : العكس أقرب ، لأن استعمال الواو في ذلك هو الأكثر . قال ابن مالك :

(١) الزمر : ٧١ . وسقط « أبوابها » من الأصل .

(٢) الصافات : ١٠٣ .

(٣) عمرو بن بركة . المغني ٦٨ و ١٩٣ و ٣٤٦ و شرح شواهد ٥٠٠ و شرح

القصائد السبع ٢٦٤ و شرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ والسقط ٧٤٩ .

استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال «أو» .

السادس : واو الثانية : ذهب قوم^(١) إلى إثبات هذه الواو ، منهم ابن خالويه^(٢) ، والحريري^(٣) ، وجماعة من ضعفة النحويين . قالوا : من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد ، فيقولون : واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية ، إشعاراً بأن السبعة عندهم عدد كامل . واستدلوا بقوله تعالى [* التَّائِبُونَ ، الْعَابِدُونَ ، الْحَامِدُونَ ، السَّائِحُونَ ، الرََّّاكِعُونَ ، السَّاجِدُونَ ، الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ *]^(٤) ، وبقوله تعالى [*]^(٥) * وَثَمَنُهُمْ كَسَبُهُمْ *]^(٦) ، وبقوله تعالى [* تَنبِيَّاتٍ وَأُنْكَارًا *]^(٧) ، وبقوله تعالى [* حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا *]^(٨) . قالوا : ألحقت الواو ، لأن أبواب الجنة ثمانية ، ولما ذكر جهنم قال «فُتِحَتْ»

(١) ب : بعضهم .

(٢) الحسين بن أحمد ، أبو عبدالله النحوي . درس ببغداد ، وسكن حلب ، واختص بسيف الدولة . وتوفي سنة ٣٧٠ . بغية الوعاة ١ : ٥٢٩ .

(٣) القاسم بن علي ، أبو محمد ، صاحب المقامات المشهورة . توفي سنة ٥١٦ .

بغية الوعاة ٢ : ٢٥٩ . (٤) التوبة : ١٢ .

(٥) سقط من الأصل . (٦) الكهف : ١١٢ .

(٧) التحريم : ٥ . (٨) الزمر : ٧٣ .

بلا واو ، لأن أوابها سبعة .

وذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة ، وإما واو الحال . ولم يثبتوا واو الثمانية . [وأنكر الفارسي واو الثمانية] ^(١) ، لمّا ذكرها ابن خالويه في باب المناظرة .

ولنذكر ما قيل في هذه الآيات . أما قوله تعالى « والنَّاهُونَ » فالواو فيه عاطفة . وحكمة ^(٢) ذكرها في هذه الصفة ، دون ما قبلها من الصفات ، ما بين الأمر والنهي من التضاد . فجاء بالواو رابطة بينهما لتباينهما ، وتنافيها . وقال بعضهم : هي زائدة . وليس بشيء .

وأما قوله تعالى « وَثَامِنُهُمْ كَتَبْنَاهُمْ » فقيل : هي واو المصطف ^(٣) ، أي : يقولون سبعة ، وثامنهم كلبهم . فهما جنتان . وقال الزمخشري ^(٤) : هي الواو ، الداخلة على الجملة الواقعة صفةً للنكرة ، كما تدخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة . قال : « وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف ، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر ، وهي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه »

(٢) في الأصل : وحكم .

(٤) الكشف ٢ : ٤٧٩ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) ب : واو عطف .

عن ثبات علم، وطمأنينة نفس، ولم يرجعوا بالظن كغيرهم». وهو معترضٌ من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد، من النحويين.

وأما قوله تعالى «وأبكاراً» فليس من هذا الباب، لان الواو فيه عاطفة، ولا بد من ذكرها، لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل واحد.

وأما قوله تعالى «وفُتحت» فقال أبو علي وغيره: هي واو الحال، والمعنى: حتى إذا جاؤوها، وقد فتحت. أي: جاؤوها، وهي مفتحةٌ، لا يوقفون. وهذا قول المبرد أيضاً. وقيل: إن أبواب جهنم لا تفتح، إلا عند دخول أهلها، وأما أبواب الجنة فيتقدم فتحها، بدليل قوله تعالى ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ، مُفْتَتِحَةٍ لَهُمْ الْأَبْوَابُ﴾^(١). وجواب «إذا»، على هذا القول، محذوف، تقديره^(٢) بعد خالدين، أي: نالوا المنى، ونحو ذلك. حُذِفَ للتعظيم. وقيل بعد أبوابها، أي دخلوها^(٣). وقيل: الجواب «قال لهم» والواو مقحمة. وتقدم قول من جعل «فُتحت» هو الجواب، والواو مقحمة. والله أعلم.

(١) ص: ٥٠.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: دخولها.

السابع : الواو التي هي علامة الجمع في لغة « أكلوني البراغيث » .
وهي لغة ثابتة ، خلافاً لمن أنكرها . وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل
المسند إلى ظاهر ، مشني أو مجموع ، علامة كضميره . فيقولون : قاما
الزيدان . وقاموا الزيدون ، وقُمنَ الهندات . فالألف والواو والنون
| في ذلك حروف ، لا ضمائر ، لا إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر . فهذه
الأحرف [^(١)] عندهم كتاء التأنيث في نحو ^(٢) : قامت هند .

ومن شواهد هذه اللغة ، في الواو . قول الشاعر ^(٣) :

بَنِي الْأَرْضِ قَدْ كَانُوا بَنِيَّ ، فَعَزَّيْ

عَلَيْهِمْ ، لِإِخْلَالِ الْمَنَايَا ، كِتَابُهَا

أنشده ابن مالك . قال : وقد تكلم بهذه اللغة النبي ﷺ . قال ، قال
« يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » . وقال السهيلي :
أُفِيَتْ ، في كتب الحديث المروية الصحاح ، ما يدل على كثرة هذه
اللغة وجودتها ^(٤) . وذكر آثاراً منها : يتعاقبون فيكم ملائكة . ثم قال :
لكنني أقول في حديث مالك ^(٥) : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) عزني : غنني .

(٤) في الأصل : وصحتها .

(٥) وهو الإمام مالك بن أنس ، صاحب الموطأ . وقد روى هذا الحديث . انظر

شرح الأشموني ٢ : ١٥٣ والموطأ ١١٨ .

حديث مختصر . رواه البزار مطوَّلاً مجرَّداً ، فقال فيه : إِنَّ اللَّهَ مَلَأَ نَكَّةَ
يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ ...

قلت : ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيِّء ، وقال بعضهم :
هي لغةُ أُرْدِشْنُوَّةَ . ومن أنكر هذه اللغة تأوَّل ما ورد من ذلك .
فبعضهم يجعل ذلك خبراً مقدِّماً ومبتدأً مؤخراً ، وبعضهم يجعل
ما اتصل بالفعل ضمائر ، والأسماء الظاهرة أبدال منها . وهذان تأويلان
صحيحان ، لما ^(١) سُمِعَ من ذلك : من غير أصحاب هذه اللغة . وأما من يحمل
جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح ، لأن المأخوذ عنهم هذا
الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب .

وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا
كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ ^(٣) . قلت : ولا ينبغي
ذلك لأن هذه اللغة ضعيفة ، فلا ^(٤) يُحْمَلُ الْقُرْآنُ إِلَّا عَلَى اللُّغَاتِ
الفصيحة . والتأويلان المذكوران ، قيل : يجريان في الآيتين . وقيل في
« وَأَسْرُوا النَّجْوَى » أقوال أخر ^(٥) .

(١) في سائر النسخ : فيما .
(٢) المائدة : ٧١ .
(٣) الأنبياء : ٣ .
(٤) في الأصل : ولا .
(٥) في حاشية ب نقل عن كتاب إعراب الشيخ بهاء الدين الحلبي .

الثامن : واو الإنكار . نحو قولك « أَعْمُرُوهُ » لمن قال : جاء عمرو . وحرف الإنكار تابع لحركة الآخر ، ألفاً بعد الفتحة ، وياءً بعد الكسرة ، وواواً بعد الضمة . ويردف بهاء السكت .

التاسع : واو التذكار . نحو قولك « يقولو » تعني : يقول زيد . وحرف التذكار أيضاً تابع لحركة الآخر ، وإنما يكون ذلك في الوقف على الكلمة ، لتذكّر ما بعدها . فإن كان آخر الموقوف عليه ساكناً كُسِرَ وأُلْحِقَ الياء ، ولا تلحق هاء السكت حرف التذكار ، لأن الوصل منوي . وقد عدّوا حرف الإنكار وحرف التذكار من حروف المعاني .

العاشر : أن يكون بدلاً من همزة الاستفهام ، إذا كان بعدها همزة . كقراءة قنبل ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ : وَآمَنْتُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَإِلَيْهِ النَّشُورُ ﴾ . وأَمِنْتُمْ ^(٢) . فالواو في ذلك بدل من همزة الاستفهام . ذكر ذلك صاحب « رصف المباني » . ولا ينبغي ذكر مثل هذا ، إذ لو فتّح هذا الباب لعدّت الواو من حروف الاستفهام . والإبدال في ذلك عارض ، لاجتماع الهمزتين . والله أعلم .

(١) الأعراف : ١٣٣ .

(٢) الملك : ١٥ - ١٦ .

فهذه جملة أقسام الواو ، وهي أربعة عشر قسمًا . وبقيت للواو أقسامٌ آخر ، ذكرها النحويون ، ليست من حروف المعاني .
منها الواو التي هي ضمير الجمع ، نحو : الزَّيْدُونَ قَامُوا . فهذه الواو اسم ، خلافًا للمازني . فإنه قال : هي حرف ، والفاعل مستكنٌ في الفعل .

ومنها الواو التي هي علامة الرفع ، نحو : جاء الزَّيْدُونَ .
ومنها واو الإشباع ، وهي الزائدة للضرورة ، في نحو قول الشاعر^(١) :

وَأَنْتَ حَيْثُ مَا يَتَى الْهَوَى بَصَرِي
مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو ، فَأَنْظُرُ
أَي : فَأَنْظُر . فأشبع الضمة لإقامة الوزن .
ومنها واو الإطلاق . وهي ، في الحقيقة ، واو الإشباع ، لكنها قياسية ، كالواو في قوله^(٢) :

(١) المغني ٤٠٧ وشرح شواهده ٧٨٥ وسر الصناعة ١ : ٣٠ وشرح القصائد السبع ٣٣٢ واللسان (آ) والخزانة ١ : ٥٨ . وانظر الممتع ١٥٦ .
(٢) عجز بيت الجري . صدره :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ
ديوانه ٥١٢ والمغني ٤٠٨ وشرح شواهده ٧٨٥ والخزانة ٣ : ٦٧١ .

* سَقَبَتِ الْغَيْثَ ، أَيْتَتْهَا الْخِيَامُ *

ومنها واو الإبدال. وهي أقسام : بدل من همزة ، نحو [يَوْمٌ مِنْ] .
وبدل من ألف ، نحو : خُوصِمَ زَيْدٌ ، لأن أصله « خاصم » . وبدل من
ياء ، نحو [^(١)مُوقِنٌ . فَإِنَّهُ مِنَ الْيَقِينِ .

ومنها الواو الأصلية ، كالواو في « وَعَدَ » .

وإِذَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الْأَقْسَامَ ، مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي ،
لأن بعض من صنف ، في حروف المعاني ، ذكر منها أقساماً ، فأوهم
كلامه أنها حروف معاني .

وقد كنت نظمت للواو خمسة عشر معنى ، في هذه الأبيات .
وإليها يرجع جميع أقسامها ^(٢) :

الواو أقسامُهَا تَأْتِي مُلَخَّصَةً

أَصْلٌ ، وَعَظْفٌ ، وَالِاسْتِنْفَافُ ، وَالْقَسَمُ

وَالْحَالُ ، وَالنَّصَبُ ، وَالْإِعْرَابُ ، الْمُضَمَرُ

عَلَامَةُ الْجَمْعِ ، وَالْإِشْبَاعُ مُنْتَظِمٌ

وَزَائِدٌ ، وَبَعْنَى أَوْ . وَرُبٌّ ، وَمَعْنٌ

وَوَاوُ الْإِبْدَالِ فِيهَا الْعَدَّةُ يُخْتَتَمُ

(٢) زاد في الأصل هنا : وهي هذه .

(١) سقط من الأصل .

الألف

حرف مهمل ، له عشرة أقسام :

الأول : أن تكون للإنكار نحو : أَعْمَرَاهُ ! لمن قال : رأيتُ
عَمْرًا .

الثاني : أن تكون للتذكّر نحو : رأيت الرَّجُلَ . تريد « الرجل » ،
ووقفتَ لتذكر ما بعده .

وقد تقدم ذكر هذين المعنيين في الواو .

الثالث : أن تكون علامة التثنية في اللغة التي تقدم ذكرها .
كقول الشاعر^(١) :

تَوَلَّيْ قِتَالَ المَارِقِينَ ، بِنَفْسِهِ
وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ

الرابع : أن تكون كاقة . وهي الألف في « يَنَا » . كقول

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ١٩٦ والمغني ٤٠٧ وشرح شواهد ٧٨٤
وأُمالي ابن الشجري ١ : ١٣١ . والبعيد : البعيد الغريب .

الشاعر^(١) :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا

مُعَلِّقَ مَشْكُوَةٍ ، وَزِنَادَ رَاعِي

وقيل : إن الجملة بعدها في موضع جر^(٢) بإضافة ، والألف إشباع .
وقد أضيفت إلى المفرد ، في قول الشاعر^(٣) :

بَيْنَا تَمَاعُثُهُ الْكُثْمَاءُ ، وَرَوَّغُهُ

يَوْمًا ، أَتَيْحَ لَهُ جَرِيٌّ ، سَلَفَعُ

في رواية من جرّ . وقيل : « بينا » أصلها « بينما » ، فحذفت الميم . وقيل :
ألف « بينا » للتأنيث . وكلاهما قول ضعيف .

الخامس : أن تكون فصلاً بين نون التوكيد و نون الإثبات ، في

نحو : اضربِ بنانِ يا نسوة .

(١) رجل من قيس عيلان . ونسبه الأندلسي في شرح الفصل إلى نصيب .
ونسب أيضاً إلى بشامة المري . الكتاب ١ : ٨٧ والمفصل ٧٨ وشرحه
٤ : ٩٩ و ٦ : ١١ والمغني ٤٢٢ وشرح شواهد ٧٩٨ وشرح القصائد
السبع ٩٧ وسر الصناعة ١ : ٢٧ والمهمع ١ : ٢١١ وشرح اختيارات المفضل
١٧٢٢ واللسان والتاج (بين) . والشكوة : وعاء من آدم .

(٢) ب : خفض .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . ديوان الهذليين ١ : ١٨ والمغني ٤١١ وشرح
شواهد ٧٩١ وشرح اختيارات المفضل ١٧٢١ والخزانة ٣ : ١٨٣ .
والسلفع : الجريء الصمد .

السادس : أن تكون للشئبة ، نحو : وازيداه .

السابع : أن تكون للاستغاثة ، كقول الشاعر^(١) :

يا يزيدا ، لآملٍ نيلٍ عزيزٍ
وغنى ، بعدَ فاقةٍ ، وهوانٍ
الثامن : أن تكون للتمجيد ، كقول الشاعر^(٢) :

يا عجبًا ، لهذهِ الفليقةِ
هل تُذْهِبَنَّ القُوبَاءَ الرِّيقَةَ ؟

التاسع : أن تكون بدلاً من نون التوكيد الخفيفة ، نحو
﴿لَنَسْفَعًا﴾^(٣) .

العاشر : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب ، نحو : رأيت زيدا .
وما سوى هذه الأقسام فليس بحرف معنى ، كألف التانيث ،
وألف الإطلاق ، وألف الإلحاق ، وألف التشية ، وألف التكرير ،

(١) المفتي ٤١١ وشرح شواهد ٧٩١ .

(٢) المفتي ٤١١ وشرح شواهد ٧٩١ . والفلقة : الداهية أو المصيبة العجبة المنكرة . والقوباء : نوع من البثر يصيب الجلد . والريقة : الريق .

(٣) الملق : ١٥ .

والألف الفاصلة بين الهمزتين ، في نحو ^(١) :

* آ أنتِ ، أم أمٌ سالمٌ ؟ *

وألف الإشباع ، في قوله ^(٢) :

* أقولُ ، إذ خَرَّتْ ، على الكلِّ كالِ *

والألف الزائدة في الوقف ، لبيان الحركة . وذلك ألف « أنا »
على مذهب البصريين . والألف المزیدة في آخر المبهمات ، إذا صَغُرَتْ ،
عوضاً عن ضمِّ أوَّلِها . نحو : ذِيًّا ، وَالذِّيًّا . والألف التي تلحق
« مَنْ » في الإستثبات ، حال النصب ، نحو « مَنْنا » لمن قال : رأيت
رجلاً . فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي أن يعدَّ منها شيء في
حروف المعاني .

وفي بعض الأقسام المتقدمة قبل ^(٣) هذه نظر .

(١) قسم بيت لذي الرمة . نغامة :

أيا ظبيّة الوعاء بين جلاجلٍ وبين النقا ، آ أنتِ ، أم أمٌ سالمٍ ؟
ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ . والوعاء : الرملة . وجلاجل
والنقا : موضعان .

(٢) المحتسب ١ : ١٦٦ ورصف البائي ٧ واللسان والتاج (كلكل)

واللسان (آ) ، والإنصاف ٢٥ و ٧٤٩ . والكلكل : الصدر .

(٣) في الأصل : على .

تنبيه

إنَّما أُخِّرَتِ الألفُ إلى هذا الموضع ، لأن ، موضعها في ترتيب الحروف ، على الأسلوب المألوف ، بين الواو والياء . وذلك قولهم في : أ ، ب ، ت ، ث ...و ، لا ، ي . قال ابن جني^(١) : لا يقال « لام ألف » ، وإنما يقال « لا » بلام مفتوحة . وُلِّفَ لينة تليها . والمراد هنا الألف اللينة لأن اللام قد تقدمت . فإمّا قصدوا^(٢) النطق بالألف ، وهي ساكنة لا يمكن الابتداء بها ، توصلوا إلى النطق بها ، بإدخال اللام عليها .

فإن قيل : ولم خصَّصَتِ اللام بهذا دون غيرها ؟ فالجواب أن العرب لما توصلوا بألف الوصل إلى اللام الساكنة في « الرَّجُل » توصلوا إلى الألف الساكنة باللام ، مُقَاصَّةً .

فإن قلت : قد ذكرت الألف أول الحروف ! قلتُ : المراد بالألف المذكورة أول الحروف الهمزة . نصّ على ذلك الأئمة . وذلك متعين لثلاث يلزم تكرار حرف ، وإهمال حرف . لأنه إذا جُمِلَتِ الألف المبدوء بها^(٣) عبارة عن الحرف الهاوي لزم تكرارها ، لأنها مذكورة

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٤٨ - ٥٠ .

(٢) في الأصل : قصد . (٣) في الأصل : فيها .

بعد اللام ، كما تقدم ، ولزم إهمال ذكر الهمزة .

قال أبو عبيد^(١) : الألف عند العرب ألفان : ألف مهموزة ، وهي الهمزة . وإنما جعلت صورتها ألفاً ، لأنها لا تقوم بنفسها . ألا تراها تنقلب في الرفع واواً ، وفي الفتح ألفاً ، وفي الكسر ياءً . والألف الأخرى هي التي تكون مع اللام في الحروف المعجمة^(٢) . وهي ساكنة . لا ألف في الكلام غير هاتين .

وقد بسطت الكلام على هذا في وريقات مفردة . وهذا موضع اختصار .

السياء

حرف مهمل ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون للإِنكار ، نحو^(٣) : أزيدُ نَيْهٍ . ألحقت الياء بعد كسر التنوين^(٤) .

(١) وهو القاسم بن سلام . صاحب الغريب المصنف . توفي سنة ٢٢٤ . تذكره

الحفاظ ٢ : ٥ .

(٢) سقطت من الأصل و ب وج .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في الأصل : النون .

الثاني : أن تكون للتذكّر ، نحو : قَدِي : إذا أردت [أن تقول] ^(١) : قد قام ، فوقفت على « قد » لتذكّر ما بعده . وقد تقدم ذلك في الواو والألف .

الثالث : أن تكون حرفاً يدل على التأنيث والخطاب . وهو الياء في « تفعلين » على مذهب الأخفش والمأزني . والصحيح أنها اسم مضمرة . والخلاف في ذلك شبير .

وما سوى ذلك ، من أقسام الياء ، فلا يعد من حروف المعاني ، كياء التصغير ، وياء النسب ، وياء المضارعة ، وياء الإطلاق ، وياء الإشباع ، وغير ذلك من الياءات ^(٢) .

* * *

فهذا تمام الكلام على الحروف الأحادية . ويتملق بها مسألة ، أختّم بها الباب . وهي أن الأصل ^(٣) ، في هذه الحروف الأحادية ، أن تُبنى على السكون ، لأن الأصل في المبني أن يُسكّن . ولكن عارض هذا الأصل أمران : أحدهما أن ما وُضع على حرف واحد فحقّه أن يقوى بالحركة لضمفه . والثاني أنها عرضة ، لأن يتبدأ بها ، فاحتاجت

(١) سقط من الأصل .

(٢) في حاشية الأصل بيتان من الشعر في معاني الياء .

(٣) ب : الأصل الأول .

إلى الحركة، إذ لا يبدأ بساكن. فصار أصلها، بهذا الاعتبار، أن
تبنى على حركة.

ثم الأصل، في حركتها، أن تكون فتحة، لأنها أخف من
الضمة والكسرة. فبني أخت السكون، الذي هو الأصل، في
الخفة. وكل هذه الحروف، غير ما لزم السكون، جاء على هذا الأصل،
أعني مبنياً على الفتح، إلا ثلاثة أحرف، وهي: باء الجر، ولامه،
ولام الأمر.

أما الباء فإنها بنيت على الكسر، لأنها عاملة للجر دائماً. فاختاروا
لها الكسرة، ليجانس لفظها عملها. وحكى اللحياني^(١) الفتح فيها^(٢)
شاذاً، قالوا به، ولا يقاس^(٣) عليه. وذكر ابن جني، عن بعضهم، أن
حركاتها الفتح مع الظاهر، نحو^(٤): مررتُ بزَيْدٍ.

وأما اللام فإنها تفتح مع المضمر، غير ياء المتكلم، على الأصل^(٥).
وتكسر مع الظاهر، فرقاً بينها وبين لام الابتداء، إلا في مستغاث به،

(١) وهو علي بن المبارك. أخذ عن البصريين والكوفيين. وله كتاب النوادر.

بغية الوعاة ٢ : ١٨٥.

(٢) ب : فيها الفتح.

(٣) في الأصل : شاذ ولا يقاس.

(٤) ب و د : قالوا.

(٥) في الأصل : على الكسر.

والتعجب منه^(١) في النداء ، فإنها تفتح فيها ، مراجعة للأصل ، لأنهما واقعان موقع الضمير . إذ كل منادى حال محل المضمَر . وما ذكرته في لام الجر هو اللغة الفصحى . و لغة خزاعة كسر اللام مع المضمَر ، كما تكسر مع الظاهر . وحكى أبو عمرو^(٢) ، ويونس ، وأبو عبيدة ، وأبو الحسن ، أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق . و لغة عكل و بَلَعَمَنَبر فتحها ، مع الفعل . قال أبو زيد^(٣) : سمعت من العرب من يقول ﴿ وما كان الله ليُعَذِّبَهُمْ ﴾^(٤) بفتح اللام . وقرأ سعيد

(١) التعجب منه باللام يكون على أحوال أربع : التعجب مع القسم ، نحو : لله لا يؤخر الأجل . والتعجب على جهة الاستغاثة المجرور ، نحو : يا للماء ، أي : يا قوم اعجبوا للماء . والتعجب الخالص ، نحو : لله درك . والتعجب على جهة نداء المجرور والاستغاثة به ، نحو : يا للعجب . وحركة اللام في الثلاث الأولى الكسر ، وفي الرابعة هي الفتح . انظر الكتاب ١ : ٣١٩ - ٣٢١ و المقتضب ٤ : ٢٥٤ - ٢٥٧ والامات ٧٢ - ٧٧ والكمال ١٠١٦ وحاشية الصبان ٢ : ٢١٦ - ٢١٧ وحاشية الدسوقي ١ : ٢١٩ وحاشية الشيوخ يس ٢ : ١١ وشرح اختيارات المفضل ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) وهو أبو عمرو بن العلاء .

(٣) وهو أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس ، صاحب كتاب النوادر . توفي سنة ٢١٥ . إنباه الرواة ٢ : ٣٠ - ٣٥ .

(٤) الأنفال : ٣٣ .

ابن جبیر ، فیما حکى عنه المبرد * وإن کان مکرهم لتزول منه الجِبَالُ *^(١) بفتح اللام الأولى^(٢) ، ونصب الثانية .

وأما لام الأمر فإنها كسرت حملاً على لام الجر ، لأن عملها تقيض عملها . ومن كلامهم حمل النقيض على النقيض ، كما يحمل النظر على النظر . وتقدم أنها قد تسكن بمد الواو والفاء وثم ، وعلّة ذلك^(٣) ، فليراجع .

وهذا فصل ، أطال فيه النحويون ، وما ذكرته فهو^(٤) خلاصة كلامهم . والله أعلم بالصواب .

(١) إبراهيم : ٤٦ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ب : وعليه ذلك . ج : وعلى ذلك .

(٤) في الأصل : هو .

الباب الثاني

في التناي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً : إذ ، وأل ، وأم ، وإن ، وأن ، وأو ، وآ ، وأي ، وإي ، وبيل ، وذا ، وعن ، وفي ، وقد ، وكم ، وكي ، ولم ، ولن ، ولو ، ولا ، ومذ ، ومع ، ومن ، ومُن ، وما ، وهل ، وها ، وهو ، وهي ، وهم ، إذا وقعت فصلاً ، ووا ، ووي ، ويا . وأنا أذكرها ، على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

إن

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً . وجملة أقسامه ستة :

الأول : أن يكون ظرفاً لما مضى ، من الزمان . نحو : قُتُّ إذ

قام زيد . ولا خلاف في اسمية هذا القسم . والدليل على -اسمية « إذ »
هذه من أوجه : أحدها الإخبار بها ، مع مباشرة الفعل ، نحو : مجيئك
إذ جاء زيد . وثانيها إبدالها من الاسم ، نحو : رأيتك أمس إذ جئت .
وثالثها تنوينها ، في ^(١) غير ترثم ، نحو : يومئذ . ورابعها الإضافة إليها ،
بلا تأويل ، نحو ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ ^(٢) .

وهي مبنية ، لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ، أو لما عَوْضَ
منها ، وهو التنوين في : يومئذ ، وحيثذ ، ونحوها . وإنما كُسرت
الذال ، في ذلك ، لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنها كسرة
إعراب ، [قل : لأن « إذ » إنما بنيت ، لإضافتها إلى الجملة . فلما حذفت
الجملة عاد إليها الإعراب ، فجزت] ^(٣) بالإضافة .

ورُدَّ بأوجه : أحدها أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة .
وإنما هو افتقارها إلى الجملة . والافتقار ، عند حذف الجملة ، أبلغ . فالبناء
حيثذ أولى ^(٤) . وثانيها أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفاً ، فيقول :

(١) في الأصل : من . (٢) آل عمران : ٨ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) في الأصل : فالبناء أولى .

حيثئذًا. وثالثها أن الكسر يوجد، دون إضافة^(١)، كقول الشاعر^(٢):

نَهَيْتُكَ ، عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو
بعافيةٍ ، وَأَنْتَ ، إِذٍ ، صَحِيحُ

قلتُ: أجب الأخفش، عن هذا، بأنه أراد: حيثئذٍ، فحذف «حينًا» وأبقى الجر. وفيه بعد.

واعلم أن «إذ» تضاف إلى الجملتين: الاسمية، والفعلية. ولا تضاف إلى جملة شرطية، إلا في ضرورة. ويقبح أن يليها اسم، بعده فعل ماضٍ، نحو: كان ذلك إذ زيد قام. لما فيه من الفصل بين المتناسبين. ولذلك حسن: إذ زيد يقوم.

تنبيه

«إذ» المذكورة لازمة للظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، نحو: يومئذٍ، وحيثئذٍ. ولا تتصرف، بغير ذلك، فلا تكون فاعلة، ولا مبتدأ. وأجاز الأخفش والزجاج، وتبعهما كثير من المعربين، أن

(١) في الأصل: الإضافة.

(٢) البيت لأبي ذؤيب. ديوان الهذليين ١ : ٦٨ والمغني ٩١ وشرح شواهده ٢٦٠ والخزانة ٣ : ١٤٧. وقوله بعافية أي: نهيتك وأنت معافى.

تقع مفعولاً به. وذكروا ذلك في آيات كثيرة، كقوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(١) فـ «إِذْ» في هذه الآية ونحوها مفعول به. ومن لم ير ذلك جعل المفعول محذوفاً، و«إِذْ» ظرفٌ عاملٌ ذلك المحذوف. والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إِذْ، أو: واذكروا حالكم إِذْ، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، بمعنى «إِذَا». ذهب إلى ذلك قوم، من المتأخرين، منهم ابن مالك. واستدلوا بقول الله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٢) وبآيات أخر.

وذهب أكثر المحققين إلى أن «إِذْ» لا تقع موقع «إِذَا»، ولا «إِذَا» موقع «إِذْ». وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله، تعالى، مُتَيَقِّنَةً مقطوعاً بها عُبِّرَ عنها بلفظ الماضي. وبهذا أجاب الزمخشري، وابن عطية، وغيرهما.

الثالث: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ

(١) الأنفال: ٢٦.

(٢) نافر: ٦٩ - ٧٠. وسقط «فسوف يعلمون» من الأصل.

الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴿١﴾ ، ﴿٢﴾ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ ﴿٣﴾ .
ومنه قول الفرزدق (٣) :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

واختلف (٤) في «إِذْ» هذه ، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها
تجردت عن الظرفية ، وتمحضت للتعليل . ونُسب إلى سيبويه . وصرح
ابن مالك ، في بعض نسخ «التسهيل» ، بحرفيتها . وذهب قوم ، منهم
الشلوبين ، إلى أنها لا تخرج عن الظرفية . قال بعضهم : وهو الصحيح .

الرابع : أن تكون للمفاجأة . ولا تكون للمفاجأة إلا بعد «ينما»
و «ينما» . قال سيبويه : «ينما أنا كذا إِذْ جاء زيد ، فهذا لما توافقه
وتهجم عليه .

واختلف في «إِذْ» هذه . فقليل : هي باقية على ظرفيتها الزمانية .

-
- (١) البرخرف : ٣٩ . (٢) الأحقاف : ١١ .
(٣) ديوان الفرزدق ٢٢٣ و المقي ٨٧ و شرح شواهد ٢٣٧ و المزانة
١٣٠ : ٤ و ١٣٣ . (٤) ب : واختلفوا .
(٥) الكتاب ٢ : ٣١١ .

وقيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في «إذا» الفجائية. وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها. وذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

فإن قلت: إذا جُمعت ظرفاً فما العامل فيها؟ قلت: قال ابن جني: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها، وليست مضافة إليه. والناصب لـ «ينما» و «ينما» فعل يقدر مما بعد «إذ». وقال الشلوبين: العامل في «ينما»^(١) ما يفهم من سياق الكلام، و «إذ» بدل من «ينما»^(٢)، أي: حين أنا كذلك، إذ جاء زيد، وافقتُ محجي زيد.

والفصيح ألا يؤتى بـ «إذ» بعد «ينما» و «ينما». والإتيان بها بعدها عربي، خلافاً لمن أنكره.

الخامس: أن تكون شرطية، فيجزم بها. ولا تكون كذلك إلا مقرونة بـ «ما»، لأنها إذا تجردت لزمها الإضافة إلى ما يليها. والإضافة من خصائص الأسماء. فكانت منافية للجزم. فلما قصد جعلها جازمة رُكبت مع «ما»، لتكفيها عن الإضافة، وتُهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل. ولكونها تركبت مع «ما» عدّها بعضهم في الحروف الرباعية.

(١) ب : ينما.

واختلف النحويون فيها . فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط
كـ « إن » الشرطية . وذهب المبرد ، وابن السراج ، وأبو علي ، ومن
وافقهم ، إلى أنها باقية على اسميتها ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً ،
بعد أن كان ماضياً . قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ،
لأنها قبل التركيب حُكِمَ باسميتها ، لدالاتها على وقت ماض ، دون
شيء آخر يُدعى أنها دالة عليه ، ولمساواتها الأسماء ، في قبول بعض
علامات الاسمية ، كالتنوين ، والإضافة إليها ، والوقوع موقع مفعول
فيه ، ومفعول به . وأما بعد التركيب فمدلولها . المجتزأة .
وهو من معاني الحروف . ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر ، زائداً على
ذلك ، فلا حجة له . وهي مع ذلك غير قابلة لشيء ، من العلامات ، التي
كانت قابلة لها قبل التركيب . فوجب انتفاء اسميتها ، وثبوت حرفيتها .

تنبيه

خص بعضهم الجزم بـ « إذا » بالشعر^(١) ، وجعلها كـ « إذا » .
والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار .

السادس : أن تكون زائدة . ذهب إلى ذلك أبو عبيدة ، وابن

(١) في الأصل : في الشعر .

قتيبة، وجعلنا من ذلك قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(١)،
ومواضع أخر في^(٢) القرآن . ومذهبها في ذلك ضعيف . وكانا يُضعفان
في علم النحو .

وزاد بعضهم لـ «إِذْ» قسماً سابغاً . وهو أن تكون بمعنى «قد» .
وجعل «إِذْ» في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ بمعنى «قد» . وليس
هذا القول بشيء^(٣) . والله أعلم .

أَل

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . فالاسم «أَل» الموصولة ،
على الصحيح . وما سوى ذلك ، من أقسامها ، فهو حرف . وجملة أقسامها
أحد عشر قسماً :

الأول : أن تكون حرف تعريف ، ومذهب سيبويه أنه حرف
ثنائي ، وهمزته همزة وصل^(٤) ، معتد بها في الوضع ، كالأعداد بهمزة

(١) البقرة : ٣٠ . (٢) في الأصل : من .

(٣) في الأصل : وهذا القول ليس بشيء .

(٤) في الأصل : أنه ثنائي وهمزته وصل . انظر ١٣٨ .

الوصل في « استمع » ونحوه ، بحيث لا يعدّ رابعياً . وهذا هو أقرب المذاهب إلى الصواب ، ووفقاً مع ظاهر اللفظ . وتقدم ذكر بقية المذاهب . واختار ابن مالك مذهب الخليل ، وهو أن حرف التعريف ثنائي ، وهمزة همزة قطع أصلية ، ولكنها وصلت ، لكثرة الاستعمال . ونَصَرَهُ في « شرح التسهيل » بأوجه ، لا يسلم أكثرها من الاعتراض . وقد يَستنتُ ذلك في غير هذا الكتاب .

ثم اعلم أن من جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة أصلية ، عبّر عنه بـ « أل » . ولا يحسن أن يقول : الألف واللام ، كما لا يقال في « قد » : القاف والdal . وكذلك ذُكر عن الخليل . قال ابن جني : كان يقول « أل » ، ولا يقول : الألف واللام . ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبّر باللام ، كما فعل المتأخرون . ومن جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة همزة وصل زائدة ، فله أن يقول « أل » ، وأن يقول : الألف واللام . وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالأمرين . ولكن الأول أقيس .

ولـ « أل » ، التي هي حرف تعريف ، ثلاثة أقسام : عهدية ، وجنسية ، ولتعريف الحقيقة .

فالعهدية : هي التي عهد مصحوبها ، بتقديم ذكره ^(١) . نحو :
جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ ، أو بحضوره حسناً ، كقولك لمن
سدّ دسماً : القِرطاسَ ، أو علماً ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ ^(٢) .

والجنسية بخلافها . وهي قسمان : أحدهما حقيقي ، وهي التي ترد
لشمول أفراد الجنس . نحو ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ^(٣) . والآخر
بجازي ، وهي التي ^(٤) ترد لشمول خصائص الجنس ، على سبيل المبالغة .
نحو : أنت الرجلُ علماً ، أي : الكاملُ في هذه الصفة . ويقال لها :
التي للكمال .

وأما التي لتعريف الحقيقة ، ويقال لها : لتعريف الماهية ، فنحو ^(٥)
قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(٦) .

واختلف في هذا القسم . فقليل : هو راجع إلى العهدية . وقيل :
راجع ^(٧) إلى الجنسية . وقيل : قسم برأسه .

(١) ب و ج : التي عهد مصحوبها بتقديم ذكر .

(٢) التوبة : ٤١ . (٣) المص : ٢ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) في الأصل : نحو .

(٦) الأنبياء : ٣٠ . (٧) سقطت من الأصل .

فإن قلت : ما حقيقة الفرق بين هذا القسم والقسمين السابقين؟
قلتُ : حقيقة الفرق أن العهدية يراد بمصحوبها فرد معين . والجنسية
يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة ، أو مجازاً . والتي لتعريف الحقيقة
يراد بمصحوبها نفس الحقيقة ، لا ما تصدق عليه من الأفراد .

فإن قلت : فما الفرق بين الم عرف بـ « أل » التي هي ^(١) لتعريف
الحقيقة ، في قولك : اشتر الماء ، وبين اسم الجنس النكرة ، في قولك :
اشتر ماءً ؟ قلتُ : الفرق بينهما أن الم عرف بـ « أل » المذكورة موضوع
للحقيقة ، بقيد حضورها في الذهن . واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق
الحقيقة ، لا باعتبار قيد . ولا إشكال في أن الحقيقة ، باعتبار حضورها في
الذهن ، أخص من مطلق الحقيقة . لأن حضورها في الذهن نوع تشخص
لها . وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضاً .

الثاني : أن تكون للحضور . وهي الواقعة بعد اسم الإشارة ،
نحو ﴿ لا أُنْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(٢) ، وبعد « أي » في النداء ، نحو :
يا أيُّها الرَّجُلُ ، وفي نحو : الساعة ، والوقت ، إذا أُريد به الحاضر .
وهذا القسم راجع إلى الذي قبله . فقال ^(٣) بعضهم : يرجع إلى الجنسية .

(١) سقطت من ب و ج و د .

(٢) البلد : ١ .

(٣) في الأصل : قال .

قال أبو موسى ^(١) : ويعرض في الجنسية الحضور . وقيل : بل هي راجعة إلى العهدية .

الثالث : أن تكون للغلبة . نحو « البيت » للكعبة ، و « المدينة » ليطيبة . وهذه هي ، في الأصل ، التي للعهد . ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله معناه صار علماً بالغلبة ، وصارت « أل » لازمة له ، وسُلبت التعريف . ولا تُحذف منه إلا في نداء ، أو إضافة ، أو نادر من الكلام .

الرابع : أن تكون للمح الصفة . نحو : الحارث ، والعبّاس . وحقيقة هذه ^(٢) أنها حرف زائد ، للتنبيه على أن أصل « الحارث » ونحوه ، من الأعلام ، الوصفية . وقول أبي موسى « ويعرض في العهدية الغلبة » ولمح الصفة « فيه نظر » ^(٣) ، لأن « أل » في : الحارث ، والعبّاس ، ونحوهما ، لم تكن عهدية فعرض لها اللمح .

فإن قلت : بل هي التي ^(٤) للعهد ، دخلت على هذه الأوصاف ،

(١) وهو الجزولي ، عيسى بن عبد العزيز . انظر المجمع ١ : ٨٠ .

(٢) في الأصل : هذا . (٣) سقط « فيه نظر » من الأصل .

(٤) سقطت من الأصل .

قبل العلمية ، ثم أُقرّت بعد العلمية ، لتفيد هذا المعنى ، كما فعل في التي للغلبة ! قلتُ : هذا فاسد ، لأن التي للمح الصفة إنما زيدت ، بعد العلمية ، ولذلك يجوز حذفها . ولو كانت قبل العلمية ، ثم أُقرّت بعد العلمية ، للزمت ، لأن ما قارنت الألف واللام نَقَلَهُ أو ارتجأله لزمته .

وظاهر كلام ابن مالك أن الألف واللام المذكورة للمح الأصل ، لا للمح الوصف . ولذلك مثل بالفضل والنعمان ، وليس بوصفين ، في الأصل .

الخامس : أن تكون زائدة لازمة . وذلك في ألفاظ محفوظة . منها : الذي ، والتي ، وفروعها من الموصولات . ومنها : اللات اسم الصم . ومنها : الآن . وإنما حكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بالزيادة ، لأن تعريفها بغير الألف واللام ؛ أما الموصولات فبالعهد الذي في صلاتها ، على المختار . وأما « اللات » فبالعلمية . وأما « الآن » فقيل : تعريفه بلام مقدرة ضمن معناها ، ولذلك بُني . وقيل تعريفه بحضور مسماه ، كتعريف اسم الإشارة .

السادس : أن تكون زائدة غير لازمة . وهي ضربان : زائدة في نادر من الكلام ، وزائدة للضرورة .

فالزائدة، في نادر الكلام، كزيادتها فيما حكاه الكوفيون، من قول العرب: الخمسة العشر^(١) الدرهم^(٢).

والزائدة للضرورة إما في معرفة، كقوله^(٣) :

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا *

وإما في نكرة، كقوله^(٤) :

رَأَيْتُكَ، لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ، يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وذلك في الشعر كثير.

السابع : أن تكون عوضاً من الضمير . هذا القسم قال به

(١) ب : الخمسة عشر . وكلاهما رواه الكوفيون . انظر المسألة ٤٣ من الإنصاف .

(٢) في الاصل وجود : الدراهم .

(٣) البيت لأبي النجم . الفصل ٨ وشرحه ١ : ٤٤ والمغني ٥٢ وشرح

شواهد ١٧ و ١٦٣ والمقتضب ٤ : ٤٩ وشرح شواهد الشافية ٥٠٦

والهمع ١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ .

(٤) راشد بن شهاب . الفضليات ٣١٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٦٤ والهمع

١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ والمغني ١ : ٥٠٢ - ٥٠٣ و ٣ : ٢٢٥ .

الكوفيون ، وتبعهم ابن مالك . ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(١) ، وقوله تعالى ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٢) أي : أبوابها ، وهي مأواه . ومذهب أكثر البصريين أن الضمير في ذلك محذوف والتقدير : مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا ، أو لها ، وهي المأوى له . وكذلك يقولون في نحو^(٣) : مررت برجل حسن الوجه ، أي : منه ، أو له .

الثامن : أن تكون عوضاً عن الهمزة . وذلك الألف واللام في اسم الله تعالى ، على قول من جعل أصله إلهاً ، وقال بأن الهمزة ، التي هي فاء الكلمة ، حذفت اعتباراً . لا للنقل . وهو قول الخليل ، فيما رواه عنه سيبويه . قال الزمخشري : ولذلك قيل في النداء : يا الله ، بقطع الهمزة ، كما يقال : يا إله . قلت : علّل^(٤) الجوهري في « الصحاح » قطع الهمزة ، بأن الوقف نوي على حرف النداء ، تفخيماً للاسم . ونظر سيبويه^(٥) هذا الاسم الشريف^(٦) بالناس . قال : مثله « الناس » أصله

-
- | | |
|----------------------|---------------------------|
| (١) ص : ٥٠ . | (٢) النازعات : ٤١ . |
| (٣) سقطت من الأصل . | (٤) انظر الصحاح (أله) . |
| (٥) الكتاب ١ : ٣٠٩ . | (٦) سقطت في الأصل . |

« أناس ». وظاهر هذا أن الألف واللام في « الناس » عوض^(١) من
 الهمزة، [كما قال بعضهم . وقال المهدوي^(٢) : ليست الألف واللام في
 « الناس » لتعويض من الهمزة] ^(٣)، وإن كان سيبويه قد شبهه به ،
 فإن تشبيهه إنما وقع على حذف الهمزة من « أناس » ، في حال دخول
 الألف واللام ، لا على أنهما بدل من المحذوف ، كما كانا في اسم الله تعالى
 بدلاً . ويقوي ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان ، من قول الشاعر^(٤) :

إِنَّ الْمَنَائِيَا يَطْلُبُنَّ

عَلَى الْأُنَاسِ ، الْأَمِينِ

فلو كان عوضاً لم تجتمع الهمزة مع المعوض منه .

التاسع : أن تكون التعظيم والتفخيم . ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ،
 فجعل الألف واللام في اسم^(٥) الله تعالى جاءاً للتفخيم والتعظيم . واعترض

(١) في الأصل : لتعويض .

(٢) وهو أحد شراح مقصورة ابن دريد .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ذي جدن الحميري . الخصاص ٣ : ١٥١ وأما ابن الشجري ١٢٤ : ١

واللسان (أنس) والمعمرون ٤٣ والخزانة ١ : ٣٥١ - ٣٥٨ .

(٥) سقطت من الأصل .

بأننا لم نجد اسماً فُخِّمَ وعُظِّمَ ، بدخول الألف والسلام . وللمنتصر أن يقول : وجدنا لهذا الاسم خصائص ، فما يُنكَرُ أن يكون هذا منها ؟ قلتُ : نقل المهدوي ، عن سيبويه ، أن الألف واللام في هذا الاسم الشريف للتعظيم كما تقدم عن بعض الكوفيين . وفي الألف واللام ، في هذا الاسم الشريف ، أقوال ذكرتها في «إعراب البسملة» .

العاشر : أن تكون بقية « الذي » . قال بذلك بعض النحويين ، في مواضع ، منها قول الشاعر ^(١) :

مِنَ الْقَوْمِ ، الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ
لَهُمْ ، دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدَّةٍ

أي : الذين رسول الله منهم . فحذف الاسم ، اكتفاءً بالألف والسلام .

وذهب بعضهم إلى أنها ، في هذا البيت ، زائدة . والصحيح أنها « أل » الموصولة . وذهب بعض النحويين إلى أن « أل » في

(١) المغني ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ وشرح ابن عقيل ١ : ٨٤ والإنصاف ٥٢١ وشرح الأشموني ١٩٤ : ١ والهمع ٨٥ : ١ والدرر ٦١ : ١ والعيني ٤٧٧ : ١ . وانظر الخزانة ١٥ : ١ .

قول الشاعر^(١) :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ *

بقية الذي .

الحادي عشر : الموصولة . وهي الداخلة على انصفات . نحو :
الضَّارِبُ، والمَضْرُوبُ . وفيها^(٢) ثلاثة أقوال : الأول أنها حرف تعريف ،
لا موصولة . وهو مذهب الأخفش . والثاني أنها حرف موصول ،
لا اسم موصول . وهو مذهب المازني . والثالث أنها اسم موصول . وهو
مذهب الجمهور . ولكل قول أدلة ، يطول ذكرها . والصحيح مذهب
الجمهور ، لعود^(٣) الضمير إليها^(٤) ، في نحو : الضَّارِبُهَا زَيْدٌ هُنْدُ .

وشذَّ وصلها بالمضارع ، في قول الشاعر :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ *

وقد وردت ، من ذلك ، أبيات . وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في

(١) صدر بيت للفرزدق . عجزه :

وَلَا الْأَصِيلَ ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ ، وَالْجَدَلَ

شرح الأشموني ١ : ١٦٩ و ١٩٣ والعيني ١ : ٤٤٥ وشرح ابن عقيل

١ : ١٤١ والإنصاف ٥٢١ والمجمع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ وشرح

التصريح ١ : ١٤٢ والخزانة ١ : ١٤ .

(٢) في الأصل : فيه . (٣) في الأصل : في عود .

(٤) ب و ج : عليها .

الاختيار، وفاقاً لبعض الكوفيين . وشذ وصلها بالجملة الاسمية ، في قوله :

* مِنْ الْقَوْمِ ، الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ *

[وقد تقدم ^(١) ، وبالظرف في قول الراجز ^(٢) :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ

فَهُوَ حَرٌّ ، بِعَيْشَةٍ ، ذَاتِ سَعَةٍ

أي : على الذي معه .

تفصيله

وقد اتضح ، بما ذكرته ، أن الألف واللام [في كلام العرب] ^(٣)

أربعة عشر قسماً ، على التفصيل ، بالمتفق عليه والمختلف فيه . وهي :
المهدية ، والجنسية ، والتي للكمال وهي نوع من الجنسية ، والتي
للحقيقة ، والتي للحضور ، والتي للغلبة ، والتي للمح الصفة ، والزائدة
اللازمة ، والزائدة للضرورة ، والتي هي ^(٤) عوض من الضمير ، والتي

(١) سقط من الأصل .

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ١٤٤ والمغني ٩ : ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ والعيني

١ : ٤٧٥ والخزانة ١ : ١٤ والمجمع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) في الأصل : وهي التي .

هي عوض من الهمزة ، والتي للتفخيم ، وبقية الذي ، والموصولة . وكلها ،
عند التحقيق ، راجعة إلى ثلاثة أقسام : معرّفة وزائدة وموصولة . وقد
نظمتها في هذه الأبيات :

أقسامُ « أل » أربعٌ ، وعَشْرُ
للمَهدِ ، والجَنسِ ، والكمالِ
ثمَّ لِماهيّةٍ ، ولَمَنحٍ
أو غالبٍ ، أو حُضُورِ حالٍ
وزَيدَ نَثَرًا ، وزَيدَ نَظْمًا
وفَخَمَتُ ، في اسمِ ذِي الجلالِ
ونابَ عن مُضمَرٍ ، وهَمَزٍ
وكنَ ، بذِي الوصلِ ، ذا احتفالِ
وقيلَ : بَعْضُ « الَّذِي » أَنانا
فاحفَظْهُ ، وابحَثْ عنِ المِثالِ

أم

حرف مهمل ، له أربعة أقسام :

الأول : « أم » المتصلة ، وهي المعادلة لهمزة التسوية ، نحو

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(١) ، أو لهمزة الاستفهام ، التي يطلب بها و بـ « أم » ما يطلب بـ « أي » . نحو : أقام زيد أم قعد ؟ وقد تحذف الهمزة ، للعلم بها . وتقدم ذكر ذلك . و « أم » هذه عاطفة .

وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها « أو » والميم بدل من الواو . وذكر النحاس في « أم » هذه خلافاً ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة . فإذا قال : أقام زيد أم عمرو ؟ فالمعنى : أعمرو قام ؟ فيصير على مذهبه استفهامين . وقال محمد بن مسعود الغزني^(٢) في « البديع » : إن « أم » ليست بحرف عطف . وكونها حرف عطف هو مذهب الجمهور .

الثاني : « أم » المنقطعة . وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين . واختلف في معناها ، فقال البصريون : إنها تقدر بـ « بل » والهمزة مطلقاً . وقال قوم : إنها تقدر بـ « بل » مطلقاً . وذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام ، وقد تدل على الإضراب

(١) البقرة : ٦ .

(٢) وهو ابن الذكي . وكتابه البديع يخالف أقوال النحويين في أمور كثيرة . توفي سنة ٤٢١ . بغية الوعاة ١ : ٢٤٥ والمغني ٦٠٢ وكشف الظنون ٢٣٦ .

فقط . ولكونها قد تخلو من الاستفهام ، دخلت على أدوات الاستفهام ،
 ما عدا الهمزة . نحو ﴿ أُمُّ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ ^(١) ،
 ﴿ أُمُّ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٢) . وهو فصيح . كثير . ووم من
 زعم أنه قليل جداً ، لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد . وقدّر بعضهم
 « أُم » هذه بالهمزة وحدها ، في قوله تعالى ﴿ أُمُّ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ
 أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(٣) .

فإن قلت : فـ « أُم » المنقطعة هل هي عاطفة أو ^(٤) ليست
 بعاطفة ؟ قلت : المغاربة يقولون : إنها ليست عاطفة ، لا في مفرد ، ولا في
 جملة . وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد ، كقول العرب : إنها
 لا بلُّ أُم شاء . قال : فـ « أُم » هنا مجرد الإضراب ، عاطفة ما بعدها
 على ما قبلها ، كما يكون بعد « بل » ، فإِنَّهَا بمعناها . ومذهب الفارسي ،
 وابن جني ، في ذلك أنها ^(٥) بمنزلة « بل » والهمزة ، وأن التقدير : بل
 أهى شاء . وبه جزم ابن مالك ، في بعض كتبه .

الثالث : « أُم » الزائدة . ذهب أبو زيد إلى أن « أُم » تكون

(٢) النمل : ٨٤

(١) الرعد : ١٦

(٤) : في الأصل : أُم .

(٣) الرعد : ١٧

(٥) في الأصل : إلى أنها .

زائدة، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾^(١).
 وذكر الحريري في « درة القواص » أن بعض أهل اليمن يزيد « أم »
 في الكلام، فيقولون^(٢) : أم نحن نضربُ الهامَ ، أي : نحن نضرب .
 الرابع : « أم » التي هي حرف تعريف ، في لغة طيِّء ، وقيل
 لغة حمير . وجاء في الحديث « ليس من أميرِ انصِيَامٍ في انسَفَرٍ »^(٣).
 وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام . وتقدم ذكر هذه اللغة ،
 في حرف الميم . والله أعلم .

أول المكسورة المهملة

حرف له سبعة أقسام :

الأول : « إن » الشرطية ، وهو حرف^(٤) يجزم فعلين . وشذَّ
 إهمالها ، في قراءة طلحة ﴿ فَأِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾^(٥) ذكرها
 ابن جني في « المحتسب »^(٦) . وفي الحديث « أن تعبد الله كأنك

(١) السجدة : ٣ . (٢) سقطت من الأصل .

(٣) ألفي ٤٨ وحاشية السوقي ١ : ٥١ وحاشية الأمير ١ : ٤٧ .

والممتع ٣٩٤ وشرح الفصل ١٠ : ٣٤ . وانظر ماضى في ص ١٤٠ .

(٤) ج : حرف جزم . (٥) مريم : ٢٦ .

(٦) سقط « في المحتسب » من الأصل .

تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»^(١). ذكره ابن مالك .
و «إن» الشرطية هي أم أدوات الشرط .

الثاني : «إن» المخففة من الثقيلة . وفيها بعد التخفيف لفتان :
الإهمال ، والإعمال . والإهمال أشهر . وقد قرئ . بالوجهين قوله
تعالى ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِكِينَهِمْ ﴾^(٢) . وهذه القراءة ، ونقل
سيبويه ، حجة على من أنكر الإعمال . فإذا أعملت فحكمها حكم
الثقيلة . وإذا أُلغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال . ولا يليها ، من
الأفعال ، إلا النواسخ ، نحو ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾^(٣) . وندر
قول الشاعر^(٤) :

شَلَّتْ يَمِينُكَ ، إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا

وَجَبَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وأجاز الارتفاع القياس على هذا البيت ، وتبعه ابن مالك . وتقدم أن

(١) سنن الترمذي ٧ : ٢٧٣ . (٢) هود : ١١١ .

(٣) البقرة : ٤٣ .

(٤) كذا وهو لشاعرة ، عاتكة بنت زيد ، أو صفية زوجة الزبير بن العوام .

المفني ٢١ وشرح شواهده ٧١ والانصاف ٦٤١ وشرح ابن عقيل ١ :

٣٢٧ وشرح الأشموني ١ : ٥١٠ والعيني ٢ : ٢٧٨ وشرح المفصل ٨ :

٧١ والخزانة ٤ : ٣٤٨ .

اللام الفارقة تلزم بعد « إن » هذه ، إن خيف التباسها بالنافية . وذهب الكوفيون إلى أن « إن » هذه نافية ، لا مخففة ، واللام بعدها بمعنى « إلا » ، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال .

الثالث : « إن » النافية ، وهي ضربان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر . وفي هذا خلاف ، منعه أكثر البصريين ، وأجازوه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي ، وأبو الفتح . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد .

والصحيح جواز إعمالها ، لثبوتها نظماً ونثراً . فمن الشتر قولهم :
إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ أَمَّنْ أَحَدٍ ، إِلَّا بِالْعَافِيَةِ .
وقال أعرابي : إِنْ قَائِمًا . يريد : إِنْ أَنَا قَائِمًا . وعلى ذلك خرّج ابن جني قراءة سعيد بن جبير ﴿ إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ ، مِنْ دُونِ اللَّهِ ، عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ ﴾^(١) . ومن النظم قول الشاعر^(٢) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ

إِلَّا عَلَى أضعَفِ المَجَانِينِ .

(١) الأعراف : ١٩٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٢ وشرح الأشموني ١ : ٤٢٥ وشنور الذهب

٢٧٨ والأزهية ٣٣ والمقرب ١ : ١٠٥ والميني ٢ : ٦٦٣ والهمع ١ : ١٢٥

والدرر ١ : ٩٦ والخزانة ٣ : ١٤٤ .

أنشده الكسائي . وقول الآخر^(١) :

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا ، بِاتْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ ، فَيُخَذَلَا

وقد تبين ، بهذا ، بطلان قول من خص ذلك بالضرورة ، وقال :
لم يأت منه إلا « إِنَّ » هو مستوليًا . وحكى بمض النحويين أَنَّ
إعمالها لغة أهل العالية .

وغير العاملة كثير وجودها ، في الكلام ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّ

الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾^(٢) .

الرابع : « إِنَّ » الزائدة ، وهي ضربان : كافتة ، وغير كافتة .

فالكافتة بعد « ما » الحجازية نحو : ما إِنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ . فـ « إِنَّ »
في ذلك زائدة كافتة لـ « ما » عن العمل . وذهب الكوفيون إلى أنها
نافية . وهو فاسد .

وغير الكافتة في أربعة مواضع : أولها بعد « ما » الموصولة

الاسمية ، [كقول الشاعر^(٣) :

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٣ وشرح الأشعوني ١ : ٤٢٧ والمعني ٢ : ١٤٥

والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والخزانة ٢ : ١٤٤ .

(٢) الملك : ٢٠ . (٣) جابر بن رألان ، أو إلياس بن الأرت . المعني ٢٢

وشرح شواهد ٨٥ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والخزانة ٣ : ٥٦٧ .

يُرَجِّي المرء ما إن لا يراهُ
وتعرضُ، دُونَ أدناهُ، الخطُوبُ
وثانيها بعد « ما » المصدرية [١]، كقول الشاعر (٢):
ورج الفتى، للخير، ما إن رأتهُ
على السنِّ، خيراً لا يزالُ يَزِيدُ
وثالثها بعد « ألا » الاستفاحية، كقول الشاعر (٣):
* ألا، إن سرى ليلي، فبتُ كميًا *
ورابعها قبل (٤) مَدَّة الإنكار. قال سيبويه: سمعنا رجلاً من أهل
البادية، قيل له: أخرج إن أخصبتِ البادية؟ فقال: أنا إنِّيهِ! منكراً
أن يكون رأيه على خلاف الخروج.
الخامس: « إن » التي هي بقية « إمّا ». ذكر ذلك سيبويه (٥)،

(١) سقط من الأصل .

(٢) المملوط القريني . المقي ٢٢ وشرح شواهد ٨٥ و ٧١٦ والكتاب ٣: ٣٠٦ .
والجمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ .

(٣) صدر بيت ، عجزه :

أُحاذِرُ أنْ تنأى النَّوى ، يَفْضُوها

المقي ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ الجمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ .
وغضوب : اسم امرأة .

(٤) في الأصل : بعد .
(٥) الكتاب ١ : ١٣٥ .

وجعل منه قول الشاعر^(١) :

سَقَتْهُ الرِّوَاعِدُ، مِنْ صَيِّفٍ
وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

قال : أراد: إمّا من خريف . وقد خولف ، في هذا البيت ، فجعلها
المبرد وغيره شرطية . وهو أظهر ، لعدم التكرار . وأبين منه قول
الآخر^(٢) :

* فَإِنْ جَزَعًا، وَإِنْ إِجْمَالٌ صَبْرٌ *

أراد : فإمّا جَزَعًا وإمّا إِجْمَالٌ صبر . وفيه احتمال . وقال ابن
مالك : « إمّا » مركبة من « إن » و « ما » ، وقد يكتفى بـ « إن » .
السادس : « إن » التي بمعنى « إذ » . ذهب إلى ذلك قوم ، في قوله
تعالى ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) .

(١) النمر بن قولب . الكتاب ١ : ١٣٥ و ٤٧١ والمغني ٦١ وشرح شواهد
١٨٠ والخزانة ٤ : ٤٣٤ .

(٢) عجز بيت للرديد بن الصمة . وصدره .
لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ ، فَكَذِبَتْهَا

الكتاب ١ : ١٣٤ و ٤٧١ و ٦٧ : ٢ والكامل ٢٤٨ والمقتضب ٣ : ٢٨
وشرح الفصل ٨ : ١٠١ والميني ٤ : ١٤٨ والخزانة ٤ : ٤٤٢ .
(٣) البقرة : ٢٧٨ .

قال : معناه : إذ كنتم ، وقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(١) ، وقول النبي ﷺ « وإنا ، إن شاء الله ، بكم
لاحقون » ^(٢) ، ونحو هذه الأمثلة ، مما الفعل فيه محقق الوقوع .

ومذهب المحققين أن « إن » ، في هذه المواضع كلها ، شرطية .
وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن . ولم يثبت في اللغة أن « إن »
بمعنى « إذ » . وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فقول : إن
فيه شرط محض ، لأنها أنزلت في تقيف ، وكان أول دخولهم في الإسلام .
وإن قدرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة ، كما
تقول : إن كنت ولدي فلطعني .

وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ ففيه أقوال : أحدها أن ذلك
تعليم لعباده ، ليقولوا في عداتهم مثل ذلك ، متأدين بأدب الله .
وقيل : هو استثناء من الملك المخبر للنبي ﷺ ، في منامه . فذكر
الله ^(٣) مقالته ، كما وقعت . حكاه ابن عطية ، عن بعض المتأولين . وذكره
الزمخشري . وقيل : المعنى : لتَدْخُلُنَّ جميعاً ، إن شاء الله ، ولم يمت

(١) الفتح : ٢٧ .

(٢) اللوط : ٢٩ .

(٣) ليست في الأصل .

أحد . وقيل : إنما استثنى من حيث أن كل واحد ، من الناس ، متى ردّ هذا الوعد إلى نفسه أمكن أن يتم فيه الوعد ، وألاّ يتم . إذ قد يموت الإنسان ، أو يمرض ، أو يغيّب . وقيل : الاستثناء مملّق بقوله « آمنين » . قال ابن عطية : لا فرق بين الاستثناء من أجل الأمن ، أو من أجل الدخول ، لأن الله تعالى^(١) قد أخبر بهما ، ووقعت الثقة بالأميرين . وقيل : هو حكاية ، من الله ، قول رسوله لأصحابه . ذكره السجاوندي^(٢) . وقيل : لتدخلن بمشيئة الله ، على عادة أهل السنة لا على الشرط . وقيل غير ذلك ، مما لا تحقيق فيه .

وأما الحديث فقيل : الاستثناء فيه للتبرك . وقيل : هو راجع إلى المشقوق بهم ، على الإيمان . وقيل غير هذا .

السابع : « إن » التي بمعنى « قد » . [حكى عن الكسائي]^(٣) ، في قوله تعالى ﴿ فَذَكَرْ ، إِنْ نَفَعْتَ الذِّكْرَى ﴾^(٤) ، [أنه

(١) سقطت من الأصل .

(٢) وهو أبو طاهر ، سراج الدين ، محمد بن محمد بن عبد الرشيد . من علماء القرن السابع . هدية المارفين ٢ : ١٠٦ ومجمع المطبوعات العربية ١٠٠٧-١٠٠٨ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) في الأصل : كقول .

(٥) الأعلى : ٩ .

جعل «إن» بمعنى «قد»^(١)، أي: قد نعتت الذكرى^(٢). وقال بعضهم، في قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾^(٣): إنها بمعنى «قد»^(٤). وليس بصحيح. و«إن» في الآية الأولى شرطية، وفي الثانية مخففة من الثقيلة.

وقد نظمت أقسام «إن» في هذين البيتين:

وأقسام «إن» بالكسر شرط، زيادة
ونفي، وتخفيف، فتلزم لامها
وقد قيل: معنى «إذ» و«إما»، وقد حكى إل
كسائي معنى «قد»، وهذا تمامها

أه الفنوم الزهزة

لفظ مشترك، يكون اسماً وحرفاً. فيكون اسماً في موضعين:
أحدهما في قولهم^(٥): «أن فعلت»، بمعنى «أنا». فهي^(٦) هنا ضمير

(٢) سقطت من الأصل وجود.

(٤) ب وجود: لقد.

(٦) في الأصل: فهو.

(١) سقط من الأصل.

(٣) الاسراء: ١٠٨.

(٥) في الأصل: قوله.

للتكلم، وهي إحدى لغات «أنا». والثاني في «أنت» وأخواته.
فإن مذهب الجمهور أن الاسم هو «أن»، والتاء حرف خطاب. وقد
تقدم ذكر ذلك^(١).

وأما «أن» الحرفية فذكر لها بمض النحويين عشرة أقسام:

الأول: المصدرية. وهي من الحروف الموصولات، وتوصل
بالفعل المتصرف، ماضياً، ومضارعاً، وأمرأً. نحو: أعجبني أن فعلتَ
ويعجبني أن تفعلَ، وأمرئُه بأن افعلَ. ونص سيبويه^(٢)، وغيره،
على وصلها بالأمر. واستدلوا، على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول
حرف الجر عليها.

قيل: ويضعف وصلها بالأمر لوجهين: أحدهما أنها إذا قُدرت
مع الفعل بالمصدرقات معنى الأمر. والثاني أنه لا يوجد في^(٣) كلامهم
«يعجبني أن قم»، ولا «أُحِبُّ أن قم». ولو كانت توصل بالأمر
لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع. وجميع ما استدلوا به على أنها
توصل بالأمر يحتمل أن تكون التفسيرية. وأما ما حكى سيبويه

(١) انظر ص ٥٨. (٢) الكتاب ١: ٤٧٩ - ٤٨٠.

(٣) ب و ج: من.

من قولهم : كتبت إليه بأن قم ، فالباء زائدة، مثلها في (١) :

* لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ *

تنبيه

« أن » المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع . بل هي أمّ الباب . وتعمل ظاهرة ومضمرة ، على تفصيل مذكور في باب إعراب الفعل . وذهب ابن طاهر (٢) إلى أن الناصبة المضارع قسم ، غير الداخلة على الماضي والأمر . وليس بصحيح .

الثاني : المخففة من الثقيلة . وهي ثلاثية وضعاً ، بخلاف التي قبلها . و « أن » المخففة تنصب الاسم وترفع الخبر ، كأصلها . إلا أن اسمها منوي ، لا يبرز إلا في ضرورة ، كقول الشاعر (٣) :

(١) قسم بيت تمامه :

هَنَ الْحَرَّائِرُ ، لَا رَبَّاتٍ أَحْمَرَةَ سُودُ الْحَاجِرِ ، لَا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ
وينسب إلى الراعي النميري ، ديوانه ٨٧ ، وإلى القتال الكلبي ، ديوانه ٥٣ . وانظر المغني ٢٧ والخزانة ٣ : ٦٦٧ . والأحمره : جمع حمار . وخص الحمار لأنهم ردا المال وشربه .

(٢) وهو محمد بن أحمد الأنصاري ، أبو بكر ، ويعرف بالخبز مأت في عشر الثمانين وخمسمائة . بغية الوعاة ١ : ٢٨ .

(٣) المغني ٢٩ وشرح شواهد ١٠٥ والمفصل ١٣٨ وشرحه ٨ : ٧١ والإنصاف ٢٠٥ والقرب ١ : ١١١ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٢٨ وشرح الأشموني ١ : ٥١١ والخزانة ٢ : ٤٦٥ والهمع ١ : ١٤٣ والبرر ١ : ١٢٠ .

فلو أنك ، في يوم الرخاء ، سألتني
طلاقك لم أبخل ، وأنت صديق

وأجاز بعضهم بروزه في غير الضرورة . ونقل عن البصريين . ولا يلزم
كون اسمها المنوي ضمير شأن ، خلافاً لقوم . وقد قدر سيبويه في قوله
نمالي ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا ﴾^(١) ، أنك يا إبراهيم
قد صدقت الرؤيا^(٢) .

وخبر « أن » الخففة إما جملة اسمية ، نحو ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ
أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) ، وإما جملة فعلية مفصولة بـ « قد » ،
نحو ﴿ وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا ﴾^(٤) ، أو حرف تنفيس ، نحو
﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾^(٥) ، أو حرف نفي ، نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ
لَنْ تُحْصَوْهُ ﴾^(٦) ، أو « لو » ، نحو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ
لَوْ كَانُوا ﴾^(٧) ، ما لم يكن الفعل غير متصرف أو دعاء ، فلا يحتاج إلى

(١) الصافات : ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) سقطت من الأصل . وفي الكتاب ١ : ٤٨٠ : د كانه قال : فادبناه أنك

قد صدقت الرؤيا ، يا إبراهيم .

(٣) يونس : ١٠ . (٤) المائدة : ١١٣ .

(٥) المزمل : ٢٠ . (٦) المزمل : ٢٠ .

(٧) سبأ : ١٤ .

فاصل، نحو ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١) ، ونحو ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٢) . ونذر عدم الفصل، مع غيرها، كقول الشاعر^(٣) :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ ، فجادُوا
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا ، بِأَعْظَمِ سُؤْلِ
وفي جوازه ، في الاختيار ، خلاف .

تبييه

مذهب الكوفيين في « أن » المخففة أنها لا تعمل ، لافي ظاهر^(٤) ولا مضمّر . وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظاً ، وتقديراً ، فلا يكون لها عمل .

واعلم أن « أن » المخففة من الحروف المصدرية . فإذا قيل « أن : المصدرية » فاللفظ صالح لـ « أن » الناصبة للفعل ، ولـ « أن »

(١) النجم : ٣٩ . (٢) النور : ٩ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ : ٣٣١ والمجم ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ وشرح الأشموني ١ : ٥٢٠ ومنهج السالك ١ : ٢٦٧ والعيني ٢ : ٢٩٤-٢٩٧ .

(٤) ب و ج : أنها لا تعمل في ظاهر .

المخففة . والفرق بينهما أن العامل إن كان فعل علم في مخففة ، وإن كان فعل ظن جاز الأمران ، نحو ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾^(١) . فمن جعلها الأولى نصب . ومن جعلها الثانية رفع . وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعل ، نحو ﴿ وَالتَّذِي أُطْمِعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾^(٢) ، ونحو ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٣) . وإذا وليها مضارع مرفوع ، وليس قبلها علم أو ظن ، كقول الشاعر^(٤) :

أَنْ تَقْرَأَ إِنْ عَلَى أَسْمَاءَ ، وَيُحَسِّكُنَا

مَنْبِي السَّلَامَ ، وَأَلَا تَشْعِرُ أَحَدًا

وقراءة بعضهم ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾^(٥) ، فذهب البصريين أنها « أن » المصدرية ، أهملت حملاً على « ما » أختها . ومذهب الكوفيين أنها المخففة .

الثالث : « أن » المفسرة ، وهي التي يحسن في موضعها « أي » ،

(١) المائدة : ٧١ .

(٢) الشعراء : ٨٣ .

(٣) البقرة : ١٨٤ .

(٤) المغني ٢٨ وشرح شواهد ١٠٠ والفصل ١٤٧ وشرحه ٧ : ١٥

والإنصاف ٥٦٣ والخزانة ٣ : ٥٥٩ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

وعلاقتها أن تقع بعد جملة ، فيها معنى القول ، دون حروفه : نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾^(١) . ولا تقع بعد صريح القول ، خلافاً لبعضهم .

وإذا ولي « أن » الصالحة للتفسير مضارع معه « لا » ، نحو : أشرتُ إليه أن لا تفعل . جاز رفعه ، وجزمه ، ونصبه . فرفعه على جعل « أن » مفسرة ، و « لا » نافية . وجزمه على جعل « لا » نافية . ونصبه على جعل « أن » مصدرية ، و « لا » نافية . وإن كان المضارع مثبتاً جاز رفعه ونصبه ، بالاعتبارين .

تنبه

مذهب البصريين أن المفسرة قسم ثالث . ويُفل عن الكوفيين أنها عندهم المصدرية .

الرابع : « أن » الزائدة . وتطرد زيادتها بعد « لمّا » ، نحو ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٢) ، وبين القسم و « لو » ، كقول الشاعر^(٣) :

(١) المؤمنون : ٢٧ . (٢) يوسف : ٩٦ .

(٣) المني ٣١ وشرح شواهد ١١١ والإنصاف ٢٠٠ والمقرب ١ : ١٠٣ والمهمع ٢ : ٤١ والدرر ٢ : ٤٥ والخزانة ٤ : ١٤١ .

أما، والله ، أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً
وما بِالْحُرِّ أَنْتَ ، ولا المَتِّيقِ
ووقع لابن عصفور أَنْ « أَنْ » هذه حرف ، يربط جملة القسم . وشذَّ
زيادتها بعد كاف التشبيه ، في قول الشاعر ^(١) :

* كَأَنْ ظَيِّبَ ، نَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ *

في رواية من جرّ .

ولا تعمل « أَنْ » الزائدة شيئاً ، وفائدة زيادتها التوكيد . وذهب
الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي زائدة . واستدل بالسماع
والقياس . أما السماع فقوله تعالى ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾ ^(٣) ، و « أَنْ » في الآيتين

(١) عجز بيت لمبلاء بن أرقم . وصدره :

فَيَوْمًا تُؤَافِنَا ، بِوَجْهِ مَقْسَمٍ

الأصمعيات ١٧٨ والكتاب ١ : ٢٨١ و ٤٨١ والمغني ٣٢ وشرح شواهد
١١١ والأمازي ٢ : ٢١٠ والكامل ٧٥ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٣
وأما ابن الشجري ٢ : ٣ والهمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ والنصف
٣ : ١٢٨ والإنصاف ٢٠٢ والمقرب ١ : ١١١ وشذور الذهب ٢٨٤
والخزانة ٤ : ٣٦٤ و ٤٨٩ . والقسم : التام الجمال . والسلم : ضرب
من الشجر .

(٣) الحديد : ١٠ .

(٢) البقرة : ٢٤٦ .

زائدة، كقوله ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(١). وأما القياس فهو أن الزائد قد عمل، في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم. ولا حجة له في ذلك. أما السماع فيحتمل أن تكون «أن» فيه مصدرية، دخلت بعد «ما لنا» لتضمنه معنى: ما منَعْنَا. وأما القياس فلا أن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد، في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم، في قوله «كأن ظبية» على رواية الجر.

تنبيه

«أن» الزائدة ثنائية وضعاً، وليس أصلها منقلبة فخففت، خلافاً لبعضهم. ولذلك لو سمي بها أعربت كـ «يد»، وصغرت «أني» لا أنين.

الخامس: أن تكون شرطية، تفيد المجازاة. ذهب إلى ذلك الكوفيون، في نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقت. وجعلوا منه قوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾^(٢). قالوا: ولذلك دخلت الفاء. وجعلوا منه قول الشاعر^(٣):

(١) المائدة: ٨٤. (٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) الفرزدق. ديوانه ٨٥٥ والمفني ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ والكتاب =

أَتَجَزَعُ أَنْ أَذُنَا قُتِيْبَةً حُزَّتَا

جَهَارًا ، وَلَمْ تَجَزَعْ ، لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ ؟

وَمَنْعَ ذَلِكَ الْبَصْرِيِّونَ ، وَتَأَوَّلُوا هَذِهِ الشَّوَاهِدَ ، عَلَى أَنَّهَا الْمَصْدَرِيَّةُ .

السادس : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً بِمَعْنَى « لَا » . حَكَاهُ ابْنُ مَالِكٍ ، عَنْ بَعْضِ

النَّحْوِيِّينَ . وَحَكَاهُ ابْنُ السَّيِّدِ (١) ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْهَرَوِيِّ (٢) عَنْ

بَعْضِهِمْ (٣) ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ قُلْ : إِنََّّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى

أَحَدٌ ﴾ (٤) ، أَيْ : لَا يُؤْتَى أَحَدٌ . قُلْتُ : وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ ، فِي الْآيَةِ ، عَنْ

الْفَرَاءِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَقِيدُ النَّفْيَ ، وَ« أَنْ » فِي الْآيَةِ مَصْدَرِيَّةٌ . وَفِي

إِعْرَابِهَا أَوْجَهُ ، ذِكْرُهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

السابع : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « لَثَلَا » . جَعَلَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ

= ١ : ٤٧٩ والخزانة ٣ : ٦٥٥ - ٦٥٩ وقتيبة هو قتيبة بن مسلم الفاتح

المشهور . وابن خازم هو عبدالله بن خازم أمير خراسان من قبل ابن الزبير .

(١) وهو أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسي ، نزيل بالنسية . توفي سنة ٥٢٩ .

بغية الوعاة ٢ : ٥٥ .

(٢) وهو علي بن محمد ، صاحب الأزهية . توفي حوالي سنة ٤١٥ . بغية الوعاة

٢ : ٢٠٥ وهدية العارفين ١ : ٦٦٦ .

(٣) وهو الزجاج . انظر الأزهية ٧٠ .

(٤) آل عمران : ٧٣ .

تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(١)، أي : لئلا تضلوا . ونحوه كثير . ومذهب البصريين أن ذلك^(٢) على حذف مضاف ، أي : كراهة أن تضلوا . وذهب قوم إلى أنه على حذف «لا» . ورده المبرد . الثامن : أن تكون بمعنى «إذ» مع الماضي . ذهب^(٣) إلى ذلك بعض النحويين ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ﴾^(٤) . قيل : ومع المضارع أيضاً ، كقوله تعالى ﴿أَنْ تَوَلَّوْا﴾ بالله رَبِّكُمْ^(٥) ، أي : إذ آمنتم . وجعل بعضهم «أن» في قوله^(٦) :
* أَتَجَزَعُ أَنْ أَذُنًا قُتِيبةَ حُرَّتًا *

بمعنى «إذ» . وهذا ليس بشيء ، و«أن» في الآيتين مصدرية . وأما في البيت فهي عند الخليل مصدرية ، وعند المبرد مخففة .

التاسع : أن تكون بمعنى «إن» المخففة من الثقيلة . تقول : أن كان زيد لعلماً ، بمعنى : إن^(٧) كان زيد لعلماً . ولو دخل عليها فعل ناسخ لم تعلقه اللام بعدها ، بل تفتح . ذهب إلى ذلك أبو علي ،

-
- | | |
|-----------------------|------------------|
| (١) النساء : ١٧٦ . | (٢) ب : هذا : |
| (٣) في الأصل : وذهب . | (٤) ق : ٢ . |
| (٥) المتحفة : ١ . | (٦) انظر ص ٢٢٤ . |
| (٧) في الأصل : إنه . | |

وابن أبي العافية، في قوله ، في الحديث « قد عَلِمْنَا أَنْ كُنْتُ
لَمْؤَمَّنًا ». فعندهما أَنْ « أَنْ » لا تكون في ذلك إلا مفتوحة، ولا تلزم
اللام. وذهب الأخفش الأصغر^(١)، وابن الأخر^(٢)، إلى أنه لا يجوز
فيها إلا الكسر، وتلزم اللام. وعليه أكثر نحاة بغداد.

العاشر: أن تكون جازمة. ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ،
وأبو عبيدة، واللحياني. وحكى اللحياني أنها لغة بني صُبَّاح، من بني
ضُبَّة. وقال الرُّؤاسي^(٣): فصحاء العرب ينصبون بـ « أَنْ » وأخواتها
الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يحزمون بها. وقد
أنشدوا^(٤) على ذلك أبياتاً، منها قول الشاعر^(٥):

(١) وهو علي بن سليمان، أبو الحسن. توفي سنة ٣١٥. إنباه الرواة ٢: ٢٧٦-٢٧٨.

(٢) وهو أبو الحسن، علي بن عبد الرحمن الإشبيلي. توفي سنة ٥١٤. بنية
الرواة ٣: ١٧٤.

(٣) وهو أبو جعفر، محمد بن الحسن، أستاذ الكسائي والفراء، وأول من وضع
كتاباً في النحو من الكوفيين. بنية الرواة ١: ٨٢-٨٤.

(٤) في الأصل: وأنشدوا.

(٥) البيت لامرئ القيس. ديوانه ٣٨٩ والمغني ٢٨ وشرح شواهد ٩٠ وديوان
المفضليات ١٤٥. والرواية: إلى أن يأتي. ونحط: جواب الطلب «تعالوا».

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ قَوْمِنَا:
تَعَالَوْا، إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ، نَحْطُبِ
وقول الآخر^(١) :

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا ، فَتَرُدَّهَا
فَتَتْرُكَهَا ثِقْلًا ، عَلَيَّ ، كَمَا هِيَ
وقد كنت نظمت لها ثمانية معان ، في هذين البيتين :
وَأَقْسَامُ « أَنْ » مَفْتُوحَةٌ مَصْدَرِيَّةٌ
وَزَائِدَةٌ ، أَوْ مِثْلُ أَيْ ، وَمُخَفَّفَةٌ
وَمَعْنَى لثَلَا ، ثُمَّ لَا ، ثُمَّ إِذْ ، حَكَّوْا
وَجَازِمَةٌ أَيْضًا ، فُخِذَهَا بِعَمْرِفَةٍ

أَوْ

حرف عطف . ومذهب الجمهور أنها تُشْرِكُ في الإعراب ،
لا في المعنى ، لأنك إذا قلت : قام زيدٌ أو عمرو ، فالفعل واقع من
أحدهما . وقال ابن مالك : إنها تُشْرِكُ في الإعراب والمعنى ، لأن ما بعدها

(١) جميل بثينة . ديوانه ٢٢٨ والمغني ٢٨ وشرح شواهد ٩٨ .

مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيءَ بها لأجله ؛ ألا ترى أن كل واحد منها مشكوك في قيامه . قلت : وكلاهما صحيح ، باعتبارين . ولـ « أو » عملية معان .

الأول : الشك . نحو : قام زيدٌ أو عمرو .

الثاني : الإبهام . نحو ﴿ وإِنَّا أَوْ إِنَّا كُمْ لَمَعَى هُدًى ﴾ ^(١) .
والفرق بينهما أن الشك من جهة التكلّم ، والإبهام على ^(٢) السامع .
الثالث : التخيير . نحو : خُذْ ديناراً أو ثوباً .

الرابع : الإباحة . نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين .
والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة ، ومنع الجمع في التخيير .

الخامس : التقسيم . نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف . وأبدل ابن مالك ^(٣) في « التسهيل » التقسيم بالتفريق المجرد ، يعني من المعاني السابقة . ومثله بقوله تعالى ﴿ وقالوا : كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(٤) .
قال : والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال « أو » . قلت : وعبر

(١) سبأ : ٢٤ .

(٢) في الأصل : من جهة .

(٣) التسهيل : ١٧٦ .

(٤) البقرة : ١٣٥ .

بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

السادس : الإضراب . كقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةِ
أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(١) . قال الفراء : « أو » هنا بمعنى « بل » .
قال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه في النقي^(٢) ، والنهي ، إذا
أعدت العامل . كقولك : لست بشراً أو لست عمرًا ، ولا تضرب
زيداً أو لا تضرب عمرًا . قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون
للإضراب ، على الإطلاق . واستدلوا بقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى
مِثَّةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ، وبقوله ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ
قَسْوَةً ﴾^(٣) . قال^(٤) : وما ذهبوا إليه فاسد . وقال ابن مالك : أجاز
الكوفيون موافقتها « بل » في الإضراب ، ووافقهم أبو علي وابن
برهان . قلت : وابن جني ، قال في قراءة أبي السّمّال ﴿ أَوْ كَذِمًا
عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾^(٥) : « أو » هنا بمعنى « بل » .

السابع : معنى الواو . كقول الشاعر^(٦) :

(١) الصافات: ١٤٧ . (٢) في الأصل وب وجود : الأمر . (٣) البقرة: ٧٤ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) البقرة : ١٠٠ .

(٦) صدر بيت الجري . عجزه :

كَأَتَى رَبَّهُ مُوسَى ، عَلَى قَدَرٍ

ديوانه ٤١٦ والمغني ٦٥ وشرح شواهد ١٩٦ .

* جاء الخلاف ، أو كانت له قدراً *

أراد : وكانت . فأوقع « أو » مكان الواو ، لأمن اللبس . وإلى أن
« أو » تأتي بمعنى الواو ، ذهب الأخفش والجري ، واستدلوا بقوله
تعالى ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ . وهو مذهب جماعة من الكوفيين .
الثامن : معنى « ولا » . ذكر بعض النحويين أن « أو » تأتي
بمعنى « ولا » . وأنشد^(١) :

لَا وَجْدٌ تَسْكَلِي كَأَوْجَدْتُ ، وَلَا
وَجْدٌ عَجُولٍ ، أَضَلَّهَا رُبْعُ
أَوْ وَجْدٌ شَيْخٍ ، أَضَلَّ نَاقَتَهُ
يَوْمَ تَوَافَى الْحَجِيجُ ، فاندَفَعُوا

أراد : ولا وجد شيخ .

وذكر ابن مالك أن « أو » توافق « ولا » بعد النهي ، كقوله
تعالى ﴿ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٢) ، وبعد النفي ،

(١) لملك بن عمرو القضاعي . الكامل ٤٢٩ . والمجول : الناقة فقدت ابنها .

والربع : الفصيل يولد في الربيع .

(٢) الانساب : ٢٤ .

كقوله تعالى ﴿أَوْ بَيُّوتٍ أَبَا تُكْمٍ﴾^(١) الآية . والتحقيق أن «أو» في قوله تعالى «أو كفُوراً» هي التي كانت للإباحة . فإن النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ما كان مباحاً باتفاق . وإذا دخل في التخيير ففيه خلاف ؛ ذهب السيرا في إلى أنه يستوعب الجميع ، كالنهي عن المباح ، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد ، وأن يكون عن الجميع .

تنبيه

ذهب قوم إلى أن «أو» موضوعة لقدر مشترك بين المعاني الخمسة المتقدمة . وهو^(٢) أنها موضوعة لأحد الشئتين ، أو الأشياء ، وأنما فهمت هذه المعاني من القرائن .

وزاد بعض الكوفيين لـ «أو» قسماً آخر ، وهو «أو» الناصبة للفعل المضارع ، في نحو قول الشاعر^(٣) :

فقلتُ له : لا تَبكِ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا

نُحَاوِلُ مُنْكَ ، أَوْ نَمُوتُ ، فَتُعْذَرَا

(١) النور : ٦١ . (٢) في الأصل : وهي .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ١٦ والكتاب ١ : ٤٢٧ والفصل ١١١

وشرحه ٧ : ٢٢ والخزانة ٣ : ٦٠٩ .

مذهب الكسائي أن «أو» هذه ناصبة للفعل ، بنفسها . وذهب قوم من الكوفيين ، منهم الفراء ، إلى أنه انتصب بالخلاف . ومذهب البصريين أن «أو» هذه هي العاطفة ، والفعل بمدها منصوب بـ «أن» مضمرة . وهو الصحيح .

وقد نظمت معاني «أو» في هذين البيتين :

بـ «أو» خَيْرٌ ، أَرَبُحَ ، قَسِمَ ، وَأَبْهَمَ
وفي شَكٍّ ، وإِضْرَابٍ ، تَكُونُ
وَمِثْلُ «ولا» ، وواوٍ ، أو لِنَصْبٍ
بإِضْمارٍ ، لِحَرْفٍ ، لا يَبِينُ

آ

حرف من حروف النداء ، حكاة الأخفش ، والكوفيون . وزعم ابن عصفور أنه للقريب ، كالهزمة . وذكر غيره أنه للبعيد . وهو الصحيح ، لأن سيديويه ذكر رواية ، عن العرب ، أن الهزمة للقريب ، وما سواها للبعيد . والله أعلم .

أَيُّ بفتح الهمزة

حرف له قسمان :

الأول : أن يكون حرف نداء ، كقولك : أَيُّ زَيْدُ . وفي الحديث « أَيُّ رَبِّ » . وهي لنداء البعيد . وقيل : للقريب ، كالهمزة . وقيل : للمتوسط . وقد تُمدُّ ، فيقال : أَيُّ . حكاهما الكسائي ، وقال : بعضهم يجوز مدّها ، إذا بعدت المسافة . فيكون المدّ فيها دليلاً على البعد .

الثاني : أن تكون حرف تفسير ، كقول الشاعر^(١) :

وَنَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ ، أَيُّ : أَنْتَ مُذْنِبٌ
وَتَقْلِبِنِي ، لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِبِي

وهي أعمُّ من « أن » المفسّرة ، لأن « أَيُّ » تدخل على الجملة والمفرد ، وتقع بعد القول وغيره . وذهب قوم إلى أن « أَيُّ » التفسيرية اسم فعل ، معناه « عُوا » أو « افهموا » .

(١) المغني ٨٠ وشرح شواهد ٢٣٤ والمفصل ١٤٧ وشرحه ٨ : ١٤٠ والهمع ٢ : ٧١ والخزانة ٤ : ٤٩٠ . وقوله لكنّ أراد : لكنّ أنا . فحذف الهمزة وأدغم . وأقلي : أبفض .

وزاد بعضهم لـ «أي» قسمًا ثالثًا، وهو أن تكون حرف عطف.
 وذلك إذا وقع بين مشترَكين في الإعراب، نحو: هذا الفضنُفَرُ،
 أي: الأسدُ. وكونها حرف عطف هو مذهب الكوفيين. وتبعهم
 ابن السكّكي الخوارزمي^(١)، من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر،
 من أهل المغرب. والصحيح أنها التفسيرية، وما بعدها عطف بيان.
 واعلم أن «أي» قد تكون محذوفة^(٢) من «أي» الاستفهامية.
 كقول الشاعر^(٣):

تَنْظَرْتُ تُنْصَرًّا وَالسِّمَّاكَيْنِ، أَيْنَهُمَا
 عَلَيَّ، مِنْ الْغَيْثِ، اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ
 إِيْ بِكسر الهمزة

حرف بمعنى «نعم». يكون لتصديق مُخْبِرٍ، أو إعلامٍ.

-
- (١) وهو يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب السكاكي. صاحب مفتاح العلوم.
 توفي سنة ٦٢٦. بغية الوعاة ٢: ٣٦٤ والجمع ٢: ٧١.
 (٢) أي: مخففة بحذف الياء الثانية.
 (٣) الفرزدق. ديوانه ٣٤٧ والمغني ٨١ وشرح شواهد ٢٣٦. ونصر
 هو نصر بن سيار. والساكان: نجران مشهوران. وهما الأعزل والرايح.

مُسْتَجِبِرٍ ، أو وَعْدِ طَالِبٍ . لَكُنَّهَا مُخْتَصَبَةٌ بِالتَّسْمِ ، و «نعم» تكون في القسم وغيره . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : إِيَّيْ وَرَبِّي ﴾^(١) . وإذا وليها واو القسم تعين إثبات يائها . وإذا حذف الخافض ، فقليل : إِيَّيْ اللهُ ، جاز فيها ثلاثة أوجه : الأول^(٢) حذف الياء ، والثاني فتحها ، والثالث : إثباتها ساكنة ، ويختفر الجمع بين الساكنين .

بل

حرف إضراب . وله حالان :

الأول : أن يقع بعده جملة .

والثاني : أن يقع بعده مفرد .

فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عمماً قبلها ، إما على جهة الإبطال ، نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ : بِهِ جِنَّةٌ . بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) ، وإما على جهة الترك للانتقال ، من غير إبطال ، نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظَاهَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾^(٤) . فظهر بهذا^(٥) أن قول ابن مالك في « شرح الكافية » : « فإن كان

(١) يونس : ٥٣ . (٢) ب : الوجه الأول .

(٣) المؤمنون : ٧٠ . (٤) المؤمنون : ٦٣ - ٦٣ .

(٥) ب : وظهر من هذا .

الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض ، واستئناف غيره ،
ولا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه « ليس على إطلاقه .

فإن قلت : هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا ؟ قلت : ظاهر كلام ابن
مالك أنها عاطفة . وصرح به ولده في « شرح الألفية » ، وصاحب « رصف
المباني » . وغيرهم يقول : إنها ، قبل الجملة ، حرف ابتداء ، وليست
بعاطفة ^(١) .

وإذا وقع بعد « بل » مفرد فهي حرف ^(٢) عطف ، ومعناها
الإضراب . ولكن حالها فيه مختلف :

فإن كانت بعد نفي نحو : ما قام زيد بل عمرو ، أو نهي نحو : لا تضرب
زيداً بل عمرًا ، فهي لتقرير حكم الأول ، وجعل ضده لما بعدها .
ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد ، وأثبتته لعمرو . وفي المثال الثاني
قررت النهي عن ضرب زيد ، وأثبتت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك أن تكون
ناقلة حكم النفي والنهي ، لما بعدها . ووافقه على ذلك أبو الحسن
عبد الوارث . قال ابن مالك : وما جوزه مخالف لاستعمال العرب .

وإن كانت بعد إيجاب نحو : قام زيد بل عمرو ، أو أمر نحو :

(٢) سقطت من الأصل .

(١) في الأصل : عاطفة .

اضربُ زَيْدًا بلَ عمراً، فهي لإزالةِ الحكمِ عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجعل له لما بعدها.

هذا تلخيص الكلام على « بل » . وذهب الكوفيون إلى أن « بل » لا تكون نسقاً بعد الإيجاب، وإنما تكون نسقاً بعد النفي، وما جرى مجراه.

تنبيه

ذكر بعضهم لـ « بل » قسماً آخر، وهو أن تكون حرف جر خافض^(١) للنكرة، بمنزلة « رَبِّ » . كقول الراجز^(٢) :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ *

وليس ذلك بصحيح . وإنما الجار، في البيت ونحوه^(٣)، « رَبِّ » المحذوفة . وحكى ابن مالك، وابن عصفور، الاتفاق على ذلك، قبلُ . فظهر وهَمُّ مَنْ جعل « بل » جارة . قال بعضهم : و « بل » في ذلك حرف ابتداء .

(١) كذا

(٢) في الأصل : الشاعر . والبيت لرؤبة . ديوانه ١٥٠ والمغني ١٢٠ وشرح

شواهد ٣٤٧ . والفجاج : جمع فج ، وهو الطريق . والقَم : النبار .

(٣) في الأصل : في نحو هذا .

لفظ له أربعة أقسام :

الأول: أن يكون اسم إشارة . فتقول « ذا » للقريب ، و « ذاك » للمتوسط ، و « ذلك » للبعيد . ومن لم يرَ المتوسط جعل « ذاك » للبعيد أيضاً . وتدخل « ها » التنبيه على المجرد كثيراً ، وعلى المقرون بالكاف وحدها قليلاً . ولا تدخل على المقرون باللام .

واختلف النحاة في « ذا » الذي هو اسم إشارة . فقال قوم ، منهم السيرافي : هو ثنائي^١ الوضع ، وألفه أصل ، غير منقلبة عن شيء كـ « ما » . وقال الكوفيون : ألفه زائدة . ووافقهم السهيلي . وقال البصريون : هو ثلاثي الوضع ، وألفه منقلبة عن أصل . ثم اختلفوا ؛ فقليل : عن ياء ، والمحذوف ياء ، فالعين واللام ياءان . وقيل : عن واو ، والمحذوف ياء ، فهو من باب : طَوَيْتُ . واختلفوا في المحذوف ؛ فقليل : اللام ، وهو الأظهر ، لأنها طرف . وقيل : العين .

واختلفوا في وزنه ؛ فقليل : « فَعَلَ » بالتحريك . وهو الأظهر . وقيل : « فَعَّلَ » بالإسكان .

واستدل البصريون ، على أنه ثلاثي الوضع ، برد المحذوف منه ،

في التصغير، حيث قالوا « ذَيْبًا » والأصل ذَيْبِيًّا . ولبسط الكلام على اسم الإشارة موضع غير هذا .

الثاني : أن يكون موصولاً بمعنى « الذي » وفروعه . ولا يكون كذلك إلا بشرطين : أحدهما أن يكون بعد « ما » أو « مَنْ » الاستفهاميتين . وقيل : لا تكون موصولة بعد « مَنْ » . والآخر أن يكون غير ملغى . وسيأتي بيان معنى ^(١) الإلغاء . ومن ورود « ذا » موصولة قول لبيد ^(٢) :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ : مَاذَا يُحَاوِلُ

أَتَحِبُّ فَيُقْتَضَى ، أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ ؟

أي : ما الذي يحاول ؟ فـ « ما » مبتدأ ، و « ذا » مع صلته خبره ، و « تحب » بدل من « ما » .

الثالث : أن يكون ملغى . ومعنى الإلغاء هنا أن تُركَّب « ذا » مع « ما » ، فيصير المجموع اسمًا واحدًا . وله حيثُتذَر معنيان :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ديوانه ٢٥٤ والمغني ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١ والكتاب ١ : ٤٠٥ والخزانة ٢ : ٥٥٦ والعميني ١ : ٧ .

أحدهما، وهو الأشهر، أن يكون اسم استفهام^(١). والدليل على أنها مركباً قولهم: عماذا تسأل؟ بإثبات الألف، لتوسطها. ويتعيّن ذلك، في قول جرير^(٢):

يا خُزَرَ تَغْلِبَ، ماذا بالُ نسو تكُمُ
لا يَسْتَفِقُنْ، إلى الدَّيرَيْنِ، تَحْنَانَا
وقول الآخر:

وأبْلِغْ أبا سَعْدٍ، إذا ما لَقِيْتَهُ
نَذِيرًا، وماذا يَنْفَعُنْ نَذِيرُ؟
ولا يجوز أن تكون «ذا» موصولة، في البيتين، لأن العرب لا تقول:
ما الذي بالئك. ولا يؤكّد الفعل الواقع صلة، بالنون. وترجع
دعوى التركيب، في ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا﴾^(٣).

(١) في الأصل: أن يكون استفهاماً.

(٢) ديوانه ١٦٧ والمغني ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١. والخزر: جمع أخزر، وهو الضيق المنيّن.

(٣) البقرة: ٢٤٥. والحديد: ١١.

وثانيهما أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً ، أو نكرة
موصوفة . وعليه بيت الكتاب ^(١) :

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ ، سَأَتَّقِيهِ

ولكن ، بِالْمَغْيَبِ ، نَبِّئْنِي

ومنع الفارسي كونها في البيت موصولة . قال : لأننا لم نجد في
الموصلات ما هو مركب ، ووجدنا في الأجناس ما هو مركب .

تنبيه

قد اتضح ، بما ^(٢) تقدم أن « ماذا » ^(٣) تحتل أربعة أوجه :
أحدها أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم إشارة . وثانيها أن
تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم موصول . وثالثها أن يكون
المجموع اسماً واحداً للاستفهام . ورابعها أن يكون المجموع اسماً واحداً
خبرياً . ويعرب في كل موضع على ما يليق به .

الرابع : أن يكون « ذا » بمعنى : صاحب . وإنما يكون كذلك

(١) ينسب البيت إلى المثقب العبدى . العيني ١ : ١٩٢ وأمالى الزبيدي ١١٦

والكتاب ١ : ٤٠٥ وديوان المثقب ٢١٣ - ٢١٥ والخزانة ٢ : ٥٥٤ -

٥٥٦ وشرح اختيارات المفضل ١٢٦٧ - ١٢٦٨ والمغني ٣٣٣ وشرح

شواهد ١٩١ والمهم ١ : ٨٤ والدرر ١ : ٦٠ .

(٢) ب و ج : مما . (٣) في الأصل : ذا .

حالة النصب ، نحو : رأيتُ ذا مال . وبعض طيبي ، يعرب « ذو » الطائية
إعراب التي بمعنى صاحب . فيقول : جاء ذو قلم ، ورأيت ذا قلم ،
ومررت بذي قلم .

واعلم أن أقسام « ذا » المذكورة كلها أسماء باتفاق ، إلا المُلغى ،
فإن صاحب « رصف المباني » ذهب إلى أنه حرف . قال : وإنما حكمنا
بأن « ذا »^(١) حرف ، لأنها قد توجد « ما » الاستفهامية وحدها دونها ،
ومضاهها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً ، وهي معها بذلك المعنى . فحكمنا
أنها وصلة لها . ولأجل هذا الخلاف ذكرت « ذا » ههنا .

عن

لفظ مشترك ؛ تكون اسماً وحرفاً ، فتكون^(٢) اسماً ، إذا دخل
عليها حرف الجر . ولا تجز بغير « من » . وهي حيثنر اسم بمعنى :
جانب . قال الشاعر^(٣) :

(١) ب : على أن . (٢) ب : فيكون .

(٣) القطامي . ديوانه ٢٨ وأدب الكاتب ٣٩٢ وشرحه ٣٤٩ والمقرب
١٩٥ : ١ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٧ وشرح المفصل ٨ : ٤١
والبحر ١ : ١٨٧ .

فقلتُ لِلرَّكَّابِ ، لِمَا أَنْ عَلَاهِمُ
 مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحُبَيَّاءِ ، نَظْرَةٌ قَبْلُ .
 ونذير جرُّها بـ « على » ، في قول الشاعر ^(١) :

* عَلِمَ عَنْ يَمِينِي ، مَرَّتِ الطَّيْرُ ، مُنَحًّا *

وذهب الفراء ، ومن وافقه من الكوفيين ، إلى أن « عن » إذا
 دخل عليها « من » باقية على حرفيتها . وزعموا أن « من » تدخل على
 حروف الجر كلها ، سوى « مذ » واللام والياء و « في » .

فإن قلت : ما معنى « من » الداخلة على « عن » ؟ قلت : هي
 لابتداء الغاية . قال بعضهم : إذا قلت « قعد زيد عن يمين عمرو » معناه ^(٢) :
 ناحية يمين عمرو ، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقاً لأول ناحية يمينه ،
 وألا يكون . وإذا قلت « من عن يمينه » كان ابتداء القعود نشأ
 ملاصقاً لأول الناحية . وقال ابن مالك : إذا دخلت « من » على « عن »
 فهي زائدة .

(١) صدر بيت ، عجزه :

وكيف سنُّوحٌ ، واليمينُ قَطِيعٌ ؟

الغني ١٦١ وشرح شواهد ٤٤٠ . والسنح : جمع سانح ، وهو الطير يمر
 من ميامنك إلى ميسرك ، وتتفاهل به العرب . (٢) كذا .

وزاد ابن عصفور أن « عن » تكون ^(١) اسماً ، في نحو قول الشاعر ^(٢) :

دَعْ عَنْكَ نَهَبًا ، صَبَّحَ فِي حَبْرَاتِهِ
ولكن حَدِيثًا ، مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ ؟

لأن جعلها حرفاً ، في ذلك ، يؤدي إلى تمدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز إلا في أفعال القلوب ، وما حمل عليها . [قال الشيخ أبو حيان] ^(٣) : وفيه نظر ، لأن مثل هذا التركيب قد وجد في « إلى » ، كقوله تعالى ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَهْزَيْ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ ﴾ ^(٥) ، ولا نعلم أحداً قال باسمية « إلى » . [قلت : قال ابن عصفور في « شرح أبيات الإيضاح » : حكى أبو بكر الأنباري أن « إلى » تستعمل اسماً ، يقال : انصرفت

(١) في الأصل : أن تكون عن . وانظر المقرب ١ : ١٩٥ .

(٢) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٩٤ والمقرب ١ : ١٩٥ والمغني ١٦١ وشرح شواهده ٤٤٠ . والنهب : الإبل المنهوبة . والحجرات : الجوانب . والرواحل : جمع راحلة وهي الناقة .

(٣) سقط من الأصل . (٤) القصص : ٣٢ .

(٥) مريم : ٢٥ .

من إليك ، كما يقال : غدوتُ من عليك [(١)] .

وتكون « عن » حرفاً ، فيما عدا ذلك . ولها قسمان :

الأول : أن تكون حرف جرّ . وذكرناه معاني :

الأول : المجاوزة . وهو أشهر معانيها ، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى . فمن ذلك قوله : رميتُ عن القوس ؛ لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده . ولكونها المجاوزة عُديّ بها : صدّ ، وأعرض ، ونحوهما ، ورغب ، ومال ، إذا قُصد بهما ترك المتعلّق . نحو : رَغِبْتُ عن اللهو ، ومِلْتُ عنه .

الثاني : البدل ، نحو * واتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا * (٢) ، وقولهم : حَجَّ فلانٌ عن أبيه ، وقضى عنه دينًا ، وقول الآخر (٣) :

كيفَ تَرَانِي ، قَالِبًا مَجْنِي؟
قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا ، عَنِّي

(١) مسقط من الأصل ؛ (٢) البقرة : ٤٨ و ١٢٣ .

(٣) الفرزدق . ديوانه ٨٨١ والمغني ٧٦٤ وشرح شواهد ٩٦٤ . وقيل ضمن قتل معنى صرف . وزیاد هو زياد بن أبيه .

الثالث : الاستعلاء . كقول الشاعر^(١) :

لَا إِبْنَ عَمِّكَ ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ
عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي ، فَتَحْزُونِي

أي : عليّ . قال ابن مالك : ومنه « بَخِلَ عَنْهُ » والأصل « عليه » .
قال : لأن الذي يُسأل فيَبخل يُحمّل السائل ثقل الخيبة ، مضافاً إلى
ثقل الحاجة . ففي « بَخِلَ » معنى « ثَقُلَ » ، فكان جديراً بأن^(٢)
يشاركه في التعديّة بـ « عليّ » .

الرابع : الاستعانة . مثله ابن مالك بقوله : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ .
فـ « عن » هنا بمعنى الباء ، في إفادة معنى الاستعانة ، لأنهم يقولون :
رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ . وحكى الفراء ، عن العرب : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ ،

(١) البيت لذي الإصبع . المغني ١٥٨ وشرح شواهد ٤٣٠ والأزهية ٩٧
و ٢٩٠ والأمالي ١ : ٩٣ وشرح اختيارات الفضل ٧٥٠ وأمالي ابن
الشجري ١ : ٣٦٣ والمقرب ١ : ١٩٧ ومجالس العلماء ٧١ والإنصاف
٣٩٤ وأدب الكاتب ٤٠٤ والخصائص ٢ : ٢٨٨ والمخصص ١٤ : ٦٦
وشرح المفصل ٨ : ٥٣ والمجمع ٢ : ٢٩ والبرر ٢ : ٢٤ وشرح ابن عقيل
٢ : ٢٠ والخزانة ٣ : ٢٢٢ واللسان (فضل) . وقوله « لاه » يريد : لله .
والديان : السائس الغالب . وتحزوني : تقهرني وتذلني .

(٢) في الأصل : في أن .

وبالقوسِ ، وعلى القوسِ .

قلت وفي هذا رد على من قال: إنه لا يُقال « رَمِيتُ بالقوسِ » ،
إلاّ إذا كان هو المرمي . وقد ذكر ذلك الحريري في « درة
الغواص » .

الخامس : التعليل : كقوله تعالى ﴿ وما كانَ استغفارُ إبراهيمَ
لأبيه إلاّ عن موعدة ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى ﴿ وما نحنُ بتاركي
آلِهتنا عن قولك ﴾ ^(٢) .

السادس : أن تكون بمعنى « بعد » ، كقوله تعالى ﴿ لتَرَ كِبَنُ
طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ^(٣) . قيل ^(٤) : ومنه ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ
نَادِمِينَ ﴾ ^(٥) وقولهم : أَطْعَمْتُهُ عَنْ جَوْعٍ ، أي : بعدَ جَوْعٍ .
السابع : أن تكون بمعنى « في » ، كقول الشاعر ^(٦) :

وَأَسِ سِرَاةَ الْقَوْمِ ، حَيْثُ لَقِيتَهُمْ
وَلَا تَكُ ، عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ ، وَإِنِّيَا

(١) التوبة : ١١٤ . (٢) هود : ٥٣ .

(٣) الانشقاق : ١٩ . (٤) ب : وقيل .

(٥) المؤمنون : ٤٠ .

(٦) الأعشى الكبير . ديوانه ٣٢٩ والمغني ١٥٩ وشرح شواهد ٤٣٤ .
والرباعية : نجوم الدية .

أي : في حمل الرِّبَاعَةِ . هذا قول الكوفيين . وقال بعض النحويين :
 تعدية « وَنَى » بـ « في » و « عن » ثابتة . والفرق بينهما أنك [إذا
 قلت : ونى عن ذكر الله ، فالمعنى المجاوزة ، وأنه لم يذكره] ^(١) .
 وإذا قلت : ونى في ذكر الله ، فقد التبس بالذكر ، ولحقه فيه
 فتور وأناة .

الثامن : أن تزاد عوضاً ، كقول الشاعر ^(٢) :

أَتَجَزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَمَامُهَا

فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني ^(٣) : أراد « فهلا » عن التي بين جنبيك تدفع ، فحذف
 « عن » وزادها بعد « التي » عوضاً . ونص سيبويه على أن « عن »
 لا تزاد .

واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون ، ومن وافقهم ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) زيد بن رزين . المغني ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٦ والتمام ٢٤٦ والمؤتلف
 والمختلف ٢٩١ وذيل الأمالي ١٠٥ وذيل اللآلي ٤٩ وشرح الحماسة للتبريزي
 ١ : ٣٧٨ . والرواية :

فهل أنت ، عَمَّا بَيْنَ جَنْبَيْكَ ، تَدْفَعُ ؟

(٣) التمام ٢٤٦ .

كالقُتَيْبِيَّ ، وابن مالك . قال بعض النحويين : وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل . إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف . فوجب أن يُتَأَوَّل جميع ما ذكره ، مما خالف معنى المجاوزة .

وذكر صاحب « رصف المباني » في معاني « عن » أن تكون بمعنى الباء . قال : نحو قولك : قمتُ عن أصحابي ، أي : بأصحابي . قال امرؤ القيس ^(١) :

تَصُدُّ ، وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ ، وَتَتَّقِي

بناظرة ، مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ ، مُطْفِلٍ

أي : بأسيل . انتهى ^(٢) . والذي ذكره غيره أنها تكون بمعنى باء الاستعانة . وقد تقدم .

وأما القسم الثاني من قسمي « عن » الحرفية فهو أن تكون بمعنى « أن » . وهي لغة بني تميم ، يقولون : أعجبتني عن تَقُومَ ، أي : أن تقوم . وعلى ذلك أنشدوا بيت ذي الرمة ^(٣) :

(١) ديوانه ١٦ . ووجرة : اسم موضع . والمطفل : ذات الطفل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ديوانه ٥٦٧ والمغني ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٧ والخزانة ٢ : ٣٤١ والمتع

٤١٣ . وخرقاء : اسم امرأة . والمسجوم : المصبوب .

أَعَنْ نَوَسَّمْتَ ، مِنْ خَرَقَاءَ ، مَنَزِلَةً
 ماء الصَّبَابَةِ ، مِنْ عَيْنَيْكَ ، مَسْجُومٌ ؟
 قلت : وكذلك يفعلون في « أَنْ » المشددة . قال الزمخشري ^(١) : « وتبدل
 قيس وتميم همزتها عينا فتقول ^(٢) : أشهدُ عَنْ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ » .
 وهي عنقنة تميم .

في

حرف جر ، وله تسعة معان :

الأول : الظرفية . وهي الأصل فيه ، ولا يُثبت البصريون غيره .
 وتكون للظرفية حقيقة ، نحو ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ
 مَعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٣) . ومجازاً ، نحو ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٤) .
 الثاني : المصاحبة ، نحو ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ ^(٥) أي : مع أمم .
 الثالث : التعليل ، نحو ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ ﴾ ^(٦) ،
 ﴿ قَالَتْ : فَذُلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ ^(٧) .

-
- | | |
|--------------------|--------------------------|
| (١) المفضل ١٣٩ . | (٢) في الأصل : فيقولون . |
| (٣) البقرة : ٢٠٢ . | (٤) البقرة : ١٧٩ . |
| (٥) الأعراف : ٣٨ . | (٦) الأنفال : ٦٨ . |
| | (٧) يوسف : ٣٢ . |

الرابع : المقياسَة ، نحو ﴿ فَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ
إِلَّا مَتَاعٌ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ
إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ^(٢) . وهي الداخلة على تَالِ ، يُقَصِّدُ ^(٣) تعظيمه وتحقير
مَتَلُوهُ .

الخامس : أن تكون بمعنى « على » ، نحو ﴿ وَلَا أُصَلِّبَنَّكُمْ ،
فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ ^(٤) أي : على جذوع النخل .

السادس : أن تكون بمعنى الباء ، كقول الشاعر ^(٥) :

وَيَرْكَبُ ، يَوْمَ الرُّوعِ ، مِنَّا ، فَوَارِسُ

بَصِيرُونَ ، فِي طَمَنِ الْأَبَاهِرِ ، وَالْكَلْبَى

[أي بطن] ^(٦) . وذكر بعضهم أن « في » ، في قوله تعالى ﴿ يَذَرُوكُمْ
فِيهِ ﴾ ^(٧) ، بمعنى باء الاستعانة ، أي : يُكْتَرِكُ بِهِ .

(١) آل عمران : ١٨٥ .

(٢) التوبة : ٣٨ .

(٣) ب : بقصد .

(٤) طه : ٧١ .

(٥) زيد الخيل . ديوانه ٢٧ والمفني ١٨٣ وشرح شواهد ٤٨٤ والكتاب

١ : ٥٦ والخصائص ٢ : ٣١٣ والخزانة ١ : ٦٢ . والأباهر : جمع أبهر ،

وهو عرق في المتن . (٦) سقط من الأصل .

(٧) الشورى : ١١ .

السابع : أن تكون بمعنى « إلى » ، كقوله تعالى ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾^(١) ، أي : إلى أفواههم .

الثامن : أن تكون بمعنى « من » ، كقول امرئ القيس^(٢) :

وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَنْدهُ
ثَلَاثِينَ شَهْرًا ، فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؟
أي : من ثلاثة أحوال .

التاسع : أن تكون زائدة . قال بعضهم بذلك ، في قوله تعالى ﴿ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾^(٣) ، أي : اركبوها . وأجاز ابن مالك أن تزداد عوضًا ، كما تقدم في « عن » ، فتقول : عرفتُ فيمن رغبته ، أي : من رغبته فيه . فحذفها^(٤) بعد « مَنْ » وزادها قبل « مَنْ » عوضًا .

تنبيه

مذهب سيبويه ، والمحققين من أهل البصرة ، أن « في » لا تكون

(١) إبراهيم : ٩ .

(٢) ديوانه ٢٧ والمغني ١٨٤ وشرح شواهد ٣٤٠ والخصائص ٢ : ٣١٣ والخزانة ١ : ٦٢ . (٣) هود : ٤١ . (٤) في النسخ : فحذفها .

إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً . وما أُوهم خلاف ذلك رُدُّ بالتأويل إليه .
والله سبحانه أعلم .

قَد

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً . فأما « قد » الاسمية فلها
معنيان :

الأول : أن تكون بمعنى « حَسَبَ » . تقول : قَدَّني ، بمعنى :
حَسَبِي . والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة . ويجوز فيها
إثبات نون الوقاية . وحذفها . والياء ، في الحالين ، في موضع جر . هذا
مذهب سبويه ، وأكثر البصريين .

الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى « كفى » . ويلزمها نون
الوقاية ، مع ياء المتكلم ، كما تلزم مع ^(١) سائر أسماء الأفعال . والياء المتصلة
بها في موضع نصب . وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب .
وقول الشاعر ^(٢) :

* قَدَّني مِن تَصَرِّ الحُبَّيْبَيْنِ ، قَدَّني * .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) حميد الأرقط . المغني ١٨٥ وشرح شواهد ٤٨٧ والنوادر ٢٠٥ =

يحتمل قوله « قدي » وجهين : أحدهما أن يكون بمعنى « حسب » ،
والياء في موضع جر . والثاني أن يكون اسم فعل ، والياء في موضع
نصب . وقوله آخر البيت « قدي » يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن
يكون بمعنى « حسبي » ، ولم يأت بنون الوقاية على أحد الوجهين .
وثانيها أن يكون اسم فعل ، وحذف النون ضرورة . وثالثها أن يكون
اسم فعل ، والياء للإطلاق ، وليست ضميراً .

وأما « قد » الحرفية فحرف مختص بالفعل ، وتدخل على الماضي ،
بشرط أن يكون متصرفاً ، وعلى المضارع ، بشرط تجرّده من جازم
وناصب وحرف تنفيس . واختلفت عبارات النحويين في معنى « قد » .
فقليل : هي ^(١) حرف توقع . وقيل : حرف تقريب .

قال الزمخشري ^(٢) في « المفصل » : « ومن أصناف الحرف حرف

= والكامل ١٢٥ و ١٠٥٣ وأما ابن الشجري ١ : ١٤ والكتاب ١ : ٣٨٧
وشرح التصريح ١ : ١١٢ وشرح المفصل ٣ : ١٢٤ والإنصاف ١٣١
والجمع ١ : ٦٤ والمبني ١ : ٣٧٥ والخزانة ٢ : ٤٤٩ و ٣ : ٣٤ واللسان
(خب) و (لحد) و (قدد) . والخبيان : عبدالله بن الزبير ، وابنه خبيب .
(١) سقطت من الأصل .

(٢) المفصل ١٤٨ وشرحه ٨ : ١٤٧ .

التقريب وهو «قد». وهو يقرب^(١) الماضي من الحال ، إذا قلت :
 قد فَعَلَ . ومنه قول المؤذّن : قد قامت الصلاة . ولا بدّ فيه من
 معنى التوقع . قال سيبويه : وأما «قد» فجواب : هل فَعَلَ . وقال
 أيضاً : فجواب^(٢) : لما يفعل .

وقيل : حرف تقريب مع الماضي ، وتقليل مع المستقبل . قال ابن
 الخبّاز : ومن عبارات المطارحين في «قد» أنهم يقولون : حرف
 يَصْحَبُ الأفعال ويقرب الماضي من الحال . قال : وزدته أنا «ويؤثر
 التقليل في فعل الاستقبال» .

وقال بعضهم : إن دخلت على المضارع ، لفظاً ومعنى ، فهي
 للتوقع ، وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى . فهي للتحقيق ،
 نحو : قد قام زيد ، و ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٣) .
 قال الشيخ أبو حيان : والذي تلقّناه من أفواه الشيوخ ،
 بالأندلس^(٤) ، أنها حرف تحقيق ، إذا دخلت على الماضي ، وحرف
 توقع ، إذا دخلت على المستقبل .

(١) في الفصل وشرحه : وهو قد يقرب .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ . (٣) النور : ٦٤ .

(٤) سقطت من الأصل .

وقال بعضهم : « قد » حرف إخبار . تكون مع الماضي للتحقيق ،
ومع المضارع للتوقع تارة ، وهو الكثير فيها ، وقد تكون معه للتحقيق ،
وهو قليل . وقد تكون قليلاً ، وهو أيضاً قليل . والإخبار ، في جميع
ذلك ، لا يخالفها . فهو الخاص بها الذي تسمى به .

قلت : وجملة ما ذكره النحويون لـ « قد » خمسة معان :

الأول : التوقع . و « قد » ترد للدلالة على التوقع مع الماضي ،
والمضارع . وذلك مع المضارع واضح ، نحو : قد يخرج زيد . فـ « قد »
هنا تدل على أن الخروج متوقع ، أي : متظر . وأما مع الماضي فتدل
على أنه كان متوقعاً منتظراً . ولذلك يستعمل في الأشياء المترتبة .
وقال الخليل ^(١) : إن قول القائل « قد فعل » كلامٌ لقوم ينتظرون
الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، لأن الجماعة منتظرون .

الثاني : التقريب . ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي . ولذلك
تلتزم غالباً مع الماضي ، إذا وقع حالاً ، نحو ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾ ^(٢) .
وإن ورد دون « قد » فقليل : هي معه مقدرة . وهو مذهب المبرد ،
والفراء ، وقوم من النحويين . وقيل : لا حاجة إلى تقديرها . وهو الأظهر .

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(٢) الأنعام : ١١٩ .

وكلام الزمخشري يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع .
وكذلك قال ابن مالك في « التسهيل »^(١) : فتدخل على فعل ماض
متوقع ، لا يشبه الحرف ، لتقريبه من الحال . وقال ابن الجباز : إذا
دخل « قد » على الماضي أثر فيه معنيين : تقريبه من زمن الحال ، وجعله
خبراً منتظراً . فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون
حديثك . هذا تفسير الخليل .

الثالث : التقليل . وترد للدلالة عليه ، مع المضارع . نحو : إنَّ
البخيل قد يجودُ . وقال ابن إياز^(٢) : يفيد ، مع المستقبل ، التقليل في
وقوعه ، أو^(٣) في متعاقبه . فالأول كقولك : قد يفعل زيد كذا ، أي :
ليس ذلك منه بالكثير . والثاني كقوله تعالى ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ
عَلَيْهِ ﴾^(٤) ، والمعنى ، والله عز اسمه أعلم : أقلُّ معلوماته ما أنتم عليه .
قلتُ : والظاهر أن « قد » في هذه الآية للتحقيق ، كما ذكره غيره .

ونازع بعضهم في إفادة « قد » لمعنى التقليل ، فقال : « قد » تدل على

(١) التسهيل ٢٤٢ .

(٢) وهو الحسين بن بدر ، جمال الدين ، أبو محمد . توفي سنة ٦٨١ . بغية

الوعاء ١ : ٥٣٢ .

(٣) في الأصل : أي .

(٤) النور : ٦٤ .

توقع الفعل ، مَمَّنْ أَسْنَدَ إِلَيْهِ . وتقليل المعنى لم يُستفد من « قد » . بل لو قيل : البخل يجود ، فهم منه التقليل ، لأن الحكم ، على مَنْ شَأْنُهُ البخلُ ، بالجودِ إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً ، لأن آخره يدفع أوله .

الرابع : التكثير . وهو معنى غريب . وقد ذكره جماعة ، من النحويين ، وأنشدوا عليه قول الشاعر^(١) :

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ ، الشَّعْوَاءَ ، تَحْمِلُنِي
جِرْدَاءُ ، مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ ، سُرْحُوبُ
ونحو ذلك من الآيات الواردة في الافتخار .

قلتُ : وجعل الزمخشري منه قوله تعالى ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾^(٢) . ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام سيبويه . فإنه قال^(٣) : وأمّا « قد » فجواب لقوله لما يفعل . ثم قال :

-
- (١) البيت من قصيدة تنسب إلى امرئ القيس ، وإبراهيم بن بشير ، وعمران ابن إبراهيم . ديوان امرئ القيس ٢٢٥ و ٤٣٧ و ديوان سلامة بن جندل ٢٩٢ - ٢٩٣ والمغني ١٩٠ وشرح شواهد ٤٩٦ والمعاني الكبير ١٢٠ . والجرداء : الفرس القصيرة الشعر . والمعروقة : القليلة اللحم . والسرحوب : الطويلة الشرفة .
(٢) البقرة : ١٤٤ .
(٣) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

وتكون [« قد »] ^(١) بمنزلة « رَبِّمَا ». قال الهذلي ^(٢) :

قَدْ أَتْرَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ ، بِفِرْ صَادٍ

كأنه قال : رَبِّمَا . هذا نصه . فتشبيهه بـ « رَبِّمَا » يدل على أنها للتكثير .

وعكس ذلك بعضهم ، فقال : بل تدل على التقليل ، لأن « رَبِّمَا »

للتقليل . وسيأتي تحقيق معنى « رَبُّ » في بابها .

الخامس : التحقيق . وترد ، للدلالة عليه ، مع الفعلين : الماضي

والمضارع . فمع الماضي نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٣) . ومع

المضارع نحو ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾ ^(٤) .

والحاصل أنها تفيد ، مع الماضي ، أحد ثلاثة معان : التوقع ،

والتقريب ، والتحقيق . ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقع ، والتقليل ،

والتحقيق ، والتكثير .

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) شمس الهذلي . وينسب البيت إلى عبيد بن الأبرص . الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

والمنقي ١٨٩ وشرح شواهد ٤٩٤ والأزهية ٢٢١ والمخصص ١٤ : ٥٥ .

والمقتضب ١ : ٤٣ وشرح المفصل ٨ : ١٤٧ والخزانة ٤ : ٥٠٢ .

والفرصاد : الثوت .

(٤) الأنعام : ٣٣ .

(٣) المؤمنون : ١ .

تبيينه

« قد » الدالة على التقليل تصرف المضارع إلى الماضي . ذكر ذلك ابن مالك . والظاهر أن الدالة على التكثير كذلك . وأما التي للتحقيق فإنها قد تصرفه إلى الماضي ، ولا يلزم فيها ذلك . هذا معنى كلام ابن مالك .

واعلم أن « قد » مع الفعل كجزء منه ، فلا يفصل بينهما ، بغير القسم ، كقول الشاعر ^(١) :

أَخْلَدُ ، قَدْ ، وَاللَّهِ ، أُوطِئْتُ عَشْوَةً

وما العاشقُ المَظْلُومُ ، فِينَا ، بِسَارِقٍ

وقد يحذف الفعل بعدها ، إذا دل عليه دليل كقول النابغة ^(٢) :

أَزِفَ التَّرْحُلُ ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا

لَمَّا نَزَلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ

أَي : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) وهو أخو يزيد بن عبدالله البجلي . وقد لفق بعضهم بين صدر هذا البيت

وعجز بيت للفرزدق . المغني ١٨٦ وشرح شواهد ٤٨٨ - ٤٨٩ ديوان

الفرزدق ٥٦١ . وقد أوطأت عشوة أي : ركبت أمراً غير يبين .

(٢) ديوانه ٣٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٨ والمغني ١٨٦ وشرح شواهد ٤٩٠

والخزانة ٣ : ٢٣٢ . ونزل : تتقل .

كم

اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار . وليست مركبة ، خلافاً للكسائي والفراء . فإنها عندهما مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال . و « كم » لها قسمان : استفهامية ، وخبرية . أما الاستفهامية فلا خلاف في اسميتها وأما الخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . والصحيح أنها اسم . ودليل اسميتها واضح . ول « كم » أحكام كثيرة مذكورة في بابها . فلا حاجة هنا لذكرها . والله سبحانه أعلم .

كي

لها ثلاثة أقسام :

الأول: أن تكون حرف جر ، بمعنى لام التعليل . ولا تجزئ إلا أحد ثلاثة أشياء . أولها « ما » الاستفهامية ، كقولهم ، في السؤال عن علّة الشيء : كيمنه ؟ بمعنى : لِمَهْ . والهاء للسكت . وثانيها « أن »

المصدرية : ظاهرة ، أو مقدرة . فالظاهرة كقول الشاعر^(١) :

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا
لِسَانَكَ ، كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ ، وَتَخْدَعَا

والمقدرة نحو : جئتُ كي تكرمني . على أحد الوجهين . وثالثها « ما »
المصدرية ، كقول الشاعر^(٢) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فِضْرًا ، فَأَنْتَا
يُرْجَى الْفَتَى ، كَيْمَا يَضُرَّ ، وَيَنْفَعُ

وذهب الكوفيون^(٣) إلى أن « كي » لا تكون جارة . قالوا :
ولا حجة في قولهم « كيمة » ، لأن « مة » ليست مخفوضة ، وإنما
هي منصوبة على المصدر . أي : كي تفعل ماذا ؟ ورُدَّ بأنه دعوى
لا دليل عليها ، وبأنه يلزم منه تقديم الفعل على « ما » الاستفهامية ،

(١) جميل بثينة . ديوانه ١٢٥ والمغني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ وشذور
الذهب ٢٨٩ وشرح المفصل ٩ : ١٤ وأوضح المسالك ٢ : ١٢١ والهمع
٥ : ٢ والدرر ٥ : ٢ .

(٢) عبد الأعلى بن عبد الله . ونسب البيت إلى النابغة الذبياني ، والنابغة الجعدي ،
وقيس بن الخطيم . المغني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٧ والخزانة ٣ : ٥٩١
وديوان قيس بن الخطيم ١٧٠ وديوان النابغة الجعدي ٢٤٦ .

(٣) ب : البصريون .

وحذف ألفها بعد غير حرف الجر، وحذف معمول الحرف الناصب للفعل. ونصّوا على أن حذف معمول^(١) نواصب الفعل لا يجوز، لا اقتصاراً ولا اختصاراً. ووقع في «صحيح البخاري»، في قوله تعالى ﴿وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(٢): «فَيَذْهَبُ كَيْمَا، فَيَعُودُ وَظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا». أراد: كَيْمَا^(٣) يسجد^(٤).

وذهب بعض النحويين إلى أن «ما» في قوله «كَيْمَا يَضُرُّ» وينفع «كافة» لـ «كي» عن العمل.

الثاني: أن تكون حرفاً مصدرياً، بمعنى «أن». ويلزم اقترانها باللام لفظاً أو تقديرًا. فإذا قلت: جئتُ لَكِي تُكْرِمَنِي، فد «كي» هنا ناصبة للفعل بنفسها، لأن دخول اللام عليها يهيئ أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها. [وإذا قلت: جئتُ كِي تُكْرِمَنِي، احتملت أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها]^(٥)، وأن «أن» بعدها مقدر، وهي ناصبة.

(١) ب: معمول هذه.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) قال ابن حجر في شرح البخاري: «كأن ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة. لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقعت عليها». النصف

٢: ١٦ وحاشية الدسوقي ١: ١٩٥.

(٥) سقط من الأصل.

تنبيه

تقول بعضهم في « كي » ثلاثة مذاهب :
أحدها أنها حرف جر دائماً . قال : وهو مذهب الأخفش .
وثانيها أنها ناصبة للفعل دائماً ، وهو مذهب الكوفيين .
وثالثها أن تكون حرف جر تارة ، وناصبة للفعل تارة . وهو
الصحيح .

وعلى هذا فلها ثلاثة أحوال : حال يتعيّن فيها أن تكون جارة ،
وذلك إذا دخلت على « ما » الاستفهامية ، أو المصدرية ، أو « أن »
المصدرية ، كما تقدم . إلا أن دخولها على « أن » نادر . ويتعيّن أن
تكون جارة أيضاً ، في نحو قول الشاعر ^(١) :

كادُوا بَنَصْرَ نَمِيمٍ ، كي لِيَلْحَقَهُمْ
فيه ، فَقَدْ بَلَغُوا الأَمْرَ الَّذِي كادُوا

ولا يجوز أن تكون « كي » ناصبة ، في هذا البيت ، لفصل
اللام بينها وبين الفعل ، ولا زائدة لأن « كي » لم يثبت زيادتها في غير
هذا الموضع . فيتعيّن أن تكون جارة ، واللام تأكيدها ، و « أن »

(١) نسبه السيوطي إلى الطرماح . المجمع ٢ : ٥ والدرر ٢ : ٥ .

مضمرة بعد اللام. وحال يتعيّن فيها أن تكون ناصبة للفعل. وذلك إذا دخلت عليها اللام، كما سبق. وحال يجوز فيها الأمران، وهو ما عدا ذلك. وإذا دخلت عليها اللام، ووليها « أن »، كقول الشاعر^(١):

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَتَرُكُهَا شَفَنًا ، يَمِيدًا ، بَالْقَعِ

ففيها احتمال. قال ابن مالك : وترجع مرادفة اللام على مرادفة « أن ».

الثالث : أن تكون بمعنى « كيف ». وهذه اسم ، يرتفع الفعل بعدها، كما يرتفع بعد « كيف »، لأنها محذوفة منها. كقول الشاعر^(٢):

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ ، وَمَا تُثَرَّتْ

قَتْلًا كُمْ ، وَلَظَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرِمُّ؟

أراد : كيف تجنحون . فحذف الفاء . والله سبحانه أعلم .

(١) المغني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ والإنصاف ٥٨٠ وشرح الفصل ٧ : ١٩

وحاشية الصبان ٣ : ٢٨٠ والعيني ٤ : ٤٠٥ والخزانة ٣ : ٥٨٥ - ٥٨٧ .
والشن : القرية الممزقة . والبلقع : القفر .

(٢) المغني ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٧٩ والعيني ٤ : ٣٧٨ . والظى : النار .

لم

حرف نفي ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون جازماً ، نحو ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾^(١) .
وهذا القسم هو المشهور .

الثاني : أن يكون ملغى ، لا عمل له ، فيرتفع الفعل المضارع بعده .
كقول الشاعر^(٢) :

لولا فَوَارِسُ ، مِنْ ذُهْلٍ ، وَأُسْرَتُهُمْ
يَوْمَ الصَّلَيفَاءِ ، لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ
وشرح ابن مالك ، في أول « شرح التسهيل » ، بأن الرفع بعد « لم » لغة
قوم من العرب . وذكر بعض النحويين أن ذلك ضرورة .

الثالث : أن يكون ناصباً للفعل . حكى اللحياني عن بعض العرب
أنه يُنْصَبُ بـ « لم » . وقال ابن مالك في « شرح الكافية » : زعم
بعض الناس أن النصب بـ « لم » لغة ، اغتراراً بقراءة بعض السّاف

(١) الإخلاص : ٣ .

(٢) المغني ٣٠٧ وشرح شواهد ٦٧٤ والعيني ٤ : ٤٦٦ والهمع ٢ : ٥٦ والدرر
٢ : ٧٣ والخزانة ٣ : ٦٢٦ . والصليفاء : اسم موضع .

* أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ *^(١) بفتح الحاء ، وبقول الراجز^(٢) :

في أَيِّ يَوْمَيْ ، من المَوْتِ أَفْرُ

أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ ؟

وهو ، عند العلماء . محمول على أن الفعل^(٣) مؤكّد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذف ، ونويت .

تنبيهات

الأول : « لم » من خواص الفعل المضارع . وظاهر مذهب سيديويه أنها تدخل على مضارع اللفظ ، فتصرف معناه إلى الماضي . وهو مذهب المبرد ، وأكثر المتأخرين . وذهب قوم ، منهم الجزولي ، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ ، فتصرف لفظه إلى المبهم ، دون معناه . ونسب إلى سيديويه . ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة

(١) الانشراح : ١ .

(٢) الحارث بن منذر . المغني ٣٠٧ وشرح شواهد ٦٧٤ والتوارد ١٣ وشرح

القوائد السبع ٣٤ والكامل ٣٤ وسر الصناعة ١ : ٨٥ والممتع ٣٢٢

والخصائص ٣ : ٩٤ والجزانة ٤ : ٥٨٩ . ونسب إلى عبي بن أبي طالب .

وقعة صفي ٥٠ وحامسة البحري ٣٧ والعيني ٤ : ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٣) في الأصل : على أنه .

على اللفظ . والأول هو الصحيح ، لأن له نظيراً ، وهو المضارع الواقع
بعد « لو » . والقول الثاني لا نظير له .

الثاني : تساوي « لم » فيما ذكر ، من جزم الفعل المضارع ،
وصرف معناه إلى الماضي ، « لما » . ويفترقان في أمور :

أولها أن المنفي بـ « لم » لا يلزم اتصاله بالحال ، بل قد يكون
منقطعاً ، نحو ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ
شَيْئاً مِّذْ كُوِّرًا ﴾^(١) ، وقد يكون متصلاً ، نحو ﴿ وَلَمْ أَكُنْ
بِدُعَاؤِكَ ، رَبِّ ، شَقِيئًا ﴾^(٢) ، بخلاف « لما » ، فإنه يجب اتصال
نفيها بالحال .

وثانيها أن الفعل بعد « لما » يجوز حذفه اختياريّاً . وهو أحسنُ
ما يُخرج عليه قراءة ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَّا ﴾^(٣) . ولا يجوز حذفه بعد
« لم » إلا في الضرورة ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) الإنسان : ١ .

(٢) مريم : ٤ .

(٣) هود : ١١١ .

(٤) إبراهيم بن هرمة . ديوانه ١٩١ والمقي ٣١٠ وشرح شواهد ٦٨٢
والخزانة ٣ : ٦٢٨ .

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا

يَوْمَ الْأَعَازِبِ ، إِنَّ وَصَلْتَ ، وَإِنْ لَمْ
وثالثها أن « لم » تصاحب أدوات الشرط . نحو : إِنْ لَمْ ^(١) ،
ولو لم . بخلاف « لما » .

ورابعها أن « لم » قد فصل بينها وبين مجزومها اضطراراً ، كقول
الشاعر ^(٢) :

* كَأَنَّ لَمْ ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ ، تُؤْهِلِ *

ذكر ابن مالك في « شرح الكافية » أن « لم » انفردت بذلك . وفيه
نظر ، لأن غيره قد سَوَّى بينهما ، في جواز الفصل ، لضرورة الشعر .
وقد ذكر هو ذلك ، في باب الاشتغال من « شرح التيسيل » .

وخامسها « أن » لم « قد تلغى . كما سبق ، بخلاف « لما » فإنها
لم يأت ^(٣) فيها ذلك والله أعلم .

(١) في الأصل : وإن لم .

(٢) عجز بيت لذي الرمة . صدره :

فَأَضَحَّتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا

ديوانه ٥٠٦ والمغني ٣٠٨ وشرح شواهد ٦٧٨ .

(٣) في الأصل : فإنها ثابت .

لن

حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً، خلافاً للزمنخشي. ذكر ذلك في «أعوذجه». وقال في غيره: «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ«لا» أكد من النفي بـ«لن»، لأن المنفي بـ«لا» قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ«لن» لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه أكد. قلت: وقد وقعت «لن» جواب القسم، في قول أبي طالب^(١):

والله، لن يصلوا إليك؛ يجمعهم
حتى أوسد في التراب، دفيناً

وذكره ابن مالك.

واختلف النحويون في «لن»^(٢). فذهب سيمويه، والجمهور،

(١) المغني ٣١٥ و ٦١٨ وشرح شواهد ٦٨٦ وتاريخ أبي الفداء ١: ١٢٠

والسيرة النبوية لابن كثير ١: ٤٦٤.

(٢) سقط «في لن» من الأصل.

إلى أنها بسيطة. وذهب الخليل، والكسائي، إلى أنها مركبة، وأصلها «لا أن»، حذفت همزة «أن» تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورُدَّ القول بالتركيب، بأوجه:

الأول: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدعى إلاً بدليل قاطع.

والثاني: أنها لو كان أصلها «لا أن» لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيداً لن أضرب. بهذا رد سيبويه^(١) على الخليل. وأجيب عنه بأن الشيء قد يحدث له، مع التركيب، حكم لم يكن قبل ذلك.

والثالث: أنه يلزم منه أن تكون «أن» وما بعدها في تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلاماً. فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد! فالجواب أن هذا القول ضعيف، لوجهين: أحدهما أن هذا المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه. ذكره أبو علي. والثاني أن «لا» تكون، في ذلك، قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر. قلت: هذا لا يلزم المبرد، لأن تكرارها عنده لا يلزم. ولكنه يلزم الخليل.

(١) الكتاب ١: ٤٠٧.

وذهب الفراء إلى أن « لن » هي « لا » ، أبدلت ألفها نوناً .
وهو ضعيف ، لأنه دعوى ، لا دليل عليها . ولأن « لا » لم توجد ناصبةً
في موضع .

تنبيه

ذكر بعض النحويين أن من العرب من يجزم بـ « لن » ، تشبيهاً
لها بـ « لم » . قال الشاعر^(١) :

* فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ ، بَعْدَكَ ، مَنَظَرٌ *

قيل : وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف ، واجتزأ بالفتحة التي قبلها
لأنها تدل عليها . والله سبحانه أعلم .

لو

حرف ، له أربعة أقسام :

الأول : « لو » الامتناعية . وعبارة أكثرهم : « لو » حرف امتناع

(١) عجز بيت لكثير عزة . وصدرة :

أيادي سبأ ، ياعزّة ، ما كنت بعدكم

ديوانه ٣٢٨ و المغني ٣١٥ ونشرح شواهد ٦٨٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٧٨
وشواهد الكشاف ١٣٨ . وقوله أيادي سبأ أي : مبدد النفس والخواطر .
والرواية : فلم يحل .

لامتناع . أي : تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول . وهذه عبارة
ظاهرها أنها غير صحيحة ، لأنها تقتضي كون جواب « لو » ممتنعاً غير
ثابت ، دائماً . وذلك غير لازم ، لأنّ جوابها قد يكون ثابتاً ، في بعض
المواضع ، كقولك لطائر : لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً . فإنسانيته
محكوم بامتناعها ، وحيوانيته ثابتة . وكذلك في قولهم : لو ترك العبدُ
سؤالَ ربهَ لأعطاه . فترك السؤال محكوم بعدم حصوله ، والعطاء
محكوم بحصوله ، على كل حال ، والمعنى أن عطائه حاصل ، مع ترك
السؤال . فكيف مع السؤال ؟

وكذا قول عمر في صهيب ، رضي الله عنهما « لو لم يَخَفِ اللهُ لم
يَمُصِّهِ » . فعدم المعصية محكوم بثبوته ، لأنه إذا كان ثابتاً ، على تقدير
عدم الخوف ، فالحكم بثبوته ، على تقدير ثبوت الخوف ، أولى .

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ، مِنْ شَجَرَةٍ ،
أَقْلَامٌ ، وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعُ أَبْحُرٍ ، مَا نَفِدَتْ
كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ ^(١) . فعدم النفاذ ثابت ، على تقدير كون ^(٢) ما في

(١) لقمان : ٢٧ .

(٢) ج : على تقدير عدم كون .

الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحرُ ، وسبعة أمثاله . فثبوت عدم
النفاذ ، على تقدير عدم ذلك ، أولى .

فهذه الأمثلة ، ونحوها ، تدل على فساد قولهم : « لو » حرف
امتناع لامتناع . والتحقيق ، في ذلك ، أن « لو » حرف يدل على تعليق
فعل بفعل ، فيما مضى . فيلزم ، من تقدير حصول شرطها ، حصول
جوابها . ويلزم كون شرطها محكوماً^(١) بامتناعه . إذ لو قدر حصوله
لكان الجواب كذلك ، فتصير حرف وجوب لوجوب ، وتخرج عن
كونها للتعليق ، في الماضي . وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً ، على كل
تقدير ، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط ، كما تقدم . ولكن
الأكثر أن يكون ممتنعاً .

فقد اتضح بذلك أن « لو » تدل على أمرين : أحدهما امتناع
شرطها ، والآخر كونه مستلزماً لجوابها . ولاتدل على امتناع الجواب ،
في نفس الأمر ، ولا ثبوته . فإذا قلت : لو قام زيد لقام عمرو ، فقيام
زيد محكوم بانتفائه فيما مضى ، وبكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو .
وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد ، أو ليس له ، لا تعرض

(١) في الأصل : محكوم .

في الكلام لذلك . ولكن الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين .

وقد عبر ابن مالك ، [رحمه الله ^(١)] ، عن معنى « لو » بثلاث عبارات ، حسنة ، وافية بالمراد . الأولى : قوله في « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت ^(٢) غيره . والثانية : قوله في بعض نسخ « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه . والثالثة : قوله في « شرح الكافية » : لو حرف يدل على امتناع تالي ، يلزم لثبوته ثبوت تاليه .

وقال ابنه ، رحمه الله ^(٣) : ولا شك أن ما قال - يعني أباه - في تفسير « لو » أحسن وأدل على معنى « لو » . غير أن ما قالوه ، عندي ، تفسير صحيح ، واف بشرح معنى « لو » . وهو الذي قصد سيديويه ، من قوله ^(٤) : « لو » لما كان سيقع لوقوع غيره . يعني أنها تقتضي فعلاً ماضياً ، كان يُتوقع ثبوته ، لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع . فكأنه قال : « لو » حرف يقتضي فعلاً ، امتنع لا متناع ما كان يشبث لثبوته .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : ثبوته بثبوت . ب : لثبوته بثبوت . وانظر التسهيل ٢٤٠ .

(٣) ب و ج : رحمه .

(٤) الكتاب ٢ : ٣٠٧ . وفيه : وأما لو فليما كان . . .

وهو نحو مما قاله غيره . فلنرجع إلى بيان صحته فنقول : قولهم :
« لو : حرف يدل على امتناع الثاني ، لامتناع الأول » يستقيم على وجهين :
الأول أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع الشرط ، غير
ثابت لثبوت غيره ، بناءً منهم على مفهوم الشرط ، في حكم اللغة ، لا في
حكم العقل . والثاني أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع
شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ، لأنها إذا كانت تقتضي نقي
تاليها ، [واستلزامه لتاليه]^(١) ، فقد دلت على امتناع الثاني ، لامتناع
الأول ، لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم ، مع احتمال أن
يكون ثابتاً ، لثبوت أمر آخر . فإذا قلت : لو كانت الشمس طالعةً
كان الضوء موجوداً ، فلا بد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط .
فصيح إذاً أن يقال : « لو » حرف ، يدل على امتناع الثاني لامتناع
الأول . انتهى كلامه مختصراً . وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في
« شرح الألفية » . وهو كلام حسن .

وقال الشلوبين : « لو » ليست موضوعة للدلالة على الامتناع ،
بل موضوعها ما نصّ عليه سيبويه ، من أنها تقتضي لزوم جوابها

(١) سقط من الأصل .

لشرطها فقط . قلتُ : وفيها ، مع ذلك ، دلالة على ^(١) امتناع شرطها .
وذلك مفهوم من عبارة سيديويه ، رحمه الله . فإنه نص على أنها للتعليل
في الماضي [بقوله « لما كان » . ومن ضرورة كونها للتعليل ، في الماضي ،
أن] ^(٢) يكون شرطها منفيّ الوقوع ، لأنه لو كان ثابتاً لكان
الجواب كذلك . فتكون حينئذ حرف إيجاب لإيجاب . وليس
ذلك معناها .

وقال بعض النحويين : « لو » لها أربعة أحوال :

الأول : أن تكون حرف امتناع لا امتناع . وذلك إذا دخلت
على مُوجِبَيْنِ ، نحو : لو قام زيد لقام عمرو .

والثاني : أن تكون حرف وجوب لوجوب . وذلك إذا دخلت
على مَنفِيَّيْنِ ، نحو : لو لم يقم زيد لم يقم عمرو .

والثالث : أن تكون حرف وجوب لا امتناع . وذلك إذا دخلت
على موجب ، وبعده منفيّ ، نحو : لو قام زيد لم يقم عمرو .

والرابع : أن تكون حرف امتناع لوجوب . وذلك إذا دخلت على

(١) سقطت من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

منفيّ، بعده مُوجِبٌ، نحو: لو لم يقم زيد قام عمرو.

وهذا ^(١) لا تحقيق فيه. بل هي، في ذلك كله، حرف امتناع
« لا متناع ». ففي المثال الأول، دلت على امتناع قيام عمرو، لامتناع قيام
زيد. وفي ^(٢) الثاني، دلت على امتناع عدم قيام عمرو، لامتناع عدم
قيام زيد. ويلزم، من امتناع عدم قيامهما، وجود قيامهما. وفي الثالث،
دلت على امتناع قيام عمرو، لامتناع قيام زيد. وفي الرابع، دلت على
امتناع قيام عمرو، لامتناع عدم قيام زيد. فتأمل ذلك.

وقد بسطت الكلام على معنى « لو » في غير هذا الكتاب.
وأفردت له أوراها. وفيما ذكرته هنا كفاية. ويتعلق بـ « لو » الامتناعية
مسائل، لا بد هنا من الإشارة إليها:

الأولى: أنها مثل « إن » الشرطية، في الاختصاص بالفعل. فلا
يليهما إلاّ فعل، أو معمول فعل مضمّر، يفسره ظاهر بعده، كقول
عمر: « لو غيرك قالها، يا أبا عبيدة ». وقال ابن عصفور: لا يليها

(١) في الأصل: وهذا كله.

(٢) في الأصل و د : وفي المثال .

فعل مضمر، إلا في الضرورة، كقول الشاعر^(١) :

* إِخْلَاءٌ ، لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ *

أو نادر كلام^(٢) ، كقول حاتم : « لَوْ ذَاتُ سُورٍ لَطَمْتَنِي » .
قلت : والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة ، والنادر . بل يكون
في فصيح الكلام ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ : لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ
خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾^(٣) . حُذِفَ الفعل ، فانفصل الضمير .

وانفردت « لَوْ » بمباشرة « أَنْ » ، كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ
صَبَرُوا ﴾^(٤) . وهو كثير . واختلف في موضع « أَنْ » بعد « لَوْ » .
فذهب سيدييه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء . وشبه شدوذ ذلك
بانتصاب « غُدُوَّةٌ » بعد « لَدُنْ » . وذهب الكوفيون ، والمبرد ،
والزجاج ، وكثير من النحويين ، إلى أنها فاعل بفعل مقدر ، تقديره :

(١) صدر بيت للغطمش الضبي . وعجزه :

عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّاهِرِ مَعْتَبُ

أوضح المسالك ٣ : ٣٠٤ وحاشية الصبان ٤ : ٣٩ والعيني ٤ : ٤٦٥ ٤٦٦
وشرح التصريح ٢ : ٢٥٩ وشرح الحماسة للرزوقي ٨٩٣ وللتبريزي
٢ : ٣٥٤ . والأخلاء : جمع خليل . وحذفت أداة النداء قبله . والحمام : الموت .

(٢) سقطت من الأصل . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٣٩ - ٤٠ .

(٣) الاسراء : ١٠٠ . (٤) الحجرات : ٥ .

ولو ثَبَتَ أَتَمُّهُم . وهو أقيس ، إبقاء للاختصاص . وقول ابن مالك ، في « شرح الكافية » : وزعمَ الزمخشري أن بين « لو » و « أن » : « ثبت » مقدّراً ، قد يؤمّ انفرداً بذلك .

فإن قلت : إذا جُعِلَتْ مبتدأ ، على مذهب سيبويه ، فما الخبر ؟ قلتُ : قال ابن هشام الخضراوي^(١) : مذهب سيبويه ، والبصريين ، أن الخبر محذوف . وقال غيره : مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر ، لا تنظام المُخْبَرِ عنه والخبر بعد « أن » . وذكر ابن مالك أن « لو » قد يليها مبتدأ وخبر . كقول الشاعر^(٢) :

لو بغيرِ الماءِ حَذَقِي شَرْقُ

كنتُ كالفَصَّانِ ، بالماءِ اعتصاري

قيل : وهو مذهب الكوفيين . ومنع ذلك غيرهم ، وتأولوا ما ورد منه . فتأول ابن خروف^(٣) البيت ، على إضمار « كان » الشائبة . | وتأوله

(١) وهو محمد بن يحيى ، أبو عبدالله الأنصاري ، ويعرف بابن البرذعي . توفي سنة ٥٧٥ . بغية الوعاة ١ : ٢٦٧ .

(٢) عدي بن زيد . ديوانه ٩٣ والكتاب ١ : ٤٦٢ والمغني ٢٩٧ وشرح شواهد ٦٥٨ والخزانة ٣ : ٥٩٤ و ٤ : ٤٦٠ و ٥٢٠ . والاعتصار : شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول الغصة .

(٣) وهو علي بن محمد بن علي ، نظام الدين ، أبو الحسن . توفي سنة ٦٠٩ . بغية الوعاة ٢ : ٢٠٣ .

الفارسي على أن « حلقى » فاعل فعل مقدر ، يفسره « شَرِق » [^(١)] ،
و « شرق » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو شرق . وفيه تكلف .

الثانية : ذكر ^(٢) الرنخشري أن خبر « أن » الواقعة بعد « لو »
يلزم كونه فعلاً . ونقل بعضهم ذلك عن السيرافي . قال الشيخ
أبو حيان : وهو وهم ، وخطأ فاحش ؛ قال الله تعالى ﴿ ولو أن ما في
الأرض ، من شجرة ، أقلام ﴾ ^(٣) . وقال الشاعر ^(٤) :
* ولو أنّها عصفورة لحسبتّها *

وقال ابن مالك : وقد حمل الرنخشري ادعائه إضمار « ثبت » بين « لو »
و « أن » على التزام كون الخبر فعلاً ، ومنعه أن يكون اسماً ، ولو كان
بمعنى فعل ، نحو : لو أن زيداً حاضر . وما منعه شائع ، ذائع في كلام

(١) سقط من الأصل . (٢) في الأصل : قال .

(٣) لقهن : ٢٧ .

(٤) صدر بيت لجري . وعجزه :

مُسَوِّمَةٌ ، تَدْعُو عُبَيْدًا ، وَأَزْنَمَا

ديوانه ٣٢٣ . يصف خوف المخاطب وهو هارب . وعبيد وأزْنَم : قبيلتان

من يربوع . وينسب البيت إلى البعث والعوام بن شاذب . المعني ٢٩٩

وشرح شواهده ٦٦٢ والعقد الفريد ٥ : ١٩٥ وحمامة البحري ٤١٢

والعيني ٤ : ٤٦٧ .

العرب، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ، مِنْ شَجَرَةٍ، أَقْلَامٌ﴾، وكقول الراجز^(١) :

لو أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَّاحِ
أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

قلتُ : الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أنه منع كون خبرها اسماً مشتقاً، والتزم الفعل حيثُذِرَ، لإمكان صوغه، قضاءً لحق طلبها الفعل . وأما إذا كان الاسم جامداً فيجوز ، لتعذر صوغ الفعل منه ، كما فصل ابن الحاجب ؛ ألا ترى قوله في «المفصل» : ولو قلت : لو أن زيدا حاضراً^(٢) لا كرمته ، لم يحز . ولم يتعرض لغير المشتق . وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ، مِنْ شَجَرَةٍ، أَقْلَامٌ﴾، ولا نحو «ولو أنها عصفورة» . وإنما يرد عليه : «لو أن حياً مُدْرِكُ الْفَلَّاحِ» . والمجيب عنه أن يقول : إن هذا البيت ، ونحوه ، من النادر ، فلا يرد عليه .

(١) لبيد بن ربيعة . ديوانه ٣٣٣ والمغني ٢٩٩ وشرح شواهد ٦٦٣ . وملعب الرماح هو عامر بن مالك ، عم لبيد ، ويلقب بملعب الأسنة .

(٢) الفصل ١٥١ وشرحه ٩ : ٩ - ١١ . وفيها : حاضري .

الثالثة: «لو» الامتناعية تصرف المضارع إلى الماضي^(١)، كقول الشاعر^(٢):

لو يَسْمَعُونَ كما سَمِعْتُ ، حَدِيثَهَا
خَرُّوا ، لِعَزَّةَ ، رُكَّعًا ، وَسُجُودًا

فهي في ذلك عكس «إن» الشرطية ، لأنها تصرف الماضي إلى الاستقبال. واختلف في عدّ «لو» من حروف للشرط . فقال الزمخشري ، وابن مالك : «لو» حرف شرط . وأبى قوم تسميتها حرف شرط ، لأن حقيقة الشرط إنما تكون في الاستقبال ، و«لو» إعاهاهي للتعليل^(٣) في الماضي ، فليست من أدوات الشرط .

الرابعة : لا يكون جواب «لو» إلاّ فعلاً ماضياً ، مثبتاً ، أو منفيّاً بـ «ما» ، أو مضارعاً مجزوماً بـ «لم» . والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام . وقد يحذف كقوله تعالى ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾^(٤) . وقلّ دخولها على المنفيّ بـ «ما» كقول الشاعر^(٥) :

-
- (١) كثير عزة . ديوانه ٤٤٢ : ١ والخصائص ٢٧ : ٢ وشرح ابن عقيل ٣٠٦ : ٢
وتزيين الأسواق ١ : ٥٢ والعيني ٤ : ٤٦٠ .
(٢) في الأصل : للتعليل . (٣) الواقعة ٧٠ : ٧٠ .
(٤) مجنون ليلى . ديوانه ٢٣٨ والأعالي ٢ : ٧٦ وشرح الحماسة للرزوقي ١٢٨٩ =

كَذَبْتُ ، وَيَتِ اللَّهُ ، لَوْ كُنْتُ صَادِقًا
لَمَّا سَبَقْتَنِي ، بِالْبُكَاءِ ، الْحَمَامُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً ، كقوله تعالى
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَسُّوهُ ﴾^(١) . فالجواب محذوف ، واللام
جواب قسم محذوف ، أغنى عن جواب « لو » ، خلافاً للزجاج . فإنه
جعل « لثوبة » جواب « لو » ، قال^(٢) : كأنه قيل^(٣) : لا يُثَبِّتُوا .

القسم الثاني : « لو » الشرطية التي بمعنى « إن » . فهذه مثل
« إن » الشرطية ، يليها المستقبل ، وتصرف الماضي إلى الاستقبال .
كقوله تعالى [﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ، وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(٤) ،
وكقوله تعالى [﴿ وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ
ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾^(٥) ، وقول الشاعر^(٦) :
ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ^(٧) :

-
- = والعيني ٤ : ٤٧٣ . وينسب إلى نصيب . ديوان نصيب ١٢٤ .
(١) البقرة : ١٠٣ . (٢) سقطت من الأصل و ب .
(٣) ب : قال . (٤) يوسف : ١٧ .
(٥) سقط من الأصل . (٦) النساء : ٨ .
(٧) الأخطل . ديوانه ٨٤ والمغني ٢٩٢ وشرح شواهد ٦٤٦ والمقرب ١ : ٩٠ .

قَوْمٌ ، إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
 دُونَ النِّسَاءِ ، وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ
 وقول الآخر^(١) :

لَا يُلْفِيكَ التَّرَاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
 خُلُقَ الْكِرَامِ ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيًّا
 وكون « او » بمعنى « إن » ذكره كثير من النحويين . وقال
 ابن الحاج^(٢) ، في نقده على ابن عصفور : هذا خطأ ، والقاطع بذلك
 أنك لا تقول^(٣) : لو يقوم زيد فعمر منطلق ، كما تقول : إلاّ يقيم
 زيد فعمر منطلق . وتأول^(٤) قوله « ولو^(٥) بأتّ بأطهار » . وقال
 بدر الدين بن مالك في « شرح الألفية » : وعندي أن « لو » لا تكون^(٦)
 لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به ، من نحو قوله تعالى^(٧) ﴿ وَاسْتَخَشَرَ ﴾

(١) المغني ٢٨٩ وشرح شواهد ٦٤٦ وحاشية الصبان ٤ : ٣٨ وشرح التصريح
 ٢ : ٢٥٦ والعيني ٤ : ٤٦٩ .

(٢) وهو أبو العباس ، أحمد بن محمد الإشيلي . توفي سنة ٦٤٧ . بغية الوعاة
 ١ : ٣٥٩ - ٣٦٠ . (٣) في الأصل : بذلك لا يقول .

(٤) في الأصل : وتأولوا . (٥) سقطت من الأصل .

(٦) في الأصل : وعندي أن لو تكون .

(٧) سقطت من الأصل .

الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴿١﴾ ،
وقول الشاعر (٢) :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلَةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ ، وَدُونِي جَنْدَلٌ ، وَصَفَانِحُ
سَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ ، أَوْزَقَا
إِلَيْهَا صَدَّيْ ، مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ ، صَانِحُ
لا حجة فيه ، لصحة حمله على الماضي . انتهى .

وإذا دخلت « لو » على المستقبل فهل تجزم أولاً ؟ زعم قوم أن
الجزم بها لغة مطردة . وذهب قوم ، منهم ابن الشجري ، إلى أنه يجوز
الجزم بها في الشعر . واستدلوا ، بقول الشاعر (٣) :

-
- (١) النساء : ٨ .
(٢) توبة بن الحمير . المغني ٢٨٩ وشرح شواهده ٦٤٤ وشرح الحماسة للرزوقي
١٣١١ وللتبريزي ٣ : ٢٦٧ والحيوان ٢ : ٢٩٩ والأمال ١ : ١٩٧
والأغاني ١٠ : ٧٧ وحاشية الصبان ٤ : ٣٨ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠٣
والعيني ٤ : ٤٥٣ والممع ٢ : ٦٤ والخزانة ٣ : ٣١ - ٣٤ . والجندل :
الحجارة . وزقا : صاح . والصدى : ما يبقى في القبر من الميت . ويزعم
العرب أنه يصير طائراً .
(٣) علقمة الفحل . ديوانه ١٣٤ والمغني ٣٠٠ وشرح شواهده ٦٦٤ =

لَوْ يَشَاءُ طَارَ ، بِهِ ، ذُو مَيْعَةٍ
لَا حَقُّ الْآطَالِ ، نَهْدُ ، ذُو خُصَلٍ

وبقول الآخر^(١) :

تَامَتْ فُؤَادَكَ ، لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ

إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

وتأول ابن مالك ، في « شرح الكافية » هذين البيتين ، وقال :
لا حجة فيهما .

القسم الثالث : « لو » المصدرية . وعلامتها أن يصلح في موضعها

« أَنْ » ، كقوله تعالى ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾^(٢) . ولا تحتاج

= والهمع ٢ : ٦٤ والخزانة ٤ : ٥٢١ . وينسب إلى امرأة من بني الحارث .
شرح الحماسة للرزوقي ١١٠٧ وللتبريزي ٣ : ١٢١ وأمالي ابن الشجري
١ : ١٨٧ والحماسة البصرية ١ : ٢٤٣ وحاشية الصبان ٤ : ١٤ و ٤٢ .
والمية : النشاط . يريد فرساً نشيطاً . والآطال : جمع إطل ، وهو الخاصرة .
والخصل : لفائف الشعر .

(١) لقيط بن زرارة . المغني ٣٠٠ وشرح شواهده ٦٦٥ والجمهرة والاساس
واللسان والتاج (تيم) والعقد ٦ : ٨٤ وحاشية الصبان ٤ : ١٤ و ٤٣ .
وتام : استعبد وحير . وروى : لم تقض الذي وعدت .
(٢) البقرة : ٩٦ . وزاد في ب : ألف سنة .

إلى جواب . ولم يذكر الجمهور أن « لو » تكون مصدرية . وذكروا ذلك .
 الفراء ، وأبو علي ، والتبريزي^(١) ، وأبو البقاء ، وتبعهم ابن مالك . ومن
 أنكرها تأول الآية ونحوها ، على حذف مفعول يود ، وجواب « لو » .
 أي : يود أحدهم طول العمر ، لو يعمر ألف سنة لسُرَّ بذلك .

ولا تقع « لو » المصدرية غالباً ، إلا بعد مُفْهِمِ تَمَنٍّ ، نحو :
 يَوَدُّ . وقلَّ وقوعها بعد غير ذلك ، كقول قُتَيْبَةَ بنت النضر^(٢) :
 مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا
 مِنْ الْفَتَى ، وَهُوَ الْمَغِيْظُ ، الْمُحْنَقُ

القسم الرابع : « لو » التي للتمني نحو : لو تأتينا فتُحَدِّثْنَا ،
 كما تقول : لَيْتَكَ تَأْتِينَا فتُحَدِّثُنَا . ومن ذلك ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً
 فَنَتَّكُونَ ﴾^(٣) . و « لو » هذه كـ « ليت » ، في نصب الفعل بعدها
 مقروناً بالفاء .

(١) وهو يحيى بن علي ، أبو زكرياء ، الخطيب التبريزي . شارح الحماسة . توفي
 سنة ٥٠٢ . بقية الوعاة ٢ : ٣٣٨ .

(٢) المغني ٢٩٤ وشرح شواهد ٦٤٨ وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٦ وللتبريزي
 ٣ : ١٨ وحاشية الصبان ٤ : ٣٤ والعيني ٤ : ٤٧١ .

(٣) الشعراء : ١٠٣ .

واختلف فيها على ثلاثة أقوال : الأول أنها قسم برأسه ،
 فلا تجاب كجواب ^(١) الامتناعية . نص عليه ابن الضائع ^(٢) ، وابن هشام
 الخضر اوي . الثاني أنها الامتناعية ، أُشربت معنى التمني . قال بعضهم :
 وهو الصحيح ، لأنها قد جاء جوابها باللام ، بعد جوابها بالفاء ، في قول
 الشاعر ^(٣) :

فلو نُبِشَ المقابرُ ، عَنْ كُليبٍ
 فتُخْبِرَ بالذَّنائبِ أَيُّ زِيرٍ
 يَوْمَ الشَّعْثَمِينَ لَقَرَّعَيْنَا
 وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ ؟

الثالث أنها المصدرية أغنت عن التمني ، لكونها لا تقع غالباً إلا بعد
 مُفْهِمِ تَمَنٍّ . وهو قول ابن مالك . ونص على أن «لو» ، في قوله تعالى

(١) في الأصل : جواب .

(٢) في الأصل : الصباغ . ج : الصائع . وابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد
 ابن علي . مات سنة ٦٨٠ . بنية الوعاة ٢ : ٢٠٤ .

(٣) مهلهل . المغني ٢٩٦ وشرح شواهد ٦٥٤ والكامل ٥٥٥ وحاشية الصان
 ٤ : ٣٢ والمغني ٤ : ٦٣ والأصميات ١٧٤ والأمال ٢ : ١٢٩ والسمط
 ١١١ واللسان والتاج (ذنب) . وكليب هو أخو مهلهل . والذَّنائب : اسم
 موضع . والشعثان : رجلان .

﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين « أن »
المصدرية ، بوجهين : أحدهما أن التقدير : لو ثبت أن . والثاني : أن
ذلك من باب التوكيد .

وذكر بعضهم لـ « لو » قسماً آخر . وهو أن تكون للتقليل .
كقولك : أعطِ المساكين ولو واحداً . وصلّ ولو الفريضة . قال :
ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾^(١) . وهذا ، عند التحقيق ،
ليس بخارج عما تقدم . والله أعلم .

لـ

حرف ، يكون عاملاً وغير عامل ، وأصول أقسامه ثلاثة :
لا النافية ، ولا الناهية ، ولا الزائدة .
فأما « لا » النافية فلها ثلاثة أقسام^(٢) :

الأول : العاملة عمل « إن » . وهي « لا » النافية للجنس .
ولا تعمل إلاّ في نكرة . فإن كان مفرداً بني معها على الفتح ، تشبيهاً بـ
« خمسة عشر » ، نحو ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾^(٣) . وذهب الزجاج ،

(٢) في الأصل : فثلاثة أقسام .

(١) النساء : ١٣٥ .

(٣) البقرة : ٢ .

والسيرا في ، إلى أن فتحت فتحه إعراب ، وأن تنوينه حذف تخفيفاً . وهو ضعيف . وإن كان مضافاً ، أو شبيهاً به ، نُصب ، ولم يُبْنِ ، لثلاً يلزم تركيب أكثر من شيئين . نحو : لا طالب علم محروم ، ولا خير آمن زيد حاضر .

وذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ « لا » ، عند عدم تركيبها مع اسمها . وأما إذا بُني الاسم معها فذهب سيبويه أن الخبر مرفوع ، بما كان مرفوعاً به قبل التركيب ، و « لا » واسمها في موضع رفع بالابتداء . وذهب الأخفش ، وكثير من النحويين ، إلى أنها رفعت الخبر ، مع التركيب ، كما ترفعه مع عدم التركيب . ويتعلق باسم « لا » هذه وخبرها أحكام ، مذكورة في موضعها ، من كتب النحو .

فإن قلت : قد تقدم أن الأصل ، في الحروف ، التي تدخل على الاسم تارة ، وعلى الفعل تارة^(١) أخرى ، أنها لا تعمل ، و « لا » النافية من هذا القبيل ، فكان حقها ألا تعمل ! قلت : الجواب أن « لا » هذه^(٢) لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : أن لا . ب : أن هذه . د : أن هذا .

الاستغراق ، على سبيل التنصيص ، يستلزم وجود « من » لفظاً ، أو
معنى . ولا يليق ذلك إلاّ بالأسماء النكرات . فوجب له « لا » عند
ذلك القصد عملٌ فيما يليها .

فإن قلت : فلم عملت عمل « إن » ؟ قلت : لمشابتها لها ، في
التوكيد . فإن « لا » لتوكيد النفي و « إن » لتوكيد الإثبات . وقيل :
إنما لم تعمل الجر ، لثلاثٍ يعتقد أنه بـ « من » المنويّة ، فإنها في حكم
الموجودة ، لظهورها في بعض الأحيان . كقول الشاعر (١) :

فقام ، يذودُ النَّاسَ عنها ، بسيفه

وقال : ألا ، لا من سبيلٍ إلى هندٍ

الثاني : العاملة عمل « ليس » . ولا تعمل أيضاً إلاّ في النكرة ،
كقول الشاعر (٢) :

تَعَمَزْ ، فلا شيء ، على الأرضِ باقياً

ولا وزرٌ ، ممّا قضَى الله ، وابقياً

(١) أوضح المسالك ١ : ٢٨١ وحاشية الصبان ٢ : ٣ وشرح التصريح
١ : ٢٣٩ والهمع ١ : ١٤٦ والدرر ١ : ١٢٥ والعيني ٢ : ٣٣٢ .

(٢) المغني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح
المسالك ١ : ٢٠٤ وحاشية الصبان ١ : ٢٥٣ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر
١ : ٩٧ والعيني ٢ : ١٠٢ وشرح التصريح ١ : ١٩٩ . والوزر : الملجأ .

وقول الآخر^(١) :

نَصَرَ نُبُكَ ، إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوتَتْ حَصَنًا ، بِالْكُمَاةِ ، حَصِينَا
ومنع المبرد ، والأخفش ، إعمال « لا » عمل « ليس » . وحكى ابن
ولاد^(٢) ، عن الزجاج ، أنها أُجريت مجرى « ليس » ، في رفع الاسم
خاصة ، ولا تعمل في الخبر شيئًا . والسماع المتقدم يردُّ عليهم .

تنبيه

أجاز ابن جني إعمال « لا » عمل « ليس » في المعرفة . ووافقه ابن
مالك . وذكره ابن الشجري ، في قول النابغة الجعدي^(٣) :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيًا
سِوَاهَا ، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

(١) المغني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ والعيني ٢ : ١٤٠ . وبوت : أزلت
وأسكنت .

(٢) وهو أبو العباس ، أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٣٢ .
إنباه الرواة ١ : ٩٩ .

(٣) ديوانه ١٧١ والمغني ٢٦٥ وشرح شواهد ٦١٣ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٩
وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٨٢ والجمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٨ والعيني
٢ : ١٤١ والخزانة ٣ : ١٣ .

والبيت محتمل للتأويل . قال ابن مالك : وقد قاس عليه المتنبّي ، في قوله^(١) :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزُقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى
فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

الثالث : النافية غير العاملة . ولها ثلاثة أنواع : عاطفة ، وجوابية ،
وغيرها .

فالعاطفة : تُشِيرُكُ فِي الْإِعْرَابِ ، دُونَ الْمَعْنَى ، وَتَعْطِفُ بَعْدَ
الْإِيجَابِ ، نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ لَا عَمْرُو . وَبَعْدَ الْأَمْرِ ، نَحْوُ : اضْرِبْ زَيْدًا
لَا عَمْرًا . وَبَعْدَ النِّدَاءِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ لَا عَمْرُو . نَصَّ عَلَيْهِ سَيَبَوِيه .
وَزَعَمَ ابْنُ سَعْدَانَ^(٢) أَنَّ الْعَظْفَ بِـ « لَا » عَلَى مُنَادَى لَيْسَ مِنْ كَلَامِ
الْعَرَبِ ، وَلَا يَعْطِفُ بِهَا بَعْدَ نَفْيٍ ، وَلَا نَهْيٍ .

وَالْمَعْطُوفُ بِـ « لَا » إمَّا مُفْرَدٌ ، وَإِمَّا جُمْلَةٌ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ،
نَحْوُ : زَيْدٌ يَقُومُ لَا يَقْعُدُ . قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : وَلَا يَعْطِفُ بِهَا فِعْلٌ
مَاضٍ عَلَى مَاضٍ ، لِثَلَاثٍ يَلْتَبِسُ الْخَبَرُ بِالطَّلَبِ ؛ لَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ

(١) ديوانه ٤ : ٢٨٣ والمغني ٢٦٥ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٨٢ .

(٢) في الأصل و ج : ابن سعد . وابن سعدان هو محمد بن سعدان ، النحوي
الضريّر الكوفي . مات سنة ٢٣١ . بغية الوعاة ١ : ١١١ .

لا قعد^(١) . وقال غيره : ما جاء من نفي « لا » للماضي قليل ، يحفظ ، ولا يقاس عليه . وأجاز بعض النحويين : قام زيد لا قعد ، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لادعاء . ومنع قوم العطف بـ « لا » على معمول فعل ماض ، نحو : قام زيد لا عمرو . والصحيح جوازه ؛ قال امرؤ القيس^(٢) :

كَأَنَّ دِئَارًا حَلَقَتْ ، بَلْبُونَهُ
عُقَابٌ تَنُوفِي ، لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

وإذا وقع بعد « لا » جملة ليس لها محل من الإعراب لم^(٣) تكن عاطفة . ولذلك يجب^(٤) تكرارها ، في نحو : زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر ، لأن الجملة مستأنفة . ولذلك يجوز^(٥) الابتداء بها .

(١) في الأصل : لا قعد عمرو .

(٢) ديوانه ٩٤ والمغني ٢٤٢ وشرح شواهد ٦١٦ والخزانة ٤ : ٤٧١ .
ودثار : اسم راعي إبيل امرئ القيس . والبون : النوق ذوات الألبان .
وتنوفى : اسم جبل . والقواعل : أسماء جبال .

(٣) ب و د : ليس لها موضع . ج : لا موضع لها .

(٤) ب : ما لم . (٥) د : يجوز .

(٦) د : لا يجوز .

والجوابية : تقيضة « نَعَمْ » . كقولك « لا » في جواب : هل قام زيد ؟ وهي نائبة مناب الجملة . وزعم ابن طلحة^(١) أن الكلمة الواحدة ، وجوداً وتقديراً ، تكون كلاماً ، إذا نابت مناب الكلام . نحو « نَعَمْ » و « لا » في الجواب . وهو فاسد . وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بعد « نعم » و « لا » .

وأما النافية ، غيرُ العاطفةِ والجوابيةِ ، فإنها تدخل على الأسماء ، والأفعال . فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً . ونصّ الزمخشري ، ومعظم المتأخرين ، على أنها تخلصه للاستقبال . وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٢) . وذهب الأخفش ، والمبرد ، وتبعهما ابن مالك ، إلى أن ذلك غير لازم ، بل قد يكون المنفيّ بها للحال .

قال ابن مالك : وهو لازم لسيبويه ، وغيره من القدماء ، لإجماعهم على صحة « قام القوم لا يكون زيداً » بمعنى : إلاّ زيداً . ومعلوم أن المستثنى منشيء الاستثناء ، وإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه ، والاستقبال يباينه . وأجمعوا على إيقاعها في موضع ينافي الاستقبال . نحو : أتظنّ

(١) وهو أبو بكر بن طلحة الاشيلي . توفي سنة ٦١٨ . بغية الوعاة

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٦ و ١ : ٤٦٠ . ١٢١ : ١

ذلك كأننا أم لا تظنه؟ وما لك لا تقبل؟ وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ وغرّ الزمخشري وغيره من المتأخرين قول شنيبويه^(١) «إذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإنّ نفيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فإنّ نفيه^(٢): لا يفعل^(٣)». وإنما نبّه على الأولى، في رأيه^(٤)، والأكثر في الاستعمال.

وقد تدخل «لا» النافية على الماضي قليلاً. والأكثر حيث أن تكون مكرّرة، كقوله تعالى ﴿فلا صدّق، ولا صلّى﴾^(٥). وقد جاءت غير مكرّرة، في قوله تعالى ﴿فلا اقتحم العقبة﴾^(٦). وفي قول الشاعر^(٧):

* وأي شيء، مُنكرٍ، لافعله *

(١) الكتاب ١: ٤٦٠ وشرح المفصل ٨: ١٠٨.

(٢) في الكتاب وشرح المفصل: فنفيه.

(٣) في الأصل: ما يفعل. (٤) في الأصل ود: رواية.

(٥) القيامة: ٣١. (٦) البلد: ١١.

(٧) شهاب بن العيف. المفني ٢٦٨ وشرح شواهد ٦٢٤ والمفصل ١٤٢

وشرحه ٨: ١٠٨ واللسان والتاج (زناً) و (شدخ) والخزانة ٤: ٢٢٨-

٢٣١. وينسب إلى عامر بن العيف، وعبدالمسيح بن عسلة.

وفي قوله^(١) :

* وَأَيُّ عَبْدٍ ، لَكَ ، لَا أَلْمَا *

قال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ : قل^(٢) «ماتع» لا «الداخل» على الماضي
إلا مكررة - ونحو قوله :

* وَأَيُّ أَمْرٍ ، سَيِّئٍ ، لَا فَعَلَهُ *

لا يكاد يقع - فما بالها لم تكرر ، في الكلام الأوضح . يعني قوله تعالى
﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ ؟ قلت : هي مكررة في المعنى ، لأن معنى
« فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ » : فَلَا فَكَّ رَقَبَةً ، وَلَا أَطْعَمَ مَسْكِينًا ؛ أَلَا
ترى أنه فُسِّرَ اقْتِحَامُ الْعَقَبَةِ بِذَلِكَ . وقال الزجاج : قوله ﴿ ثُمَّ ﴾

(١) أمية بن أبي الصلت . المغني ٢٦٩ وشرح شواهد ٦٢٥ والأغاني ٤ : ١٢٨
والأزهية ١٦٨ والإنصاف ٧٦ وطبقات فحول الشعراء ٢٢٤ والفائق
٢ : ٣١٠ وتفسير الطبري ٢٧ : ٦٦ - ٦٧ ومروج الذهب ١ : ٤٢ وحياة
الحيوان ٢ : ٣٥١ وألفباء ١ : ٥١٥ و ٢ : ٣٠٩ - ٣١٠ والإصابة
١ : ١٣٤ وأسد الغابة ٥ : ٥١٦ والبداية والنهاية ٢ : ٢٢٥ وأمثالي ابن
الشجري ١ : ١٤٤ و ٢ : ١٠٣ واللسان (لا) و (جم) و (لم) والمعني
٤ : ٢١٦ - ٢١٧ وأسرار العربية ٣٣٢ والخزانة ١ : ٣٥٨ - ٣٥٩ .
وينسب إلى أبي خرائش الهذلي . وألم : أصاب معصية .

(٢) سقطت من الأصل .

كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿١﴾ يدلّ على معنى : فلا اقتحم العقبة ،
ولا آمن .

قلتُ : وذهب قوم إلى أن قوله تعالى « فلا اقتحم » ﴿٢﴾ تحضيض ،
بمعنى : فألا . ذكره ابن عطية . وقيل : هو دعاء ، والمعنى أنه ممن
يستحقّ أن يدعى عليه بأنه لا يفعل خيراً .

وإذا دخلت على الأسماء فيليها المبتدأ ، نحو : لا زيد في الدار ولا
عمرو ، والخبرُ المقدم ، نحو ﴿ لا فيها غَوَلٌ ﴾ ، ولا هُم عَنْهَا
يُشْرَفُونَ ﴿٣﴾ . ويجب تكرارها في ذلك . وكذلك يجب تكرارها
إذا وليها خبرٌ ، نحو : زيد لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، أو نعمتٌ ، نحو ﴿ زَيْتُونَةٌ
لَا شَرْقِيَّةٍ ، وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ ﴿٤﴾ ، أو حالٌ ، نحو : جاء زيد لا باكياً
ولا ضاحكاً . وربما أفردت في الشعر ، كقول الشاعر ﴿٥﴾ :

قَهَرْتُ الْعِدَا ، لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ
وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ ، وَالْمَكْرِ

(١) البلد : ١٧ . (٢) زاد في ب : العقبة .

(٣) الصافات : ٤٧ . (٤) النور : ٣٥ .

(٥) حاشية الصبان ٢ : ١٨ وشرح الأشموني ٢ : ٤٢ .

وأما « لا » الناهية فحرف ، يجزم الفعل المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، نحو ﴿ لَا تَخَافِ ، وَلَا تَحْزَنْ ﴾^(١) . وتردُ للدعاء ، نحو ﴿ لَا تَوَاخِذْنَا ، إِنْ تَسِينَا ، أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾^(٢) . ولذلك قال بعضهم : « لا » الطلبية ، ليشمل النهي وغيره ، كما تقدم في لام الأمر .

وزعم بعض النحويين أن أصل « لا »^(٣) الطلبية لام الأمر ، زيدَ عليها ألف ، فانفتحت . وزعم السهيلي أنها « لا » النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها . وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ . وهما زعمان^(٤) ضميمقان .

وأما « لا » الزائدة فلها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، من جهة اللفظ ، فقط . كقولهم : جئت بلا زادٍ ، وغضبت من لا شيء . فـ « لا » في ذلك زائدة ، من جهة اللفظ ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها . وليست زائدة ، من جهة المعنى ، لأنها تفيد النفي . ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما

(١) القصص : ٧ .
(٢) البقرة : ٢٨٦ .
(٣) سقطت من الأصل .
(٤) سقطت من الأصل .

ذكرنا (١).

وروي عن بعض العرب : جئت بلا شيء ، بالفتح على تركيب الاسم مع « لا » ، وجعلها عاملة . وهو نادر ، لما فيه من تعليق حرف الجر عن العمل .

وحكى بعضهم ، عن الكوفيين ، أن « لا » في قولهم : جئت بلا زاد^(٢) ، اسم بمعنى « غير » ، لدخول حرف الجر عليها ، كما جعلت « عن » و « على » اسمين ، إذا دخل حرف الجر عليهما . وردّ بأن « عن » و « على » لم تثبت لهما الزيادة ، فذلك حكم باسميتهما ، بخلاف « لا » فإنها قد ثبتت^(٣) لها الزيادة .

الثاني : أن تكون زائدة ، لتوكيد النفي . نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو . وقد تقدم^(٤) ذكر ذلك في الكلام على الواو . ومنه قوله تعالى ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ، وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٥) ، فـ « لا » زائدة ، لتوكيد النفي . قالوا : وتعين دخولها في الآية ، لثلاثي توهم عطف « الضالّين » على « التّذين » .

(١) ب وجود : لما ذكر .

(٢) في الأصل : بلا شيء .

(٣) في الأصل : ثبت .

(٤) ب وجود : وتقدم .

(٥) الفاتحة : ٧ .

الثالث : أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها . وهذا مما لا يقاس عليه . ومنه قول الشاعر^(١) :

تَذَكَّرْتُ لَيْلِي ، فاعْتَرَتْني صَبَابَةٌ
وكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ
وأنشدوا ، على ذلك ، أبياتاً آخر . وأكثرها محتمل للتأويل . منها قول الشاعر^(٢) :

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ ، واستَمَجَلَتْ بِهِ
« نَعَمْ » مِنْ فَتَى ، لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهُ
وقول الآخر^(٣) :

وَيَلْحَيْنَنِي ، فِي اللَّهْوِ ، أَلَا أَحِبَّةُ
وَلِلَّهِ دَاعٍ ، دَائِبٌ ، غَيْرُ غَافِلٍ
وقول الراجز^(٤) :

-
- (١) الصبابة : حرارة الشوق .
(٢) المغني ٢٧٥ وشرح شواهده ٦٣٤ والخصائص ٢ : ٣٥ واللسان والتاج (لا) .
(٣) الأحوص . ديوانه ١٧٩ والمغني ٢/٤ وشرح شواهده ٦٣٤ والكمال ١ : ٤٨ - ٤٩ والأضداد لابن الأنباري ٢١٤ .
(٤) الشطران لأبي النجم . الخصائص ٢ : ٢٨٣ ومجالس ثعلب ١٦٥ وجمهرة اللغة ٣ : ٣٣٤ و ٣٧٠ والأزهية ١٦٤ والصحاح واللسان والتاج (قفندر) .

ولا أُلُومُ البِيضَ ، أَلَا تَسْخَرَا

إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْطَ ، المُنَوَّرَا

وتأول الزجاج قوله « لا البخل » ، فقال : « لا » مفعولة ،
و « البخل » بدل منها . وروى عن ^(١) يونس ، عن أبي عمرو ^(٢) ، أن
الرواية فيه « لا البخل » ، بخفض اللام ، لأن « لا » ^(٣) قد تتضمن ^(٤)
جوداً ، إذا قلها من أمرٍ بنزع الحقوق والبخل عن الواجبات . وتأول
قوله « أَلَا أَحَبُّهُ » على تقدير : إرادة أَلَا أَحَبُّهُ . قلت : وهو جار
في البيت الثالث .

ومن زيادة « لا » قوله تعالى ﴿ لثَلَاثَ يَـعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) ،
أي : يعلم . نص على ذلك الأئمة . وجعل كثير منهم « لا » زائدة ، في
قوله تعالى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٦) ، وفي قوله تعالى ﴿ وَحَرَامٌ
عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٧) . وتأول ذلك
بعض العرب ، وهو أولى من دعوى الزيادة . والله أعلم .

(١) سقطت من الأصل . وانظر اللسان والتاج (لا) .

(٢) في الأصل : أبي عمر . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) ب : تضمن . (٥) المجادلة : ٢٩ .

(٦) الأعراف : ١٢ . (٧) الأنبياء : ٩٥ .

مذ

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . هذا مذهب الجمهور .
 وذهب بعض النحويين إلى أنه اسم ، في كل موضع ، وإذا انجرَّ ما بعده
 فهو ظرف ، منصوب بالفعل قبله . وردَّ بأنه لو كان ظرفاً لجاز أن
 يستغني الفعل ، الواقع بعده ، عن العمل فيه ، بإعماله في ضمير يعود عليه .
 فكنت تقول : مذكم سرت فيه ؟ كما تقول : يوم الجمعة سرت فيه .
 وإن توسعت في الضمير قلت : سرته . وامتناع العرب من التكلم
 بذلك دليل على أنه حرف جر . وقد استُبدِلَ على حرفيته ، بإيصاله
 الفعل إلى « كم » و « متى » . نحو : مذكم سرت ؟ كما تقول : بمن
 مررت ؟ وهذا الخلاف جارٍ في « منذ » أيضاً .

ومذهب الجمهور أن « مذ » محذوفة النون ، وأصلها « منذ » .
 واستدلوا على ذلك ، بأوجه : الأول أن « مذ » إذا صغرت يقال
 فيها ^(١) « مُنْذِ » بردّ النون . والثاني أن ذال « مُذْ » يجوز فيها
 الضمّ والكسر ، عند ملاقة ساكن ، نحو : مذّ اليوم . والضمّ أعرف .
 وليس ذلك إلا لأن أصلها « منذ » . والثالث أن بني غنيّ يضمون

(١) سقطت من الأصل .

ذال « مذ » ، قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة ، لفظاً لا نية .

وذهب ابنُ ملكون^(١) إلى أن « مذ » ليست محذوفة من « منذ » . قال : لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف . وردّه الشلوبين بتخفيف « إن » وأخواتها . وقال صاحب « رصف المباني » : « الصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من « منذ » . وأما إذا^(٢) كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه .

وقد أحررت الكلام على معنى « مذ » ، وسائر أحكامها ، لتذكر مع « منذ » في باب الثلاثي . إن شاء الله تعالى .

مع

لها حالان :

الأول : أن تكون ساكنة العين . وهي لغة ربيعة وغم . يبنونها على السكون قبل متحرك ، ويكسرون قبل ساكن . ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة ، فجعله من ضرورات الشعر . قال^(٣) : وقد جعلها

(١) وهو إبراهيم بن محمد الإشبيلي . توفي سنة ٥٨٤ . بغية الوعاة ١ : ٤٣١ .

(٢) في الأصل : وإذا . (٣) الكتاب ٢ : ٤٥ .

الشاعر كـ « هل » ، حين اضطر ، فقال ^(١) :

ورِيشِي مِنْكُمْ ، وهَوَايَ مَعَكُمْ

وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

واختلف في « مع » الساكنة العين ، فقليل : هي حرف جر . وزعم أبو جعفر النحاس ^(٢) أن الإجماع منعقد على حرفيتها ، إذا كانت ساكنة . والصحيح أنها اسم ، وكلام سيبويه مشعر باسميتها .

والثاني : أن تكون مفتوحة العين . وهذه اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، على حسب ما يليق بالمضاف إليه . وقد سُمع جرّها بـ « من » . حكى سيبويه : ذهب من معي ^(٣) . وقرئ * هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي * ^(٤) ، أي من قبلي .

و « مع » ظرف لازم للظرفية . لا يخرج عنها ، إلا إلى الجر بـ « من » كما تقدم . وتقع خبراً وصلة وصفة ^(٥) وحالاً . وإذا أُفردت

(١) جرير . ديوانه ٢٢٥ والكتاب ٢ : ٤٥ وأوضح المسالك ٢ : ٢٠٩ وشرح الفصل ٢ : ١٢٨ وأما ابن الشجري ١ : ٢٤٥ واللسان والتاج (مع) . وينسب إلى الراعي .

(٢) وهو أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٨٢ . بغية الوعاة ١ : ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ٢ : ٤٥ . وفيه « من معي » . والصواب ما أثبتنا .

(٤) الأنبياء : ٢٤ .

(٥) في الأصل و د : وصفة وصلة .

عن الإضافة نَوْتَتْ نحو : قام زيد وعمرو معاً . والأكثر حينئذ أن تكون حالاً . وقد جاءت خبراً في قول الشاعر^(١) :

* أَفِيقُوا ، بَنِي حَرْبٍ ، وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً *

وقال بعضهم . في نحو « وأهواؤنا معاً » : إنه حال والخبر محذوف ، تقديره : كأنه معاً . وليس بصحيح .

واختلف في حركة « مع » إذا نُوتَتْ . فذهب الخليل ، وسيبويه^(٢) ، إلى أنها فتحةٌ إعراب ، والكلمة ثنائية ، حالة الإفراد ، كما كانت حالة الإضافة . وذهب يونس ، والأخفش ، إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء « فتى » ، لأنها حين أُفردت ردت إليها لامها المحذوفة ، فصارت اسماً مقصوراً . قال ابن مالك : وهو الصحيح ، لقولهم : الزيدان معاً ، والزيدون معاً . فيوقعون « معاً » في موضع رفع ، كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو : فتى ، وهم عدى . ولو كان بافياً على

(١) صدر بيت الجندل بن عمرو . والرواية : بَنِي حَزْنٍ . وعجزه :

وَأَرْمَاحُنَا مَوْصُولَةٌ ، لَمْ تُقْتَضَبْ

المنني ٣٧١ وشرح شواهد ٧٤٦ وشرح الحماسة للرزوقي ٣١٢ وللتبريزي ١ : ٢٩٨ وعيون الأخبار ٣ : ٨٩ . وبنو حزن من تميم .

(٢) في الأصل : سيبويه والخليل .

النقص لقليل : الزيدان مع ، كما يقال : هم يد واحد على من سواهم
 واعترض بأن « معاً » ظرف ، في موضع الخبر ، فلا يلزم ما قاله .
 وقال ابن مالك : إن « معاً » إذا أفردت تساوي « جميعاً » معنى .
 ورد عليه بأن بينهما فرقاً ؛ قال ثعلب : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً
 احتمل أن يكون القيام في وقتين . وأن يكون في وقت واحد . وإذا
 قلت : قام زيد وعمرو معاً . فلا يكون إلا في وقت واحد . والله
 سبحانه أعلم .

من

حرف جر ، يكون زائداً ، وغير زائد .

فغير الزائد له أربعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية ، في المكان اتفاقاً ، نحو ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ ^(١) . وكذا فيما ^(٢) نزل منزلة المكان ،
 نحو : مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ . وفي الزمان عند الكوفيين ، كقوله تعالى
 ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ^(٣) . وصححه ابن مالك ، لكثرة شواهد .

(٢) في الأصل : وكذا ما .

(١) الاسراء : ١ .

(٣) التوبة : ١٠٩ .

وتأويلُ البصريين ما ورد من ذلك تعسّفٌ . ونقل ابن يعيش^(١) عن
المبرد ، وابن درستويه^(٢) ، موافقة الكوفيين .

[وتأويلُ البصريون «من أوّل يومٍ» على تقدير: من تأسيس أول يومٍ .
فإن قلتَ : فما يصنعون بنحو قوله ﴿لِلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ﴾ ، ومن بعدُ؟^(٣)
قلتُ : ذكر ابن أبي الربيع^(٤) في «شرح الإيضاح» أن محلّ الخلاف
إنما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول «منذ» . وهذا لا يصح^(٥)
فيه دخول «منذ» . فلا يقع خلاف في صحة وقوع «من» هنا^(٦) .

الثاني : التبعض ، نحو ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَسَمَ اللّهُ﴾^(٧) .
وعلاقتها جواز الاستغناء عنها بـ «بعض» . ومجيئها للتبعض كثير .

الثالث : بيان الجنس ، نحو ﴿فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ ، مِنْ

(١) شرح المفصل ٨ : ١٠ - ١١ .

(٢) وهو عبدالله بن جعفر . توفي سنة ٣٤٧ . بغية الوعاة ٢ : ٣٦ .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) وهو عبدالله بن أحمد الأموي . توفي سنة ٦٨٨ . كشف الظنون

٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) كذا . (٦) سقط من الأصل .

(٧) البقرة : ٢٥٣ .

الأوثان ﴿١﴾، ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ﴾ ﴿٢﴾. قالوا: وعلامتها أن يحسن جعلُ «الذي» مكانها، لأن المعنى: فاجتنبوا الرجس، الذي هو وثن. ومجيئها لبيان الجنس مشهور، في كتب المعربين. وقال به قوم، من المتقدمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة، وقالوا: هي في قوله تعالى «من الأوثان» لابتداء الغاية وانتهائها، لأن الرجس ليس هو ذاتها فـ «من» في الآية كـ «من». في نحو: أخذته من التابوت. وأما قوله «من سندس» ففي موضع الصفة، فهي للتبعية.

الرابع: التعليل. نحو ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ، مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ ﴿٣﴾. ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ﴿٤﴾، ﴿لَمَّا يَهَيِّطُ مِنَ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ﴿٥﴾.

الخامس: البدل، نحو ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ﴿٦﴾ أي: بدل الآخرة، و﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَنَّانًا﴾ ﴿٧﴾،

(١) الحج: ٣٠.

(٢) الكهف: ٣١.

(٣) البقرة: ١٩.

(٤) المائدة: ٣٢.

(٥) البقرة: ٧٤.

(٦) التوبة: ٣٨.

(٧) الزخرف: ٦٠.

أي : بد لكم . وقال الراجز^(١) :

جاريةٌ ، لم تأكلِ المُرَقَّقا

ولم تذُقْ ، من البُقُولِ ، الفُسْتُقا

أي : بدل البقول . هكذا رُوي « البقول » باباء الموحدة . قال
الجوهري^(٢) : وأظنه « الثَقُول » بالنون .

السادس : المجاوزة . فتكون بمعنى « عن » ، كقوله تعالى
﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾^(٣) ، أي : عن جوعٍ . وقوله تعالى
﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، أي : عن ذكر الله .
وقول العرب : حَدَّثْتُهُ مِنْ فلان ، أي : عن فلان . ومثله ابن مالك
بنحو : عُدْتُ مِنْهُ ، وَأَتَيْتُ مِنْهُ ، وَبَرَأْتُ مِنْهُ ، وَشَبَعْتُ مِنْهُ ، وَرَوَيْتُ مِنْهُ .
قال : ولهذا المعنى صاحبت « أفعل » التفضيل ؛ فإن القائل : زيد
أفضل من عمرو ، كأنه قال : جاوزَ زيدَ عمراً في الفضل أو الانحطاط .
قلت : اختلف في معنى « من » المصاحبة لـ « أفعل » التفضيل .

(١) أبو نخيلة . المغني ٣٥٥ وشرح شواهده ٧٣٥ و ٣٢٤ وشرح ابن عقيل

٢ : ٢٤٠ والميني ٣ : ٢٧٦ والمصاحح واللسان والتاج (بقل) .

(٢) المصاحح (بقل) . (٣) قریش : ٤ .

(٤) الزمر : ٢٢ .

فقال المبرد، وجماعة : هي لابتداء الغاية ، ولا تفيد معنى التبعية .
وصحّحه ابن عصفور . وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية ، ولا تخلو
من التبعية . وقد بسطتُ الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا
الكتاب .

السابع : الانتهاء . مثله ابن مالك بقوله : قربت ^(١) منه . فإنه مساوٍ
لقولك : تقرّبت إليه ^(٢) . وقد أشار سيبويه إلى أن « من معاني » من
الانتهاء . فقال : وتقول ^(٣) : رأيت من ذلك الموضع ، تجمله غاية رؤيتك ،
كما جعلته غاية حين أردت الابتداء . [وتقول : رأيت الهلال من
داري من خلل السحاب . فـ « من » الأولى لابتداء الغاية ، والثانية
لانتهاء الغاية] ^(٤) . قال ابن السراج : وهذا يخاط معنى « من » بمعنى
« إلى » ، والجيد أن تكون ^(٥) « من » الثانية لابتداء الغاية في الظهور ،
أو بدلاً من الأولى . قال : وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت : رأيت

(١) في الأصل : قربت . (٢) انظر المنصف ٢ : ٨٩ .

(٣) ب : تقول . ج : فتقول . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٨ .

(٤) زيادة يقتضيها سياق النص . وانظر شرح الفصل ٨ : ١٣ - ١٤ .

(٥) في الأصل : أن يكون معنى .

الهلل من داري من خلل^(١) السحاب ، ف « من » للهلل ، والهلل غاية لرؤيتك . فإذلك جعل سيبويه « من » غاية في قولك : رأته من ذلك الموضع . انتهى .

وكون « من » لانهاء الغاية هو قول الكوفيين . ورد المغاربة هذا المعنى ، وتأولوا ما استدل به مثبتوه .

الثامن : أن تكون للغاية ، نحو : أخذت من الصندوق . ذكره بعض المتأخرين ، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدم . قال : معناه أنه محل^(٢) لابتداء الغاية وانهاؤها معاً . فعلى هذا تكون « من » في أكثر المواضع لابتداء الغاية فقط ، وفي بعضها لابتدائها^(٣) وانهاؤها معاً .

التاسع : الاستعلاء ، نحو ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾^(٤) أي : على القوم . ثم كذا قال الأخفش . والأحسن أن يضمّن الفعل معنى فعل آخر ، أي : منعناه بالنصر من القوم .

العاشر : الفصل ، نحو ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾^(٥) ،

(١) في الأصل : من خلل .

(٢) ب : محتمل . ج : محمل . وانظر المغني ٣٥٧ .

(٣) ب : لابتداء الغاية . (٤) الأنبياء : ٧٧ .

(٥) البقرة : ٢٢٠ .

و﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^(١). وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين . وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد ، نحو : لا يعرف زيداً من عمرو .

الحادي عشر : موافقة الباء ، نحو ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(٢) . قال الأخفش : قال بونس : أي : بطرف خفي . كما تقول العرب : ضربته من السيف ، أي : بالسيف . وهذا قول كوفي . ويحتمل أن تكون لا ابتداء الغاية .

الثاني عشر : أن تكون بمعنى « في » . ذكر ذلك بعضهم ، في قوله تعالى ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٣) ، أي : في الأرض . ولا حجة في ذلك ، لاحتمال الآية غير هذا . وكونها بمعنى « في » منقول عن الكوفيين . ومن حججهم قول الشاعر :
عَسَى سَائِلٌ ، ذُو حَاجَةٍ ، إِنْ مَنَعْتَهُ
مِنَ الْيَوْمِ ، سُؤلاً ، أَنْ يُيسَّرَ فِي غَدٍ
ويحتمل أن تكون « من » فيه للتبويض ، على حذف مضاف ، أي : من مسؤولات اليوم .

(٢) الشورى : ٤٥ .

(١) آل عمران : ١٧٩ .

(٣) فاطر : ٤٠ .

الثالث عشر : أن تكون لموافقة « ربّ » . قاله السيرافي ، وأنشد عليه^(١) :

وإِنَّمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ، ضَرْبَةً

على رَأْسِهِ ، تُلْقِيهِ اللِّسَانُ مِنَ الْفَمِ

الرابع عشر : أن تكون للقسم . ولا تدخل إلاّ على الرّبّ ، فيقال : مِنْ رَبِّي لأَفْعَانٌ . بكسر الميم وضمها . وسيأتي بيان ذلك .

ولم يثبت أكثر النحويين لـ « من » جميع هذه المعاني . وتأولوا^(٢) كثيراً من ذلك على التضمن ، أو غيره . وقد ذهب المبرد ، وابن السّراج ، والأخفش الأصغر ، وطائفة من الحذاق ، والسهيلي ، إلى أنها لا تكون إلاّ لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع^(٣) [إلى هذا المعنى ؛ ألا ترى أن التبويض من أشهر معانيها ، وهو راجع^(٤)] إلى ابتداء الغاية . فإنك إذا قلت : أَكَلْتُ مِنَ الرِّغِفِ ، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه^(٥) ، فانفصل . فآل معنى الكلام

(١) لأبي حية النميري . المغني ٣٤٤ و ٣٥٧ وشرح شواهد ٧٢١ و ٧٣٨

والكتاب ١ : ٤٧٧ والأزهية ٩٠ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٢٤٤ والخزانة

٤ : ٢٨٢ . والكبش : الرئيس .

(٢) ب و ج : بل تأولوا . (٣) في الأصل : راجعة .

(٤) سقط من الأصل . (٥) ج : جزء .

إلى ابتداء الغاية . وإلى هذا ذهب الزمخشري ؛ قال في « مفصله » فـ
« من » لابتداء^(١) الغاية ، كقولك : سرت من البصرة . وكونها
مبعضة في نحو : أخذت من الدراهم ، ومبيّنة في نحو * فاجتنبوا
الرّجسَ مِنَ الْأَوْثَانِ *^(٢) ، ومزيدة في نحو : ما جاءني من أحد ،
راجع إلى هذا . انتهى^(٣) .

وأما الزائدة فلها حالتان :

الأولى : أن يكون دخولها في الكلام كخروجها . وتسمى
الزائدة لتوكيد الاستغراق . وهي الداخلة على الأسماء ، الموضوعـة
للعوم ، وهي كل نكرة مختصة بالنفي ، نحو : ما قام من أحد . فهي
مزيدة هنا ، لمجرد التوكيد ، لأن « ما قام من أحد » و « ما قام أحد »
سيان في إفهام العموم ، دون احتمال .

والثانية : أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم . [وتسمى
الزائدة ، لاستغراق الجنس ، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي ،
نحو : ما في الدار من رجل . فهذه تفيد التنصيص على العموم]^(٤) ،

(١) المفصل ١٣١ . وفيه : معناها ابتداء .

(٢) الحج : ٣٠ . (٣) ب : إلى هذا المعنى .

(٤) مسقط من الأصل .

لأن « ما في الدار رجل » محتمل لنفي الجنس ، على سبيل العموم ، ولنفي واحد من هذا الجنس ، دون ما فوق الواحد . ولذلك يجوز أن يقال : ما قام رجل بل رجلان . فلمّا زيدت « من » صار نصّاً في العموم ، ولم يبق فيه احتمال . وقيل : إنها في نحو ما جاءني من رجل ، [زائدة ، على حدّ زيادتها في : ما جاءني من أحد ، لأنك إذا قلت : ما جاءني من رجل]^(١) ، فلمّا أدخلت « من » على النكرة ، عند إرادة الاستغراق ، فصار « رجل » لما أردت به الاستغراق مثل « أحد » .

واعلم أن « من » لا تزداد عند سيبويه ، وجمهور البصريين ، إلا بشرطين :

الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب . ونعني بغير الموجب النفي ، نحو ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ آلِهَةٍ غَيْرُهُ ﴾^(٢) ، والنهي نحو : لا يقيم من أحد ، والاستفهام ، نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾^(٣) . ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في « هل » . وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط ، نحو : إن قام من رجل فأكرمه .

(١) سقط من الأصل . (٢) الأعراف : ٥٩ .

(٣) فاطر : ٣ .

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة ، كما مُثِّلَ .

وذهب الكوفيون إلى أنها تزداد ، بشرط واحد ، وهو تنكير مجرورها . قلت : تقل بمضمهم هذا المذهب عن الكوفيين ، وليس هو مذهب جميعهم ، لأنَّ الكسائي وهشاماً^(١) يريان زيادتها ، بلا شرط . وهو مذهب أبي الحسن الأخفش . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال لثبوت السماع بذلك ، نظماً ونثراً . فمن التثنية قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٢) ، وقوله ﴿ يُحَدِّثُونَ فِيهَا مِنْ أُسَاوِرَ ﴾^(٣) ، وقوله ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٤) . وقوله ﴿ يَغْفِرُ ﴾^(٥) لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ . ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة^(٦) :

وَيَنِمِّي ، لَهَا ، حُبُّهَا عِنْدَنَا
فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ

(١) في الأصل و ب و ج : وهشام .

(٢) الأنعام : ٣٤ . (٣) الكهف : ٣١ .

(٤) البقرة : ٢٧١ .

(٥) الأحقاف : ٣١ . وفي الأصل : ويغفر .

(٦) ديوانه ١٦٧ والمغني ٣٦٠ وشرح شواهد ٧٣٨ . والرواية : فمن قال من كاشح . ويضر من الضير .

وذكر غير ذلك من الشواهد ، التي ظاهرها الزيادة . وتأول المانعون
هذه الآيات ، ونحوها ، بما هو مشهور .

وقال ابن يعيش ^(١) « اشترط سيبويه ، لزيادتها ، ثلاث شرائط ^(٢) :
أحدها أن تكون مع النكرة . والثاني أن تكون عامة . والثالث أن
تكون في غير الواجب » . وفي اشتراط كون النكرة عامة نظراً ،
لأنها قد تزداد مع النكرة ، التي ليست من ألفاظ العموم ، كما تقدم .
والظاهر أن مراده أن تكون النكرة مراداً ^(٣) بها العموم . فإن « من » لا تزداد
مع نكرة ، يراد بها نفي واحد ^(٤) من الجنس . [قال ابن أبي الربيع : ومن
الناس من قال : إنها تزداد بهذه الشروط الثلاثة ، في غير باب التمييز .
وأما في التمييز فتزداد ، بغير هذه الشروط ، نحو : لله درك من رجل .
وادعى القائل بهذا أنه مذهب سيبويه] ^(٥) .

ولزيادة « من » مواضع : الأول : المبتدأ ، نحو ﴿ ما لكم من

(١) شرح المفصل ٨ : ١٢ - ١٣ .

(٢) في شرح المفصل : ثلاثة شرائط . (٣) ب : يراد .

(٤) في الأصل : لا تزداد مع نفي نكرة يراد بها واحد .

(٥) سقط من الأصل . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

إِلَهُ غَيْرُهُ ﴿١﴾. الثاني : الفاعل ، نحو ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ ﴾
 مِنْ رَبِّهِمْ مُخَدَّثٍ ﴿٢﴾ الثالث : المفعول به ، نحو ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا ﴾
 مِنْ رَسُولٍ ، إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴿٣﴾. الرابع : الحال ، نحو
 قراءة زيد بن ثابت ، وأبي الدرداء. وأبي جعفر ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ ﴾
 مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴿٤﴾ بضم النون ، وفتح التاء . وحسِّنَ
 ذلك انسحابُ النفي عليه ، من جهة المعنى . ذكر هذا ابن مالك .

وأجاز في « شرح التسهيل » أن تراد « من » عوضاً . فتقول :
 عرفتُ مَنْ عَجِبْتُ ، أي : عرفتُ مَنْ عَجِبْتُ مِنْهُ . فحذف
 ما بعد « من » ، وزيد الحرف قبلها عوضاً . وهذا لم يرد به سماع . وإنما
 أجازوه ، قياساً على ما ورد في « عن » و « على » والباء . وقد تأول بعضهم ،
 ما ورد ، من ذلك ، على غير الزيادة .

وقد كنت نظمت لـ « من » اثني عشر معنى ، في هذين البيتين :

أَتَتْنَا « مِنْ » لَتَبَيِّنَ ، وَبَعْضُ
 وَتَعْلِيلٍ ، وَبَدَنٍ ، وَاتِّهَاءٍ

(٢) الأنبياء : ٢٠ .

(٤) الفرقان : ١٨ .

(١) هود : ٦١ .

(٣) إبراهيم : ٤ .

وإبدالٍ ، وزائدةٍ ، وفصلٍ

ومعنى «عن»، و«في»، و«على»، وباءٍ

مُنْ بضم الميم

لفظ مختلف فيه . فقيل : هو حرف جر ، يختص بالقسم ، ولا يدخل إلا على الرَّبِّ . فيقال : مُنْ رَبِّي لأفعلن . وشذ قولهم : مُنْ الله . وقيل : هو اسم ، وهو بقية «أيمن» ، لكثرة تصرفهم فيها . واحتج على ذلك بأن «مُنْ» بضم الميم لم تثبت حرفيتها ، في غير هذا الموضع . وردَّ بدخولها على الرَّبِّ ، و«أيمن» لا تدخل عليه . وبأنها لو كانت اسماً لأُعربت ، لأنَّ المُعْرَب لا يُزيله عن إعرابه حذفُ شيء منه .

وذكر صاحب «رصف المباني» أن «مُنْ» يجوز في نونها الإدغام ، والإظهار مع راء «رب» . وعثّل جواز الإظهار بأن نونها لما سكنت^(١) ، تخفيفاً ، جاز إظهارها دلالة على أصل التحريك . وصحح القول باسميتها .

(١) في الأصل : أسكنت .

وذكر ابن مالك في باب « حروف الجر » من « التسهيل » أن
« مَن » هذه حرف . قال ^(١) : وتختص مكسورة الميم ، ومضمومة شها ،
في القسم بالرب . وذكر في ^(٢) باب « القسم » أن « من » مثلت
الحرفين مضافاً إلى الله ، مختصراً من « أيعن » . قيل : فيكون مذهباً
ثالثاً . وهو أنها حرف إذا ضمت ميمها أو كسرت ، واسم إذا كانت
مثلثة الحرفين . والنحويون ذكروا الخلاف في المضمومة الميم ، كما سبق .
والله أعلم .

ما

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً واسماً .

فأما « ما » الحرفية فلها ثلاثة أقسام : نافية ، وه صدرية ، وزائدة .

فالنافية قسيان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة : هي « ما » الحجازية . وهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ،
عند أهل الحجاز . قيل : وأهل تهامة . قال صاحب « رصف المباني » :
أهل الحجاز ونجد . وإنما عملت ^(٣) عندهم ، مع أنها حرف لا يختص ،

(٢) التسهيل : ١٥١ .

(١) التسهيل ١٤٤ .

(٣) في الأصل : عملت .

والأصل في كل حرف لا يختص أنه لا يعمل ، لأنها شابهت « ليس »
في النفي ، وفي كونها لنفي الحال غالباً ، وفي دخولها على جملة اسمية .
ولعملها عندهم شروط :

الأول : تأخر الخبر . فلو تقدم بطل عملها . هذا مذهب الجمهور .
وأجاز بعضهم نصب الخبر ، المُتقدِّم ^(١) على الاسم . وقال الجرمي : إنه
لغة . وحكى ما مُسَيِّئاً مَنْ أعتَبَ .

ونسبه ابن مالك إلى سيبويه . وفي نسبته إليه نظر ، لأن سيبويه
إنما حكاه عن غيره . قال : « وإذا ^(٢) قلت : ما منطلقُ عبد الله ، وما مَسِيءٌ
مَنْ أعتَبَ ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما
أنه ^(٣) لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله ، على حد قولك : إن
عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل » . فهذا نص على منع النصب . ولم
يكفِه حتى شبهه بشيء لا خلاف فيه . ثم قال ^(٤) : « وزعموا أن بعضهم
قال ، وهو الفرزدق ^(٥) :

(١) ب : المتقدم .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨ - ٢٩ . وفيه : فإذا .

(٣) سقطت من الأصل . (٤) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٥) ديوانه ١ : ٢٢٣ والمغني ٤٠٢ وشرح شواهد ٧٨٢ والخزانة ٢ : ١٣٠ .

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرٍّ

وهذا لا يكاد يُعرف . فهذا لم يسمعه^(١) من العرب . إنما قال
« وزعموا » ، ثم قال « وهذا لا يكاد يُعرف » . فنفي المقاربة ، والمقصودُ
نفيُ العرفان ، كقوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا ﴾^(٢) . وقد تُؤوِّل
هذا البيت ، على أوجه ، ذكرتها في غير هذا الكتاب .

واختلف النقل عن الفراء . فنقل عنه أنه أجاز : ما قائماً زيدً ،
بالنصب . ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجوزُ النصب .

وذهب بعض النحويين إلى تفصيل ، فقال : إن كان خبر « ما »
ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، جاز توسّطه^(٣) ، مع بقاء العمل . ويحكم
على محاتها بالنصب . وإن كان غير ذلك لم يجوز . وصحّحه ابن عصفور .

الثاني : بقاء النفي . فلوانتقض النفي بـ « إلا » بطل العمل . كقوله
تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾^(٤) .

(١) في الأصل : وهذا لم يسمعه أحد .

(٢) النور : ٤٠ . (٣) في الأصل : توسيطه .

(٤) آل عمران : ١٤٤ .

وروي عن يونس ، من غير طريق سيبويه ، إعمال « ما » في
الخبر الموجَّب بـ « إلا » . واستشهد على ذلك بعض النحويين ، بقول
مُغَلِّس^(١) :

وما حقَّ الذي يَعْمُو ، نهاراً
ويسْرِقُ لَيْلَهُ ، إلا نكالا
وبقول الآخر^(٢) :

وما الدهرُ إلا منَجْنُوناً بأهله
وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذِّباً
ووافق ابن مالك يونس ، على إجازة ذلك . قال : ما اخترته من حمل
« إلا منجنوناً » و « إلا نكالا » على ظاهرهما ، من النصب بـ « ما » ،
هو مذهب الشلوبين . ذكر ذلك في « تنكيته على المفصل » .
وقد أوَّلَ قوله « إلا نكالا » على تقدير : إلا ينكلُ نكالا .

(١) الهمع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ . ويعمو : يفسد .

(٢) المغني ٧٦ وشرح شواهد ٢١٩ وأوضح المسالك ١ : ١٩٦ وشرح الأشموني
١ : ٣٩٨ والمقرب ١ : ١٠٣ وشرح التصريح ١ : ١٩٧ وشرح المفصل
٨ : ٧٥ والهمع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ والعيني ٢ : ٩٢ والخزانة ٢ : ١٢٩ .

فيكون مثل : ما زيدٌ إِلَّا سيراً . وقيل : أراد : إِلَّا نكالان : نكال
لعُثُوّه ، ونكال لسرقته . فحذف النون للضرورة . وأوّل
« إِلَّا مَنجَنوناً » على أن التقدير : وما الدهر إِلَّا يدور دوران منجنون ،
وهو الدولاب ، ثم حذف الفعل والمضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .
وقيل : منجنون : اسم وضع موضع المصدر ، الموضوع موضع الفعل ،
الذي هو الخبر . تقديره : وما الدهر [إِلَّا يُجَنُّ جنوناً] . ثم حذف
« يُجَنُّ » وأوقع « منجنوناً » موقع المصدر . وقيل : منجنون : اسم في
موضع الحال ، والخبر محذوف . تقديره : وما الدهر [^(١) موجوداً
إِلَّا على هذه الصفة ، [أي : مثل المنجنون] ^(٢) . وقال ابن بابشاذ ^(٣) :
إن « منجنوناً » منصوب على إسقاط الخافض ، أصله : وما الدهر
إِلَّا كمنجنون . وهو فاسد ، لأن هذا المجرور في موضع رفع ، فلو
حذف منه حرف الجر لرفع . وأوّل قوله « إِلَّا مُعَذَّباً » على أن
التقدير ^(٤) : إِلَّا يُعَذَّبُ مُعَذَّباً . و « مُعَذَّب » هنا ^(٥) مصدر بمعنى

(١) سقط من الأصل

(٢) سقط من الأصل

(٣) وهو طاهر بن أحمد ، أبو الحسن النحوي المصري . توفي سنة ٤٦٩ . بغية

الوعاء ٢ : ١٧ .

(٤) ب : على تقدير .

(٥) في الأصل : بنا .

التمذيب، مثل «مُزَّق» في قوله تعالى ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(١).

الثالث: فَقَدْ «إِنْ». فلو وجدت «إِنْ» بعد «ما» بطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم. قال فروة بن مسيك، وهو حجازي^(٢):
وما إن طَبَّنَا جُبْنُ ، ولكن
مَنَايَا ، ودَوْلَةُ آخِرِينَا

وذكر ابن مالك أن [ما] يطل عملها إذا زيدت بعدها «إِنْ»، بلا خلاف. وليس كذلك. فقد حكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب. وأنشد يعقوب^(٣):

(١) سبأ: ١٩.

(٢) وينسب إلى ذي الإصبع وغيره. الحماسة البصرية ٢: ٤١٦ وسيرة ابن هشام ٢: ٣٤٤ واللسان والتاج (طب) والسمط ٣٩ والهمع ١: ١٢٣ والمغني ٢١ وشرح شواهد ٨١ - ٨٤ والكتاب ١: ٤٧٥ و ٢: ٣٠٥ والأزھية ٤٠ والكامل ٢٩٥ والخصائص ٣: ١٠٨ والنصف ٣: ١٢٨ ومنازل الحروف ٦٨ وشرح المفصل ٥: ١٢٠ و ٨: ١١٣ والمقتضب ١: ٥١ و ٢: ٣٦٣ والوحشيات ٢٧ - ٢٨ والخزائن ٢: ١٢١ و ٤: ٤٨٧. والطب: العادة والدأب. والدولة: الغلبة والانتصار.

(٣) وهو ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف. توفي سنة ٢٤٤ =

بَنِي غُدَانَةَ ، مَا إِنَّ أُنْتُمْ ذَهَبًا
وَلَا صَرِيْفًا ، وَلَكِنْ أُنْتُمْ الْخَرْفُ
بنصب « ذهب » و « صريف » .

الرابع : ألاّ يتقدم غير ظرف ، أو جار ومجرور ، من معمول
خبرها . فإن^(١) تقدم غيرهما بطل العمل ، نحو ما طمامك زيدٌ آكلٌ .
وأجاز ابن كيسان نصب « آكل » ونحوه ، مع تقديم المفعول .
وزاد بعضهم شرطين آخرين : أحدهما ألاّ تؤكّد بمثلا . فإن
أكّدت ، نحو : ماما زيد قائم ، وجب الرفع . قال ابن أصبغ : عند عامة
النحويين ، وأجازه^(٢) جماعة من الكوفيين . قلتُ : وصرح ابن مالك
بعمليها ، في هذه الصورة . ولم يحك في ذلك خلافاً . وأنشد ، على العمل ،
قول الراجز^(٣) :

لَا يُنْسِكُ الْأُسَى تَأْسِيًا ، فَا
مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

= وفيات الاعيان ٦ : ٣٩٥ . والبيت في المنسني ٢٢ وشرح شواهد ٨٤
وأوضح المسالك ١ : ١٩٥ وشرح الأشموني ١ : ٣٩٧ والمجمع ١ : ١٢٣ والدرر
١ : ٩٤ والخزانة ٢ : ١٢٤ . والصريف : الفضة .

(١) ب وجود : فلو
(٢) في الأصل : وأجاز .
(٣) المجمع ١ : ١٢٤ والدرر ١ : ٩٥ .

فكرر « ما » النافية تأكيداً ، وأبقى عملها . وثانيهما : ألاّ يبدل
من الخبر بـ « لا » مصحوباً بـ « إلاّ » ، نحو : ما زيد شيء إلاّ شيء
لا يُعْبَأُ به . وفي « الكتاب » للصّفتار^(١) جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد
« إلاّ » على البديل من الموضع . وهو وهم .

وغير المجازين ، ومن ذُكرَ معهم ، لا يُعملون « ما » .
وحكى سيبويه أن إهمالها لغة بني تميم .

وأما غير العاملة فهي الداخلة على الفعل . نحو : ما قام زيد ،
وما يقوم عمرو . فهذه لا خلاف بينهم ، في أنها لا عمل لها . وإذا
دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيته ، وإذا دخلت على المضارع
خلصته للحال ، عند الأكثر . قال ابن مالك : وليس كذلك ، بل قد
يكون مستقبلاً ، على قلّة . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : مَا يَكُونُ لِي
أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾^(٢) . واعتُرض بأنهم إنما جعلوها
مُخْلِصة للحال ، إذا لم يوجد قرينة غيرها ، تدلّ على غير ذلك^(٣) .

(١) وهو قاسم بن علي البطلوسي . شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، قيل : هو

أحسن شروحه . ومات بعد ٦٣٠ . بنية الوعاة ٢ : ٢٥٦ .

(٢) يونس : ١٥ . (٣) في الأصل : على ذلك .

مسألة

ندر تركيب « ما » النافية مع النكرة ، تشبيها لها بـ « لا » .
كقول الشاعر^(١) :

وما بأس ، لو رَدَّتْ عَلَيْنَا تَجِيَّةٌ
قَلِيلٌ ، عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ ، عَابُهَا
وأما المصدرية فقسمان : وقتية ، وغير وقتية .

فالوقتية : هي التي تُقَدَّرُ بمصدر ، نائب عن ظرف الزمان . كقوله
تعالى ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٢) ما دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴿ ۝ ﴾ . وتسمى
ظرفية أيضاً . ولا يشار إليها ، في ذلك ، شيء من الأحرف المصدرية ،
خلافًا للزمنشري ، في زعمه أن « أن » تُشار إليها في هذا المعنى . وحمل
على ذلك قوله تعالى ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾^(٣) ، و ﴿ إِلَّا أَنْ
يَصْدَقُوا ﴾^(٤) ، أي : وقت إيتائه ، وحين تصدقهم . وقال ،

(١) المغني ٣٣٥ وشرح شواهد ٧١٥ والجمع ١ : ١٢٤ والدرر ١ : ٩٦ .
والعاب : العيب .

(٢) هود : ١٠٨ . وسقط « خالدين فيها » من الأصل .

(٣) البقرة : ٢٥١ . (٤) النساء : ٩١ .

في قوله تعالى ﴿أَتَقْسِلُون رَجُلًا، أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ (١) :
ولك أن تقدّر مضافاً محذوفاً ، أي : وقت أن يقول . ومعنى التعليل ،
في هذه الآيات ، ظاهر . فلا يعدل (٢) عنه .

وغير الوقتية : هي التي تقدّر مع صلتها ، بمصدر ، ولا يحسن
تقدير الوقت قبلها ، نحو : يعجبني ما صنعت ، أي : صنعك . ومن ذلك
قوله تعالى ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (٣) ، وقول
الشاعر (٤) :

يَسْرُ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَاثَ ذَهَابُهُنَّ ، لَهُ ، ذَهَابَا

وزعم السهيلي أن شرط كون « ما » مصدرية صلاحية وقوع
« ما » الموصولة موقعها ، وأن الفعل بعدها لا يكون خاصاً . فلا يجوز :
أريد ما تخرج ، أي : خروجك . وهو مردود ، بالآية والبيت السابقين .
واعلم أن « ما » المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع ،

(١) غافر : ٢٨ .
(٢) ب : فلا معدل .
(٣) التوبة : ٢٥ .
(٤) الفصل ١٤٧ وشرحه ٨ :
١٤٢ - ١٤٣ .

ولا توصل بالأمر . وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف . ومذهب
سيبويه والجمهور أن « ما » المصدرية حرف ، فلا يعود عليها ضمير ،
من صلتها . وذهب الأخفش ، وابن السَّرَّاج ، وجماعة من الكوفيين ،
إلى أنها اسم ، فتفتقر إلى ضمير . فإذا قلت : يعجبني ما صنعت ، فتقديره
عند سيبويه : يعجبني صنمك . وعند الأخفش : الصنم الذي صنعته .
ورُدَّ عليه ، بقول الشاعر^(١) :

* بَعَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ ، وَالْفَدْرِ *

إذ لا يسوغ تقديره هنا .

وأما الزائدة فلها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، لجرد التوكيد . وهي التي دخلها
في الكلام كخروجها . نحو ﴿ فَبَارِ حَمَّةٍ ^(٢) ﴾ ، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ^(٣) ﴾ ،

(١) عجز بيت ، صدره :

أليس آميري ، في الأمور ، بأنتها

الفتي ٣٣٩ وشرح شواهد ٧١٧ والميني ١ : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ . وزاد في ب : من الله .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

و ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾^(١)، ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٢)، ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ﴾^(٣). وزيادتها بعد «إن» الشرطية «وإذا» كثيرة.

الثاني : أن تكون كافة . وهي تقع بعد «إن» وأخواتها . نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٤) . وبعد «رُبَّ» ، وكاف التشبيه ، في الأكثر . وذكر ابن مالك أنها قد ^(٥) تكف الباء ، وتحدث فيها معنى التقليل . وقد جاءت «ما» الكافّة أيضاً ، بعد «قُلَّ» إذا أريد به النفي . نحو : قلّما يقول ذلك أحد .

الثالث : أن تكون عوضاً . وهي ضربان : عوض من فعل ، وعوض من الإضافة . فالأول كقولهم : أمّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ . والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ . فحذفت لام التعليل ، وحذفت «كان» ، فأنفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ، وجيء بـ «ما» عوضاً من «كان» . والثاني كقولهم : حينما ، وإذ ما . فـ «ما» فيها عوض من الإضافة ، لأنها قصد الجزم بهما ، قطعاً عن الإضافة ، وجيء

(١) نوح : ٢٥ . وقرئت : مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ .

(٢) الأنفال : ٥٨ . (٣) التوبة : ١٢٤ .

(٤) النساء : ١٧١ . (٥) سقطت من الأصل .

بـ « ما » عوضاً منها . وجعل بعضهم « ما » في قول امرئ القيس ^(١) :

* وَلَا سِيَّامًا يَوْمًا ، بِدَارَةِ جُلْجُلٍ *

عوضاً من الإضافة ، ونصب « يوماً » على التمييز .

الرابع : أن تكون منبّهة على وصف لائق . قال ابن السّيد :
وهي ثلاثة أقسام : قسم للتعظيم والتهويل ، كقول الشاعر ^(٢) :

عَزَمْتُ ، عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ
لَأَمْرِ مَا ، يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

وقسم يراد به التحقير ، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أعطيت
إلا عطيةً ما ؟ وقسم لا يراد به تعظيم ، ولا تحقير ، ولكن يراد به
التنويح ، كقولك : ضربته ضرباً ما . أي : نوعاً من الضرب .

(١) عجزيت ، صدره :

ألا ، رَبَّ يَوْمٍ ، لكَ مِنْهُ ، صالح

ديوان امرئ القيس ١٠ والمغني ٣٤٧ .

(٢) أنس بن مدركة . الكتاب ١ : ١١٦ والمفصل ٤١ وشرحه ٣ : ١٢ وأما

ابن الشجري ١ : ١٨٦ والمجمع ١ : ١٩٧ والدرر ١ : ١٦٩ والخزانة ١ :

٤٧٦ و ٢ : ٥٤٥ . وقوله عزمت على إقامة ذي صباح ، أي : عزمت

على الغارة صباحاً .

قلت : وذهب قوم إلى أن « ما » في ذلك كله اسم ، وهي صفة بنفسها . قال ابن مالك : والمشهور أنها حرف زائد بمنزلة على وصف لائق بالمحل . وهو أولى ، لأن زيادة « ما » ، عوضاً من محذوف ، ثابت في كلامهم . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها ، جامدة كجمود « ما » ، إلاّ وهي مردفة بمكمل . كقولهم : مررت برجلٍ أيّ رجلٍ .

وزيد ، في أقسام الزائدة ، قسمين ^(١) آخرين :

أحدهما : أن تكون مهيّئة . وهي الكافّة لـ « إن » وأخواتها ، ولـ « رب » إذا وليها الفعل . نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٣) . فـ « ما » في ذلك مهيّئة ، لأنها هيأت هذه الألفاظ ، لدخولها على الفعل . ولم تكن قبل ذلك صالحة ، للدخول عليه ، لأنها من خواصّ الأسماء . والتحقيق أن المهيّئة نوع من أنواع الكافّة . فكل مهيّئة كافّة ، ولا ينمكس .

(١) كذا .

(٢) فاطر : ٢٨ .

(٣) الحجر : ٢ .

والآخر: أن تكون مسلّطة . ذكر هذا القسم أبو محمد بن السّيد . قال : وهي ضدّ الكافّة . وهي التي تلحق « حيث » و « إذ » . فيجب لهما بها العمل .

قلت : قد تقدم أنّ « ما » في « حيثما » و « إذ ما » عوض من الإضافة . ولما كان لحاقها لـ « حيث » و « إذ » شرطاً في الجزم بها سمّاها مسلّطة . وقد كثّر ابن السّيد أقسام « ما » . فذكر لها اثنين وثلاثين قسمًا ، بأقسام الاسمية . وذكر ، في تلك الأقسام ، ما لا تحقيق في ذكره . فلذلك أضربت عنه .

وأما « ما » ^(١) الاسمية فلها سبعة أقسام :

موصولة : وهي التي يصلح في موضعها « الذي » ، نحو ﴿ وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ، وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .

وشرطية : نحو ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ ^(٣) .

واستفهامية : نحو ﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٤) .

(٢) النحل : ٤٩ .

(١) مقطّات من الأصل .

(٤) طه : ١٧٠ .

(٣) البقرة : ١٠٦ .

ونكرة موصوفة : نحو : مررتُ بما مُعجِبٍ لك ، أي : بشيءٍ
مُعجِبٍ .

ونكرة غير موصوفة : وهي في ثلاثة مواضع :

الأول: باب التعجب ، نحو : ما أحسنَ زيداً ! فـ « ما » في ذلك
نكرة غير موصوفة ، والجملة بعدها خبر^(١) . هذا مذهب سيبويه ،
وجهور البصريين ، ورؤي عن الأخفش . [وقيل : هي موصولة، والجملة
صلتها ، والخبر محذوف . وهو ثاني أقوال الأخفش]^(٢) . وقيل : هي
نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف . وهو ثالث أقواله . وقيل :
استفهامية . وهو قول الكوفيين . قل بعضهم : هو^(٣) قول الفراء ،
وابن درستويه .

الثاني : باب^(٤) « نَعَمْ » و « بئسَ » ، على خلاف فيه . وتلخيص
القول في « ما » بعد « نَعَمْ » و « بئسَ » أنها إن جاء بعدها اسم نحو :
نعمًا زيدٌ ، وبئسًا تزويجٌ ولا مَهْرٌ ، فتميزا ثلاثة مذاهب : أولها أن
« ما » نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمَر ،

(١) ب : خبرها . (٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : وهو . ب : هذا . ومقطت من د .

(٤) في الأصل : في باب .

والمرفوع بعد « ما » هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .
قلت : ليس هو مذهب جميعهم . وثانيها أن « ما » معرفة تامة ، وهي
الفاعل . وهو ظاهر قول سيبويه ، ونُقل عن المبرد ، وابن السَّراج ،
والفارسي ، وهو أحد قولي الفراء ، واختاره ابن مالك . وثالثها أن « ما »
رُكبت^(١) مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها
هو الفاعل . وقال به قوم منهم الفراء .

وإذا جاء بعدها فعل فمشرة مذاهب :

أولها : أن « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفة
للمخصوص محذوف .

وثانيها : أن « ما »^(٢) نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفتها ،
والمخصوص محذوف .

وثالثها : أن « ما » اسم تام معرفة^(٣) ، وهي فاعل « نعم » ،
والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له .

ورابعها : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف .

(٢) ج : أنها .

(١) ب : مركبة .

(٣) سقطت من ب .

وخامسها: أنها موصولة ، وهي المخصوص ، و « ما » أخرى
تميز محذوف ، والأصل : نعم ما ما صنعت .

وسادسها : أن « ما » تميز ، والمخصوص « ما » أخرى موصولة
محذوفة ، والفعل صلة لها^(١) .

وسابعها : أن « ما » مصدرية ، ولا حذف في الكلام . وتأويلها :
بئس صنعك ، وإن كان لا يحسن في الكلام : بئس صنعك ، كما
تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

وثامنها : أن « ما » فاعل ، وهي موصولة ، يُسكتفي بها وبصاتها
عن المخصوص .

وتاسعها : أن « ما » كافتة لـ « نعم » ، كما كفت « قل » فصارت
تدخل على الجملة^(٢) الفعلية .

وعاشرها : أن « ما » نكرة موصوفة مرفوعة بـ « نعم » .
والمشهور من هذه المذاهب الثلاثة الأول . وليس هذا موضع بسط
الكلام على هذه المذاهب . وقد ذكرتها^(٣) في غير هذا الكتاب .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ب : الجمل .

(٣) ب : ذكرته .

الثالث قولهم : إِنْني ممّا أنْ أفعلَ ، أي : إني من أمرٍ فعلي^(١) .
قال الشاعر^(٢) :

ألا ، غَنِيّا بالزّاهريّةِ ، إِنْني
على النَّأيِ ، ممّا أنْ أَلَمَّ بها ذِكْرا
أي : من أمرٍ إلماي . وحيث جاء « ممّا » وبعدها « أنْ أفعل » فهذا
تأويلها ، عند قومٍ . فإنْ لم يكن بعدها « أنْ » فهي بمنزلة « ربّما » .
وقال السيرافي ، في قول العرب « إِنْني ممّا أنْ أفعلَ كذا » : اسماً
تامّاً في موضع الأمر . وتقدير الكلام : إِنْني من الأمرِ صنعِي كذا
وكذا . فالياء اسم « إنْ » ، و « صنعِي » مبتدأ ، و « من الأمر » خبر
« صنعِي » ، والجملة في موضع خبر « إنْ » .

والسادس : من أقسام « ما » الاسمية أن تكون صفة ، نحو^(٣) :

* لأمرٍ ما ، يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ *

عند قوم . وقد تقدّم ذكرها في أقسام الزائدة^(٤) .

(١) في الأصل : فعل .

(٢) المقتضب ٤ : ١٧٥ . والزاهرية : اسم علم .

(٣) عجز بيت لأنس بن مدرّكة . انظره في ص ٣٣٤ .

(٤) ب : في موضع .

والسابع : أن تكون معرفة تامة . وذلك في باب « نعم » و « بئس » ،
على ظاهر قول سيبويه . وفي قولهم : إني ممّا أن أفعل ، على ما ذكره
السيرافي .

وإنما ذكرت أقسام الاسمية ، في هذا الكتاب ، وإن لم يكن
موضوعاً لذلك ، لشدة الحاجة إلى معرفة هذه الأقسام . والله ، سبحانه
وتعالى ، أعلم .

هل

حرف استفهام . تدخل على الأسماء والأفعال ، لطلب التصديق
الموجب ، لا غير ، نحو : هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟ فتساوي الهمزة
في ذلك .

وتنفرد الهمزة ، بأنها ترد لطلب التصوّر ، نحو : أزيد في الدار
أم عمرو ؟ ولذلك انفردت بمعادلة « أم » المتصلة ، لأنها يُطلب بها
تعيين أحد الأمرين ، و « هل » لا يطلب بها ذلك . وانفردت الهمزة
أيضاً بأنها تدخل على المنفي ، نحو ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ^(١) ،

(١) الزمر : ٣٦ .

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(١) . ولا تدخل « هل » على منفي .
وتفارق الهمزة « هل » في أمور أخر :

الأول : أن الهمزة ترد للإنكار ، والتوبيخ ، والتمعجب ، بخلاف
« هل » .

والثاني : أن « هل » قد يراد بالاستفهام بها النفي ، نحو قولك :
هل يقدر على هذا غيري ، أي : ما يقدر . ويعين ذلك دخول « إلا » ،
نحو ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾^(٢) .

والثالث : أن الهمزة تتقدم على فاء المطف وواوه وشم ، بخلاف
« هل » . وقد تقدم ذكر هذا في الباب^(٣) الأول .

والرابع : أن الهمزة لا تعاد بعد « أم » ، و « هل » يجوز أن
تعاد وألا تعاد . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى ﴿ قُلْ : هَلْ
يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ،
أَمْ جَعَلُوا ﴾^(٤) .

(١) الانشراح : ١ . (٢) سبأ : ١٧ .

(٣) في الأصل : ذكر هذا الباب في .

(٤) الرعد : ١٦ .

والخامس : أن الهمزة تدخل على « إن » ، كقوله تعالى ﴿ قَالُوا :
أَأَنْتَ لَا تُؤْتِي يَوْسُفُ ﴾^(١) ، بخلاف « هل » .

والسادس : أن الهمزة قد يليها اسم ، بعده فعل ، في الاختيار ،
نحو : أزيد قام ؟ وأزيداً ضربت ؟ وإن كان الأولى أن يليها الفعل ،
بخلاف « هل » فإنها لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل ، إلا في الشعر .
ولذلك وجب النصب ، في نحو : هل زيداً ضربته ؟ في باب الاشتغال ،
وترجّح بعد الهمزة ولم يجب^(٢) .

والسابع : زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة و « هل » أن الهمزة
لا يستفهم بها ، إلا وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه ، بخلاف
« هل » فإنه لا يترجّح عنده لا النفي ولا الإثبات .

تنبيه

الأصل في « هل » أن تكون للاستفهام ، كما ذكر . وقد ترد
لمعانٍ أخر :

(١) يوسف : ٩٠ .

(٢) في الأصل : ويرجع بعد الهمزة .

الأول : النفي ، وقد تقدم .

الثاني : أن تكون بمعنى « قد » . ذكر هذا قوم من النحويين ، منهم ابن مالك . وقال به الكسائي ، والفراء ، وبعض المفسرين ، في قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾^(١) . واستدل بعضهم ، على ذلك ، بقول الشاعر^(٢) :

سائل فوارس يربوع ، بشدّتنا :
أهل رأونا ، بسفح القف ، ذي الأكم .

فالمعنى : أقدر رأونا . ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها . وأنكر بعضهم مرادفة « هل » لـ « قد » ، وقال : يحتمل أن يكون « أهل رأونا » من الجمع بين أداتين لمعنى واحد ، على سبيل التوكيد ، كقوله^(٣) :

(١) الإنسان : ١ .

(٢) زيد الخيل . ديوانه ١٠٠ والمغني ٣٨٩ وشرح شواهد ٧٧٢ والمقتضب ١ : ٤٤ و ٢٩١ و أمالي ابن الشجري ١ : ١٠٨ و ٢ : ٣٣٤ وأسرار العربية ٣٨٥ والخصائص ٢ : ٤٦٣ والمفصل ١٤٩ وشرحه ٨ : ١٥٢ والممع ٢ : ٧٧ والدرر ٢ : ٩٥ والخزانة ٤ : ٥٠٦ . ويربوع : اسم قبيلة .
والشدة : الحملة . والقف : جبل ليس بهال .
(٣) عجز بيت لمسلم بن معبد . انظره في ص ٨٠ .

* وَلَا لِلصَّابِئِينَ أَبَدًا دَوَاءٌ *

بل الجمع بين الهمزة و « هل » أسهل ، لاختلاف لفظهما ، ولأن أحدهما ثنائي . وقال بعضهم : إن أصل « هل » أن تكون بمعنى « قد » ، ولكنه لما كثر استعمالها في الاستفهام استغني بها عن الهمزة . وفي كلام سيبويه ما يوم^(١) ذلك ، وهو بعيد .

الثالث : أن تكون بمعنى « إن » . زعم بعضهم أن « هل » في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرٍ ﴾^(٢) بمعنى « إن » . ولذلك يُتَلَقَّى^(٣) بها القسم ، كما يتلقَّى بـ « إن » . وهو قول ضعيف .

الرابع : أن تكون للتقرير والإثبات . ذكره بعضهم ، في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرٍ ﴾ ، وفي قوله تعالى^(٤) ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ . وذكر بعض النحويين أن « هل » لم تستعمل للتقرير^(٥) ، وأن ذلك مما انفردت به الهمزة .

(١) في الأصل : يفهم . وانظر الكتاب ١ : ٥١ و ٩٢ .

(٢) الفجر : ٥ . والحجر : العقل .

(٣) في الأصل و ب و ح : يلقى . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) في الأصل : في التقرير .

الخامس : أن تكون للأمر ، كقوله تعالى ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُتَّبِعُونَ ﴾ ^(١) . فهذا صورته صورة ^(٢) الاستفهام ، ومعناه الأمر ، أي : انتهوا . والله أعلم .

هـ

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً ^(٣) .

فإذا كان اسماً فله قسمان :

أحدهما : أن يكون اسم فعل بمعنى : خُذْ . وفيه لغات أخر .

والثاني : أن يكون ضميراً للغائبة ، وهو واضح .

وإذا كان حرفاً فهو حرف تنبيه . ويترد في أربعة مواضع :

الأول : مع اسم الإشارة ، نحو : هذا . ويكثر في المجرد من

الكاف ، ويقل في المقرون بالكاف ، كقول طرفة ^(٤) :

(١) المائدة : ٩١ .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) ب : ويكون حرفاً .

(٤) ديوانه ٤٩ . وفي الأصل : لا يعرفوني . والغبراء : الأرض . والطراف :

القبّة من آدم .

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ، الْمُمَدَّدِ .

ويمتنع في المقرون بالكاف واللام، فلا يُقال: هَذَاكَ، لكثرة الزوائد.

الثاني: مع «أَيَّ» في النداء، نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ. وحرف التنبيه لازم في هذا الموضع، لأنه كالصلة لـ «أَيَّ»، بسبب ما فاتها من الإضافة. ولذلك يقول المعربون فيه: «ها» صلة وتنبيه.

الثالث: مع ضمير الرفع المنفصل، إذا كان مبتدأ^(١) مخبراً عنه باسم الإشارة. نحو: هَا أَنَا ذَا، وَهَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ. وظاهر كلام ابن مالك أن «ها» الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة، وفصل بينهما بالضمير. قال^(٢): وفصلها من المجرد بـ «أَنَا» وأخواته كثيرٌ، وبغيرها قليلٌ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيداً. يعني في نحو: هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ.

وكلام سيبويه يقتضي أن «ها» قد^(٣) تدخل على الضمير، كما تدخل على اسم الإشارة، وليست مقدمة من تأخير. قال^(٤): وقد

(١) سقطت من الأصل .

(٢) التسهيل ٤٠ .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) الكتاب ١ : ٣٧٩ .

تكون «ها» في «ها أنت ذا» غير مُقدَّمة ، ولكنها تكون
 [للتنبية] ^(١) ، بمنزلتها في «هذا» . يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ها أنتُمْ
 هؤُلاءِ﴾ ^(٢) . فلو كانت «ها» ^(٣) المقدمة مصاحبة «أولاء» ^(٤) لم
 تُعدّ ^(٥) . ويؤيد ما قاله سيبويه ^(٦) أن «ها» قد دخلت على الضمير ،
 وليس خبره اسم إشارة . كقول الشاعر ^(٧) :
 * أبا حَكَمٍ ، ها أنتَ عَسْمُ مُجَالِدٍ *
 قال بعضهم : وهو شاذ .

تنبيه

يقال : ها أنا ذا ، وها أنا هذا ، وأنا هذا . وأكثرها الأول ، ثم الثاني ،
 ثم الثالث . وقال القراء : لا يكادون يقولون : أنا هذا . وقد حكى
 أبو الخطاب ^(٨) ، ويونس : أنا هذا ، وهذا أنا .

-
- (١) زيادة من الكتاب . (٢) آل عمران : ٦٦ .
 (٣) في الأصل : الهاء . (٤) ج : الهاء .
 (٥) في الكتاب : فلو كانت «ها» ههنا هي التي تكون أولاً ، إذا قلت «هؤُلاءِ» ،
 لم تُعد «ها» ههنا ، بعد «أنتم» .
 (٦) في الأصل : هذا الكلام .
 (٧) صدر بيت لبعض بني أسد ، عجزه :
 وسَيِّدُ أَهْلِ الْأَبْطَحِ الْمُنَاجِرِ
 معاني القرآن ٣ : ٢٩٦ وتهذيب اللسان والتاج (نحر) وتفسير القرطبي ٢٠ : ٢١٩ .
 (٨) وهو الأخفش الأكبر ، عبد الحميد بن عبد الحميد . أخذ عنه سيبويه =

الرابع : مع اسم الله في القسم ، نحو : ها الله . وفيه أربعة أوجه :
 قطع الهمزة ، ووضاها ، كلاهما مع إثبات ألف « ها » ^(١) ، وحذفها .
 وهل الجر بـ « ها » ، أو بحرف القسم المحذوف ، خلاف ^٢ ، كما تقدم
 في الهمزة .

وقد جاء استعمال « ها » في غير هذه المواضع الأربعة ^(٣) ، ولكنه
 قليل . كقول النابغة ^(٣) :

ها إن ذي عذرة ، إلا تكن نفعتم

فإن صاحبها مُشاركُ النكدر

وزعم بعضهم أن الأصل « إن » ^(٤) هذي ، فقدم التنبيه ، وفصل
 بـ « إن » ، كما قال زهير ^(٥) :

= والكسائي وأبو عبيدة . وهو في طبقة عيسى بن عمر ويونس بن حبيب .

إنباه الرواء ٢ : ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) في الأصل : ألفها . ب : الألف هاء .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ديوانه ٢٦ . والعذرة : المَعذرة .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) ديوانه ٨٤ والكتاب ٢ : ١٤٥ و ١٥٠ والخزانة ٢ : ٤٧٥ و ٤ : ٢٠٨

و ٤٧٨ . وتعمد : اعم . واقدر بذرعك : قدر بخطوك ، أي : لا تكلف

نفسك ما لا تطيق . وتنسلك : تدخل .

تَعَلَّمَنَ هَا ، لَعَمْرُ اللَّهِ ، ذَا قَسَمًا
فَاقْدِرْ بِذَرِّكَ ، وَاَنْظُرْ : أَيْنَ تَنْسَلِكُ ؟

فصل بين التنبيه واسم الإشارة بالقسم .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « هَا » قد تستعمل مفردة ،
فيقال « هَا » بمعنى : تَنْبِيْهُ . والله أعلم .

هُوَ وَهِيَ وَهُمْ

إذا وقعت فصلاً ، فيها خلاف بين النحويين . وليس الخلاف
خاصاً بهذه الألفاظ الثلاثة ، بل هو جارٍ في الضمير المرفوع المنفصل ،
إذا وقع فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر . نحو ﴿ إِنَّ
كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَكُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَكُنَّا
نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ^(٣) ، وما أشبه ذلك .

فذهب قوم إلى أن هذه مضمرات ، باقية على اسميتها . قيل : وهو
مذهب البصريين .

(٢) المائدة : ١١٧ .

(١) الأنفال : ٣٢ .

(٣) القصص : ٥٨ .

وذهب قوم إلى أنها حروف ، لأنها جاءت لمعنى في غيرها ، وهو
الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع . قيل : وهو مذهب أكثر
النحويين . وصحَّحه ابن عصفور .

واختلف القائلون بأنها أسماء : هل لها محل من الإعراب ، أو ليس
لها محل . فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب^(١) . وذهب
الكسائي ، والفراء ، إلى أن لها محلاً . فقال الكسائي : محلها محل ما بعدها .
وقال الفراء : محلها محل ما قبلها . وثمره الخلاف في نحو ﴿ كُنْتَ أَنْتَ
الرَّقِيبَ ﴾ . فعلى مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً ، وعلى
مذهب الفراء يكون محله رفعاً . والصحيح مذهب البصريين ، وبيان
ذلك في غير هذا الموضع . وقد بسطت الكلام على ذلك في « شرح
التسهيل » . والله أعلم .

و

حرف نداء ، مختص^(٢) بباب الندبة ، فلا ينادى به إلا المندوب .
نحو : وازيداه . والندبة هي : نداء المتفجع عليه ، والمتوجع منه .

(١) في الأصل : لا محل لها . (٢) ب : يختص .

وذهب بعض النحويين إلى أن «وا» يجوز أن ينادى بها غير المندوب،
 فيقال: وازيدُ أقبل . ومذهب سيبويه ، وجهور النحويين ، ما سبق .
 واختلف في «وا» فقيل: هي أصل برأسه . وهو الصحيح . وقيل: هي
 فرع «يا» ، وواوها بدلٌ عن الياء . وهو قول ضعيف ، لا دليل عليه .
 ولـ «وا» قسمٌ آخر ، وهو أن تكون اسم فعل ، بمعنى التعجب
 والاستحسان . كقول الشاعر^(١) :

وا ، بأبي أنتِ ، وفُوكِ الأُشْنَبُ
 كأنما ذُرٌّ ، عليه ، الزَّرْنَبُ
 والله أعلم .

وبي

المعروف أنها اسم فعل ، بمعنى : أعجَبُ . قال الشاعر^(٢) :

(١) أحد بني تميم . المغني ٤٠٨ وشرح شواهد ٧٨٦ والحيي ٤ : ٣١٠ .
 وحاشية الصبان ٣ : ١٩٨ وأوضح المسالك ٣ : ١١٧ . والأشنب : الحاد
 الأسنان . والزرنب : نبت طيب الرائحة .

(٢) زيد بن عمرو بن نفيل . أوابنه سعيد ، أو نبيه بن الحجاج . الكتاب ١ : ٢٩٠ .
 وشرح القصائد السبع ٣٦٠ وشرح القصائد العشر ٣١٠ والبيان والتبيين =

وَيَ، كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نُشَبُّ يُحْدِ
 بَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ
 فهو اسم للفعل المضارع . وتلحقها كاف الخطاب . قال عنتره^(١) :

ولقد شفَى نفسي ، وأبرأ سقمها
 قيل الفوارس : وَيَكْ ، عنتر ، أقدم

وقال الكسائي : إِنَّ « وَيَكْ » محذوفة من « وَيَلَكْ » . فالكاف ، على
 قوله ، ضمير مجرور . وأما قوله تعالى ﴿ وَيَسْكُنُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ
 لِمَنْ يَشَاءُ ﴾^(٢) ، فقال أبو الحسن الأخفش^(٣) : هو « وَيَكْ » بمعنى :
 أعجب ، والكاف حرف خطاب . أي : أعجب لأن الله . وعند الخليل
 وسيبويه^(٤) أن « وي » وحدها ، والكاف للتشبيه . واختلاف القراء
 في الوقف مشهور .

= ١ : ٢٣٥ والخصائص ٣ : ٤١ و ١٦٩ و عيون الأخبار ١ : ٢٤٢ والبخلاء
 ١٦٧ وحاشية العبدان ٣ : ١٩٩ والبحر ٧ : ١٣٥ والخزانة ٣ : ٩٥ - ٩٦ .
 والنشأ : المال .

- (١) ديوانه ٢١٩ والمغني ٤٠٩ والخزانة ٣ : ٩٥ و ١٠١ .
 (٢) القصص : ٨ . (٣) سقطت من الأصل .
 (٤) الكتاب ١ : ٢٩٠ .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « وي » حرف تنبيه، معناها التنبيه على الزجر، كما أن « ها » معناها التنبيه على الحض. وهي تقال، للرجوع عن المكروه، والمحذور. وذلك إذا وجد رجل يسبّ أحداً، أو يوقعه في مكروه، أو يتلفه، أو يأخذ ماله، أو يعرض له بشيء من ذلك، فيقال لذلك الرجل: وَي. ومعناه: تنبيهه. وازدَجِرَ عن فعلك. ويجوز أن توصل به كاف الخطاب. هذا كلامه^(١). ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تعالى « وَيَكُنَّ اللَّهُ »، وقال: الصحيح أن تكون « وَي » حرف تنبيه. والله سبحانه أعلم.

يا

حرف تنبيه. وهي قسمان:

الأول: أن تكون لتنبيه المنادى، نحو: يا زيد. فهي، في هذا، حرف نداء. وهي أمّ باب النداء، فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت « وا »^(٢) في باب الندبة. وهي لنداء البعيد مسافةً أو حكماً. وقد ينادى بها القريب، تأكيداً. ومذهب سيبويه أن ما عدا الهمزة، من حروف النداء، فهو للبعيد. إلا أنه يجوز نداء

(١) في الأصل: كلام.

(٢) سقطت من الأصل.

القريب بما للبعيد ، على سبيل التوكيد . وقيل : « يا » مشتركة ؛ ينادى بها القريب ، والبعيد ، لكثرة استعمالها . ولكثرة استعمالها نقول ^(١) : إنها هي المحذوفة في النداء ، في نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ ^(٢) ، و ﴿رَبَّنَا آمِنَّا﴾ ^(٣) . ومواضع حذفها مذكورة في كتب النحو ، فلا نطول بها .

فائدة

ذهب بعض النحويين إلى أن « يا » وأخواتها ، التي يُنادى بها ، أسماء أفعال ، تتحمل ضميراً مستكنّاً فيها . ونُقل عن الكوفيين .
الثاني : أن تكون لمجرد التنبيه ، لا للنداء . ويليهما أحد خمسة أشياء : الأمر ، نحو ﴿أَلَا ، يَا اسْجُدُوا﴾ ^(٤) في قراءة الكسائي . وقول الشاعر ^(٥) :

(١) في الأصل : يقال .

(٢) يوسف : ٣٩ .

(٣) آل عمران : ٥٣ .

(٤) النمل : ٢٥ .

(٥) صدر بيت للشهاخ ، وعجزه :

وقبلَ مَنابا ، باكراتٍ ، وآجالٍ

ديوانه ٤٥٦ والغني ٤١٣ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ٢ : ٣٠٧ وشرح

المفصل ٨ : ١١٥ . ومنجبال : اسم موضع . وفي الأصل : ألا تسقياني .

* أَلَا ، يَا اسْقِيَانِي ، قَبْلَ غَارَةِ سِنُجَالِ *

والدعاء ، كقول الشاعر^(١) :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ ، وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ

وَالصَّالِحِينَ ، عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

و « لَيْتَ » نَحْوُ * يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ *^(٢) . و « رَبِّ » نَحْوُ^(٣) :

* يَا رَبِّ سَارِبَاتٍ مَا تَوَسَّدَا *

و « حَبَّذَا » كقول الشاعر^(٤) :

* (١) المغني ٤١٤ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ١ : ٣٢٠ والكامل ٤٧ - ٤٨
و ١٠١٦ والمفصل ٢٢ وشرحه ٨ : ١٢٠ والإنصاف ١١٨ وشرح الحماسة
للمرزوقي ١٥٩٣ واللامات ١٢ وأمثالي ابن الشجري ١ : ٣٢٥ و ٢ : ١٥٤
والمعني ٤ : ٢٦١ والهمع ١ : ١٧٤ و ٢ : ٧٠ والدرر ١ : ١٥٠ و ٢ : ٨٦
والخزانة ٤ : ٤٧٩ .

(٢) النساء : ٧٣ .

(٣) شرح الأشموني ١ : ١٨ وحاشية الصبان ١ : ٣٧ والخزانة ٤ : ٤٨٠ .

(٤) جرير . ديوانه ١٦٥ .

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ ، مِنْ جَبَلٍ
وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ ، مَنْ كَانَا

فـ «يا» في هذه المواضع حرف تنبيه ، لا حرف نداء . هذا مذهب قوم من النحويين . قال بعضهم : وهو الصحيح .

وذهب آخرون إلى أنها ، في ذلك ، حرف نداء ، والمنادى محذوف . والتقدير : أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا ، وَأَلَا يَا هَذَانِ اسْقِيَانِي . وكذلك تقدر ^(١) في سائرهما . وَضَعِفَ بوجهين : أحدهما : أن «يا» نابت مناب الفعل المحذوف ، فلو حُذِفَ المنادى لزم حذف الجملة ، بأسرها . وذلك إخلال . والثاني : أن المنادى مُعْتَمِدُ الْمُقْصِدِ ^(٢) ، فَإِذَا حُذِفَ تناقض المراد .

وذهب ابن مالك في «التسهيل» ^(٣) إلى تفصيل في ذلك . وهو

(١) في الأصل : التقدير .

(٢) ب و ج : القصد .

(٣) التسهيل ١٧٩ .

أَن « يا » إن وليها ^(١) أمرٌ أو دعاءٌ فهي حرف نداء ، والمنادى محذوف .
وإن وليها « ليت » أو « رَبُّ » أو « حَبَّذَا » فهي لمجرد التنبيه . وقد
بيَّنتُ ذلك في « شرح التسهيل » . والله أعلم .

(١) في الأصل : وهو إن وليها .

الباب الثالث

في الصربي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجملة ذلك ستة ^(١) وثلاثون : أجل ، وإذن ، وإذا ، وألا ، وإلى ، وأما ، وإن ، وأن ، وأنا وأنت ، وأنتِ ، وآي ، وآيا ، وبجل ، وبلى ، وبله ، وثم ، وجلل ، وجير ، وخلا ، ورُب ، وسوف ، وعدا ، وعسى ، وعلى ، وكما ، ولات ^(٢) ، وليت ، وليس ، ومنذ ، ومتى ، ونعم ، ونحن ، وهما ، وهن ، وهيا . وأنا أذكرها على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

أجل

حرف جواب مثل « نَعَمْ » . تكون لتصديق الخبر ، ولتحقيق

(١) في الأصل : أربعة . ب : ست . (٢) سقطت من الأصل .

الطلب . تقول لمن قال « قام زيدٌ » : أجل . ولمن قال « اضرب زيداً » :
أجل . قال الشاعر ^(١) :

ولو كنت تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَامَحَتُ
لَكَ النَّفْسُ ، واحلُولَاكَ كُلُّ خَلِيلِ
أَجَلٌ ، لا ، ولكن أنتَ أَشْأَمُ مِنْ مَشَى
وَأَسْأَلُ مِنْ صَمَاءٍ ، ذاتِ صَلِيلِ ^(٢)
وقال آخر ^(٣) :

وَقُلْنَ : عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ
أَجَلٌ جَيْرٌ ، إنْ كَانَتْ أَيْحَتُ دَعَارُهُ
قال صاحب « رصف المباني » : ولا تكون جواباً للثني ، ولا للتهني .
وقال غيره : « أجل » لتصديق الخبر ^(٤) ، ماضياً كان أو غيره ، موجباً

(١) المنصف ١ : ٨٢ واللمع ١٩٧ واللسان والتاج (حلا) و (صمم) .

(٢) السماء : الأرض . وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

(٣) مفرس بن ربيعي . المغني ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦١ - ٣٦٢ وشرح الفصل

٨ : ١٢٢ واللمع ٢ : ٤٤ و ٧٢ والدرر ٢ : ٥٢ و ٨٨ والصحاح واللسان

والتاج (جير) والخزافة ٤ : ٢٣٥ . وانظر ديوان طفيل الغنوي ٨٤ وديوان

كعب بن زهير ١٩٧ . والفردوس : اسم ماء لبني تميم . والدعائر : جمع دعثور
وهو الخوض المتنم .

(٤) في الأصل : تصديق للخبر .

أو غيرَه ، ولا تجيء جواباً للاستفهام . قال بعضهم : وتختص بالخبر .
وعن الأخفش أنها تكون في الخبر والاستفهام ، إلا أنها في الخبر
أحسن من « نعم » ، و « نعم » في الاستفهام أحسن منها . فإذا قال :
أنت سوف تذهب . قلت : أجل . وكان أحسن من « نعم » . وإذا
قال ^(١) : أذهب ؟ قلت : نعم . وكان أحسن من « أجل » .

الِإِذْنُ

حرف ينصب الفعل المضارع ، بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلاً . فإن كان حالاً رُفِعَ ، كقولك
لمن يحدثك : إذاً أظنك صادقاً .

الثاني : أن تكون مصدرة . فإن تأخرت ألغيت حتماً ، نحو :
أكرمك إذاً . وإن توسّطت ، وافترق ما قبلها لما بعدها ^(٢) - مثل أن
توسط بين المبتدأ وخبره ، وبين الشرط وجزائه ، وبين القسم وجوابه -
وجب إلغاؤها ، أيضاً ، كالم تأخرة .

قال ابن مالك : وشذّ النصيب بـ « إذن » بين ذي خبر وخبره ،

(١) في الأصل : قلت .

(٢) في الأصل : فلو .

(٣) ب : ما بعدها لما قبلها .

في قول الراجز^(١) :

لا تَتَرُ كَنَنِي ، فِيهِمْ شَطِيرَا
إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ ، أَوْ أَطِيرَا

وأجاز ذلك بعض الكوفيين . وتأوله البصريون على حذف الخبر ،
والتقدير : إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . ثم استأنف بـ « إِذَنْ » ، فنصب .
وإن تقدمها حرف عطف ففيها وجهان : الإلغاء ، والإعمال . والإلغاء
أجود ، وبه قرأ السبعة * وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ *^(٢) . وفي بعض الشواذ :
* وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا * على الإعمال .

الثالث : ألا يفصل ، بينها وبين الفعل ، بغير القسم^(٣) . فإن
فُصِّلَ بينهما بغيره أُلغيت ، نحو : إِذَا زَيْدٌ يَكْرِمُكَ . وإن فصل بالقسم
لم يُعتبر ، نحو : إِذَنْ ، وَاللَّهِ ، أَكْرَمَكَ .

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، نحو : إِذَنْ غَدًا أَكْرَمَكَ .
وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، نحو : إِذَنْ ، يَا زَيْدُ ، أَحْسِنَ

(١) المغني ١٦ وشرح شواهد ٧٠ والإيضاح ١٧٧ وأوضح المسالك ٣ : ١٧٠

وشرح المفصل ٧ : ١٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٨٨ والمجمع ٢ : ٦ والدرر

٢ : ٦ والعيني ٤ : ٣٨٣ والخزانة ٣ : ٥٧٤ . والشطير : البعيد .

(٢) الإسراء : ٧٦ . (٣) ب و ج : ألا يفصل بينها وبين القسم .

إليك ، وإذن - يغفرُ الله لك - يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ . ولم يسمع شيء من ذلك ، فالصحيح ^(١) منعه .

وأجاز الكسائي ، وهشام ، الفصل بعمول الفعل . وفي الفعل ، حيثُ ، وجهان . والاختيار عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . وبعض العرب يلغى «إذن» مع استيفاء الشروط ، وهي لُغِيَّةٌ ^(٢) نادرة ، حكاه عيسى ، وسيبويه ^(٣) . ولا يُقبل قول من أنكرها . ويتعلق بـ «إذن» مسائل .

الأولى : مذهب الجمهور أنها حرف ، كما تقدّم . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، وأصلها «إذا» . والأصل أن تقول : إذاجتئني أكرمك . فحُذِفَ ما يضاف إليه ، وعُوِّضَ منه التنوين .

ثم اختلف القائلون بحرفيتها . فقال الأكثرون : إنها بسيطة . وذهب الخليل ، في أحد أقواله ، إلى أنها مركبة من «إذ» و «أن» . واختلف القائلون بأنها بسيطة . فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها . وذهب الخليل ، فيما روى عنه أبو عبيدة ، إلى أنها ليست ناصبة

(٢) ب : لغة .

(١) ب : والصحيح .

(٣) الكتاب ١ : ٤١٢ .

بنفسها، و « أن » بعدها مقدرة . وإليه ذهب الزجاج ، والفارسي .
والصحيح أنها ناصبة بنفسها .

الثانية : قال سيبويه في إذن : « معناها الجواب والجزاء »^(١) .
فجمله قوم ، منهم الشلو بين ، على ظاهره . وقال : إنها للجواب والجزاء ،
في كل موضع . وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك . وحمله الفارسي على
أنها^(٢) قد ترد لهما ، وهو الأكثر ، وقد تكون للجواب وحده ، نحو
أن يقول القائل أحببك : فقول : إذا أطئتكَ صادقاً . فلا يتصور رهنالجزاء .

وقال بعض المتأخرين : « إذن » ، وإن دلت على أن ما بعدها
متسبب عما قبلها ، على وجهين : أحدهما : أن تدل على إنشاء الارتباط
والشرط ، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها ، في ثاني حال . فإذا قال :
أزورك ، فقلت : إذن أزورك ، فإيما أردت أن تجعل فعله شرطاً
للفعل^(٣) . وإنشاء السببية ، في ثاني حال ، من ضرورته أنها تكون في
الجواب ، وبالفعليّة ، وفي زمان مستقبل . والوجه الثاني : أن تكون

(١) في الكتاب ٢ : ٣١٢ : وأما إذن فجواب وجزاء .

(٢) في الأصل : أنه .

(٣) يريد : لفعلك . وفي الأصل وج : لفعله . ب : الفعل .

مؤكدة جواب، ارتبط بمتقدم، أو منبهة على سبب، حصل في الحال. نحو: إن أتيتني إذا آتاك، ووالله إذا أفعُلُ، وإذا أظنُك صادقاً. تقوله لمن حدثك. فلو^(١) حُذفت «إذا» فُهِم الربط. وإذا كان بهذا المعنى ففي دخولها على الجملة الصريحة، نحو: إن يقيم زيد إذا عمرو قائم، نظرٌ. قال: والظاهر الجواز.

الثالثة: إذا وقع بعد «إذا» الماضي، مصحوباً^(٢) باللام، كقوله تعالى ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ﴾^(٣)، فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر، قبل «إذا». وقال الفراء: «لو» مقدرة قبل «إذا»، والتقدير: لو ركنت لأذقناك. وقدّر، في كل موضع، ما يليق به.

الرابعة: اختلف النحويون في الوقف على «إذن». فذهب الجمهور إلى أنها يوقف عليها بالآلف، لشبهها بالمنون المنصوب. وذهب بعضهم إلى أنها يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة «أن» و«لن»^(٤)، وتقل عن الماضي والمبرد.

(١) في الأصل: فان.

(٢) في الأصل: مقروناً.

(٣) الإسراء: ٧٥.

(٤) سقطت من الأصل.

الخامسة : اختلف النحويون أيضاً ، في رسمها ، على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها تكتب بالألف . قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رُسمت في المصحف . ونُسب هذا القول إلى المازني ، وفيه نظر ، لأنه إذا كان يرى الوقف عليها^(١) بالنون ، كما نُقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف . والثاني : أنها تكتب بالنون . قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثر . وعن المبرد : أشبه أن^(٢) أ كوي يد من يكتب « إذن » بالألف ، لأنها مثل « أن » و « لن » ، ولا يدخل التنوين في الحروف . والثالث : التفصيل ، فإن أُنغيت كُتبت بالألف ، لضعفها ، وإن عَمِلت^(٣) كُتبت بالنون . وقال صاحب « رصف المباني » : والذي عندي فيها الاختيار أن يُنظر ، فإن وُصلت في الكلام كُتبت بالنون ، عملت أو لم تعمل ، كما يُفعل بأمثالها من الحروف . وإذا وُقف عليها كُتبت بالألف ، لأنها إذ ذاك مشبهةٌ بالأسماء المنقوصة ، مثل : دَمًا ، ويدًا . والله أعلم .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل و ج .

(٣) ب : أعملت .

إذا

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها أقسام :

الأول : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان : متضمنة^(١)
معنى الشرط . ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط ، نحو : إذا
جاء زيد فقم^(٢) إليه . وكثر مجيء الماضي بعدها ، مراداً به الاستقبال .
ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها ، إلا في الشعر ، كقول
الشاعر^(٣) :

وإذا نصبتك خصاصةً فارحُ الغنى

وإلى الذي يُعطي الرغائبَ فارغب

وإنما لم يجزم بها ، لمخالفتها « إن » الشرطية . وذلك لأن « إذا » لما
تُيقن^(٣) وجوده أو رجح ، بخلاف « إن » فإنها للمشكوك فيه ،
وقد تدخل على المُيقن وجوده إذا أبهم زمانه ، كقوله تعالى ﴿ أَفَأَنْ »

(١) في الأصل وج : مضمنة .

(٢) الثمر بن توبل . ديوانه ٧٢ . والرغائب : جمع رغبة ، وهي المطاء
الكثير .

(٣) في الأصل : يمين . وانظر التسهيل ٩٣ .

مِتْ فَهْمُ الْخَالِدُونَ ﴿١﴾ . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ : إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ﴿٢﴾ . وأجاز الكوفيون الجزم بـ « إذا » مطلقاً .

ومذهب سيبويه أن « إذا » لا يليها إلا فعل ظاهر ، أو مقدر . فالظاهر نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ﴿٣﴾ . والمقدر نحو ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ ﴿٤﴾ . ولا يجوز غير ذلك . هذا هو المشهور ، في النقل عن سيبويه . ونقل السهيلي أن سيبويه يحيز الابتداء بعد « إذا » الشرطية ، وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد « إذا » . قال ابن مالك : ويقولوه أقول ، لأن طلب « إذا » للفعل ليس كطلب « إن » . ومن ذلك قول الشاعر ﴿٥﴾ :

إِذَا بِأَهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ
لَهُ وَلَدٌ ، مِنْهَا ، فَذَلِكَ الْمَذَرَّعُ

-
- | | |
|---|-----------------------------------|
| (١) الأنبياء : ٣٤ . | (٢) الزخرف : ٨١ . |
| (٣) النصر : ١ . | (٤) الانشقاق : ١ . |
| (٥) الفرزدق . ديوانه ٤٩٥ والمغني ٩٧ وشرح شواهده ٢٧٠ والكامل ٤٦٨ . | والمذرع : الذي أمه أشرف من أبيه . |

وأولَ بعضهم البيت على أن التقدير : استقرت تحته حنظليّةٌ .
 فحنظليّة : فاعل ، وباهليّ : مرفوع بفعل يفسره العامل في « تحته » .
 ومذهب الجمهور أن « إذا » مضافة للجملة التي ^(١) بعدها ، والعاملُ
 فيها الجوابُ . وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة ،
 بل هي معمولة للفعل الذي بعدها ، لا لفعل الجواب .

قال الشيخ أبو حيان : ومذهب الجمهور فاسد ، من وجوه :
 أحدها : أن « إذا » الفجائية قد تقع جواباً لـ « إذا » الشرطية ، وما بعد
 « إذا » لا يعمل فيما قبلها . والثاني : اقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء
 الجزاء لا يعمل فيما قبلها . والثالث : أن جوابها جاء منفياً بـ « ما » ،
 نحو ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ ^(٢) ،
 وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها . والرابع : اختلاف وقتي الشرط
 والجواب ، في بعض المواضع ، نحو : إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ .
 قلت : والجواب عن هذه الوجوه أن الجمهور إنما يقولون :
 إن العامل فيها جوابها ، إذا كان صالحاً للعمل . فإن منع من عمله فيها
 مانعٌ كـ « إذا » الفجائية ، و « إن » ، ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذ

(١) سقطت من ب و ج و د .
 (٢) الجائية : ٢٥ .

مقدّر، يدل عليه الجواب . هذا حاصل كلامهم . وصرّح أبو البقاء^(١) ، في « إعرابه » بأن الفاء الداخلة في جواب « إذا » لا تمنع من عمل ما بعدها في « إذا » . وذكر الحوفي^(٢) ، والزمخشري ، أن العامل في ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ : فسبّح . وهذا يدل على أن الفاء ، عندهما ، لا تمنع كما قال أبو البقاء . وفيه نظر . وقد بسطت الكلام ، على ذلك ، في غير هذا الكتاب .

الثاني : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، مجردة من معنى الشرط . نحو قوله تعالى ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٣) ، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾^(٤) . والماضي بعدها في معنى المستقبل ، كما كان بعد المتضمنة^(٥) معنى الشرط . وقال الفراء : لا يكون بعدها الماضي إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام . ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ ، إِذَا

(١) عبد الله بن الحسين ، المكبري ، محب الدين . توفي سنة ٦١٦ . بغية الوعاة ٢ : ٣٨ . واسم كتابه « التبيان في إعراب القرآن » . وطبع تحت عنوان : إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن . وانظر منه ٢ : ٢٩٨ .

(٢) علي بن إبراهيم . توفي سنة ٤٣٠ . بغية الوعاة ٢ : ١٤٠ .

(٣) الليل : ١ . (٤) النجم : ١ .

(٥) في الأصل وج : المضمنة .

ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴿١﴾ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كُلَّمَا ضَرَبُوا ، أَيْ : لَا تَكُونُوا كَهَؤُلَاءِ ، إِذَا ضَرَبَ إِخْوَانُهُمْ ^(٢) فِي الْأَرْضِ .

الثالث : أَن تَكُونَ ظَرْفًا لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، وَاقِعَةً مَوْقِعَ «إِذَا» ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ : لَا أَجِدُ ^(٣)﴾ ، وَقَوْلِهِ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ، أَوْ لَهْوًا ، انْفَضُّوا إِلَيْهَا ^(٤)﴾ . فـ «إِذَا» ، فِي هَذَا وَنَحْوِهِ ، بِمَعْنَى «إِذَا» . هَذَا مَذْهَبُ ^(٥) بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ . قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» : وَرَبَّمَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَ «إِذَا» مَوْقِعُهَا ^(٦) . وَالَّذِي صَحَّحَهُ الْمَغَارِبَةُ أَنَّ «إِذَا» لَا تَقَعُ مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَلَا «إِذَا» مَوْقِعُهَا . وَتَأَوَّلُوا مَا أَوْفَى ذَلِكَ .

الرابع : أَن تَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَتَكُونَ اسْمًا ، بِمَجْرُورَةٍ بِـ «حَتَّى» كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ^(٧)﴾ . وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ . فـ «إِذَا» ، فِي ذَلِكَ ، فِيهَا وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونَ بِمَجْرُورَةٍ بِـ «حَتَّى» ،

(١) آل عمران : ١٥٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : إِخْوَانُكُمْ .

(٣) التَّوْبَةُ : ٩٢ .

(٤) الْجُمُعَةُ : ١١ .

(٥) ب : هَذَا هُوَ مَذْهَبُ .

(٦) التَّسْهِيلُ ٩٣ .

(٧) الزَّمَرُ : ٧١ .

واختاره ابن مالك . والثاني : أن تكون « حتّى » ابتدائية ، و « إذا » في . وضع نصب على ما استقرّ لها . وبه جزم أبو البقاء . وجوز الزمخشري الوجهين . قلت : وأشار الفارسي في « التذكرة » إلى جواز الوجهين . وتقدير الغاية على الأول : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾ ^(١) ، إلى وقت مجيئهم لها . وعلى هذا ، فلا جواب لها . وعلى الثاني ، تكون الغاية ما ينسبُكُ من الجواب مرتباً على الشرط . والتقدير المعنوي : إلى ^(٢) تفتّح أبوابها وقت مجيئهم ، فينقطع السوق . ويؤيد أنها بعد « حتّى » شرطية ، في موضع نصب ، اتفاق النحويين على طلب جوابها ، في قوله تعالى ﴿ حتّى إذا جاءوها وفتّحت ﴾ ^(٣) ، فقليل : الواو زائدة . وقيل : الجواب محذوف .

وذهب ابن جنّي إلى أن « إذا » قد تخرج عن الظرفية ، وتكون مبتدأة ^(٤) ، كقوله تعالى ﴿ إذا وقعت الواقعة ﴾ ^(٥) . فد « إذا » مبتدأ ، و ﴿ إذا رجّت ﴾ ^(٦) خبره ، في قراءة من نصب ﴿ خافضة ﴾

(١) الزمر : ٧١ . (٢) في الأصل : أن .

(٣) الزمر : ٧٣ . وزاد في ب : أبوابها .

(٤) في الأصل : مبتدأ . (٥) الواقعة : ١ . (٦) الواقعة : ٤ .

رافعة ﴿^(١)﴾ . قال ابن مالك : وهو صحيح . وزاد أنها تكون مفعولاً به ، كقوله عابيه السلام ، لعائشة رضي الله عنها « إني لأعلمُ إذا كنتِ عني راضيةً ، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبى » . والظاهر أنها لا تكون مبتدأة ^(٢) ، ولا مفعولاً ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، وما استدللَّ به محتملٌ للتأويل .

وأما « إذا » الحرفية فقسم واحد ، وهي الفجائية . والفرق بينها وبين « إذا » الشرطية ^(٣) من خمسة أوجه : الأول : أن « إذا » الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، و « إذا » الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية . والثاني : أن « إذا » الشرطية تحتاج إلى جواب ، و « إذا » الفجائية لا جواب لها . والثالث : أن « إذا » الشرطية للاستقبال . و « إذا » الفجائية للحال . قال سيبويه : وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ^(٤) . يعنى الفجائية . وقال الفراء : وقد يتراخى ، كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بِبَشَرٍ تَنْقَشِرُونَ ﴾ ^(٥) . والرابع : أن الجملة ، بعد « إذا » الشرطية ، في موضع خفض بالإضافة ، والجملة بعد « إذا » الفجائية

(١) الواقعة : ٣ . (٢) ب و د : مبتدأ . (٣) في الأصل : الظرفية .

(٤) الكتاب ٢ : ٣١١ . (٥) الروم : ٢٠ .

لا موضع لها. والخامس: أن «إذا» الشرطية تقع صدر الكلام ،
و«إذا» الفجائية لا تقع صدرًا. وقد جمعت هذه الفروق، في هذه
الآيات:

الفرقُ بينَ «إذا» لشرطٍ، والتّي
لفجاءةٍ من أوجهٍ ، لا تُجِبُّ
طلبُ التّي للشرطِ فعلاً بعدها
وجوابها، وأنتِ لما يُستقبلُ
وتُضافُ للجُمْلِ التّي من بعدها
وتكونُ في صدرِ المقالةِ ، أوَّلُ

واختلف النحويون في «إذا» الفجائية، على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها ظرف زمان. وهو مذهب الزجاج، والرياشي،
واختاره ابن طاهر، وابن خروف، ونُسب إلى المبرد. قيل: وهو
ظاهر كلام سيبويه.

والثاني: أنها ظرف مكان. وهو مذهب المبرد، والفارسي،
وابن جني، ونُسب إلى سيبويه. واستدل القائلون، بأنها ظرف مكان،

بوقوعها خبراً عن الجُثَّة ، في نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ . وأجاب
الأولون ، بأنه^(١) على حذف مضاف ، أي : حضورُ زيدٍ .

والثالث : أنها حرف . وهو مذهب الكوفيين ، وحُكي عن
الأخفش . واختاره^(٢) الشلوبين ، في أحد قوليه . وإليه ذهب ابن مالك ،
واستدلَّ على صحته بثمانية أوجه ، ذكرتها والاعتراض على بعضها ،
في غير هذا الكتاب .

وتقع « إذا » الفجائية في مواضع .

منها نحو قولهم : خرجتُ فإذا الأسدُ . وفي هذه الفاء ، الداخلة
عليها ، أقوال تقدمت في بابها .

ومنها جواب الشرط ، بأربعة شروط^(٣) : أولها أن يكون
الجواب جملة اسمية . وثانيها أن تكون غير طلبية ، احترازاً^(٤) من نحو : إن
عَصَى زيدٌ فويلٌ له . فهذا تلزمه الفاء . وثالثها : ألا تدخل عليها
أداة^(٥) نفي . ورابعها ألا يدخل عليها « إن » . مثال ذلك * وإن

(١) د : بأنها .

(٢) في الأصل : وأجازوه .

(٣) ج : أوجه .

(٤) في الأصل : احتراز .

(٥) ب و ج : ألا تدخل على أداة . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٢٣ .

نُصِبَ بِهِمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿١﴾ .
 فـ «إذا» ، في ذلك ، نائبة مناب الفاء . في ربط الجواب بالشرط . وليست
 الفاء مقدرة قبلها ، خلافاً لزاعمه . إذ لو كانت مقدرة لم يمتنع التصريح بها .
 ومنها بعد «بيننا» و «بينما» ، كقول الحرقة (٢) :
 فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ ، وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا
 إِذَا نَحْنُ ، فِيهِمْ . سُوقَةٌ ، نَتَنَصَّفُ
 وقول الآخر (٣) :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي فُنُونِ الْأُمَانِي
 فَإِذَا رَأَى الْمُنُونِ مُوَافِي
 وقال الأصمعي : «إذ» و «إذا» في جواب «بيننا» و «بينما» لم يأت
 عن فصيح . والصحيح أنه عربي ، ولكن تركها أفصح .

(١) الروم : ٣٦ .

(٢) وهي حرقة بنت النعمان . ونسب إلى أخيها هند . المغني ٣٤٥ وشرح
 شواهد ٧٢٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣ وللتبريزي ٣ : ١٧٨ وأما
 ابن الشجري ٢ : ١٧٥ والهمع ١ : ٢١١ والدرر ١ : ١٧٨ والخزانة
 ٣ : ١٧٨ . وتنصف : نخدم .

(٣) في الأصل و ب : إذا رائد . واقتران إذا بالفاء بعد بينما صحيح . انظر شرح
 الحماسة للمرزوقي ١٧٨٣ - ١٧٨٤ وللتبريزي ٤ : ٢٩٣ - ٢٩٤ والخزانة
 ٣ : ١٧٨ .

وقد جاءت « إذا » الفجائية في مواضع أخر . فقد جاءت جواب « إذا » الشرطية ، كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ^(١) . وقد جاءت بعد « لما » ، كقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأْيَاتُنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ ^(٢) . وهو دليل على حرفية « لما » . إذ لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها ، و « إذا » الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

فإن قلت : ما العامل في « إذا » الفجائية ، على القول باسميتها ؟ قلت : خبر المبتدأ الواقع بعدها ، نحو : خرجت فإذا زيد قائم . ف « قائم » ناصب لـ « إذا » . والتقدير : ففي المكان الذي خرجت فيه ، أو في الزمان الذي خرجت فيه ، زيد قائم . وإن لم يذكر بعدها خبر ، نحو : خرجت فإذا زيد قائمًا ، كانت « إذا » خبر المبتدأ . فإن كان جُمّة ، وقلنا إنها ظرف زمان ، كان الكلام على حذف مضاف ، أي : ففي الزمان حضور زيد . فإن قلت : ما تقرر ، من أن العامل فيها خبر ما بعدها ،

(١) الروم : ٤٨ .

(٢) الزخرف : ٤٧ .

يُشكل بوقوع «إنَّ» المكسورة بعدها، في قوله^(١) :

* إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا، وَاللَّهَازِمِ *

على رواية من كسرهما . ووجه الإشكال أَنَّ «إنَّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ! قلتُ : هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها . وقد أجاب عنه بعض القائلين ، باسميتها ، بأنَّ في الكلام حذف . فإذا قلتَ : خرجتَ فإذا إنَّ زيدا منطلقٌ ، فالتقدير : فإذا انطلقَ زيدٌ ، إنَّه منطلق . فتكون «إذا» خبرَ مبتدأ محذوف . والعامل فيها الكون المقدّر . والجملة المبدوءة بـ «إنَّ» دليل على المحذوف .

تبيينه

ذكر الزمخشري في «الكشاف» أن التحقيق في «إذا» الفجائية

(١) عجز بيت ، صدره :

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ ، سَيِّدًا

الكتاب ١ : ٤٧٢ وأوضح المسالك ١ : ٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٠٥ والهمع ١ : ١٣٨ والفصل ٦٨ و ١٣٦ والدرر ١ : ١١٥ وشرح الأسموني ١ : ٤٨٠ والخصائص ٢ : ٣٩٩ وشذور الذهب ٢٠٧ وشرح التصريح ١ : ٢١٨ والعيني ٢ : ٢٢٤ والخزانة ٣ : ٦٥٥ و ٤ : ٣٠٣ . واللهازم : جمع لهزمة ، وهي طرف الخلقوم . وقوله عبد القفاو واللهازم كناية عن الخسة .

أنها بمعنى الوقت ، وأنها طالبة ناصباً لها ، وجملة تضاف إليها ،
خُصِّتْ في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً ، وهو
فعل المفاجأة ، والجملة ابتدائية لا غير . وذكر أن التقدير في قوله تعالى
﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ ، مِنْ سِحْرِهُمْ ، أَنَّهَا
تَسْمَعُ ﴾ ^(١) : ففاجأ ^(٢) موسى وقت تخييل سعي جبالهم وعصيتهم .
وهذا تمثيل ، والمعنى : على مفاجأته جبالهم وعصيتهم فخيَّلَ إليه السَّعْيَ .
وقال في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ ^(٣) : ثم
فاجأهم وقت كونكم بشراً منتشرين ^(٤) . وقال في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا
جَاءَهُمْ بَأْيَاتُنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ ^(٥) : فإن قلت :
كيف جاز أن تجاب « لما » بـ « إذا » المفاجأة ^(٦) ؟ قلت : لأن فعل
المفاجأة معها مقدَّر ، وهو عامل النصب في محلها . كأنه قيل : فلما
جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم .

قال الشيخ أبو حيان : ولا نعلم نحوياً ، ذهب إلى ما ذهب إليه

-
- (١) طه : ٦٦ .
(٢) في الأصل : مفاجأة .
(٣) الروم : ٢٠ .
(٤) ب : تنتشرون . ج : منتشرون .
(٥) الزخرف : ٤٧ . وانظر الكشف ٣ : ٤٩٠ - ٤٩١ .
(٦) ب : الفجائية .

هذا الرجل ، من أن « إذا » الفجائية^(١) تكون منصوبة بفعل مقدر ، تقديره : فاجأ . بل هي منصوبة بالخبر ، أو خبرٌ على ما تقدم تقديره ، وليست مضافة إلى الجملة ، كما سبق . ثم إن المفاجأة التي ادّعاها لا يدلّ المعنى على أنها تكون من الكلام^(٢) ، السابق . بل المعنى يدلّ على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه « إذا » . تقول : خرجت فإذا الأسد . فالمعنى : ففاجأني الأسد . وليس المعنى : ففاجأتُ الأسد .

قلت : وقد قدر^(٣) أبو البقاء العامل في « إذا » الفجائية فعلاً ، في مواضع . منها قوله تعالى ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ ﴾ . قال : التقدير : فالتقوا فإذا . و « إذا » في هذا ظرف مكان ، والعامل فيه ألقوا . وردّ بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها .

واعلم أنه قد بقي ، من أقسام « إذا » ، قسم آخر ، وهو إذا الزائدة . وهذا قال به أبو عبيدة بعد « بينا » و « بينما » . وهو ضعيف . والله أعلم .

(١) ب : المفاجأة .

(٣) ب و ج : وقدر .

(٢) في الأصل : من المعنى .

حرف ، يرد لثلاثة معان :

الأول : استفتاح الكلام وتنبيه المخاطب^(١) . وهي تدخل على الجملة الاسمية ، نحو ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) . والفعلية نحو ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٣) . وعلامتها صحة الكلام بدونها^(٤) . وقيل : معناها^(٥) : حَقًّا . وجوز هذا القائل أن تفتح « أَلَا » بعدها ، كما تفتح بعد « حَقًّا » . وهذا في غاية البعد .

واختلف في « أَلَا » الاستفتاحية : هل هي مركبة أو بسيطة ؟ فقيل : مركبة من همزة الاستفهام و « لا » النافية . وإليه ذهب الزمخشري . وقيل : هي^(٦) بسيطة . وإليه ذهب ابن مالك . وردَّ الشيخ أبو حيان دعوى التركيب ، بأن الأصل عدمه ، وبأنها قد وقعت

(١) في الأصل : استفتاح للكلام تنبيه المخاطب .

(٢) يونس : ٦٢ .

(٣) هود : ٨ .

(٤) ب وجود : دونها .

(٥) في الأصل : علامتها .

(٦) سقطت من الأصل .

قبل «إِنَّ» و«رُبَّ» و«لَيْتَ» والنداء، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك.

الثاني: العرض. وهذه مختصة بالأفعال، نحو: أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثَ^(١). وإن وليها اسم فعلى إضمار فعل، كقول الشاعر^(٢):
أَلَا رَجُلًا، جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ، تَبَيَّنَ
التقدير^(٣): أَلَا تُروني رجلاً. هذا قول الخليل. وقال يونس: إنه أراد: أَلَا رجل، فَنَوَّنَ مضطراً^(٤).

وقد تُذكر «أَلَا» هذه مع أحرف التحضيض، لكونها للطلب. ولكن التحضيض أشدّ تأكيداً من العرض. [والفرق بينهما أنّك في العرض تعرض عليه الشيء، لينظر فيه. وفي التحضيض تقول: الأُولى

(١) ب: فتحدّث.

(٢) عمرو بن قعاس. الكتاب ١: ٣٥٩ والنوادر ٥٦ والمغني ٧٣ وشرح شواهد ٢١٤ و٦٤١ والأزهية ١٧٣ وشرح المفصل ٢: ١٠١ و٥: ٧ و٩: ٨٠ والعيني ٢: ٣١٦ و٣: ٣٥٢ والمجمع ١: ٥٨ وشرح الأشموني ٢: ١٦ والخزانة ١: ٤٥٩ و٢: ١١٢ و٤: ٧٧. والمحصلة: المرأة تحصل تراب المعدن.

(٣) في الأصل: والتقدير. (٤) الكتاب ١: ٣٥٩.

لك أن تفعل ، فلا يفوتنك [١] . قيل : ولذلك يحسن قول العبد لسيده :
ألا تعطيني . ويقبح : لولا تعطيني .

قال ابن الخطّاب : من الناس من جعله - يعني : العرض - استفهاماً ، ومنهم
من جعله قسماً برأسه . وما ذكره ابن الحاجب ، من دخول « ألا » التي
للعرض على الاسم ، وتركيبه معها ، نحو : ألا نزل عندنا ، غير
ثابت . بل هي مختصة بالفعل ، كما تقدم .

و « ألا » هذه مركبة . قال ابن مالك : « ألا » التي للعرض
مركبة من « لا » النافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير
مركبة . قال الشيخ أبو حيان : الذي أذهب إليه أنها بسيطة . قلت :
وهو ظاهر كلام صاحب « رصف المباني » .

الثالث : الجواب . كقول القائل : ألم تقم . فتقول : ألا .
فتكون حرف جواب بمعنى : بلى . ذكره صاحب « رصف المباني » ،
وقال : إنه قليل شاذ .

واعلم أن « ألا » قد تكون كلمتين : إحداهما همزة الاستفهام ،
والأخرى « لا » النافية . فلا تُعدُّ حينئذ حرفاً واحداً ، بل حرفين .

(١) سقط من الأصل .

وذلك في ثلاثة مواضع : الأول : أن يُقصد بها مجرد الاستفهام عن
 النفي ، نحو : ألا رجل في الدار . ومنه قول الشاعر ^(١) :
 * ألا اضطبارَ لسمي ، أم لها جلدٌ *
 الثاني : أن يُقصد بها التوبيخ ، كقول حسان ^(٢) .
 * ألا طعان ، ألا فرسانَ عاديةٍ *
 الثالث : أن يُقصد بها التمني ، كقول الشاعر ^(٣) :
 ألا عُمُرَ ، ولّس ، مُستطاعٌ رُجُوعُهُ
 فيرأبَ ما أثأتُ يدُ الغفلاتِ
 فـ « ألا » في المواضع الثلاثة مركّبة ، بغير إشكال ، « ولا » باقية على

(١) صدر بيت لقيس بن الملوح ، عجزه :

إذا ألقى الذي لا فائدة أمثالي

ديوانه ٢٢٨ والمغني ٨ و ٧٢ و شرح شواهد ٤٢ و شرح ابن عقيل ١ :
 ٣٦٣ والعيني ٢ : ٣٥٨ .

(٢) صدر بيت لحسان بن ثابت ، عجزه :

إلا تبحشؤكم ، حول التنايرِ

وينسب إلى خدّاش بن زهير : ديوان حسان ١٢٣ والمغني ٧٢ و شرح
 شواهد ٢١٠ والكتاب ١ : ٣٥٨ والخزانة ١ : ٣٥٨ والعيني ٢ : ٣٦٣ .

(٣) المغني ٧٢ و شرح شواهد ٢١٣ و ٨٠٠ و شرح ابن عقيل ١ : ٣٦٤
 والعيني ٢ : ٣٦٧ . وأثأت : أفسدت .

حكمها الذي لها ، قبل دخول الهمزة . ولذلك بُني الاسم معها . وذلك واضح . والله أعلم .

إلى

حرف جر ، يرد لمعان ثمانية :

الأول : انتهاء الغاية في الزمان ، والمكان ، وغيرها . وهو أصل معانيها . وفي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها أقوال . ثالثها ^(١) : إن كان من جنس الأول دخل ، وإلا فلا . وهذا الخلاف عند عدم القرينة . والصحيح أنه لا يدخل ^(٢) ، وهو قول أكثر المحققين ، لأن الأكثر مع القرينة ألا يدخل ، فيحمل عند عدمها على الأكثر ، وأيضاً فإن الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، إلا أن ^(٣) يُتجاوز فيجعل القريب الانتهاء انتهاء . ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة . فهو إذاً غير داخل .

الثاني : أن تكون بمعنى «مع» ، كقوله تعالى ﴿^(٤) مَنْ أَنْصَارِي

(١) أولها : دخوله في الحكم . ثانيها : عدم دخوله فيه . وقد أغفلها المؤلف لشهرتها .

(٢) في الأصل : أنها لا تدخل . (٣) ج : إلا إذا تجاوز

(٤) آل عمران : ٥٢ ، والصف : ١٤ . وزاد في الأصل : قال .

إلى الله ﷻ : قال الفراء : قال المفسِّرون : أي : مع الله ، وهو وجه حسن . قال : وإِعمالاً تجعل « إلى » كـ « مع » ، إذا ضُمَّت شيئاً إلى شيء ، كقول العرب : الذَّودُ إلى الذَّودِ إِبِلٌ . قال : فإن لم يكن ضمٌّ لم تكن « إلى » كـ « مع » . فلا يقال في « مع فلانٍ مالٌ كثيرٌ » : إلى فلانٍ مالٌ كثيرٌ . انتهى .

وكون « إلى » بمعنى « مع » حكاه ابن عصفور ، عن الكوفيين . وحكاه ابن هشام عنهم ، وعن كثير من البصريين . وتأوَّل بعضهم ما ورد ، من ذلك ، على تضمين العامل ، وإبقاء « إلى » على أصلها . والمعنى في قوله تعالى ^(١) ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ : مَنْ يُضَيِّفُ نُصْرَتَهُ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ . و « إلى » ^(٢) في هذا أبلغ من « مع » ، لأنَّك لو قلت : مَنْ ينصرني مع فلانٍ ، لم يدلَّ على أنَّ فلاناً وحده ينصرك ، ولا بدَّ ، بخلاف « إلى » . فإنَّ نُصْرَةَ ما دخلت عليه محقَّقةٌ واقعةٌ ، مجزوم بها . إذ المعنى على التضمين ^(٣) : مَنْ يُضَيِّفُ ^(٤) نُصْرَتَهُ إِلَى نُصْرَةِ فلانٍ .

الثالث : التبيين . قال ابن مالك : هي المتعلقة ، في تعجب أو تفضيل ،

(١) ليست في الأصل .

(٢) ب : فإلى .

(٣) زاد في الأصل هنا : بها .

(٤) في الأصل : يضيف .

يُحِبُّ أَوْ بُغِضَ ، مَبْتَنَةً لِفَاعِلِيَّةٍ مَصْحُوبِهَا . كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ رَبُّ السَّجِّينِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ ^(١) .

الرابع : موافقة اللام . مثله ابن مالك بقوله ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ ^(٢) ، لأن ^(٣) اللام في هذا هي ^(٤) الأصل ، وبقوله تعالى ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٥) . وقال بعضهم « إلى » في قوله تعالى ^(٦) ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ لانتهاء الغاية ، على أصلها ، والمعنى : والأمر منتهٍ إليك .

الخامس : موافقة « في » . ذكره القُتَيْبِيُّ ، وابن مالك . كقول النابغة ^(٧) :

فَلَا تَتَرُكْنِي ، بِالْوَعِيدِ ، كَأَنْتَنِي
إِلَى النَّاسِ ، مَطْلَبِي بِهِ الْقَارُ ، أَجْرَبُ
أَي : في الناس . قال ابن مالك : ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى

-
- | | |
|---|---------------------|
| (١) يوسف : ٣٣ . | (٢) النمل : ٣٣ . |
| (٣) ب : قال لأن . | (٤) في الأصل : هو . |
| (٥) يونس : ٢٥ . | (٦) ليست في الأصل . |
| (٧) ديوانه ٧٨ والمغني ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٣ والأزهية ٢٨٣ والخزانة ٤ : ١٣٧ . | |

﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١).

ورد ابن عصفور كون «إلى» بمعنى «في»، بأنها لو كانت بمعنى «في» لساغ أن يُقال^(٢): زيد إلى الكوفة، أي: في الكوفة. فلما لم نقله العرب وجب أن يتأول ما أوم ذلك. وتأول البيت على أن قوله «مطلي» ضمّن معنى «مُبغَضٌ»^(٣). وأوله غيره على تقدير: كأنني مضافاً إلى الناس. فـ «إلى» تتعلق بمحذوف، دل عليه الكلام.

واستدل بعضهم، على ذلك بقوله تعالى ﴿فَقُلْ: هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾^(٤). وتؤوّل على أن المعنى: أدعوك إلى أن تزكّى.

السادس: موافقة «من»، كقول ابن أحر^(٥):

تَقُولُ، وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ، فَوْقَهَا
أُسْقَى، فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ، ابْنُ أَحْمَرَ؟

(١) الأنعام: ١٢.

(٢) في الأصل: تقول.

(٣) في الأصل: أن قوله مطلياً ضمن مبغض. (٤) النازعات: ١٨.

(٥) عمرو بن أحر. ديوانه ٨٤ والمغني ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٥. يصف ناقته.

والكور: الرحل بأداته. واستعار السقي للركوب.

أي : منّي . هذا قول الكوفيين والقُتي ، وتبعهم ابن مالك . وخُرِجَ
على التضمين ، أي : فلا يأتي إلى الرواء .

السابع : موافقة « عند » ، كقول أبي كبير الهذلي ^(١) :

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ ، وَذِكْرُهُ
أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ ، السَّلْسَلِ
أي : عندي .

واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية .
وجميع هذه الشواهد عندهم متأول ^(٢) .

الثامن : أن تكون زائدة . وهذا لا يقول به الجمهور ، وإنما قال
به الفراء ، واستدل ^(٣) بقراءة من قرأ ﴿ فَاجْعَلْ ^(٤) أَفْتِدَةً ، مِنْ
النَّاسِ ، تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ بفتح الواو .

وخُرِجَت هذه القراءة على تضمين « تهوى » معنى : تميل . وقال

(١) ديوان الهذليين ٢ : ٨٩ والمفني ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٦ . والرحيق :
الحمرة . والسلسل : السلسلة الدخول في الحلق .

(٢) في الأصل : متأولة . (٣) في الأصل : وإنما استدل .

(٤) إبراهيم : ٣٧ . وفي النسخ : واجعل .

ابن مالك : وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل « تهوي »
 بكسر الواو ، فجُعِلَ موضعَ الكسرةِ فتحةً ، كما يقال في « رَضِي » :
 رَضَى ، وفي « ناصية » : ناصاة . وهي لغة طائية . واعتُرض بأن طيئاً
 لا يفعلون ذلك في كل موطن ، بل في مواضع مخصوصة ، مذكورة في
 التصريف . والله أعلم .

أما

حرف ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون حرف استفتاح ، مثل « ألا » . وكثر قبل
 القسم ، نحو : أما والله لقد كان كذا وكذا . كما كثر « ألا » قبل
 النداء ، نحو : ألا يا زيد . وقد تُبدل همزة « أما » هاءً ، أو عيناً ،
 فيقال : هما والله ، وعمما والله . وقد تحذف ألفها ، في الأحوال الثلاثة ،
 فيقال : أم والله ، وهم والله ، وعمم والله .

الثاني أن تكون بمعنى « حقاً » . روى سيبويه في « أما إنك »
 ذاهبٌ ^(١) الكسر على أنها حرف استفتاح كـ « ألا » ، والفتح على

(١) في الكتاب ١ : ٤٦٣ : « وتقول : أما إنّه ذاهبٌ ، وأما أنّه منطلقٌ » .
 ويريد بالكسر والفتح حركة همزة إن .

جمل «أما» بمعنى «حقاً»، فتفتح بعدها، كما تفتح بعد «حقاً»، لأنها مؤوَّلة بمصدر مبتدأ، و «حقاً» مصدر واقع ظرفاً مخبراً به. ومنه (١):

* أَحَقَّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَاتُوا *

تقديره، عند سيبويه: أفي حق. فـ «أما» كذلك. وشرح بعضهم كلام سيبويه، بأنها إذا فُتحت فالهمزة للاستفهام، و «ما» بمنزلة «شيء»: ذلك الشيءُ حقٌ. فكأنك قلت: أحقاً أنك ذاهبٌ. وانتصابه على الظرف.

قلتُ: وعلى هذا فـ «أما» كلمتان: حرف وهو الهمزة، واسم وهو «ما». وعلى الأول فهو (٢) كلمة واحدة. إلا أن في عدّها من الحروف نظراً، لأن التقدير السابق يأباه. وفي كلام ابن خروف

(١) صدر بيت للمفضل النكري. عجزه:

فَدَيْتُنَا، وَنَيْتُهُمْ، فَرِيقٌ

الغني ٥٦ وشرح شواهد ١٧٠ والأصمعيات ٢٣١ وطبقات فحول الشعراء ١٠٨ والسمط ١٢٥ والحماسة البصرية ١: ٥٣ والعيني ٢: ٢٣٥ واللسان ٩٢: ١٧٥ وشرح التصريح ١: ٢٢١ واستقل: رحل. والفريق: المتفرقة. (٢) في الأصل: هو.

تصريح بحرفيّتها . فإنّه جعل «أما أنتك ذاهبٌ» بفتح الهمزة من تركيب حرف مع اسم ، نحو «يا زيدُ» على مذهب أبي علي .

الثالث : أن تكون للعرض ، كأحد معاني «ألا» المتقدمة الذكر . ذكر هذا القسم صاحب «رصف المباني» . ومثله بقوله :
أما تقومُ ، وأما تَعمدُ^(١) . والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والعود ، لترى هل يفعلها ، أو لا . قال : فلا يكون^(٢) بعدها إلاّ الفعل ، كـ «ألا» المذكورة ، فإنّ أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل . فتقول :
أما زيداً ، أما عمرأ ، والمعنى : أما تُبصِرُ زيداً . أو نحو ذلك ، من تقدير الفعل الذي تدلّ عليه قرينة الكلام . ونصّ على أن «أما» التي للعرض بسيطة ، كـ «أما» التي للاستفتاح .

قلت : وكون «أما» حرف عرض لم أره في كلام غيره .
والظاهر أن «أما» ، في هذه المِثْل التي مَثَل بها ، مركبة من الهمزة و «ما» النافية . فهي كلمتان . وقد ذكر هو وغيره أن «أما» قد تكون همزة استفهام ، داخلة على حرف النفي . فيكون المعنى ، على التقدير ، كما في نحو «ألم» .

(١) في الأصل : وأما تفعل . (٢) ب : ولا يكون . وانظر رصف المباني ٤٦ .

وقد ذكر^(١) ابن السّيد ، في «إصلاح الخلل» ، أن «ما» قد تكون محذوفة من «أما» . وأنشد قول الشاعر^(٢) :

ما تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدًّا

وَأَبَادَ السَّرَاةَ ، مِنْ قَحْطَانِ

أراد «أما» فحذف الهمزة . والله أعلم .

وإنَّ

حرف ، له قسمان :

الأول : أن يكون حرف تو كيد ، ينصب الاسم ويرفع الخبر .
نحو : إنَّ زيداً ذاهبٌ . خلافاً للكوفيين ، في قولهم : إنها لم تعمل
في الخبر شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها .

وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً ، بـ «إنَّ»

(١) في الأصل : وقدس .

(٢) المنقي ٥٧ وشرح شواهد ١٧٣ والهمع ٢ : ٧٠ والدرر ٢ : ٨٧ . ومعد :
أبو عرب الشَّهْل . والسراة : خيار الناس وسادتهم . وقحطان : أبو عرب
الجنوب . والرواية المشهورة : «من عدنان» . وما أثبتناه أعلى .

وأخواتها. وأجازها الفراء في « ليت » خاصة. وتقل ابن أصبغ عنه أنه أجاز في « لعل » أيضاً. قال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك، في « إن » وأخواتها، ابن سلام^(١) في « طبقات الشعراء ». وزعم أنها لغة رؤبة وقومه. وقال ابن السّيد: نصب خبر « إن » وأخواتها لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطّراوة. والجمهور على أن ذلك لا يجوز. ومن شواهد نصب خبر « إن » قول عمر بن أبي ربيعة^(٢):

إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ، وَلْتَكُنْ

خَطَاكَ خَفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وأولّه المانعون على أنه حال، والخبر محذوف، أي: تلقاهم أسداً. أو خبر « كان » محذوفاً، أي: كانوا أسداً.

ومن أحكام « إن » أنها قد تُخَفَّفُ، كما تقدم في باب الثنائي، خلافاً للكوفيين. فد « إن » المخفّفة عندهم نافية، وهي حرف ثنائي

(١) ب: القاسم بن عبيد بن سلام. وفي الهمع ١: ١٣٤: أبو عبيد القاسم بن سلام. وانظر طبقات فحول الشعراء ٦٥.

(٢) المغني ٣٦ وشرح شواهد ١٢٢ وشرح الأسموني ١: ٤٦٩ والهمع ١: ١٣٤ والدرر ١: ١١١ - ١١٢ وحاشية الصبان ١: ٢٦٩.

الوضع ، واللام بعدها بمعنى « إلا » . و « إن » المشددة لا تخفف عندهم . ويُبطل قولهم أن من العرب من يُعملها . بعد التخفيف ، عملها وهي مُشددة . فيقول : إن عمرًا مُنطلق . حكاه سيبويه .

ومن أحكامها أنها قد تتصل بها « ما » الزائدة . فيبطل عملها ، ويلبسها الجملتان : الاسمية والفعلية ، فتكون « ما » كلفة لها عن العمل . ومهيئة لدخولها على الأفعال . والجمهور على أن إعمالها ، عند اتصال « ما » ، غير مسموع ثم اختلفوا في جوازه قياسًا . وذهب قوم إلى منعه ، وهو مذهب سيبويه ، فإنه لا يجوز ^(١) أن يعمل عنده ، من هذه الأحرف . أعني « إن » وأخواتها ، إذا لحقتها « ما » ، إلا « ليت » وحدها . وذكر ابن مالك أن الإعمال قد سُمع في « إنما » وهو قليل . وذكر أن الكسائي ، والأخفش ، روياه عن العرب .

مسألة

اشتهر في كلام المتأخرين ، من أهل النحو . أن « إنما » للحصر . قال الشيخ أبو حيان : والذي تقرر ، في علم النحو ، أن « ما » الداخلة

(١) في الأصل : وهو لا يجوز .

على «إِنَّ» وأخواتها كافة لها عن العمل، فإن فهم حصر فمن سياق الكلام، لا منها. ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ «ما».

وقال ابن عطية: «إنما» لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد، حيث وقع. ويصلح، مع ذلك، للحصر. فإذا دخل في قصة، وساعد معناها على الانحصار، صحَّ ذلك وترتَّب. كقوله تعالى^(١) ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٢)، وغير ذلك من الأمثلة. وإذا كانت القصة لا تتأني للانحصار بقيت^(٣) «إنما» المبالغة فقط، كقوله عليه السلام «إنما الربا في النسبيَّة»^(٤).

واحتج من ذهب إلى أنها تفيد الحصر بوجهين:
أحدهما لفظي، وهو أنَّ العرب أجرت عليها حكم النفي و«إلا»،
ففصلت الضمير بعدها، كقول الفرزدق^(٥):

(١) ليست في الأصل.

(٢) الأنبياء: ١٠٨.

(٣) في الأصل: وبقيت. ب: لا يتأني فيها الانحصار بقيت.

(٤) سنن ابن ماجه ٧٥٩.

(٥) ديوانه ٧١٢ والمغني ٣٤٢ وشرح شواهد ٧١٨.

أنا الذائدُ، الحامي الدمارَ ، وإنَّما

يُدافعُ عن أحسابهم أنا، أو مثلي

لَمَّا كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل^(١) الضمير .
ولو قال « وإنَّما أدافعُ عن أحسابهم » لأفهم غير المراد . فدلَّ^(٢) ذلك
على أن العرب ضمنت « إنَّما » معنى « ما » و « إلا » .

والثاني معنويّ ، وهو وجه يُسند إلى علي بن عيسى الرِّبَعي^(٣) ،
وهو من أكبر نحاة بغداد ، أنه لما كانت كلمة « إنَّ » لتأكيد إثبات
المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها « ما » الزائدة المؤكِّدة ، ناسب أن
تُضمَّن معنى الحصر لأن الحصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد^(٤) . فإن قولك :
زيد جاء لا عمرو ، لمن يردّد المجيء الواقع بينهما ، يفيد إثباته لزيد
في الابتداء صريحاً ، وفي الآخر ضمناً .

واستدل الإمام فخر الدين ، على أنها للحصر ، بأنَّ « إنَّ » للإثبات ،
و « ما » للنفي ، فد « إنَّ » لإثبات المذكور ، و « ما » لنفي ما عداه . وردَّ
بأنَّه قول من لا وقوف له على علم النحو ، وهو ظاهر الفساد ، لوجوه

(١) في الأصل : حصر .

(٢) في الأصل : فأفهم .

(٣) شيرازي الأصل ، بغداديّ المنزل . صحب الفارسي ، وتوفي سنة ٤٣٠ هـ .

إنباه الرواة ٢ : ٢٩٧ . (٤) في الأصل : إلا تأكيد .

منها: أن فيه إخراج « ما » النافية عما تستحقّه، من وقوعها صدراً.
ومنها أن فيه الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات، بلا فاصل . ومنها
أنّه لو كانت نافية^(١) لجاز أن تعمل ، فيقال : إنّما زيد قائماً . ذكر
بعضهم هذه الأوجه . ولا يحتاج ، في بيان فساد^(٢) هذا القول ، إلى
ذلك . فإنه لا يخفى فساده .

قلتُ : ذكر القرافي في « شرح المحصول » أن أبا علي الفارسي
نقل في مسائله « الشّيرازيّات » أن « ما » في^(٣) « إنّما » للنفي .
والله أعلم .

القسم الثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نَعَمْ » . ذكر
ذلك سيبويه ، والأخفش . وحمل المبرد ، على ذلك ، قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ
هَٰذَا لَسَا حِرَانٍ ﴾^(٤) . وأنكر أبو عبيدة أن تكون « إنّ » بمعنى
« نعم » . ومن شواهد قول الراد^(٥) ، حين قال القائل : لعن الله

(١) في الأصل : أنها لو كانت فيه .

(٢) في الأصل : إفساد . (٣) زاد في الأصل هنا : قوله .

(٤) طه : ٦٣ .

(٥) وهو ابن الزبير . ردّ بذلك على قول فضالة بن شريك . انظر المغني ٣٧

وحاشية الدسوقي ١ : ٣٨ .

ناقَةٌ حَمَلْتُني إِلَيْكَ ، فقال : إِنَّ وراكِبَهَا ، أَي : نعم وَلَعَنَ رَاكِبَهَا .

ويبطل كون « إِنَّ » في هذا الكلام هي المؤكِّدة ، من وجهين : أحدهما عطف جملة الدَّاءِ على جملة الخبر . والثاني أَنَّهُ لم يوجد حذف اسم « إِنَّ » وخبرها في غير هذا الكلام .

قلت : وقد صحَّح بعض النحويين جواز عطف الطلب على الخبر ، وقال : هو مذهب سيبويه .

وأما قول الشاعر^(٦) :

وَيَقْلُذْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا

لَ . وقد كَبِرَتْ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

فيحتمل أن تكون « إِنَّ » فيه بمعنى « نعم » ، كما قال الأخفش . ويحتمل أن تكون المؤكِّدة والهاء اسمها ، والخبر محذوف . كما قال أبو عبيدة . وإذا جُمِلت بمعنى « نعم » فالهاء للسكت .

(٦) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٦٦ والمغني ٣٧ وشرح شواهده ١٣٦ والكتاب ١ : ٤٧٥ و ٢ : ٢٧٩ والفصل ١٣٩ و ١٤٥ و شرحه ٨ : ٦ والأزرهية ٣٦٧ والخزانة ٤ : ٤٨٥ .

فائدة

ذكر بعض النحويين لـ « إِنَّ » في الكلام عشرة أنحاء :

الأول : أن تكون حرف توكيد .

والثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نعم » .

وقد تقدم الكلام على هذين .

والثالث : أن تكون أمراً للواحد المذكّر ، من الأُنثى . نحو :

إِنَّ ، بازيدُ .

والرابع : أن تكون فعلاً ماضياً ، مبنياً للم (١) يُسمّى فاعله ،

من الأُنثى ، على لغة رد ، بالكسر . نحو : إِنَّ في الدار .

والخامس : أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من الأُنثى ، وهو

التعَب . نحو : إِنَّ ، يا نساء ، أي (٢) : تعَبْنَ .

والسادس : أن تكون فعلاً ماضياً ، خبراً عن جماعة الإناث ،

من الأُنثى أيضاً . نحو : النساءُ إِنَّ ، أي : تعَبْنَ .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ب : بمعنى .

والسابع : أن تكون أمراً ، من «وأي» بمعنى : وعد ، للمؤنثة^(١) .
كقول بعض المتأخرين^(٢) :

إِنَّ هِنْدُ ، الْجَمِيلَةَ ، الْحَسَنَاءَ

وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرَتْ ، لِحِلِّي ، وَفَاءَ

فـ «إِنَّ» فعل أمر مؤكَّد بنون التوكيد الشديدة . وكان أصله قبل
لحاق النون «إِي» بياء المخاطبة ، لأنه أمر للمؤنث . فلما لحقته النون
حذفت الياء ، لالتقاء الساكنين . و «هند» في البيت منادى ، تقديره :
يا هند . والجميلة الحسنة : نمت^(٣) لـ «هند» على المحل ، كقوله^(٤) :
«يَا عُمَرُ ، الْجَوَادَا» . وأجاز بعضهم أن تكون «الجميلة» مفعولاً لفعل
الأمر الذي هو «إِنَّ» . وقوله «وأي» مصدر منصوب بـ «إِنَّ» .

(١) سقطت من الأصل . (٢) المني ١٣ و ٣٨ . ب و ج : لوعدي وفاء .

(٣) ب : صفة .

(٤) قسم بيت الجري ، يمدح عمر بن عبد العزيز . وقامه :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ ، وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ ، يَا عُمَرُ ، الْجَوَادَا .

ديوانه ١٣٥ والمفني ١٤ وشرح شواهد ٥٦ . وكعب هذا هو الإيادي
المضروب بكرمه المثل . وابن سعدى هو أوس بن حارثة الغنائي ، أحد
مشاهير الأجياد .

والثامن . أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من : آنَ يَثِينُ . أي :
قَرِبَ . فتقول : إنَّ يا نساءُ ، أي اقرَبْنَ .

والتاسع : أن تكون ماضياً ، خبراً عن الإناث ، من « آنَ »
أيضاً . نحو : النساءُ إنَّ ، أي : قَرَبْنَ .

والعاشر : أن تكون مركبة من « إن » النافية و « أنا » .
كقول العرب : إنَّ قائمٌ . يريدون : إنَّ أنا قائمٌ . فنقلوا حركة الهمزة
إلى نون « إن » ، وحذفوا الهمزة ، وأدغموا . ونظيره قوله ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ
رَبِّي ﴾ ^(١) . وسُمع من بعضهم : إنَّ قائماً ، بالنصب ، على إعمال « إن » عمل
« ما » الحجازية . والله أعلم .

أنَّ المفتوحة الهمزة

لها قسمان :

الأول : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر ،
مثل « إنَّ » المكسورة التي تقدم ذكرها . و « أنَّ » المفتوحة من
الأحرف المصدريات . ونص النحويون على أنها تفيد التوكيد

(١) الكهف : ٣٨ .

كـ « إن » المكسورة . واستشكله بعضهم . قال : لأنك لو صرحت بالمصدر النسبك منها لم يُفدَ تأكيداً . وليس هذا الإشكال بشيء .

واختلف في المفتوحة الهمزة ، فقليل : هي فرعُ المكسورة . وهو مذهب سيبويه ، والمبرد في « المقتضب » ، وابن السراج في « الأصول » . ولذلك ^(١) قال هؤلاء في « إن » وأخواتها : الأحرف الخمسة . ولم يعدوا « أن » المفتوحة ، لأنها فرع . وهو مذهب الفراء . وقيل : إنَّ المفتوحة أصلُ المكسورة . وقيل : هما أصلان .

والأول هو الصحيح ، ويدل على صحته أوجه :

الأول : أن الكلام مع المكسورة جملةٌ غير مؤولة بمفرد ، بخلاف المفتوحة . والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفرداً من كل وجه .

الثاني ^(٢) : أن المكسورة مستغنية بمموليها عن زيادة ، بخلاف المفتوحة .

الثالث : أن المفتوحة تصير مكسورة ، بحذف ما يتعلق به .

(١) في الأصل : وكذلك .

(٢) ب و ج : والثاني

كقولك في ^(١) «عرفتُ أُنْكَ بَرٌّ» : إِنْكَ بَرٌّ . ولا تصير
المكسورة مفتوحة ، إلا بزيادة . والمرجوع إليه بِحَذْفِ ^(٢) أصل .
الرابع : أنَّ المكسورة ^(٣) تفيد معنى واحداً ، وهو التوكيد .
والمفتوحة ^(٤) تفيده ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها . فكانت فرعاً .
الخامس : أن المكسورة أشبه بالفعل ، لأنها عاملةٌ غيرُ معبولة ،
كما هو أصل الفعل .

السادس : أن المكسورة كلمة مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم .
إذا قرّر هذا فاعلم أن « أن » لها ثلاثة أحوال : تارة يجب
كسرهما ، وتارة يجب فتحهما ، وتارة يجوز الوجهان .
فيجب كسرهما في كل موضع ، يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها
بمصدر . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : ابتداء الكلام حقيقةً ، نحو ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ^(٥)

(١) سقطت من الأصل و ب . (٢) سقطت من ب و د .

(٣) في الأصل : المفتوحة . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) الكوثر : ١ .

أَوْحَكَمَا ، نَحْوُ ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١).

الثاني: صلة الموصول، نحو ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾^(٢). فد «إِنَّ» وما دخلت عليه صلة «ما». فإن لم تكن صلة بل جزء صلة فُتحت، نحو: جاء الذي في ظنّي أنّه فاضلٌ. وإذا وردت مفتوحة بعد الموصول جعلت الصلة محذوفةً. و«أَنَّ» معمولّة لذلك المحذوف، كقولهم: لا أَكَلَّمُهُ^(٣) ما أَنَّ في السماء نجماً، أي: ما ثبت أَنَّ.

الثالث: جواب القسم. نحو ﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٤) فإن كان في جملتها اللام، كآلية: فلا خلاف في وجوب كسرها. وإن لم يكن ففيه خلاف، سيأتي.

الرابع: إذا حُسكِتْ بالقول، نحو ﴿قَالَ اللَّهُ: إِنِّي مَعَكُمْ﴾^(٥).

(١) يونس: ٦٢. (٢) القصص: ٧٦.

(٣) في الأصل وب: آكله. د: لا الكلمة. (٤) العصر: ١.

(٥) المائدة: ١٢.

فلو وقعت بعد القول ، غير محكية . فُتحت . نحو : أَتَقُولُ أَنَّكَ
فَاضِلٌ . لأن القول ، في هذا ، عامل عمل الظن .

الخامس : أن تقع موقع الحال ، مصاحبة لواو الحال ، نحو ﴿ وَإِنَّ
فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(١) ، أو غير مصاحبة ، نحو
﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ^(٢) .

السادس : أن تكون قبل لام معاتقة ، نحو ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ
لَرَسُولُهُ ﴾ ^(٣) . فهذه لولا اللام لفتحت .

السابع : أن تكون واقعة موقع خبر اسم عين ، نحو : زَيْدٌ إِنَّهُ
قَائِمٌ . ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا ،
وَالصَّابِئِينَ ، وَالنَّصَارَى ، وَالْمَجُوسَ ، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ، إِنَّ
اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٤) . وكذا الواقعة موقع المفعول الثاني
في باب « ظَنَنْ » ، لأنه خبر في الأصل . كقول الشاعر ^(٥) :

(١) الأنفال : ٥٠ .

(٢) الفرقان : ٢٠ .

(٣) المنافقون : ١ .

(٤) الحج : ١٧ .

(٥) وضاح اليمن . شرح الحماسة للرزوقي ٦٤٧ وللتبريزي ٢ : ١٩٥ والعيني
٢ : ٢١٦ . والرواية : أَنَا ، بفتح الهمزة . والأناة : الرفق . والسرع : السرعة .

مِنَّا الْإِنَاءُ ، وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا

إِنَّا بَطَاءٌ ، وَفِي إِبْطَانِنَا سَرَعٌ

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ فَتَحُ « إِنْ » إِذَا وَقَعَتْ خَبْرَ اسْمٍ عَيْنٍ ،
وَتُجْعَلُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْمَعْنَى عَنْ الْعَيْنِ . مَبَالِغَةً ، فَيُقَالُ : زَيْدٌ أَنَّهُ
قَائِمٌ ، كَمَا يُقَالُ : زَيْدٌ قِيَامٌ ؟

قُلْتُ : الْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ أَوْضَعُ مِنْ صَرِيحِ الْمَصْدَرِ . فَلَا يَلْزَمُ
أَنْ يَجُوزَ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ . وَقَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ ، عَلَى أَنَّ
الْحَرْفَ الْمَصْدَرِيَّ لَا يُؤَكِّدُ بِهِ فِعْلٌ ، وَلَا يَقَعُ نَفْتًا ، وَلَا حَالًا .

الثَّامِنُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ « حَيْثُ » نَحْوُ : مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَاضِلٌ .
قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : وَقَدْ أَوْلَعَ عَوَامُّ الْفُقَهَاءِ بِفَتْحِ « أَنْ » بَعْدَهَا .
قُلْتُ : يَلْزَمُ مِنْ أَجَازِ إِضَافَةِ « حَيْثُ » إِلَى الْمَفْرَدِ ، وَهُوَ الْكِسَائِيُّ ،
أَنْ يَجِيزَ فَتَحَ « أَنْ » بَعْدَهَا .

وَيَجِبُ فَتَحُ : « أَنْ » فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، يَلْزَمُ فِيهِ تَأْوِيلُهَا ، مَعَ اسْمِهَا
وُخْبَرُهَا ، بِمَصْدَرٍ . وَذَلِكَ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ ^(١) فَاعِلٍ ، نَحْوُ ﴿ أَوْ لَمْ يَكْنُفِهِمْ

(١) ب : موقع .

أَنَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴿١﴾ .

الثاني : أن تقع في موضع نائبه ، نحو ﴿ قُلْ : أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ (٢) .

الثالث : أن تقع في موضع مبتدأ ، نحو : في ظنِّي أَنكَ فَاضِلٌ .
ويجب تقديم خبرها ، لأن المفتوحة لا تقع في ابتداء الكلام ، خلافاً لبعضهم ، ما لم تكن بعد « أمّا » فيجوز [التقديم والتأخير] (٣) ، نحو :
أَمَّا أَنْكَ فَاضِلٌ فَقِي ظَنِّي .

الرابع : أن تقع اسم « كان » ، نحو : كَانَ فِي ظَنِّي أَنكَ فَاضِلٌ .
الخامس : أن تقع اسم « إِنَّ » مفصولة بالخبر ، نحو : إِنَّ عِنْدِي أَنكَ فَاضِلٌ . وكذا باقي أخواتها . وقد اتصل بـ « ليت » سادة مسد اسمها وخبرها ، عند سيبويه . وقال الأخفش : بل مسد الاسم فقط ،
والخبر محذوف . كقول الشاعر :

فَيَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَقَّتُوا

فَيُعْلَمَ مَا بِي ، مِنْ جَوَى ، وَغَرَامِ

وأجاز الأخفش ذلك في « لعل » ، قياساً على « ليت » . وعنه أنه

(٢) الجن : ١ .

(١) العنكبوت : ٤٧ .

(٣) سقط من الأصل .

أجازه في « لكن » أيضاً .

وأجاز الفراء ، وهشام ، دخول « إن » المكسورة على « أن »
المفتوحة ، نحو : **إِنَّ أَنتَكَ قَائِمٌ يُعْجِبُنِي** . والصحيح المنع ، وهو
مذهب سيديويه .

السادس ^(١) : أن تكون خبر اسم معنى ، نحو : **أَمْرُكَ أَنَّكَ**
ذاهبٌ .

السابع ^(٢) : أن تقع في موضع منصوب ، غير خبر ، نحو قوله
تعالى ﴿ **وَلَا تَخَافُونَ أَنتَکُمْ أَشْرَکْتُمْ بِاللّهِ** ﴾ ^(٣) . وإنما احترزتُ
عن الخبر ، والمراد به ثاني مفعولي « ظَنَّ » فإنه خبر في الأصل ، لأنها
يجب كسرها فيه ، بعد اسم عينٍ ، كما تقدم .

الثامن ^(٤) : أن تقع في موضع مجرور ، بحرف ، نحو ﴿ **ذَلِكَ بَأْنُ**
اللّهِ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٥) . وإما ^(٦) أن تقع في موضع مجرور بإضافة ،
نحو ﴿ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّکُمْ تَنْطِقُونَ** ﴾ ^(٧) .

(١) ب و ج : « الخامس » . وهو تكرار خطأ .

(٢) ب و ج : السادس . (٣) الأنعام : ٨١ .

(٤) ب و ج : السابع . (٥) لقمان : ٣٠ .

(٦) ج : الثامن . (٧) الذاریات : ٢٣ .

وهذه المواضع الثمانية ترجع إلى ثلاثة أشياء : أولها : أن تقع في موضع مصدر مرفوع . وثانيها : أن تقع في موضع مصدر منصوب . وثالثها : أن تقع في موضع مصدر مجرور .

وزاد بعضهم . في مواضع وجوب فتحها : أن تقع بعد «لولا» و«لو» و«ما» التوقيتية . نحو ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(١) ، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٢) ، وحكى^(٣) ابن السكيت : لا أُكَلِّمُكَ مَا أَنَّى فِي السَّمَاءِ نَجْمًا . وهذه المواضع الثلاثة راجعة إلى ما تقدم ، لأنها بعد «لولا» في موضع رفع بالاكتفاء ، والخبر محذوف ، على الصحيح . وبعد «لو» في موضع رفع على الفاعلية . بفعل مقدر ، أي : ولو ثبتت أن . وهو مذهب الكوفيين . والمبرد . والزجاج . والزمخشري . أو على الابتداء ، والخبر محذوف ، وهو مذهب سيدييه . وقيل : لا حذف . لأنها سدت مسد الجزئين^(٤) . وبعد «ما» التوقيتية في موضع رفع بفعل مقدر ، تقديره : ما ثبتت أن في السماء نجمًا .

وبحوز الفتح والكسر في كل موضع ، يجوز فيه تأويلها بمصدر

(٢) الحجرات : ٥ .

(٤) ب وج : الخبرين .

(١) الصافات : ١٤٣ .

(٣) زاد في ب هنا : عن .

وعدم تأويلها به ^(١) . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : في نحو : أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ . فالكسر على تقدير :
أَوَّلُ قَوْلِي هَذَا الْكَلَامُ الْمَفْتَحُ بِ « إني » . والفتح على تقدير : أَوَّلُ
قَوْلِي حَمْدُ ^(٢) اللَّهَ . وفي هذه المسألة أقوال ، لا يحتمل هذا الموضع
ذكرها .

الثاني : بعد « إذا » الفجائية ، كقول الشاعر ^(٣) :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ ، سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا ، وَاللَّهَازِمِ

يروى بالكسر ، على عدم التأويل ، والتقدير : إِذَا هُوَ عَبْدٌ . وبالفتح ،
على تقدير : فَإِذَا عِبُودِيَّتُهُ . فعبوديته مبتدأ ، « وَإِذَا » الفجائية خبره ،
عند من جعلها ظرفاً . وأما من جعلها حرفاً فالخبر عنده محذوف ، تقديره :
حاصلة .

الثالث : بعد فاء الجواب ، كقوله تعالى ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى

(١) في الأصل : يجوز تأويلها فيه بمصدر وعدم تأويلها به .

(٢) في الأصل : أحمد . (٣) مضى في ص ٣٧٨ .

نَفْسِهِ الرَّحْمَةِ : أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا ، بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ ، وَأَصْلَحَ ، فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(١) . قرئ بالوجهين .
فالكسر على جعل ما بعدها جملة تامة ، أي : فهو غفور ^(٢) . والفتح على تقديرها بمصدر مبتدأ والخبر ^(٣) محذوف ، أو خبر والمبتدأ ^(٤) محذوف ، والتقدير : فغفرانه حاصل . أو : فجزاؤه الغفران .

الرابع : بعد «أما» ، نحو : أما انتك ذاهبٌ . رواه سيوطي بالكسر والفتح . فالكسر على جعل «أما» حرف استفتاح . والفتح على جعلها بمعنى «حقاً» . وقد تقدم بيان ذلك .

الخامس : بعد القسم ، إذا لم توجد اللام ، بشرط تقدم فعل القسم ، نحو : أحلف بالله أن زيدا قائمٌ . فالكسر على جعلها جواباً للقسم . والفتح على تقدير «على» ، وتكون متعلقة بفعل القسم . وقد روى بالوجهين قول الشاعر ^(٦) :

(١) الأنعام : ٥٤ . (٢) ب : غفور رحيم .

(٣) في الأصل : بمصدر مقدر وخبره . ح : بمصدر مبتدأ وخبره .

(٤) في الأصل و ب : خبراً لمبتدأ .

(٥) الكتاب ١ : ٤٦٢ .

(٦) رثبة . ديوانه ١٨٨ وشرح الأشموني ١ : ٤٨١ وحاشية الصبان ١ : ٢٧٦

واليعني ٢ : ٢٣٢ .

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ ، الْعَلِيِّ

إِنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

وأجاز الكوفيون فتح «أَنَّ» إذا وقعت جواب القسم ، دون لام ، [نحو : والله أَنَّ زيدا قائمٌ] ^(١) . والصحيح وجوب الكسر ، وهو مذهب البصريين . وقال ابن خروف : لم يسمع فتحها بعد اليمين ، ولا وجه له . قلتُ : وهو كما قال . وقد أوضحت ذلك ، في غير هذا الكتاب .

السادس : بعد «حتّى» ، نحو : عرفتُ أمورك حتّى انك فاضلٌ . إن جعلت «حتّى» جارةً أو عاطفةً فتحت «أَنَّ» ^(٢) . وإن جعلت «حتّى» ابتدائيةً كسرت ، كقولهم : مرضَ حتّى إنه لا يرجى ، بالكسر .

السابع : بعد «لاجرمَ» . المشهور بعدها فتح «أَنَّ» ، كقوله تعالى ﴿ لا جرمَ أنَّهُمُ النَّارُ ﴾ ^(٣) . ومذهب سيبويه ^(٤) أن «لا»

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) النحر : ٦٢ .

(٤) ج : سيبويه والبصريين .

نافية . وهي ردُّ لما قبلها ، متما يدل عليه سياق الكلام . و « جَرَمَ » فعل ماضٍ بمعنى : حَقَّ . و « أَنْ » مع صلتها في موضع رفع بالفاعلية . وقال بعضهم : جَرَمَ بمعنى كَسَبَ ، وفاعلها ضمير مستتر ، و « أَنْ » مع صلتها في موضع نصب بالمفعولية . والتقدير : كَسَبَ لَهُمْ كَفْرُهُمْ أَنْ لَهُمُ النَّارَ . قال الشاعر ^(١) :

نَصَبْنَا رَأْسَهُ ، فِي رَأْسِ جِذْعٍ

بِمَا جَرَمَتْ يَدَاهُ ، وَمَا اعْتَدَيْنَا

أَي : بِمَا كَسَبَتْ .

وقال الكوفيون : « لا » نافية ، و « جَرَمَ » اسم « لا » ، وهي بمعنى : لا بدَّ ، ولا محالة ، و « أَنْ » على تقدير « مِنْ » ، أي : لا جرم من أَنْ لَهُمُ النَّارَ . فـ « جرم » عند الكوفيين اسم . قال الزمخشري : من الجَرَمِ ، وهو القطع . كما يقال إِنَّ بُدَّاً مِنَ التَّبِيدِ ، وهو التفريق ^(٢) . فكما أن معنى « لا بدَّ أَنَّكَ تفعل كذا » بمعنى : لا بدَّ من فعله ، فكذلك « لا جرم أَنْ لَهُمُ النَّارَ » أي : لا قَطْعَ لذلك . بمعنى أنهم أبداً يستحقون

(١) شرح القصائد السبع ٥٢ . (٢) في الأصل : وهو من التفريق .

النار، ولا انقطاع لاستحقاقهم. وروى عن العرب: لا جُرْمَ أَنَّهُ يَفْعَلُ،
بضم الجيم وسكون الراء، بزنة: بُدَّ. و«فُعِلَ» و«فَعِلَ» أخوان،
كـرُشْد ورَشْد.

وأما وجه الكسر بعد «لا جرم» فهو ما حكاه الفراء. قال: العرب
تقول: لا جَرَمَ لَأَتِيَنَّكَ، ولا جَرَمَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ. فتراها بمنزلة
اليمين. قال ابن مالك: ولا جرائها مجرى اليمين حكى عن العرب كسر
«إِنَّ» بعدها. قلت: والظاهر أن «إِنَّ» إذا كسرت بعدها فهي
جواب قسم، مقدر بعد «لا جرم». وهو ظاهر قول ابن مالك في
«التسهيل»: وربما أغْنَتْ «لا جرم» عن لفظ القسم، مراداً^(١). ويؤيد
ذلك أن بعض العرب صرّح بالقسم بعدها، فقال: لا جَرَمَ، والله
لا فارقَتُكَ.

الثامن: بعد «أَمْأً»، إذا جاء بعدها ظرف، أو مجرور، نحو:
أَمْأً فِي الدَّارِ فَإِنْ زَيْدًا قَائِمٌ. فيجوز الكسر على تقدير: فزيد قائم، ويتعلق
المجرور بما في «أَمْأً» من معنى الفعل. ويجوز الفتح على تقدير: فقيامه^(٢)،

(٢) في الأصل وج: فقيامك.

(١) التسهيل ١٥٤.

والمجذور في موضع الخبر .

وزاد بعضهم موضعاً آخر ، وهو أن تقع بعد « مذ » و « منذ » .
قلتُ : أمّا الفتح بعدها فتفق عليه . وأمّا الكسر فلم يذكره سيدييه ،
وصرح بعضهم بامتناعه ، وصرح الأخفش بجوازه .
واعلم أن بسط الكلام على هذه المواضع يستدعي تطويلاً .
فلذلك اختصرت الكلام عليها .

مسألة

إذا كُفِّت « أن » المفتوحة بـ « ما »^(١) بطل عملها . وأجاز
بعضهم إعمالها قياساً ، ولم يُسمع . وذهب الزنخشري إلى أن « إن » المكسورة
و « أن » المفتوحة ، كليهما ، إذا كفّا^(٢) بـ « ما » يفيدان الحصر ، كقوله تعالى :
﴿ قُلْ : إِنَّمَا يُوْحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٣) . وردّه
الشيخ أبو حيان ، في « تفسيره »^(٤) بأن « ما » مع « إن » كهي مع

(١) في الأصل و ب : بأن .

(٢) ب : كلاهما إذا كفّا .

(٣) فصلت : ٦ .

(٤) واسمه البحر المحيط .

« كَأَنَّ » و « لعل » . فكما لا تفيد الحصر، في التشبيه ، والترجي ،
فكذا لا تفيد مع « إِنَّ » المكسورة . وأمّا جملة ^(١) « أُنْثَا » المفتوحة
للحصر فشيء انفرد به ، ولا يُعلم الخلاف إلا في المكسورة . ثم إِنَّ
الحصر يقتضي أنه لم يُوحَ إِلَيْهِ إِلَّا التوحيد ، وهو باطل . انتهى .

وانتصر بمض الناس للزحشري بأن قال ^(٢) : إِنَّ المفتوحة هي
فرع المكسورة ، بدليل أَنَّ سيبويه عدّها خمسة ، واستغنى بـ « إِنَّ »
المكسورة عن المفتوحة . فلا فرق بينهما في الحصر ، وعدمه . وقوله :
ثم ^(٣) إِنَّ الحصر الخ ، جوابه أَنَّ الحصر ، عند القائلين به ، باعتبار
المقام . وهو هنا خطاب للمشرّكين ، والمُوحى إِلَيْهِ فِي حَقِّهِمْ أَوْلَا ،
هو التوحيد . والله أعلم .

القسم الثاني : أن تكون بمعنى « لعل » ، كقول العرب : انتِ
السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا . حكاه الخليل ^(٤) ، ومنه قراءة من
فتح الهمزة ، في قوله تعالى ﴿ وَمَا يُشْمِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ »

(١) في الأصل : جمل .

(٢) في الأصل : وقال .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) الكتاب ١ : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ، أَي : لَعْنُهَا . و « أَنْ » هذه إحدى لغات « لعل » .
وسياتي ذكرها ، إن شاء الله تعالى .

أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ

هذه الألفاظ الثلاثة ضمائر منفصلة .

وإنما ذكرتُها لأن قومًا ، من النحويين ، ذهبوا إلى حرفيتها ،
إذا وقعت فصلًا بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما مبتدأ وخبر . وكذلك
الخلاف في جميع ^(٢) الضمائر المنفصلة ، المرفوعة الموضع ، إذا وقعت
فصلًا . وتقدم [ذكر ذلك] ^(٣) في باب الثنائي . فلا حاجة لإعادته . والله
أعلم .

آي بِالْمَدِّ

حرف نداء ، حكاة الكوفيين ، ولم يذكره سيبويه . قال ابن
مالك : رواها الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعريتهم ، ورواية المعدل
مقبولة . وهي لنداء البعيد ، كسائر حروف النداء ، إلا الهزمة . وتقدم ^(٤)

(٢) سقطت من الأصل .

(١) الأنعام : ١٠٩

(٤) ب : وقد تقدم .

(٣) سقط من الأصل .

الكلام على «أي» بالقصر . والله أعلم .

أيا

حرف من حروف النداء المتفق عليها . وهي للبعيد . قال الشاعر (١) :

أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ ، بَيْنَ جُلَاجِلِ

وَبَيْنَ النَّقَى ، أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ ؟

قال صاحب « رصف المباني » : ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى . وإذا

وجدنا منادى ، دون حرف نداء ، حكمنا بالحذف لـ «يا» لأنها

أمّ الباب (٢) . والله أعلم .

بجَلْ

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً (٣) .

فأما «بجل الحرفية» فحرف جواب ، بمعنى «نعم» . وتكون في الخبر والطلب . ذكرها (٤) صاحب « رصف المباني » .

وأما «بجل الاسمية» فلها قسمان :

أحدهما : أن تكون اسم فعل ، بمعنى : أكتفي . فتلحقها نون

(١) البيت لذي الرمة . ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ والخصائص ٢ : ٤٥٨

والمناصف ٢ : ٤٨٢ والأمل ٢ : ٦١ والمفصل ١٦٧ وشرح ١ : ٩٤

والأزهية ٢١ وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ والخزانة ٤ : ٢١٥ . والوعساء :

الرملة اللينة . وجلجل : اسم موضع . والنقى : التل من الرمل .

(٢) رصف المباني ٦٣ . (٣) ب : ويكون حرفاً . (٤) رصف المباني ٧١ .

الوقاية ، مع ياء المتكلم ، فيقال : بِجَلَنِي .

والثاني : أن تكون اسماً بمعنى : حَسَب . فتكون الياء المتصلة بها

مجرورة الموضع ، ولا تلحقها نون الوقاية . وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية قليلاً ، والأكثر ألا تلحق كقول طرفة ^(١) :

* أَلَا ، بِجَلِي مِنَ الشَّرَابِ ، أَلَا بِجَلْ *

بِ

حرف ثلاثي الوضع ، والألف من أصل الكلمة ، وليس أصلها

« بل » التي للمعطف ، فدخلت الألف للإيجاب ، أوللاً ضراب والرد ^(٢) ،

أو للتأنيث ^(٣) ، كالتاء في « رُبَّتْ » و « ثُمَّتْ » ، خلافاً لأعمي ذلك .

وهي حرف جواب .

وهي مختصة بالنفي ، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ ، أوفي المعنى .

(١) عجزيت ، صدره :

أَلَا إِنِّي أَشْرَبْتُ أَسْوَدَ ، حَالِكاً

ديوانه ٧٥ والغني ١١٩ وشرح شواهد ٣٤٥ .

(٢) في الأصل وب : والرد . (٣) ج : وللتأنيث .

وتكون ردًّا له ، سواء^(١) أقرنت به أداة استفهام أو لا .

وقد وقعت جواباً للاستفهام ، في نحو : هل يستطيع زيدٌ مقاومتِي ؟
فيقول : بلى . إذا كان منكرًا لمقاومته . ومنه قول الجحاف بن حكيم^(٢) :

بَلَى ، سَوْفَ نَبْكِيهِمْ ، بِكُلِّ مُهَنَّدٍ
وَنَبْكِي عُمِيرًا ، بِالرِّمَاحِ ، الْخَوَاطِرِ
جواباً ، لقول الأخطل له^(٣) :

أَلَا ، فَسَلِ الْجَحَافَ : هَلْ هُوَ نَائِرٌ
بِقَتْلَى ، أَصِيبَتْ ، مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ ؟
ولا تقول لمن قال « قام زيد » : بلى . لأنه موضع « نعم » ،

(١) ب و د : وسواء .

(٢) الأغاني ١١ : ٥٨ والموشح ١٣٨ والكامل ٤٤١ والهفوات النادرة ٥٨
والكامل لابن الأثير ٤ : ٤٤١ وأنساب الأشراف ٥ : ٣٢٨ - ٣٣١
والنقائض ٢٢٨ - ٢٣٠ وشعر الأخطل ٣٥ والخزانة ٤ : ١٤٣ - ١٤٤ .
وعمير هو عمير بن الحمام .

(٣) شعر الأخطل ٥٢٨ . والرواية :

أَلَا ، سَائِلِ الْجَحَافَ : هَلْ هُوَ نَائِرٌ ؟ بِقَتْلَى ، أَصِيبَتْ ، مِنْ سُلَيْمٍ ، وَعَامِرٍ ؟
وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان . وعمير : بطن من
بني عامر .

لاموضع «بلى»، لأن «بلى» إيجاب لنفي مجرد، كقولك «بلى»، لمن قال:
 ما قام زيد. أو مقرون باستفهام حقيقة، نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول:
 بلى. أو للتقرير، كقوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟﴾ قالوا: بلى^(١).
 أجرت العرب التقرير مجرى النفي. ولذلك قال ابن عباس: لو قالوا:
 «نعم» لكفروا. لأن «نعم» لتصديق الخبر في الإيجاب والنفي.
 فإذا قال: ليس لك عندي وديعة، فقلت «نعم»، كان تصديقاً له.
 وإن قلت «بلى»، كان إيجاباً لما نفى.

قال ابن مالك: وقد توافقها «نعم» بعد المقرون^(٢). يعني بعد
 النفي المقرون بالاستفهام، كقول جحدر^(٣):

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو

وإيَّانا ، فذاكَ بينا تداني

(١) الأعراف: ١٧٢. (٢) التسهيل ٢٤٥.

(٣) جحدر بن مالك. المفني ٣٨٣ وشرح شواهد ٤٠٨ ومعجم البلدان

(حجر) والمقرب ١: ٢٩٤ والأمال ١: ٢٧٨ وأمال السهيلي ٤٧.

ونسباً إلى المعلوم. الشعر والشعراء ٤٤٢.

نَعَمْ ، وَتَرَى الْهَيْلَالَ ، كَمَا أَرَاهُ

وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ ، كَمَا عَلَانِي .

وقول الأنصار^(١) للنبي ﷺ « أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ » ؟ قالوا : نعم . ويؤوّل قول الأنصار على أن ذلك لأَمِّن اللَّبَّسِ ، وقول جحدر على أن « نعم » جواب المقدر في نفسه ، من اعتقاده^(٢) أن الليل يجمعه وأمّ عمرو ، أو يكون جواباً لما بعده ، فقُبِدِمَ عليه . قال الشيخ أبو حيان : والأولى ، عندي ، أن يكون جواباً لكهوله « فذلك بنا تداني » .

وقال بعضهم : يجوز أن يؤتى بـ « نعم » ، بعد التقرير^(٣) ، تصديقاً له ، لأن معناه الإيجاب . وإنما يمتنع ، إذا جُعِلَتْ جواباً . قال : ولا يكون الشاعر ، في قوله « نعم » ، بمد قوله « أليس » ، مخالفاً لابن عباس ، رضي الله عنهما ، فيما قاله من ذلك ، لأنه لم يتوارد معه على معنى^(٤) واحد . فإن الذي منعه إنما منعه ، على أن « نعم » جواب ، وإذا كانت

(١) رواه أبو عبيد في كتابه « شرح غريب الحديث » . وانظر المغني ٣٨٣

وأما السهيلي ٤٦ .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) في الأصل : النفي .

(٤) في الأصل : محل .

جواباً إني^(١) تكون تصديقاً لما بعد ألف الاستفهام. والذي أجزناه
إني أجزناه، على أن تكون غير جواب. إني «نعم» فيه على وجه التصديق،
لمعنى الاستفهام الذي هو تقرير. واعتُرِضَ هذا القائل، بأن ما ذهب
إليه لا دليل عليه. والله أعلم.

بد

تكون اسم فعل بمعنى «دع»، فتنصب المفعول، وهي مبنية،
نحو: بله زيداً.

وتكون مصدرًا بمعنى «ترك»، للنائب عن «أترك»، فتستعمل
مضافةً، نحو: بله زيد. وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وقال أبو
علي: مضاف إلى الفاعل. وروى أبو زيد فيه القلب، إذا كان مصدرًا،
تقول: بهل زيد. وحكى أبو الحسن [الهيثم فتح الهاء واللام،
فتقول: بهل زيد.

وأجاز قطرب، وأبو الحسن^(٢)، أن تكون بمعنى «كيف»،

(١) كذا.

(٢) سقط من الأصل.

فتقول : بَلَّهَ زَيْدٌ ؟ بالرفع . ويُروى قوله^(١) :

تَذَرُ الْجَاهِجَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

بَلَّهَ الْأَكْفَ ، كَأَنَّهُمَا لَمْ تُخْلَقِ

ينصب « الأكف » على أن « بله » اسم فعل ، وبجره على أنها مصدر ، ورفعه على أنها بمعنى « كيف » .

وقيل : هي اسم فعل ، بمعنى : يَقِي

وأنكر أبو علي الرفع بعدها . وذُكر ، عن قطرب ، أنه رواد .

وعدها الكوفيون والبغداديون^(٢) من أدوات الاستثناء ،

وأجازوا^(٣) النصب بعدها ، على الاستثناء ، نحو : أكرمت العبيدَ بله

الأحرارَ . رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف ، فجملوه استثناء .

إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد .

(١) كعب بن مالك . ديوانه ٢٤٥ والمغني ١٢٣ وشرح شواهد ٣٥٣ وأوضح

المسالك ٢ : ٣٦ وشرح الأشموني ٢ : ٣٧٣ وحاشية الصبان ٢ : ١٢١

والهمع ١ : ٢٣٦ والدرر ١ : ٢٠٠ . والضاحي : البارز عن مكانه .

(٢) في الأصل و ج : وعد الكوفيون والبغداديون بله .

(٣) في الأصل و ح : فأجازوا .

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز
فيما بعدها إلاّ الخفض . وليس بصحيح ، بل النصب مسموع
من كلام العرب .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن « بله » بمعنى « غير » . فمعنى
« بله الأكف » : غير الأكف .

وذهب الأخفش إلى أن « بله » حرف جر . ولهذا ذكرتها .
في هذا الكتاب .

و « بله » ليست مشتقة . [وذهب العبدى^(١) إلى أنها مشتقة]^(٢)
من البله .

ثم

حرف عطف ، يُشركُ في الحكم ، ويفيد الترتيب بجملة . فإذا
قلت : قام زيد ثم عمرو ، آذنت بأن الثاني بعد الأول بجملة . هذا^(٣) مذهب
الجمهور ، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه .

(١) أحمد بن بكر ، أبوطالب . مات سنة ٤٠٦ . بغية الوعاة ١ : ٢٩٨ .

(٢) سقط من الأصل . (٣) في الأصل : وهذا .

وذهب الفراء ، فيما حكاه عنه ^(١) السيرافي ، والأخفش ،
 وقطرب ، فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرّس ^(٢) في مسائله «الخلافيات»
 عنه ، إلى أن «ثم» بمنزلة الواو ، لا تُرتَّب . ومنه عندهم ^(٣) «خَلَقَكُمْ
 مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا» ، ومعلوم أن هذا الجعل
 كان قبل خلقنا .

وزعم بعضهم أنها تقع موقع الفاء ، كقول الشاعر ^(٤) :
 كَهَنَزِ الرَّثْدَيْنِي ، تَحْتَ الْعَجَاجِ
 جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ، ثُمَّ اضْطَرَبَ
 أي : فاضطرب . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال : وقد تقع «ثم»

(١) سقطت من الأصل .

(٢) توفي سنة ٥٩٦ . بغية الوعاة ٢ : ١١٦ وهدية العارفين ١ : ٦٢٩ . واسم
 كتابه : مسائل الخلاف . كشف الظنون ١٦٦٩ .

(٣) الزمر : ٦ . وأقبح المؤلف هنا «هو الذي» .

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي . ديوانه ٢٩٢ والمغني ١٢٦ وشرح شواهد ٣٥٨
 وأوصح المالك ٣ : ٤٣ وديوان حميد بن ثور ٤٣ والجمع ٢ : ١٣١ والدرر
 ٢ : ١٧٤ والخيل ٥٤ و ١٧١ والمعاني الكبير ٥٨ . والرثديني : الرمح
 المنسوب إلى ردينة . والأنياب : جمع أنبوبة ، وهي ما بين العقدين من الرمح .

في عطف المتقدم^(١) بالزمان ، اكتفاءً بترتيب^(٢) اللفظ^(٣) . وهذا منقول عن الفراء ، كقولك : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب . ومن ذلك قول الشاعر^(٤) :

إِنَّ مَنْ سَادَ ، ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ ، قَبْلَ ذَلِكَ ، جَدُّهُ

وقال ابن عصفور^(٥) : ما ذكره الفراء ، من أن المقصود بـ « ثم » ترتيب الإخبار ، لا ترتيب^(٦) الشيء في نفسه ، وكأنه قال « اسمع مني هذا الذي هو : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو : ما صنعت أمس أعجب » ، ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضي تأخر الثاني عن الأول عملة ، ولا مهلة بين الإخبارين . وأما قول الشاعر :

إِنَّ مَنْ سَادَ

البيت

(١) في التسهيل : المقدم . (٢) في الأصل : بترتيب .

(٣) التسهيل ١٧٥ .

(٤) أبو نواس . ديوانه ٤٩٣ والمدي ١٢٥ والجمع ٢ : ١٣١ والدرر ٢ : ١٧٣ -

١٧٤ والخزانة ٤ : ٤١١ - ٤١٣ .

(٥) قاله في شرح الجمل . انظر الخزانة ٤ : ٤١١ .

(٦) في الأصل : ترتب الأخبار لا ترتيب .

فينبغي أن يحمل على ظاهره ، ويكون الجذ قد أتاه السؤدد من قبل الأب ، وأتى الأب من قبل الابن . وذلك ممّا يمدح به ، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد . ويكون البيت ، إذ ذاك ، مثل قول ابن الرومي ^(١) :

قَالُوا : أَبُو الصَّقَرِ مِنْ شَيْبَانَ ، قُلْتُ لَهُمْ :
كَلَّا ، لَعَمْرِي ، وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ
فَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا ، بَابِنِ ، ذُرَى حَسَبِ
كَمَا عَلَتْ ، بِرَسُولِ اللَّهِ ، عَدْنَانُ
قلت ^(٢) : ما ذكره ابن عصفور ، في تأويل البيت ، لا يساعد عليه قوله « قبل ذلك » .

وقال بعضهم : قد ترد « ثم » ^(٣) لترتيب الذِّكْرِ . وهو معنى قول غيره : ترتيب الإخبار .

وقد حمل بعضهم قوله تعالى ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا رَوْحَهَا ﴾ على

(١) المغني ١٢٦ و الجمع ١٣١ ٢ والدرر ٢ : ١٧٤ والخزانة ٤ : ٤١١ .

(٢) نقل البغدادي هذا القول في الخزانة ٤ : ٤١١ .

(٣) سقطت من الأصل .

أن «ثم» ، في الآية ، لترتيب الإخبار . وقيل : أخرج ذريّة آدم ، من ظهره كالذّرّ ، ثم خلق بعد^(١) ذلك حوّاء . فعلى هذا تكون «ثم» على أصلها ، من الترتيب في الزمان .

وقال الزمخشري^(٢) : فإن قلت : ما وجه قوله «ثمّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا» ، وما تعطيه «ثم»^(٣) من معنى التراخي ؟ قلت : هما آيتان ، من جملة الآيات ، التي عدّها ، دالّة على وحدانيّته وقدرته ، تشعيبُ هذا الخلقِ الفائتِ الحصر^(٤) ، من نفس آدم ، وخلق حوّاء من قصيره . إلّا أن إحداها جعلها الله عادة مستمرة ، والأخرى لم تجربها العادة ، ولم تُخلق أنثى ، غير حوّاء ، من قصيرى رجل ، فكانت أدخل في كونها آية ، وأجلب لمعجب السامع . فعطفها بـ «ثم» على الآية الأولى للدلالة على مبايئتها ، فضلاً ومزية . وتراخيا عنها فيما يرجع إلى زيادة^(٥) كونها آية . فهو من التراخي في الحال والمنزلة ، لا من التراخي في الوجود .

(١) في الأصل : من بعد

(٢) الكشف ٣ : ٣٨٨ .

(٣) سقطت من مطبوعة الكشف . (٤) الكشف : للحصر .

(٥) سقطت من الأصل .

تبيينه

ذكر^(١) صاحب « رصف المباني » أن لـ « ثم » في الكلام موضعين :

الأول : أن تكون حرف عطف ، يعطف^(٢) مفرداً على مفرد ، وجملةً على جملة .

والثاني : أن تكون حرف ابتداء ؛ [إما أن تكون حرف ابتداء]^(٣) ، على الاصطلاح ، أي : يكون بعدها المبتدأ والخبر . وإما ابتداء كلام . فالأول نحو أن تقول : أقول^(٤) لك اضرب زيداً ، ثم أنت تترك الضرب . ومنه قوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ . ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾^(٥) . وابتداء الكلام^(٦) كقولك : هذا زيد قد^(٧) خرج ، ثم إنك تجلس . قال الله عز وجل^(٨)

(١) رصف المباني ٨١ - ٨٢ .

(٢) في الأصل : أن تكون حرفاً عطف .

(٣) سقط من الأصل . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) الأنعام : ٦٤ . (٦) في رصف المباني : وإما ابتداء كلام .

(٧) سقطت من الأصل . (٨) المؤمنون : ١٤ - ١٦ .

﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ، ثم قال بعد ذلك ^(١) ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بِعَدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ . وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام ^(٢) واحد . وذلك بحسب إرادة المتكلم . والأظهر ، في الجمل ^(٣) ، الانفصال في المراد ، إلا حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد . انتهى .

ولا يصح كونها حرف ابتداء . وإنما هي حرف عطف ، تعطف جملة على جملة ، كما تعطف مفرداً على مفرد . والله أعلم .

فائدة

في « ثُمَّ » أربع لغات : « ثُمَّ » وهي الأصل . و « فَمَّ » بإبدال التاء فاء ^(٤) . و « ثُمَّتْ » بتاء التانيث الساكنة . و « ثُمَّتْ » بتاء التانيث المتحركة . والله أعلم .

مِلَلٌ

حرف من حروف الجواب ، بمعنى « نَعَمْ » . ذكره صاحب

(١) سقط « بعد ذلك » من رصف الباني .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) في رصف الباني : في انفصال الجمل .

(٤) في الأصل : ومم بإبدال التاء ميماً .

« رصف المباني » ، وقال : إن « جمل » ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة . يقول القائل : هل قام زيد ؟ فتقول في الجواب : جمل . ومعناها « نَعَمْ » حكى ذلك الزجاج في كتاب « الشجرة » . فملى هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجملة الواقعة جواباً . وهي تُعدّ في كلامهم قليلة الاستعمال^(١) .

جَبر

بكسر الراء وفَتْحُهَا ، والكسر أشهر

فيها خلاف : منهم من قال : إنها حرف جواب بمعنى « نَعَمْ » . ومنهم من قال : إنها اسم بمعنى « حَقّاً » .

قال ابن مالك : « جَيْر » حرف بمعنى « نعم » ، لا اسم بمعنى « حَقّاً » ، لأن كل موضع وقعت فيه « جير » يصلح أن تقع^(٢) فيه « نعم » . وليس كل موضع وقعت فيه « نعم » يصلح أن تقع^(٢) فيه « حَقّاً » . فاللحاقها بـ « نعم » أولى . وأيضاً فإن لها شبهاً بـ « نعم » لفظاً ، واستعمالاً . ولذلك بُنيت . ولو وافقت « حَقّاً » في الاسمية

(١) رصف المباني ٨٢ .

(٢) ب و ج : توقع .

لأعربت ، ولجاز أن يصحبها اللام ، كما أن «حقاً» كذلك . ولو لم تكن
بمعنى « نعم » لم يُعطف^(١) عليها في قول بعض الطائيين^(٢) :

أَبَى كَرَمًا ، لَا آلِفَا «جَيْرٍ» أَوْ «نَعَمٍ»

بأحسن إيفاء ، وأنجز مَوْعِدٍ

ولم تؤكد « نعم »^(٣) بها ، في قول طفيل الغنوي^(٤) :

وَقُلْنَا : عَلَى الْبَرْدِيِّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ

أَجَلٌ ، جَيْرٌ ، إِنْ كَانَتْ رِوَاءٌ أَسَافِلُهُ

ولا قبول بها ، في قول الراجز^(٥) :

إِذَا تَقُولُ « لَا » ابْنَةُ الْمُجَيْرِ

تَصْدُقُ « لَا » ، إِذَا تَقُولُ : جَيْرٌ

(١) في الأصل : ولو لم تكن بمعنى نعم لما جاز أن يعطف .

(٢) ب ود : في قول الشاعر . والبيت في الهمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٢ .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) ديوان طفيل الغنوي ٨٤ وشرح شواهد المغني ٣٦١ والميني ٤ : ٩٨

والخزانة ٤ : ٢٣٦ والهمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٢ - ٥٣ . والبردي :

اسم ماء . والرواء : المروية . والأسافل : حيث يستقر الماء . وفي الأصل :

« إِنْ كَانَتْ أَيْحَتْ دَعَاؤُهُ » . وانظر بيت مضر بن ربعي في ص ٣٦٠ .

(٥) المغني ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦٢ والهمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٣ .

فهذا تقابل ظاهر . ومثله في التقرير قول الكميت :

يَرْجُونَ عَفْوَِي ، وَلَا يَخْشَوْنَ بَادِرْتِي

لَا جَيْرَ ، لَا جَيْرَ ، وَالغِرْبَانُ لَمْ تَسِيبِ

أي : لا يثبت مرجوهم ، نعم تلحقهم بادرتي ، أي : سرعة غضبي .

واحتج من أثبت أهمية « جير » بتنوينه ، في قول الشاعر (١) :

وقائلة : أُسَيْتُ ، فَقُلْتُ : جَيْرِ

أُسَيْتُ ، إِنِّي مِنْ ذَاكَ ، إِنَّهُ

ولا حجة فيه ، لأنه فعل مضطر . ويحتمل أن يكون قائله أراد

توكيد « جير » بـ « إِنَّ » التي بمعنى « نَعَمْ » ، فحذف همزتها ، وخفف .

ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت ، فنون تنوين الترتيم .

وهو لا يختص بالأسماء ، بل يلحق الفعل (٢) والحرف .

قلت : أشار الشلوبين إلى هذا الاحتمال الثاني . وهو أقرب من الذي

قبله . والله أعلم .

(١) ينسب إلى ذي الرمة . المغني ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦٢ والمجمع ٢ : ٤٤

والدرر ٢ : ٥٢ والصاحبي ١٤٩ والخزانة ٤ : ٣٣٨ . والأسدي : الحزين .

ومعنى إن : نعم . والبهاء لاسكت .

(٢) في الأصل : الاسم .

ضمير

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً من جروف الجر ، وفعلًا متعديًا .
وهي ، في الحالين ، من أدوات الاستثناء . فإذا كانت حرفاً جرّت الاسم
المستثنى بها ، نحو : قام القوم خلا زيد . وإذا كانت فعلًا نصبت
الاسم المستثنى ، نحو : قام القوم خلا زيداً . وكلا الوجهين ، أعني الجر
والنصب ، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب . وإذا استثنى بها ضمير المتكلم ،
وقُصِدَ الجر ، لم يؤت بنون الوقاية . وإذا قُصِدَ النصب أُتِيَ بها . فيقال ،
على الأول : خَلَايَ . وعلى الثاني : خَلَانِي .

وتعين فعليتها بعد « ما » المصدرية ، نحو : قام القوم ما خلا زيداً .
فـ « خلا » هنا فعل ، لأن « ما » المصدرية لا توصل بحرف الجر ، وإنما
توصل بالفعل . وذهب الجرمي والكسائي ، والفارسي في كتاب « الشعراء »^(١)
له ، والرّبعي ، إلى ^(٢) إجازة الجرّ بها ، بعد « ما » ، فتكون « ما » زائدة ،

(١) كذا ، ويسمى كتاب الشعر ، والإيضاح ، وإيضاح الشعر ، والإيضاح
الشعري ، وإعراب الشعر . انظر الخزانة ١ : ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٤٥١
و ٣٤٦ : ٣ و ١٤٥ : ٣ و ٦٢٠ .

(٢) في الأصل : في .

لا مصدرية، و«خلا» حرف جر. وكذلك اختلفوا في «عدا» نحو :
ما عدا زيد . وقد روى الجرمي ، عن بعض العرب في كتاب «الفرخ» ،
الجرّ بـ «خلا» و «عدا» ، بعد «ما» .

وقال بعضهم : الجرمي يُخفض^(١) بها ، ويجعل «ما» زائدة ،
دخولها^(٢) كخروجها . فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد ، لأن «ما»
لا تكون زائدة أول الكلام . لأنها ضد الاعتناء الذي قُدِّمتْ له . وإن
كان يحكي ذلك ، عن العرب ، فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس
عليه .

واعلم أن «خلا» إذا جرت فضيها خلاف . فقليل : هي في موضع
نصب ، عن تمام الكلام . وقيل : تتعلق بالفعل ، أو معنى الفعل ، كسائر
حروف الجر غير الزوائد ، وما في حكم الزوائد .

وإذا نصبت فاختُلف في جملتها : هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي
أن تكون في موضع نصب على الحال ، كأنك قلت : خالين زيدا . وأجاز
أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب ، وإن كانت مفتقرة ، من

(١) في الأصل وب : يختص (٢) في الأصل : ودخولها .

حيث [المعنى ، إلى ما قبلها ، من حيث ^(١)] كان معناها معنى « إلا » .
قال ابن عصفور : وهو الصحيح .

وإذا دخلت عليها « ما » المصدرية فـ « ما » والفعل في موضع نصب ، بلا خلاف . ولكن اختلفوا في وجه انتصابه ، فقليل : إنه مصدر موضوع موضع الحال ، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح . وهذا قول السيرافي .
وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء ، كاتصاب « غير » في قولك : قام القوم غير زيد . وقيل : منصوب على الظرف ، و « ما » مصدرية ظرفية . أي : وقت خلوتهم . ودخله معنى الاستثناء .

والكلام على « عدا » في جميع ما ذكر كالكلام على « خلا » .
وسأتي ^(٢) في موضعها ، إن شاء الله تعالى .

و
ب

حرف جر ، عند البصريين . ودليل حرفيتها مساواتها الحروف ،
في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها ، بخلاف أسماء الاستفهام
والشرط ، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها .

(١) سقط من الأصل . (٢) في الأصل و ج : وستأتي .

وذهب الكوفيون ، والأخفش في أحد قوليهِ ، إلى أنها اسم
يحكم على موضعه بالإعراب . ووافقهم ابن الطَّراوة . واستدلوا ، على
اسميتها ، بالإخبار عنها في قول الشاعر^(١) :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

ورُدَّ بأن الرواية الشهيرة «وبعضُ قتلِ عارٍ» . وإن صحَّت
هذه الرواية فـ «عار» خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عارٌ . أو خبرٌ عن
مجرور «رب» ، إذ هو في موضع رفع بالابتداء ، ودخل عليه حرف
جر هو^(٢) كالزائد . ومما يدلُّ على حرفيتها أنها مبنية . ولو كانت
اسماً لكان حقها الإعراب .

واختلف النحويون ، في معنى «رُبَّ» ، على أقوال : الأول :
أنها للتقليل . وهو مذهب أكثر النحويين . ونسبه صاحب «البيسط»

(١) ثابت قطنة . المغني ١٣٤ وشرح شواهد ٨٩ والأزهية ٢٦٩ والمقتضب ٣ :

٦٦ والأغاني ١٤: ٢٧٩ والبيان والتبيين ١ : ٢٩٣ والجمع ١ : ٩٧ و٢٥: ٢ والدرر

١ : ٧٣ والخزانة ٣ : ٦٥٦ و ٤ : ١٨٤ .

(٢) ب و د : فهو .

إلى سيبويه . الثاني : أنها للتكثير . نقله صاحب «الإفصاح» عن صاحب «المعين» ، وابنِ دوستويه ، وجماعة . ولم يذكر صاحب المعين أنها تنجيء للتقليل . الثالث : أنها تكون للتقليل والتكثير . فهي من الأضداد . وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب « الحروف » . الرابع : أنها أكثر ما تكون للتقليل . الخامس : أنها أكثر ما تكون للتكثير ، والتقليلُ بها نادر . وهو اختيار ابن مالك . السادس : أنها حرف إثبات ، لموضع لتقليل ولا تكثير . بل ذلك ^(١) مستفاد من السياق . السابع : أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار .

والراجع ، من هذه الأقوال ، ما ذهب إليه الجمهور : أنها ^(٢) حرف تقليل . والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع ، لا تحتل إلاّ التقليل ، وفي مواضع ظاهرها التكثير ، وهي محتملة لإرادة التقليل ، بضرب من التأويل . فتعين أن تكون حرف تقليل ، لأن ذلك هو المطرّد فيها . فما جاءت فيه للتقليل قولُ الشاعر ^(٣) :

-
- (١) في الأصل : هو
(٢) في الأصل : وأنها .
(٣) عمرو الجني . المغني ١٤٤ وشرح شواهده ٣٩٨ والكتاب ١ : ٣٤١
و ٢ : ٢٥٨ والكامل ٩٠٦ والفصل ١٦٨ وشرحه ٤ : ٤٨ و ٩ : ١٢٣
و ١٢٦ والخصائص ٣ : ٣٣٣ والمقرب ١ : ١٩٩ وأوضح المسالك ٢ : ١٤٥ =

ألا، رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
 وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
 وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءَ، فِي حُرِّ وَجْهِهِ
 مُجَلَّلَةٌ، لَا تَنْقُضِي لَزْمَانِ
 وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ، وَخَمْسٍ، شَبَابُهُ
 وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ، مَعًا، وَثَمَانِي

يعني بالمولود الذي ليس له أب : عيسى بن مريم عليه السلام ، وبذي ولد لم يلد له
 أبوان : آدم عليه السلام ، وبذي الشامة : القمر . وهذه الثلاثة ليس لها
 نظير . وقول زهير^(١) :

وَأَبْيَضَ ، فَيَبَاضَ ، يَدَاهُ عِمَامَةٌ
 عَلَى مُعْتَفِيهِ ، مَا تُغِيبُ فَوَاضِلُهُ

= والجمع ١ : ٥٤ و ٢ : ٢٦ والدرر ١ : ٣١ و ٢ : ١٨ والعيني ٣ : ٣٥٤
 وشرح التصريح ٢ : ١٨ وشرح شواهد الشافية ٢٢ و ١٦٣ والخزانة
 ١ : ٣٩٧ .

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥١ . والأبيض : الرجل النقي من العيوب .
 والفياض : الكثير المطاء . والغمامة : السحابة . والمعفون : طالبو المعروف .
 وتغيب : تنقطع .

وهذا خُصوص ، لاوجه فيه للتكثير ، لأنه إنما أراد بالأبيض : حصن
ابن حذيفة بن بدر الفزاري . ولم يُرد جماعة كثيرة ، هذه صفتهم ؛ ألا
تراه يقول بعده^(١) :

حُذِيفَةُ يُنْمِيهِ ، وَبَدْرٌ ، كِلَاهُمَا

إِلَى بَاذِخٍ ، يَعْلُو عَلَى مَنْ يُطَاوِلُهُ

وقول بعض شعراء غسان ، يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج ، في
موضع يعرف بالبلقاء :

وَيَوْمٍ عَلَى الْبَلْقَاءِ ، لَمْ يَكُ مِثْلُهُ

عَلَى الْأَرْضِ ، يَوْمٌ ، فِي بَعِيدٍ ، وَلَادَانِي

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير . وليس بنادر ، كما
زعم ابن مالك .

ومما تأتي « رب » فيه للتقليل ، إتياناً مطّرداً ، الأشعارُ التي في
الألفاظ ، والأشعارُ التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها ، فإنهم
كثيراً ما يستعملون في أوائلها « رب » مصرّحاً بها ، والواو التي تنوب

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥٦ . وينمي : يرفع . والباذخ : الشرف العالي .

مناب « رب » .

ومما جاءت فيه للتقليل قولهم : رَبُّهُ رَجُلًا ، إذا مدحوه . وهذا
تقليل محض ، لا يُتوهمُ فيه ، لأن الرجل لا يُمدح بكثرة النظير ،
ولأننا يمدح بقلّة النظير ، أو عدمه بالجلّة . وإنما يريدون بقولهم : رَبُّهُ
رَجُلًا ، أنه قليل غريب في الرجال . كأنهم قالوا : ما أقلُّه في الرجال ،
أي : ما أقلّ نظيره !

وأما ما جاءت فيه « رب » ^(١) ، وظاهره التكثير ، فهو كثير
جداً ، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار . كقول امرئ القيس ^(٢) :
ألا ، رَبُّ يَوْمٍ ، لك ، مِنْهُنَّ ، صالحٍ
ولاسيّماً يوماً ، بدارةٍ جُلُجُلٍ

ولسنا نشكّ في أن القائلين بأن « رب » للتقليل قد وقعوا ^(٣) على هذه
المواضع ، التي التكثير فيها ظاهر ، لأنها كثيرة جداً . فواجب على
المنصف أن يهتم رأيه ، ولا يسرع إلى تخطئتهم ، ويعلم أن لهم في ذلك

(١) في الأصل : ربّ فيه .

(٢) ديوان امرئ القيس ١٠ والمغني ١٤٩ وشرح شواهد ٥٥٨ .

(٣) في الأصل : قد بقوا .

غرضاً ، ينبغي أن يبحث عنه . وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه :
 الاول : أن « ربّ » في ذلك لتقليل النظير ، فالفخر يزعم
 أن الشيء الذي يكثر وجوده منه ^(١) يقلّ من غيره . وذلك أبلغ
 في الافتخار .

الثاني : أن القائل قد يقول : ربّ عالمٍ لقيتُ ، وهو قد ^(٢) لقي
 كثيراً من العلماء ، ولكنه يقتل من لقيه ^(٣) تواضعاً .

الثالث : أن الرجل يقول لصاحبه : لا تُعادي فربّما ندمتَ .
 وهذا موضع ينبغي أن تكثر فيه الندامة ، ولكن المراد أن الندامة
 لو كانت قليلة لوجب أن يُتجنب ^(٤) ما يؤدي إليها ، فكيف وهي كثيرة؟
 فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير . وعلى هذا تأول
 النحويون قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
 مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٥) . وعليه تأول قوم قول امرئ القيس :
 * ألا ، ربّ يومٍ ، لك ، منهنّ ، صالح *
 * ألا ، ربّ يومٍ ، لك ، منهنّ ، صالح *

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) ب : يجب .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل : لقي .

(٥) الحجر : ٢ .

قال بعضهم : « ربّ » حرف يكون لتقليل الشيء ، في نفسه ،
[ويكون لتقليل النظير . فالتّي لتقليل الشيء ، في نفسه] ^(١) ، كقول
الشاعر ^(٢) :

* أَلَا رَبُّ مَوْلودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *

والتي لتقليل النظير ، وهي الكثيرة الاستعمال ، كقول الشاعر ^(٣) :

فإِنْ أَمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ قَيْنَةٍ ،

مُنْعَمَةٍ ، أَعْمَلْتُهَا ، بِكَرَانِ

والمعنى أن كثيراً ، من هذه القينات ، كان لي ، وقلّ مثلها لغيري .
فإطلاق النحويين على « ربّ » أنها تقليل إنما يعنون النظير ، الذي هو
الغالب فيها .

وقال ابن مالك : الصحيح أن معنى « ربّ » التّكثير . ولذا يصلح
« كم » في كلّ موضع وقعت فيه ، غير نادر . ونسبه هو ، وابن خروف
قبله ، لسيبويه . واستدلاًّ بقوله ^(٤) في باب « كم » : ومعناها معنى « ربّ » .
وبقوله في الباب ^(٥) : واعلم أنّ « كم » في الخبر لا تعمل إلّا فيما تعمل فيه

(١) سقط من الأصل . (٢) انظره في ص ٣٤١ .

(٣) البيت لامرئ القيس . وقد مضى في ص ٦٩ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٩١ (٥) الكتاب ١ : ٢٩٣ .

« رب » ، لأن المعنى واحد . إلا أن « كم » اسم ، و « رب » غير اسم . قال ابن مالك : هذا ^(١) نصه ، ولا معارض له في كتابه .

قلت : أما استدلاله بصلاحية « كم » في كل موضع وقعت فيه ، غير نادر ، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه : إنَّ لمجرور « رب » ، في تلك المواضع ، نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المفتخر ، ونسبة قلة إلى غيره . فتارة يأتي بلفظ « كم » على نسبة الكثرة ، وتارة يأتي بلفظ « رب » على نسبة القلة . وأما قوله « ولا معارض له في كتابه » فغير مسلم ، لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في « كتابه » فمن عادته ، في كثير منها ، أن يقول : وربَّ شيء هكذا . يريد أنه قليل نادر . كقوله في باب « ما » ، وقد أنشد بيت الفرزدق ^(٢) :

* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ *

: وهذا ^(٣) لا يكاد يُعرف ، كما أن « لات حين مناص » كذلك ^(٤) . وربَّ شيء هكذا .

قال الشلوبين : فكيف يُتوهم أنه أراد بقوله « إن معنى كم

(١) في الأصل : وهذا .

(٢) انظره في ص ٣٢٤ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٤) في الكتاب : لا يكاد يعرف .

« كمعنى رب » أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بضد ذلك ؟ قال : وكلّ من شرح « كتاب سيبويه » لم يقل أحد منهم : إن سيبويه أراد بهذا الكلام أن « رب » للتكثير . وقد فسّر أبو علي هذا الموضع ، فقال : إنّما قال « إن » معنى كم كمعنى رب « لأنها تشارك « رب » في أنها تقع صدرًا ، وأنها لا تدخلان إلا على نكرة ، وأن الاسم المنكور^(١) الواقع بعدهما يدلّ على أكثر من واحد ، وإن كان الاسم الواقع بعد « كم » يدلّ على كثير ، والاسم الواقع بعد « رب » يدلّ على قليل . وكذا قال ابن درستويه ، والرماني ، وغيرهما ، في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه .

واعلم أن « رب » فيه لغات وله أحكام : وخصائص ينفرد بها عن سائر حروف الجر . ولا بد من ذكر ذلك ، على وجه الإيجاز . وفيه مسائل^(٢) .

الأولى : في لغات « رب » ، وهي^(٣) سبع عشرة لغة . وهي : « رب » بضم الراء ، وفتحها ، كلاهما مع تخفيف الباء ، وتشديدها ،

(١) في الأصل : المكرر .

(٣) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : في مسائل .

مفتوحة . فهذه أربع . و « ربُّ » بالأوجه الأربعة ، مع تاء التأنيث
 [الساكنة . و « ربَّ » بالأوجه الأربعة ، مع تاء التأنيث]^(١) المتحركة .
 و « رب » بضم الراء ، وفتحها ، مع إسكان الباء . و « رب » بضم الراء والباء
 معاً ، مشددة ، ومخففة . و « رُبَّتَا » .

الثانية : مجرور « رُبَّ » « قسمان : ظاهر ، ومضمر . فالظاهر
 لا يكون [إلا نكرة ، لأن التقليل والتكثير لا يكون]^(٢) في المعرفة .
 وأجاز بعض النحويين أن تجر الممرّف بـ « أل » ، وأنشد قول
 الشاعر^(٣) :

رُبَّمَا الْجَامِلِ ، الْمُؤَبَّلِ ، فِيهِمْ
 وَالْعَنَاجِيحُ ، بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

-
- (١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .
 (٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي . ديوانه ٣١٦ والمغني ١٤٦ وشرح شواهده ٤٠٥
 وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٨ وأمالى ابن السجري ٢ : ٢٤٣ وشرح المفصل
 ٨ : ٢٩ والمجمع ٢ : ٢٦ والدرر ٢ : ٢٠ والخزانة ٤ : ١٨٨ . والجمال :
 الجماعة من الإبل مع رعاتها . والمؤبل : الذي هو للقنية . والعناجيج : جمع
 عنجوج ، وهسو الفرس الطويلة العنق . وهي من جياذ الخيل . والمهار :
 جمع مهر .

بحر « الجامل » وصفته . فإن صحت الرواية حمل على زيادة « أل » .

وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره ^(١) ، نحو : رَبُّ
رجلٍ وأخيه . وإنما اغتُفِرَ ذلك في المعطوف لأنها لم تبشره . قيل :
وشرط ذلك أن يكون المعطف بالواو .

وحكى الأصمعي : رَبُّ أبيه ورب أخيه ، على نية الانفصال ^(٢) .
وهو نادر .

والمضمر يلزم أن يكون مُبِهِمًا مفسِّراً بنكرة ، متأخرة ،
منصوبة على التمييز . نحو : رَبُّهُ رَجُلًا أَكْرَمْتُ . وهذا الضمير
يلزم الإفراد ، والتذكير ، استغناءً بتثنية تمييزه ، وجمعه ، وتأنثه . نحو :
رَبُّهُ رَجُلَيْنِ ، وَرَبُّهُ رَجُلًا ، وَرَبُّهُ امْرَأَةً . وحكى الكوفيون
تثنيته وجمعه وتأنثه ، فيطابق التمييز . نحو : رَبُّبَهَارَ جَلَيْنِ ، وَرَبُّبِهِم رَجُلًا ،
وَرَبُّبَهَا امْرَأَةً . حكوا ذلك ، نقلًا عن العرب . وقال ابن عصفور : إنهم
أجازوا ذلك قياسًا . وليس كما قال .

(١) في الأصل : مضافًا إلى مجروره .

(٢) قال الأصمعي لأعرابية : أفلان أب أو أخ ؟ فقالت : رب أبيه ورب أخيه .
تريد رب أب له ورب أخ ، تقديرًا للانفصال . انظر الجمع ٢ : ٢٦ .

واختلف في هذا الضمير المجرور بـ «رُبَّ» . فذهب كثير ، منهم الفارسي ، إلى أنه معرفة ، ولكنه جرى مجرى النكرة ، في دخول «رُبَّ» عليه ، لما أشبهها في أنه غير معين . وذهب قوم إلى أنه نكرة . وبه قال الزمخشري ، وابن عصفور .

الثالثة : ذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين ، إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر ، إما بمفرد ، نحو : رُبَّ رجلٍ صالحٍ ، وإما بجملة ، نحو : رُبَّ رجلٍ لقيته . فـ «لقيته» جملة في موضع خفض ، على الصفة . قال بعضهم : لأنَّ المراد التقليل . وكون النكرة موصوفة أبلغ في التقليل . ولأنه لما أكثر حذف عاملها ، ألزموها الصفة ، لتكون الصفة كالموض من حذف العامل . ودُكر في «البيسيط» ^(١) أن وجوب وصفها رأي البصريين .

وذهب الأخفش ، والفراء ، والزمخشري ، وابن طاهر ، وابن خروف ، إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها . وهو ظاهر مذهب سيبويه ،

(١) البيسيط: كتاب في شرح الكافية . ألفه ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي الحسني . وله ثلاثة شروح على الكافية . أكبرها يسمى البيسيط . وتوفي سنة ٧١٥ . بنية الوعاة ١ : ٥٢١ .

واختاره ابن عصفور ، ونقله ابن هشام عن المبرد . واستدل من لم يلتزمه بالسماع ، مع ضعف ما عُلِّلَ^(١) به الملتزمون . قال ابن مالك : وهو ثابت ، بالنقل الصحيح ، في الكلام الفصحيح . وأنشد أبياتا ، منها قول أم معاوية^(٢) :

يَا رَبُّ قَائِلَةٍ ، غَدَاً :
يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ

ولقائل أن يقول : الموصوف ، في هذا البيت ، محذوف ، تقديره :
يَا رَبُّ امْرَأَةٍ قَائِلَةٍ . وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها ، لأن جميعها صفات .

الرابعة : من خصائص « رَبُّ » ، عند أكثر النحويين ، أن الفعل الذي^(٣) تتعلق به يجب أن يكون ماضياً . تقول : رب رجلٍ كريمٍ لقيتُ . ولا يجوز « سألقى » . وإنما لم يضي فعلها ، لأنها جوابُ لفعل ماضٍ . وقيل : لأنها للتقليل ، فأولوها الماضي ، لأنه قد تحققت قَلْبَتْهُ .

(١) ب : ما علله .

(٢) وهي هند بنت عتبة . المغني ١٤٦ وشرح شواهد ٤١٠ والجمع

٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢٢ وسيرة ابن هشام ٢ : ٣٩ .

(٣) في الأصل : التي .

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً . ومنع أن يكون مستقبلاً . وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، والمضي أكثر . وهو اختيار ابن مالك . فن وقوعه مستقبلاً قول جحدر^(١) :

فإن أهلك فرُبَّ فتى سيبكي
عليّ ، مُهذَّبٍ ، رَخْصِ البَنانِ
ومن وقوعه حالاً قول الشاعر^(٢) :

ألا رُبَّ مَنْ تَفْتَشُهُ ، لك ناصح
ومؤتمن ، بالغيب ، غير أمين
وتؤوّل بيت جحدر ، على أنه من حكاية المستقبل ، بالنظر إلى المضي .
كأنه قال : فرُبَّ فتى بكى عليّ فيما مضى ، وإن كنت لم أهلك ، فكيف يكون
بكاؤه إذا هلك ؟ كقولك : لم تترك زيدا وقد كان سيعطيك . وقيل : هو على

(١) جحدر بن مالك . المغني ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٧ والأمل ١ : ٢٨٢
وابن عساكر ٣ : ٦٣ ومعجم البلدان (حجر) والبحر ٥ : ٤٤٤ .
والرخص : اللين .

(٢) الكتاب ١ : ٢٧١ والهمع ٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢١ .

إضمار القول ، أي : أقول فيه سيبكي . هذا إذا جُمع « سيبكي » جواب
« رب » . وأما إن جُمعَ صفةً مجرورها ، والجواب محذوف ، أي : لم
أقضِ حقه ، فلا إشكال .

الخامسة : مذهب الجمهور أن « رب » تتعلق بالفعل ، كسائر
حروف الجر غير الزوائد . وذهب الرماني ، وابن طاهر ، إلى أنها لا تتعلق
بشيء . قال بعضهم : وتجري « رب » ، مع إفادتها التقليل ، مجرى اللام
المقوية للتعدية ، في دخولها على المفعول به .

السادسة : من خصائص « رب » أنها يلزم تصديرها .
فلا تتعلق إلاّ بمتأخر عنها ، كقولك : ربّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ . فوضع
المجرورها نصب ، كما يكون موضع المجرور ، في قولك : بزيدٍ مررتُ .
وإنما وجب ^(١) تصديرها ، لأن التقليل كالنفي ، فلا يقدم عليه
ما في حيزه .

السابعة : من خصائصها أيضاً أن عاملها يكثر حذفه ، لأنها
جواب لمن قال لك : ما لقيت رجلاً عالمًا . أو قدرت أنه يقول ^(٢) .

(٢) ب : يقوله .

(١) في الأصل : نصب .

فتقول في جوابه : ربّ رجل عالم ، أي : قد لقيت . قال ابن يعيش^(١) : ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل ، حتى إن بعضهم قال : لا يجوز إظهاره ، إلاّ في ضرورة شعر^(٢) .

الثامنة : من خصائص « ربّ » أنها قد تحذف ، ويبقى عملها . ولا يكون ذلك في غيرها ، إلاّ نادراً . قال ابن مالك^(٣) : يُجْرَد « ربّ » محذوفة^(٤) بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد « بل » أقل^(٥) ، ومع التجرد أقلّ .

قلت : تقدّم^(٦) ذكر الجرّ بها بعد الواو ، والفاء ، و « بل » ، والخلاف في ذلك . ومثال الجرّ بها ، مع التجرد من هذه الأحرف ، قول الراجز^(٧) :

(١) شرح المفصل ٨ : ٢٨ - ٢٩ .

(٢) في شرح المفصل : ضرورة الشعر . (٣) التسهيل ١٤٨ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) في التسهيل : قليلاً .

(٦) سقطت من الأصل .

(٧) كذا ، وهو ليس من الرجز . بل صدر بيت لجليل بثينة ، عجزه :

كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ ، مِنْ جَلَلِهِ

ديوانه ١٨٨ والمغني ١٢٩ و ١٤٥ و شرح شواهد ٣٦٥ و ٤٠٣ والأمل

٢٤٣ : ٨ والأعاني ٨ : ٩٤ و ١٩ : ١١٢ والعيني ٣ : ٣٣٩ والسمط ٥٥٧

والخزانة ٤ : ١٩٩ .

* رِسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ *

أراد: ربّ رسم دار^(١). فحذف « ربّ »، وأبقى عملها . وقول ابن مالك « إن الجرّ بها محذوفة »، بعد الفاء، كثيرٌ فيه نظرٌ، لأنه لم يرد إلاّ في بيتين، كما قال بعضهم . ولعله أراد بالنسبة إلى « بل » .
التاسعة: قد تزداد « ما » بعد « ربّ » كافّةً، وغير كافّة .
فثالها، كافّةً، قول الشاعر^(٢):

رُبَّمَا الْجَامِلُ ، الْمُؤَبَّلُ ، فِيهِمْ

وَالْعَنَاجِيحُ . بَيِّنُ الْمِهَارُ

والبيت لأبي دؤاد الإيادي . والجامل: القطيع من الإبل مع رعاتها^(٣) والمؤبّل: المَعْدُ للَقْنِيَةِ . يقال: إِبِلٌ مُؤَبَّلَةٌ . إذا كانت للَقْنِيَةِ والعَنَاجِيحُ: جِيَادُ الْخَيْلِ . والمِهَارُ: جمع مُهْر . ومثالها، غير كافّةً، قول الشاعر^(٤):

(١) سقطت من الأصل .

(٢) انظره في ص ٤٤٨ .

(٣) سقطت مع رعاتها، من الأصل .

(٤) عدي بن الرعلاء . المغني ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٤ والأزهية ٨٠ و ٩٤ والأصمعيات ١٧٠ وحماسة ابن الشجري ١٩٤ ومعجم الشعراء ٨٦ وأمالى ابن الشجري ٢ : ٢٤٤ والعيني ٣ : ٣٤٣ والمجمع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤١ والخزانة ٤ : ١٨٧ . والرواية: دون بصرى . وبصرى: اسم موضع .

رُبَّمَا ضَرْبَةً ، بِسَيْفٍ ، صَقِيلٍ
 بَيْنَ بُضْرَى ، وَطَمَنَةٍ ، نَجْلَاءِ
 وزيادتها كافةً أكثرُ .

واعلم أن مذهب^(١) المبرد ، ومن وافقه ، أن « رب » إذا
 كُفِتْ بـ « ما » جاز أن يليها الجملتان : الاسمية ، والفعلية . فالاسمية
 كالبيت السابق . والفعلية كقوله تعالى ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ
 كَفَرُوا ﴾^(٢) . وإلى هذا ذهب الزمخشري . وذهب سيويوه ، فيما نقل
 بعضهم عنه ، إلى أن « رب » إذا كُفِتْ بـ « ما » لا يليها إلاّ الجملة
 الفعلية . قيل : وهو مذهب الجمهور . وتأولوا البيت المتقدم على أن
 « ما » نكرة موصوفة ، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ،
 والجملة صفة « ما » . على هذا تأوله الفارسي ، وابن عصفور . قال ابن
 مالك : والصحيح أن « ما » في البيت زائدة كافة ، هيأت « رب »
 للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للدخول على الفعلية .

العاشرة : إذا وقع الفعل المضارع بعد « رُبَّمَا » صرفت معناه
 إلى الماضي^(٣) ، نحو : رُبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، أي : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ . وإنما صرفت

(٢) الحجر : ٢ .

(١) في الأصل : من مذهب .

(٣) في الأصل : الماضي .

معنى المضارع إلى الماضي ، لأنها قبل اقترانها بـ «ما» مستعملة في الماضي ،
فاستصحب لها ذلك بعد الاقتران . و «ما» للتوكيد ، وليست بناقلة
من معنى إلى معنى . قال أبو علي : لما كانت «رب» لما مضى وجب
أن تكون «ربما» أيضاً كذلك .

قال بعضهم : وقد أولعت العامة ، بإدخالها على المستقبل ، نحو :
ربما يقوم زيد . وأما قوله تعالى ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا
مُسْلِمِينَ﴾ فظاهره الاستقبال ، وتأوله^(١) على تقدير «ربما ود» ،
جعل فيه المستقبل بمعنى الماضي ، لصدق الموعود به ، ولقصد التقريب
لوقوعه . فجعل ، وإن كان غير واقع ، كأنه واقع مجازاً .

وقال بعضهم : قد جاء الفعل بعدها مفتتحاً^(٢) بحرف التنفيس ،
نحو^(٣) :

* فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي *

فعلى هذا ، يجيء الاستقبال بعدها قليلاً . وتحمل الآية على ذلك ، لأن

(١) في الأصل : وتأوله .

(٢) ب : مفتحة . وسقطت من الأصل و ج .

(٣) انظره في ص ٤٥٢ .

في التخريج المذكور تكلفاً، إذ مآله إلى أنه عبّرَ بالمستقبل عن ماضٍ، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل . والله أعلم .

سوف

حرف تنفيس، يختصّ بالفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، كالسين . وفيه لغات، حكاها الكوفيون . وهي : سَفَ ، وَسَوْ ، وَسَيَ . وأنشدوا^(١) :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ فَتَقْدِي
وإنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ

وقال بعضهم : هذا البيت شاذ، وحذف الفاء منه للضرورة . قلت : نقل الكسائي، عن أهل الحجاز « سَوْ أَفْعَل » ، بحذف الفاء في غير ضرورة^(٢) . فدلّ على أنها لغة . وقد^(٣) تقدّم الخلاف في أن السين،

(١) حاشية الدماميني ١ : ٢٨٢ والمجمع ٢ : ٧٢ والدرر ٢ : ٨٩ وحاشية
الدسوقي ١ : ١٥١ . وفي الأصل وج : « تجدون بعدي » .
وكذلك كانت في ب إلا أنها صُوِّبَتْ كما أثبتنا .
(٢) في الأصل : الضرورة . (٣) سقطت من الأصل .

في نحو « ستفعل » ، أصل برأسه ، أو فرع مقتطع من « سوف » .
وهل « سوف » أبلغ في التنفيس من السين ، أو هاسيَّان ؟
في ذلك خلاف . ومذهب البصريين أن « سوف » أبلغ . واختار ابن
مالك استواءهما في ذلك . وتقدمت الإشارة إلى هذا ^(١) .

مسألة

ذكر بعض النحويين لـ « سوف » موضعاً ، لا تدخل فيه
السين ، وهو أن لام الابتداء والتوكيد تدخل على « سوف » ، نحو
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ، فَتَرْضَى ﴾ ^(٢) ، ولا يكون ذلك
في السين . قال ^(٣) : لثلاث يجتمع حرفان ، على حرف واحد ، مفتوحان
زائدان ، على الكلمة . واشدة اتصال بعضها ببعض ، واتصالهما بالكلمة ،
ربما أدّى ذلك ، في بعض الكلمات ، إلى اجتماع أربع متحركات
وأكثر ^(٤) ، نحو : لَسَيَجِدُ ^(٥) ، وَلَسَيَتَعَلَّمُ ^(٦) ، فسقطت الكلمة .

(١) في الأصل : ذلك . (٢) الضحى : ٥ .

(٣) نقل الدماميني هذا القول في حاشيته على المغني ١ : ٢٨٢ .

(٤) سقطت من الأصل ومن حاشية الدماميني .

(٥) في الأصل وسائر النسخ : لسيجدوا . وسقطت من حاشية الدماميني .

(٦) في حاشية الدماميني : لسيتركلم .

ولذلك سكن آخر الفعل ، مع الفاعل ، أو ما في حكمه . نحو : ضربتهُ .
وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل . فطرحوا دخول اللام على السين ،
لذلك .

قلت^(١) : وقد سُمع وقوع السين في موضع ، لم تُسمع فيه
« سوف » ، وهو خبر « عَسَى » . فإنه قد ورد فيه وقوع السين موقع
« أن » ، لأنها نظيرتها في الاستقبال ، في قول الشاعر^(٢) :

عَسَى طَيْبِيٌّ مِنْ طَيْبِيٍّ ، بَعْدَ هَذِهِ
مُسْتُطْفِئِيٌّ غُلَّتِ الْكُلَى ، وَالْجَوَانِحِ

وهذا شاذٌ ، لا يقاس عليه ، والله أعلم .

(١) نقله الدماميني في حاشيته على المغني ١ : ٢٨٢ .

(٢) قسام بن رباحة . المغني ١٦٤ وشرح شواهد ٤٤٥ والفصل ١٤٩ وشرحه
٧ : ١١٨ و ٨ : ١٤٨ والمؤتلف والمختلف ١٢٧ والمجموع ١ : ١٣٠ وشرح
الحماسة للرزوقي ٩٦٠ وللتبريزي ٣ : ١٢ والسرور ١ : ١٠٧ وحاشية
الدماميني ١ : ٢٨٢ والخزانة ٤ : ٨٧ . والغلة : شدة العطش . استعارها
لما في نفسه من الألم والغيظ .

عدا

لفظ مشترك ، يكون حرفاً ، وفِعْلاً^(١) . وهو ، في الحالين ،
من أدوات الاستثناء . فإذا كان حرفاً جَرَّ المستثنى ، وإذا كان فعلاً
نصبه . فتقول : قام القوم عدا زيداً ، بالنصب والجر ، على ما ذكر في
« خلا » . وتعيّن فعليته بعد « ما » المصدرية ، كما تقدّم . والتزم
سيبويه فعلية « عدا » ، ولم يذكر أنها تكون حرفاً ، لأن حرفيته
قليلة . وقد حكى حرفيته غير^(٢) سيبويه ، من الأئمة ، فوجب قبولها .
والكلام على ما يتعلق به إذا كان حرفاً ، وعلى محلّ جملة إذا
كان فعلاً . كما تقدّم في « خلا » . فلا معنى لإعادته ، والله أعلم .

عَبَسَ

ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف . ونقله بعضهم عن ابن
السراج . وحكاه أبو عمر الزاهد ، عن ثعلب . وذهب الجمهور إلى أنه
فعل ، وهو الصحيح . والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة

(١) ب و ج : واسماً

(٢) في الأصل : عن .

به، نحو: عَسَيْتُ، وَعَسَيْتُمْ، ولحاقُ تاءِ التانيثِ له، نحو: عَسَتْ هُندُ أَنْ تقومَ.

وهو فعل لا يتصرف، يرد للرجاء والإشفاق. وقد اجتمع في قوله تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا، وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا، وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾^(١). وعملها، في الأصل، عمل «كان». إلا أن خبرها التزم كونه فعلاً مضارعاً، والأكثر اقترانه بـ «أَنْ». وقد تحذف، كقول الشاعر^(٢):

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ، قَرِيبُ

وجمهور البصريين على أن حذف «أَنْ» من خبر «عسى» ضرورة.

(١) البقرة: ٢١٦.

(٢) هدية بن خنرم. المغي ١٦٤ وشرح شواهد ٢٧٧ و٤٤٣ والأُمالي ١: ٧١ والآغاني ٣١: ١٦٩ وحماسة ابن الشجري ٢٢٨ ومعجم الشعراء ٤٨٣ والعقد الفريد ٣: ١٨٢ وحماسة البحري ٢٢٤ والحماسة البصرية ١: ٤٤ والكتاب ١: ٤٧٨ وشرح ابن عقيل ١: ٢٩١ والمفصل ١٢٢ وشرحه ٧: ١١٧ وأوضح المسالك ١: ٢٢٤ وشرح الأشموني ١: ٤٣٧ والبيني ٢: ١٤٨ والخزانة ٤: ٨١ ورعدة الآمل ٢: ٢٤٣ والمقتضب ٣: ٧٠ والجمع ١: ١٣٠ والدرر ١: ١٠٦.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر .

وقد ندر وقوع خبرها مفرداً ، في قول الزبّاء^(١) « عَسَى
الغَوِيرُ أَبُوسًا » ، وقول الشاعر^(٢) :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ ، مُلِحًا ، دَائِمًا
لَا تُكْثِرَنَّ ، إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا
واعلم أن « عسى » لها أحوال :

الأول : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مجزّأً من « أن » . وهو
قليل ، كما سبق . ولا إشكال في أن الفعل خبرها ، وهي عاملة عمل
« كان » .

الثاني : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ « أن » . وهذا هو
الكثير . واختلف ، في إعرابه ، على ثلاثة مذاهب :

(١) مثل يضرب للرجل ، يقال له : لعل الشر جاء من قبلك . الكتاب ١ : ٤٧٨
والمقتضب ٣ : ٧٠ وجمع الأمثال ٢ : ١٧ . والغوير : تصغير الغار .
والأبوس : جمع بؤس . وهو الشر . تريد : لعل الشر يأتيكم من الغار .

(٢) رؤبة . ديوانه ١٨٥ والمغني ١٦٤ وشرح شواهد ٤٤٤ وشرح ابن عقيل
٢٨٨ : ١ والخزانة ٤ : ٧٧ والمجمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٧ .

أحدها : أن « عسى » عاملة عمل « كان » أيضاً ، و « أن »
والفعل ^(١) في موضع خبرها . قال ابن عصفور : وهو الصحيح ، لأن
العرب لمّا نطقوا به ، على الأصل ، نطقوا به اسم فاعل ، كما تقدم في
المثّل ، والبيت .

وثانيها : أن « عسى » ، في ذلك ، ليست عاملة عمل « كان » .
بل المرفوع بها فاعل ، و « أن » والفعل في موضع نصب على المفعولية ،
والفعل ^(٢) مضمّن معنى : قاربَ . فإذا قلت : عسى زيد ^(٣) أن
يقوم ، فالتقدير : قاربَ زيدُ القيام . أو يكون « أن » والفعل منصوباً ،
على إسقاط الخافض . وهذا مذهب سيبويه ، والمبرد . ووجه أن
« أن » والفعل مقدّر ^(٤) بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبراً عن الجُشّة .
وأجيب عنه بأن المصدر قد يخبر به ، على سبيل المبالغة .

• وثالثها : أن « أن » والفعل بدل اشتمال من فاعل « عسى » .
وهو مذهب الكوفيين . قال صاحب « البسيط » : وأظنّ قولهم مبنياً
على أن هذه الأفعال ليست ناقصة . فيكون المعنى عندهم : قاربَ
قيامُ زيدٍ . ثم قدمت الاسم ، وأخرت المصدر ، فقلت : قاربَ

(١) في الأصل : وأن - الفعل .

(٢) أي : عسى .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) ب وجود : تقدر .

زيد قيامه . ثم جعلته بـ « أن » والفعل . ويحتج ، على هذا ، بقولهم :
عسى أن يقوم زيد ، وأن هذا هو الأصل ، وهي تامة . ثم إن تقدم
الاسم فهو على البدل ، حملاً لها على طريقة واحدة .

ورُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون ، بوجهين : أحدهما أنه إبدال
قبل تمام الكلام . والآخر أنه لازم ، والبدل لا يكون لازماً .

واختار ابن مالك في « شرح النسيب » أن « عسى » في ذلك ^(١)
ناقصة ، والمرفوع اسمها ، و « أن » والفعل بدل اشتغال سد مسد جزأي
الإسناد . ونظَّره بقراءة حمزة ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا
نُمَلِّي لَهُمْ ﴾ ^(٢) بالخطاب ، على أن يكون « أنما » بدلاً من « الذين » ،
وسد مسد المفعولين .

الثالث : أن يُسند إلى « أن » والفعل ، فلا يحتاج حينئذ إلى
خبر . ومقتضى كلام بعض النحويين أنها تكون ، إذ ذاك ، تامة كما
تكون « كان » تامة . وقال ابن مالك : الوجه عندي أن تجعل « عسى »
ناقصة أبداً . فإذا أسندت إلى « أن » والفعل وجَّهَتْ بما وجَّهَ به
وقوع « حَسِبَ » عليهما ، في نحو ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ

(١) سقط « في ذلك » من الأصل . (٢) آل عمران : ١٧٨ .

يُتْرَكُوا^(١). فكما لم تخرج «حَسِبَ» بهذا عن أصلها، لا تخرج «عسى» عن أصلها، بمثل ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا^(٢)﴾. بل يقال في الموضعين: سَدَّتْ «أَنْ» والفعل مسدّد الجزئين.

الرابع: أَنْ يتصل بـ «عسى» الضمير الموضوع^(٣) للنصب، نحو: عَسَانِي، وَعَسَاكَ، وَعَسَاهُ. ومنه قول الشاعر^(٤):

وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا، إِذَا مَا
تُنَازَعُنِي: لَعَلِّي، أَوْ عَسَانِي
وقول الآخر^(٥):

* يَا أَبَتَا، عَلَّكَ، أَوْ عَسَاكَ *

(١) العنكبوت: ٢. (٢) البقرة: ٢١٦. وزاد في الأصل هنا شيئاً.

(٣) ب و ج: المرفوع.

(٤) عمران بن حطان. الكتاب ١: ٣٨٨ والمقتضب ٣: ٧٢ والخصائص ٣: ٢٥

والفصل ٥٥ وشرحه ٣: ١٠ و ٧: ١٢٣ والمقرب ١: ١٠١ وأوضح

المسالك ١: ٤٣٩ وشعر الخوارج ٢٠ والعيني ٢: ٢٢٩ والخزانة ٢: ٤٣٠.

(٥) رؤية ديوانه ١٨١ والكتاب ١: ٣٨٨ والخصائص ٢: ٩٦ والمقتضب

٣: ٧١ والمغني ١٦٢ وشرح شواهد ٤٤٣ وأملأ ابن الشجري ٢: ١٠٤

وشروح سقط الزند ٧١٤ وشرح المفصل ٣: ١٢٠ و ٧: ١٢٣ والعيني

٤: ٢٥٢ والخزانة ٢: ٤٤١ والجمع ١: ١٣٢ والدرر ١: ١٠٩.

وهذا من المواضع المشككة ، لأن حق الضمير المتصل بـ « عسى » أن يكون بصيغة المرفوع ، كما ورد في القرآن ، نحو ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾^(١) ، لأنها ترفع الاسم . فإذا ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه . وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها مذهب سيويه . وهو أن « عسى » ، في ذلك ، محمولة على « لعل » في العمل . فالياء وأخواتها في موضع نصب اسمها لها ، و « أن » والفعل في موضع رفع^(٢) خبراً لها .

وثانيها مذهب المبرد : أن « عسى » باقية على أصلها ، ولكن انعكس الإسناد ، فجعل الخبر عنه خبراً . فالياء في موضع نصب خبراً لـ « عسى » تقدّم ، و « أن » والفعل في موضع رفع اسمها لها .

وثالثها مذهب الأخفش : أن « عسى » باقية على رفعها الاسم ، ونصبها الخبر ، ولكن ضمير النصب ، الذي هو الياء وأخواتها ، وضع موضع المرفوع . فهو نائب عنه^(٣) ، و « أن » والفعل في موضع نصب خبراً لها ، كما كان .

(١) محمد : ٢٢ .

(٢) في الأصل : نصب .

(٣) سقطت من الأصل .

ورابعها مذهب السيرافي : أن « عسى » في قولهم : عَسَاكَ ،
وعَسَانِي ، حرف عامل عَمَلٌ « لعل » . وضعف بأن فيه اشتراك فعل
وحرف في لفظ واحد .

واختار ابن مالك . رحمه الله ، مذهب الأخفش ، لسلامته من
عدم النظير . إذ ليس ^(١) فيه إلا نيابة ضمير ، غير موضوع للرفع .
عن موضوع له . وذلك موجود ، كقول الراجز ^(٢) :

يا بنَ الزُّبَيْرِ ، طَالَمَا عَصَيْتُكَ
وطَالَمَا عَنَيْتُنَا إِلَيْكَ

ولأن نيابة المرفوع موجودة ، في نحو : ما أنا كَأَنْتَ . ولأن العرب
قد تقتصر على « عَسَاكَ » ونحوه . فلو كان في موضع نصب لزم الاستغناء
بفعل ومنصوبه ، ولا نظير لذلك . ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل

(١) في الأصل : وليس .

(٢) رجل من حمير . المعنى ١٦٤ وشرح شواهد ٤٤٦ والنوادر ١٠٥ وسر
الصناعة ١ : ٢٨١ والإبدال ١ : ١٤١ وأمالى الزجاجي ٢٣٦ وشرح
الشافعية ٣ : ٢٠٢ وشرح شواهد ٤٢٥ والمتع ١٤٤ وشرح الأشموني ١ : ٤٦١
وحاشية الصبان ٤ : ٢٨٣ والخزانة ٢ : ٢٥٧ واللسان والتاج (قفا) .

على حرف ، في العمل . ولا نظير لذلك . انتهى ما ذكره ابن مالك مختصراً .

وقال غيره : مذهب سيبويه هو الصحيح . ويُبطلُ مذهبَ الأخفش تصریحُهم بالاسم .^(١) موضع « أن » والفعل ، في مثل هذا التركيب مرفوعاً ، كقوله^(٢) :

فقلتُ : عساها نارُ كأسٍ ، وعَلَّها
تَشَكَّى ، فَأَتِي نَحْوَهَا ، فَأَعُودُهَا

وأما ما ذكره ابن مالك . من نيابة الكاف عن التاء في « عصيكا » ، فليس كذلك . بل الكاف فيه بدل من التاء . كما نص عليه أبو علي وغيره . وهو شاذ . ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخرُ الفعل ، لأجله ، كما لم يسكن في « عساكا »^(٣) . وثُما النية في نحو « ما أنا كَأَنْتِ » . فذلك لعلَّة أنَّ الكاف لا تدخل على الضمير المجرور ، فاحتيج للنية . وأما علَّة الإقتصار على المنصوب فالجمل^(٤) على « لعل » .

(١) راد في الأصل هنا : في .

(٢) صخر بن جمد . المغني ١٦٥ وشرح شواهد ٤٤٦ والمجمع ١ : ١٣٢ والدرر ١ : ١١٠ والأعالي ٢٣ : ٤٢ . وكأس : اسم امرأة . وتشكى : تشكى .

(٣) ب و ج : عساك . (٤) في الأصل : فبالجمل .

قلت^(١) : ذكر الفارسي في « التذكرة » أن قوله :

* يَا أُبَيَّ ، عَلَيْكَ ، أَوْ عَسَاكَ *

على حدّ « إِيْتِي عَسَيْتُ صَائِماً » ، في أن الفاعل مضمّر في الفعل ، والكاف هو الخبر ، كما أن « صائماً » هو الخبر ، وإن خالفه في أنه معرفة و « صائماً » نكرة^(٢) . وهذا تخريج غريب . والكلام على هذه المسألة يستدعي بسطاً ، لا يليق بهذا الكتاب . فليقتصر على هذا القدر . فإن فيه كفاية . والله سبحانه أعلم .

على

التي تجرّ ما بعدها فيها خلاف . فمشهور مذهب البصريين أنها حرف جر ، إلاّ إذا دخل عليها حرف الجر . كقول الشاعر^(٣) :

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ ، بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا
تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ ، بَرِيْزَاءَ ، مَجْهَلِ

(١) انظر حاشية الدماميني ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) في الأصل : وأن صائماً نكرة .

(٣) مزاحم العقيلي . المغني ١٥٦ وشرح شواهد ٤٢٥ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٤ =

ف « على » في هذا اسم بمعنى : فوق .

وزاد بعضهم أنها تكون اسماً في موضع آخر^(١) ، وهو قول الشاعر^(٢) :

هَوِّنْ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الْأُمُورَ
بِكَيْفِ الْإِلَهِ سَقَادِرُهَا

وما أشبهه ، لأنها لو جعلت حرفاً في ذلك لأدّى إلى تعدّي فعلِ
المُخَاطَبِ إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب ،

= والخمسة ١٤ : ٥٧ والاقتضاب ٢٨ : ٤ وشرح أدب الكاتب ٩ : ٣٤ والمجمع ٢ : ٣٦
والدرر ٢ : ٣٦ والكتاب ٢ : ٣١٠ وشرح الفصل ٨ : ٣٩ والكامل ٤٤٤ : ٤
والعيني ٣ : ٣٠٩ ومجمع القاميس ٤ : ١١٦ والمقتضب ٣ : ٥٣ والخزانة
٤ : ٢٥٣ . يصف قطاة . والضمير في « عليه » لفرخها . والظلم : مدة
صبرها عن الماء . وتصل : تصوت أحشاؤها من اليبس . القيض : فترة
البيض العليا . والرياء : ما غلظ من الأرض وارتفع . والمجهل : التي
لا يهتدى فيها .

(١) في الأصل : بوضع .

(٢) الأعور الشني . الكتاب ١ : ٣١ والمقتضب ٤ : ١٩٦ والمغني ١٥٦ : ١ وشرح
شواهد ٢٧ : ٤ والمجمع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٣ و ٣٧ والجماسة
البصريه ٢ : ٢ .

وما حُمل عليها . ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش . فإنه قال
باسميتها في نحو : سَوَّيتُ عليّ ثيابي .

قال الشيخ أبو حيان : ولا يلزم في نحو « هوّن عليك » ولا
في ^(١) « سَوَّيتُ عليّ » أن تكون اسماً . فإنه قد ورد مثل هذا التركيب
في « إلى » ، نحو قوله تعالى ﴿ وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَاضْمُتْ
إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ ^(٣) . ولا نعلم خلافاً في حرفة « إلى » ، فيُخرج
« هوّن عليك » ونحوه على ما خُرج عليه « وهزّي إليك » .

قلتُ : تقدم مثل هذا في « عن » . وذكرتُ ثمَّ ما يُخرجُ
عليه « وهزّي إليك » ^(٤) . ولقائل أن يقول : إن « عن » و « على »
قد ثبتت اسميتُهُما بدخول « من » ، فلم يُحتج فيهما إلى تأويل ، يخالف
الظاهر ، بخلاف « إلى » . وتقدم ^(٥) ذكر مذهب الفراء ، في أن
« عن » و « على » حرفان ، إذا دخلت « من » عليهما .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) مریم : ٢٥ .

(٣) القصص : ٣٢ .

(٤) سقط « وذكرت ... إليك » من ب و ج و د . وانظر ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٥) انظر ص ٢٤٣ .

وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزبيدي^(١)،
وابن معزوز، والشلوبين في أحد قوليهِ، إلى أنها اسم، ولا تكون
حرفاً. وزعموا أن ذلك مذهب سيويهِ.

[قلتُ : صرح سيويهِ^(٢) بهذا في « باب عدّة ما يكون عليه
الكلام »^(٣) . قيل : ويحتمل التأويل على أن يريد : ولا تكون إلا
ظرفاً، إذا كانت اسماً . لأنه نص، في أول الكتاب^(٤)، على أن « على »
حرف، لأنه ذكر فيما يتعدى إلى مفعولين^(٥) . أحدهما بحرف الجر،
قول الملتبس^(٦) :

* آليتَ حبَّ العراقِ ، الدَّهرَ ، أطمعتهُ *

أي : على حبِّ العراقِ [^(٧)] .

وقد تحصل في « على » الجارة، مما ذكرته، أقوال أحدها : أنها

(١) في الأصل : والزبيدي .

(٢) سقط « قلت صرح سيويهِ » من د . وفي الكتاب ٢ : ٣١٠ يقول سيويهِ
في على : « وهو اسم ، ولا يكون إلا ظرفاً » .

(٣) في الكتاب : الكلم . انظر ٢ : ٣٠٤ .

(٤) الكتاب ١ : ١٦ - ١٧ . (٥) د : المفعولين .

(٦) عجزه :

والحبُّ يأكلُهُ ، في القرية ، السُّوسُ

ديوان المتلس ٩٥ والكتاب ١ : ١٧ والمخصص ١٥١ : ٧ والنيفي ١ : ٥٥٠ .
(٧) سقط من الأصل وج .

حرف ، في كل موضع . وهو قول الفراء . والثاني : أنها اسم ، في كل موضع . وهو قول ابن طاهر ، ومن وافقه . والثالث : أنها حرف ، إلا في موضع واحد . والرابع : أنها حرف إلا في موضعين . وبه جزم ابن عصفور ، وهو قول الأخفش .

وقد استدل على حرفيتها بحذفها في الشعر ، ونصب ما بعدها ، كقول الشاعر ^(١) :

تَحْنُ ، فَتُبْدِي مَا بِهَا ، مِنْ صَبَابَةٍ
وَأُخْنِي السَّذِي ، لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي
أي : لقضى علي . وقد أجاز الأخفش ذلك ، في قوله تعالى ﴿ لَا قُتْدَنَ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ^(٢) ، أي : على صراطك . واستدل أيضاً ، على حرفيتها ، بجواز حذفها مع الضمير في الصلاة ، كقول الشاعر ^(٣) :
وإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ ، يُشْتَفَى بِهَا
وهُو ، عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ ، عَلَقَمٌ

(١) عروة بن حزام . المغني ١٥٢ وشرح شواهد ٤١٤ وذيل الأمالي ١٥٨

والجمع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٢ . والأسى : جمع أسوة ، وهي القدوة .

(٢) الأعراف : ١٥ . وسقطت « المستقيم » من الأصل .

(٣) الهمداني . المغني ٤٨٥ وشرح شواهد ٨٤٣ والخزانة ٢ : ٤٠٠ .

أي : صبه الله عليه . ولو كانت اسماً لم يحز فيها ذلك .

فإن قلت : إذا قلنا باسميتها فهل ^(١) هي معربة أو مبنية ؟ قلت : ذكر بعضهم أنها معربة ، عند من قال : إنها لا تكون إلا اسماً . وأما من جوز فيها ، إذا كانت حرفاً ، أن تنتقل إلى الاسمية ، بدخول « من » ، أو على مذهب الأخفش ، في نحو : سوّيتُ عليّ ثيابي ، فقال بعضهم : هي إذ ذاك معربة . وقال أبو [محمد] القاسم بن القاسم : هي مبنية ، والألف فيها كألف « هذا » .

واعلم أن « على » قد تكون فعلاً ، من العلوّ ، ترفع الفاعل . كقوله تعالى ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) ، وأمر هذا يمين . وليست من الحرفية في شيء ، إلا في الصورة .

وأما « على » الاسمية فقال ابن يعيش ^(٣) : يختلف فيها ؛ فذهب أبي العباس ^(٤) ، وجماعة ، أنها على الاشتراك اللفظي فقط ، لأن الحرف لا يُشتق ولا يُشتق منه . فكل واحد من هذه الثلاثة ^(٥) مبين

(١) في الأصل : هل . (٢) القصص : ٤ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٣٩ .

(٤) في شرح المفصل : فأما التي هي اسم فختلف فيها . فذهب أبو العباس .

(٥) أي : الحرفية والاسمية والفعلية .

لصاحبه إلا من جهة اللفظ . وقال قوم : الأصل ^(١) أن تكون حرفاً .
وإنما كثر استعمالها ، فشُبِّهَتْ في بعض الأحوال بالاسم ، فأجريت
بجراها ، وأدخل عليها حرف الجر ، كما يُشَبَّه ^(٢) الاسم بالحرف ،
ويجري مجراه ، نحو « مَنْ » و « كَمْ » ^(٣) . انتهى .

والغرض هنا إنما هو « على » الحرفية ، وذكرُ معانيها . وذكر
ابن مالك لها ثمانية ^(٤) معان :

الأول : الاستعلاء حسّاً ، كقوله تعالى ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا
فانٍ ﴾ ^(٥) ، أو معنى كقوله ^(٦) ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ .
ولم يُثَبَّتْ ، لها ، أكثر البصريين غير هذا المعنى ، وتأولوا ما أُوهم
خلافه .

الثاني : المصاحبة ، كقوله تعالى ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٧) ،
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ ، عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(٨) .

(١) في شرح المفصل : قال قوم إن الأصل .

(٢) في الأصل : تشبه .

(٣) في شرح المفصل : من نحو كم وكيف .

(٤) في الأصل : ثمان . (٥) الرحمن : ٢٦ .

(٦) البقرة : ٢٥٣ . وزاد في ب هنا « تعالى » .

(٧) البقرة : ١٧٦ . (٨) الرعد : ٦ .

الثالث : المجاوزة ، كقول الشاعر ^(١) :

إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ
لَعَمْرُؤُا يَكُ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا
أي : عني . قال ابن مالك : وكذلك الواقعة بعد : خَفِيَ ، وتَعَذَّرَ ،
واستحال ، وغَضِبَ ، وأشباهها .

الرابع : التعليل . كقوله تعالى ﴿ وَاسْكُبْتُمْوا اللّٰهَ عَلٰى
مَا هَذَا كُمْ ﴾ ^(٢) .

الخامس : الظرفية ، كقوله تعالى ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو
الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ ﴾ ^(٣) . وتُؤَوِّلُ الآية على تضمين
« تلو » معنى : تتقوّل .

(١) الفحيف العقيلي . المغني ١٥٣ وشرح شواهد ٤١٦ وأوضح المسالك
٢ : ١٣٨ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢١ والأزهية ٢٨٧ وأدب الكاتب ٣٩٥
وشرح المفصل ١ : ١٢٠ والكمال ٥٣٨ و ٨٢٤ والإنصاف ٦٣٠
والنسواد ١٧٦ وأمالي ابن السجري ٢ : ٢٦٩ والمخصص ١٤ : ٦٥
والهمع ٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢٢ والمقتضب ٢ : ٣٢٠ والخصائص ٢ : ٣١١
والخزانة ٤ : ٢٤٧ . (٢) البقرة : ١٨٥ .
(٣) البقرة : ١١٢ .

السادس : موافقة « من » ، كقوله تعالى ﴿ إِذَا ^(١) اِكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ . قاله بعض النحويين . والبصريون يذهبون في هذا إلى التضمن ، أي : إذا ^(٢) حكموا على الناس في الكيل .

السابع : موافقة الباء ، كقوله تعالى ﴿ حَقِيقٌ عَلَى الْأَلَا ^(٣) أَقُولَ ﴾ ، أي : بالآل أقول . وقرأ أبي « بَأْن » ، فكانت قراءته تفسيراً لقراءة الجماعة . وقالت العرب : اركب على اسم الله ، أي : باسم الله .

الثامن : أن تكون زائدة للتعويض ، كقول الراجز ^(٤) :

إِنَّ الْكَرِيمَ ، وَأَبِيكَ ، يَتَمِيلُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ ، يَوْمًا ، عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

قال ابن جني : أراد « من يتكل عليه » ، فحذف « عليه » . وزاد « على » قبل « مَنْ » عوضاً ^(٥) . انتهى . ويحتمل أن يكون الكلام تم عند

(١) المطففين : ٢ . وفي الأصل وج : وإذا .

(٢) في الأصل وب وج : وإذا . (٣) الأعراف : ١٠٥ .

(٤) المغني ١٥٤ وشرح شواهده ٤١٩ والمجمع ٢ : ٢٢ والدرر ٢ : ١٥ .

والكتاب ١ : ٤٤٣ وأما ابن الشجري ٢ : ١٦٨ والخزانة ٤ : ٢٥٢ .

واللسان والتاج (عمذ) والتام ٢٤٦ .

(٥) وهو قول الخليل أيضاً . انظر الكتاب ١ : ٤٤٣ .

قوله « إن لم يجد يوماً » ، ثم قال : على من يتكل ، وتكون « من » استفهامية .

قال ابن مالك : وقد تزايد دون تعويض . واستدل ، على ذلك ، بقول حميد بن ثور ^(١) :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَّحَهُ مَالِكٌ

عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْمِضَاهِ ، تَرُوقُ

زاد « على » لأن « راق » متمدية ، مثل أعجب . تقول : راقني حسنُ الجارية . وفي الحديث ^(٢) : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ » والأصل : حلف يميناً . قيل : ولا حجة في ذلك ، لأنه يحتمل تضمين « تروق »

(١) ديوان حميد بن ثور ٤١ والأعني ٤ : ٣٥٦ والمعدة ١ : ٢١٤ والمغني ١٥٥ وشرح شواهد ٤٢٠ وأدب الكاتب ٤١٨ والهمع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٣ والأساس واللسان والتاج (روق) . والسرحة : شجرة الحنظل ، كنى بها عن امرأة . والأفنان : الأنواع . مفردهما فن . والمضاه : شجر عظام . وتروق : تزيد . وبذلك تكون « على » غير زائدة .

(٢) صحيح مسلم ١٠٤ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ وسنن الترمذي رقم ١٢٦٩ و ١٥٣٠ و ١٥٣١ و ١٥٣٢ و ٢٩٩٩ وسنن ابن ماجه الرقم ٢١٠٨ و ٢١١١ و ٢٣٢٣ . وروي « من حلف يمين » . الموطأ الرقم ١٠٢٧ .

معنى : تُشرف ، وتضمين « حَلَف » معنى : جَسَرَ . وقد نص
مسيويه على أن « على » لا تزداد .

وزاد بعضهم في معاني « على » موافقة اللام ، كقوله تعالى
﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) .

وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ، ومن وافقهم ،
كالقتي . والبصريون يؤولون ذلك . والله أعلم .

كما

اعلم أن « كما » ، عند التحقيق ، كلمتان . وهما : كاف التشبيه أو
التعليل ، و « ما » . ثم إن « ما » المتصلة بالكاف قد تكون اسماً ، وقد
تكون حرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها قسمان : الأول : أن تكون موصولة .
والثاني : أن تكون نكرة موصوفة . كقولك : الذي عندي كما عندك ،
أي . كالذي عندك ، أو كشيء عندك . فهذا المثال يحتمل الوجهين .

(١) المائدة : ٥٤ .

وإذا كانت حرفاً فلها ثلاثة أقسام : مصدرية ، وكافّة ، وزائدة ملفاة .

فالمصدرية نحو : قَتُّ كَمَا قَتَّ ، أَي : كقيامك . فالكاف في ذلك جارة للمصدر المنسبك ، من « ما » وصلتها .

والكافّة كقول زياد الأعجم ^(١) :

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي ، وَأَبَا حُمَيْدٍ

كَمَا الدُّشَوَانُ ، وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

أُرِيدُ هِجَاءَهُ ، وَأَخَافُ رَبِّي

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ عَبْدٌ ، لَنَبِيِّ

وجعل بعضهم « ما » كافّة في قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رُسُلًا مِّنكُمْ ﴾ ^(٢) ، وفي قوله ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٣) .
وممن جوّز ذلك الزمخشري ^(٤) ، وابن عطية . وضعفه بعضهم ، وقال :
الأولى ، في الآيتين ونحوهما ^(٥) ، أن تكون « ما » مصدرية ، لأن فيه

(١) المفتي ١٩٤ وشرح شواهد ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٢) البقرة : ١٥١ .

(٣) البقرة : ١٩٨ .

(٤) الكشف ١ : ٣٤٩ .

(٥) سقطت من الأصل .

إقرار الكاف على ما استقر لها ، من عمل الجر .

وقد منع أبو سعيد علي بن مسعود الفرث خان صاحب «المستوفى» أن تكون الكاف مكفوفة بـ «ما»^(١) . وردّ عليه بقوله « كما النشوان والرّجلُ الحليمُ » . قيل : وهذا تفريعٌ على أن «ما» المصدرية لا تُوصل بالجملة الاسمية . أما إذا قلنا إنها توصل بها فلا تكون «ما» كافة ، بل مصدرية والكاف جارة المصدر المنسبك من «ما» وصلتها .
والزائدة الملقاة كقول الشاعر^(٢) :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ
كَمَا النَّاسِ ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمٌ
بِجَرِّ « النَّاسِ » ، أَي : كَالنَّاسِ . و « ما » زائدة .

فهذه أقسام « كما » . وليس فيها شيء يمدّ حرفاً واحداً . بل هي مركّبة ، في هذه الأقسام كلها . وذكر^(٣) صاحب « رصف

(١) مقطع « ما » من الأصل .

(٢) عمرو بن براقة الهمداني . المغني ٦٨ و ١٩٣ و شرح شواهد ٢٠٢ و ٥٠٠ والأُمالي ٢ : ١٢٣ و شرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ والسمط ٧٤٩ وأوضح

المسالك ٢ : ١٥٦ والجمع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤٢ و ١٧٠ .

(٣) رصف الباني ٩٩ - ١٠٠ .

المباني « أن » كما « تكون تارة مركبة من كاف التشبيه ، و « ما »
 الموصولة أو المصدرية . فالكلام عليها هو الكلام ^(١) على الكاف المفردة
 في بابها . قال : وتكون « كما » ^(٢) بسيطة ، وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة
 مواضع :

الاول ^(٣) : أن تكون بمعنى « كي » ، فت نصب ما بعدها كما
 تنصب « كي » . كقولك : أكرمك كما تكرمني ، أي : كي
 تكرمني . قال الشاعر ^(٤) :

وطرفك إمّا جيتنا فاجبتنه

كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

أي : كي يحسبوا .

الثاني ^(٥) : أن تكون بمعنى « كأن » . تقول : شتني كما أنا

(١) في الأصل : فالكلام عليها كالكلام .

(٢) في ج و رصف المباني : ما . (٣) في رصف المباني : الموضع الاول .

(٤) عمر بن أبي ربيعة ، أو جميل بثينة . ديوان عمر ١٠١ وديوان جميل ٩٠

والمغني ١٩٢ وشرح شواهد ٤٩٨ والكمال ٦١٧ ومجالس ثعاب ١٢٧

والهمع ٦ : ٢ والدرر ٥ : ٢ والخزانة ٣ : ٥٥٣ . ورواية رصف المباني

« فاصرفنه » . وروى : « لكي يحسبوا » .

(٥) في رصف المباني : الموضع الثاني .

أُبغضه، أي : كَأَنِّي أَبْغَضُهُ ، ومنه قول الشاعر ^(١) :

تُهَدِّدُنِي بِجُنْدِكَ ، مِنْ بَعِيدٍ

كَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ

الثالث ^(٢) : أن تكون بمعنى « لعل » . تقول : لا تضرب زيداً

كما لا يضربك . ومنه قول الراجز ^(٣) :

* لَا تُشْتَمُ النَّاسَ ، كَمَا لَا تُشْتَمُ *

أي : لعلك لا تُشْتَمُ .

وهي ، في هذين الموضعين الأخيرين ، غير عاملة لفظاً ، وإن

كانت في موضع عامل ، من جهة المعنى . انتهى ما ذكره .

ولم أرَ أحداً ذكر أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً ، غير هذا

الرجل . وليس الأمر كما ذكر . و « كما » ، في هذه المواضع الثلاثة ،

(١) رصف الملباني ١٠٠ . ويروى لأحد بني نهشل :

فَدَعَنِي ، وَبَبَ غَيْرِي ، وَالْهَ مِثِّي فَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ
النوادر ١١٦ . ويروى : كَأَنِّي مِنْ خُرَاعَةٍ . والويب : الويل .

(٢) في رصف الملباني : الموضع الثالث .

(٣) في رصف الملباني « وَتَشْتَمُ النَّاسَ » . والبيت لرؤبة . ديوانه ١٨٣ والكتاب

١ : ٤٥٩ والجمع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤٣ والخزانة ٤ : ٢٨٢ .

مركبّة من كاف التشبيه ، أو كاف^(١) التعليل ، و « ما » .
واختلف النحويون ، في وجه النصب بـ « كما » ، في قوله « كما
يحسبوا » . فقال أبو علي الفارسي : الأصل « كيما » فحُذفت الياء .
ونقل عن الكوفيين . قال^(٢) ابن مالك : وهذا تكلّث ، لا دليل عليه ،
ولا حاجة إليه . وذهب إلى أنها الكاف المكفوفة بـ « ما » ، دخلها
معنى التعليل ، فنصبت لشبهها بـ « كي » ، لا لأن الأصل^(٣) « كيما » .
والله أعلم .

لا

حرف نفي ، أصله « لا » ، ثم زيدت^(٤) عليها التاء كما زيدت في
« ثمت » و « ربّت » . هذا مذهب الجمهور . وقيل : هي مركبّة من
« لا » والتاء . فلو سمّيت بها^(٥) حكيت .

وقال ابن أبي الربيع : « لات » أصلها « ليس » . فقلبت ياؤها
ألفاً ، وأبدلت سيبها تاء ، كراهة أن تلتبس بحرف التمني . ويقويّه

(١) سقطت من الأصل . (٢) في الأصل : وقال .

(٣) في الأصل : بكى والأصل .

(٤) في الأصل : زيد . (٥) في الأصل : بهذا .

قول سيويوه^(١) « إن اسمها مضمر فيها » ، ولا يضمن إلا في الأفعال .

وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متصلة بالحين الذي بعدها ، لا بها . وهو مذهب أبي عبيد . قال : ولم نجد^(٢) في كلام العرب « لات » . وذكر أن التاء في « الإمام »^(٣) متصلة بـ « حين » ، كتبت ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾^(٤) . قال الزخشي : وأما قول أبي عبيد . « إن التاء داخلة على حين » فلا وجه له . واستشهاده بأن التاء ملتزقة بـ « حين » في الإمام لا متشبث به . فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة^(٥) عن قياس الخط .

قلت : وقد ورد دخول التاء على الأحياء في قول ابن عمر « اذهب بها تَلَانٌ إلى أصحابك » . وقول الشاعر^(٦) :

(١) في الكتاب ١ : ٢٨ : تضمن فيها مرفوعاً .

(٢) في الأصل : ولم يوجد .

(٣) الإمام : مصحف عثمان رضي الله عنه . انظر المغني ٢٨١ والمنصف ٢ : ٥٣ .

وحاشية الدسوقي ١ : ٢٦٣ وحاشية الأمير ٢ : ٢٠٤ .

(٤) ص : ٣ .

(٥) في الأصل : خرجت .

(٦) جميل بثينة . ديوانه ٢٢٩ وديوان عمرو بن أحر ٩٥٤ وسر =

نَوْرِي ، قَبْلَ يَوْمِ بَيْنِ ، جُمَانَا
وَصِلِينَا ، كَمَا زَعَمْتَ ، تَلَانَا
وقول الآخر (١) :

العَاطِفُونَ ، تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ
وَالْمُسْطَعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُسْطَعِمِ ؟
وزعم بعض النحويين أن التاء في «تلان» بدل من ألف الوصل . وهو
زعم لا يصح . وأوّل بعضهم «تحين» على أنه أراد : لَاتَ حِينَ ،
فحذف « لا » وأبقى التاء دالة (٢) عليها . وقيل : أراد « العاطفون »
بهاء السكت ، ثم أثبتها (٣) وصلّا ، وحرّكها مبدلة تاءً ، تشبيهاً
بهاء التأنيث . وهذا بعيد جداً . وقول أبي عبيد : ولم « نجد في كلام

= الصناعة ١ : ١٨٥ والإنصاف ١١٠ والزهر ١ : ٢٣٧ وتأويل مشكل
القرآن ٤٠٤ واللسان (حين) و (تلن) والتاج (تلن) والمتع ٢٧٣
والخزانة ٢ : ١٤٩ و ٤ : ١٧٦ . وفولي : أنيلي .

(١) البيت لأبي وجزة السعدي . الإنصاف ١٠٨ والمخصص ١٦ : ١١٩ ومجالس
ثعلب ٣٧٤ وسر الصناعة ١ : ١٨٠ والأزهية ٢٧٣ والمتع ٢٧٣ .
والصاحح واللسان والتاج (حين) والخزانة ٢ : ١٤٧ و ٤ : ١٠٤ .
(٢) في الأصل : داخلة .
(٣) في الأصل : أبدلها .

العرب : لات « مُعَارَضٌ يُنْقَلُ الْخَلِيلُ ، وَسَيَبُوه ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْأُثْمَةِ .

واختلف النحويون في « لات » ، فقليل : لا عمل لها . ونُقل
عن الأخفش ، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر ، تقديره :
ولا أرى حينَ مناصٍ . وتقل صاحب « البسيط » عن السيرافي أنه قال
في ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ : هو على الفعل ، أي : ولات أراه حينَ
مناصٍ . وقيل : تعمل عمل « إن » . وهو مذهب الأخفش . وهي
عنده « لا » النافية للجنس ، زيدت عليها التاء ، و « حينَ مناصٍ »
اسمها ، واخبر محذوف ، أي : لهم ، ونحوه . وقال سيبويه ، ومن وافقه :
تعمل عمل « ليس » . وهي على هذا « لا » المشبهة بـ « ليس » ، زيدت
عليها التاء .

ولم يُسمع الجمع بين اسمها وخبرها . بل الأكثر أن يحذف
اسمها ، ويبقى خبرها . كقوله تعالى ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ ،
والتقدير : ليس الحينُ حينَ مناصٍ . وقد يحذف خبرها ، ويبقى
الاسم ، كقراءة بعضهم ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ بالرفع . والتقدير :
ولات حينَ مناصٍ حيناً لهم . وعلى قول الأخفش ، فالرفوع بعدها
مبتدأ وخبره محذوف .

وإذا وقعت «لات» قبل «هنا»، كقول الشاعر^(١) :

حَنَنْتُ نَوَارُ، وَلَاتَ هَنَا حَنَنْتُ

وبدا السدي كانت نوارُ أَجَنَنْتُ

ففيها خلاف : ذهب الفارسي إلى أنها مهملة ، لا اسم لها ولا خبر .
و «هنا» في موضع نصب على الظرفية ، لأنه إشارة إلى مكان .
و «حت» مع «أن» مقدرةً قبله في موضع رفع بالابتداء ،
والتقدير : ولا هنالك حينئذ . وقيل : «هنا» اسم «لات» ،
و «حنت» خبرها ، على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقت حينئذ
حينئذ . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي على الشلوين . ورده
ابن مالك بأن «هنا» من الظروف التي لا تتصرف ، فلا تخرج عن
الظرفية ، إلا بأن تُجرَّ بـ «من» أو «إلى» .

فائدة

قُرئ : ﴿ولات حين مناص﴾ بفتح التاء، وضمها، وكسرهما .

(١) شبيب بن جميل التتلي ، أو حجل بن نضلة . المغني ٦٥٥ وشرح شواهده
٩١٩ والمؤتلف والمختلف ٨٠٤ والمفصل ٤٢ والهمع ١ : ١٢٦ والدرر
١ : ٥٢ و ٩٩ وشرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٣٥ والخزانة ٢ : ١٥٦ و ٤٨٠ .

والفتح هو المشهور . والوقف عليها بالتاء عند سيويوه ، والفرّاء ، وابن
كيسان ، والزجاج . وبه وقف أكثر القراء . وبالهاء عند الكسائي ،
والمبرد . وبه قرأ الكسائي . وقرئ « حين مناص » بالنصب والرفع
والجر ، فالنصب والرفع تقدّم توجيههما ^(١) . وأما الجر فوجهه ما حكاه
الفرّاء ، أن من العرب من يخفض بـ « لات » . وأنشد ^(٢) :

طَلَبُوا صَلَحَنَا ، وَلَاتَ أَوَانٍ
فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ
وقال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ : ما وجه ^(٣) الكسري «أوانٍ»؟ قلتُ :
مُشَبَّهَةٌ بـ «إِذٍ» في قوله ^(٤) :

* وَأَنْتَ ، إِذٍ ، صَحِيعٌ *

- (١) في الأصل : تقدما بوجهيها .
(٢) لأبي زيد الطائي . ديوانه ٣٠ والمغني ٢٨٢ وشرح شواهده ٦٤٠ و ٦٩٠
وشرح شذور الذهب ٢٠١ والخصائص ٢ : ٣٧٧ والخصص ١٦ : ١١٩
وتأويل مشكل القرآن ٤٠٣ وجمع الأمثال ١ : ٤٣٣ والجمع ١ : ١٢٦
والدرر ١ : ٩٩ والإنصاف ١٠٩ وشرح المنصل ٩ : ٣٢ والعيني ٢ : ١٥٧
والخزانة ٢ : ١٥٣ .
(٣) في الأصل : فما وجه . وانظر الكشاف ٤ : ٧١ - ٧٢ .
(٤) قسم بيت لأبي ذؤيب . انظر ص ١٨٧ .

في أنه زمان قُطِع منه المضاف إليه، وعُوِّض^(١) التنوين، لأن الأصل: ولات أوانَ صلحٍ. فإن قلت: فما تقول في «حين مناصٍ»، والمضافُ إليه قائم؟ قلتُ: نُزِلَ قُطِعُ المضاف إليه من «مناصٍ»، لأن أصله: حين مناصيهم، منزلةً قطعته من «حين»، لاتحاد المضاف والمضاف إليه. وجعل تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف. ثم بُني الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن. انتهى.

وما ذكره في «لات أوانٍ» هو تخريج الزجاج، وغيره. وفيه بُعد. وما ذكره في «لات حين مناصٍ» أبعد. وخرج الشيخ أبو حيان هذه القراءة، والبيت أيضاً، على إضمار «من»، أي: لات من حينٍ، ولات من أوانٍ. وخرج الأخفش «ولات أوانٍ» على إضمار «حينٍ»، أي: ولات حينٍ أوانٍ. فحذف «حينٍ»، وأبقى «أوانٍ» على جره. والله سبحانه أعلم.

لَبِتْ

حرف تمنٍ، تكون في الممكن والمستحيل. ولا تكون في

(١) زاد في الأصل هنا: منه.

الواجب . فلا يقال : ليت غداً يجيء . وذكر بعضهم أنه يقال فيها
« لَتَ » بالإدغام . وذكر صاحب « رصف المباني » أنه يقال
« لَوْتُ » بالواو ^(١) قليلاً ^(٢) . وهي تنصب الاسم وترفع الخبر .

وأجاز ^(٣) الفراء نصب الجزئين بها ، دون أخواتها ، وأجازه
بعض أصحابه في الأحرف الستة . وتقل بعضهم عنه أنه أجاز ذلك في
« لعل » و « كأن » أيضاً ، نقله عنه ابن أصبغ . وتقدم ما استدلل به
من أجاز ذلك في « أن » و « بيان » تأويله ، وأنه لا حجة فيه . ومما ورد
في ليت قول الشاعر ^(٤) :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا *

وقول ^(٥) الآخر ^(٦) :

-
- (١) في الأصل : وبالواو .
(٢) رصف المباني ١٣٩ .
(٣) في الأصل : واختار .
(٤) المجاج . ديوانه ٢ : ٣٠٦ وطبقات فحول الشعراء ٦٥ والكتاب ١ : ٢٨٤
واللفني ٣١٦ والموشح ٢١٧ والممع ١ : ١٣٤ والتام ١٦٨ والدرر ١ : ١١٢
والبحر ٤ : ٤٤٤ والخزانة ٤ : ٢٩٠ .
(٥) في الأصل : وبقول .
(٦) الرجيع : العائد المردود .

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرُّجِيعَ عَلَى الْفَتَى
 وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ
 وتأول ذلك المانعون على الوجهين المتقدم ذكرهما في « أن » .
 ولـ « ليت » أحكام أخر، مشهورة، لا حاجة إلى التطويل بها .
 والله أعلم .

لبس

فعل لا يتصرف . هذا مذهب الجمهور . ودليل فعليتها اتصال
 الضمائر المرفوعة البارزة ^(١) بها ، واتصال تاء التانيث . ووزنها « فَعِلَ »
 بكسر العين ، فخففت ، ولزم التخفيف . ولا يجوز أن تكون « فَعَلْ »
 بالفتح ، لأنه لا يَخَفَّفُ ، فكان يقال : لاس . ولا « فَعُلْ » بالضم ،
 إذ لو كان كذلك لزم ضم لامها ، مع ضمير المتكلم والمخاطب . وكان
 قياسها كسر اللام في نحو : لَسْتُ . وقد حكاه الفراء عن بعضهم .
 والأكثرُ الفتح . وسبب ذلك عدم تصرفها .
 وقد سُمِعَ فيها « لُسْتُ » بضم اللام ، وهو يدل على بنائها على

(١) في الأصل : الضمائر البارزة المرفوعة .

« فَعْمَل » بضم العين كـ « هَيَّؤْ زَيْدٌ » ، بمعنى : حَسُنْتَ هَيْئَتَهُ ،
فيكون في أصلها لفتان : فَعْمَل ، وفَعْمَل .

وذهب ابن السراج ، والفارسي في أحد قوليه ، وجماعة من
أصحابه ، وابن شقير ^(١) ، إلى أنها حرف . ولهذا ذكرتها في هذا
الموضع . وقال صاحب « رصف المباني » : « ليس » ليست محضة في
الفعلية . ولا محضة في الحرفية ، ولذلك وقع فيها الخلاف ^(٢) بين
سيبويه والفارسي . فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف ،
ثم قال : والذي ^(٣) ينبغي أن يقل فيها . إذا وجدت بغير خاصية من
خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنها حرف
لا غير ، كـ « ما » النافية . كقول الشاعر ^(٤) :

تَهْدِي كَتَابَ خُضْرًا ، لَيْسَ يَعْصِمُهَا
إِلَّا ابْتِدَارٌ ، إِلَى مَوْتٍ ، بِأَسِيفٍ
انتهى .

(١) أحمد بن الحسن ، أبوبكر ، البغدادي ، توفي سنة ٣١٧ . بنية الوعاة ١ : ٣٠٢ .

(٢) في رصف المباني ١٤١ : في الحرفية ولا محضة في الفعلية ولذلك وقع
الخلاف فيها .

(٣) في رصف المباني ١٤١ : فالذي . (٤) رصف المباني ١٤١ .

واعلم أن « ليس » لها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون من أخوات « كان » . فترفع الاسم ، وتنصب الخبر . وأمرها واضح .

الثاني : أن تكون من أدوات الاستثناء . ويجب نصب المستثنى بها ، [نحو : قام القوم ليس زيداً . وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم ، الناصبة للخبر . ولذلك يجب نصب المستثنى بها] ^(١) ، لأنه خبرها . واسمها ضمير . عائد على البعض ، المفهوم من الكلام السابق ^(٢) ، عند البصريين . وقال الكوفيون : اسمها ضمير عائد على الفعل ^(٣) المفهوم من الكلام السابق . والتقدير : ليس هو ، أي : ليس فعلهم فعل زيد . فحذف المضاف . ورُدَّ بوجهين : أحدهما أن فيه دعوى ^(٤) حذف مضاف ، لم يلفظ به قط . والآخر أنه لا يصح تقديره في كل موضع ، نحو : القوم أخوتك ليس زيداً .

الثالث : أن تكون مبهمة ، لا عمل لها . وذلك في نحو « ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ » ، عند نبي تميم . فَإِنَّ « إِلَّا » عندهم تبطل عمل

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل .

« ليس » ، كما تبطل عمل « ما » الحجازية . حكى ذلك عنهم أبو عمرو
 ابن العلاء . وله في ذلك ، مع عيسى بن عمر ، حكاية مشهورة ^(١) . وقال
 بعضهم : ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها ، ولا ضمير في ليس .
 وتأول أبو علي قولهم « ليس الطيب إلا المسك » ، وزعم أنه
 يحتمل وجوهاً : أحدها أن يكون في « ليس » ضمير الشأن ،
 و « الطيب » مبتدأ ، و « المسك » خبره . وردّ بأنه لو كان كذلك
 لدخلت إلا على الجملة . فكان يقال : ليس إلا ^(٢) الطيب المسك .
 كما قال الشاعر ^(٣) :

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَاتِنٌ

وَلَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا ، وَلَا ضَرًّا

وقد أجاب أبو علي ، عن هذا ، بأن « إلا » دخلت في غير موضعها ،
 ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٤) ؛ وقول

(١) انظر مجالس العلماء ١ والحيوان ٥ : ٣٠٩ و ٧ : ٢١٠ وطبقات النحويين

٣٨ والأمال ٣ : ٣٩ والأشباه والنظائر ٣ : ٢٣ و ١٦٥ و شرح نهج

البلاغة ٤ : ٤٢٤ .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) المغني ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ .

(٤) الجاثية : ٣٢ .

الشاعر (١) :

* وما اغترَّهُ الشَّيْبُ ، إلاَّ اغترَّارا *

وأجيب بأن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة ، لفهم المغنى .

قال أبو علي : والوجه الثاني أن يكون « الطيب » اسم « ليس » ،
والخبر محذوف ، و « إلاَّ المسك » بدل منه . كأنه قيل : ليس الطيب
في الوجود إلاَّ المسك . والوجه الثالث أن يكون « الطيب » اسم
« ليس » ، و « إلاَّ المسك » نعت له ، والخبر محذوف . كأنه قال (٢) :
ليس الطيب ، الذي هو غير المسك ، طيباً في الوجود .

ولأبي نزار ، الملقب ملك النحاة (٣) ، تخريج غريب . وهو أن
« الطيب » اسم « ليس » ، و « المسك » مبتدأ ، وخبره محذوف ،
تقديره : إلاَّ المسكُ أفخرُهُ .. والجملة في موضع خبر « ليس » .

(١) عجز بيت للأعشى . وصدره :

أَحَلَّ ، لَهُ ، الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ

ديوانه ٨٠ والمفني ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ والخزانة ٢ : ٣٠ .

(٢) كذا .

(٣) الحسن بن صافي . ولد بفداد ، ومات في دمشق سنة ٤٨٩ . بغية الوعاة

١ : ٥٠٤ .

والذي يبطل هذه التأويلات نقل أبي^(١) عمرو أن ذلك لغة
بني تميم .

الرابع : أن تكون حرفاً عاطفاً ، على مذهب الكوفيين . ومن
حجتهم قول الشاعر^(٢) :

أَيْنَ الْمَفْرُ ، وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ ، لَيْسَ الْغَالِبُ

ولم يثبت كونها عاطفة ، عند البصريين . ويُوَجَّه هذا البيت ، على
مذهب البصريين ، بأن يُجعل « الغالب » اسم « ليس » ، ويجعل
خبرها ضميراً متصلاً عائداً على « الأشرم » ، ثم حُذف لاتصاله . كما
تقول : الصَّدِيقُ كَأَنَّهُ زَيْدٌ ، ثم تحذف الهاء تخفيفاً . ومن نقل أنها
تكون حرفاً عاطفاً ، عند الكوفيين ، ابن بابشاذ ، والنحاس ، وابن
مالك . وحكاه ابن عصفور ، عن البغداديين .

قيل : وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف ، لأنهم أضمرُوا

(١) في الأصل : أبو .

(٢) نقيض بن حبيب . سيرة ابن هشام ١ : ٥٣ والمغني ٣٢٧ وشرح شواهد

٧٠٥ . والأشرم : أبرهة الحبشي ، صاحب الفيل .

الخبر في قولهم : قام زيد ليس عمرو . وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول ، وأضمرُوا الفعل بعدها . وذلك الفعل المضمر في موضع خبر « ليس » . هذا تحرير مذهبهم ، وهو المفهوم من كلام هشام . وابن كيسان . وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين .

مسألة

مذهب أكثر النحويين أن « ليس » و « ما » الحجازية مخصوصان بنفي الحال . قال ابن مالك : والصحيح أنها ينفيان الحال ، والماضي ، والمستقبل . وقد حكى سيبويه ^(١) : ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ . ومن نفيها المستقبل قول حسان ^(٢) :

فما مِثْلُهُ فِيهِمْ ، ولا كانَ قَبْلَهُ

وليسَ يَكُونُ ، الدَّهْرُ ، مادامَ يَذْ بُلُ ^(٣)

وينبغي أن يُحمل كلام الأكرثين على « ما » إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة ، فيحمل إذ ذاك على الحال ، كما يحمل عليه الإيجاب . وقد أشار إلى ذلك الشلوبين . والله أعلم .

(١) الكتاب ١ : ٣٥ . (٢) ديوان حسان ١٩٨ . ويذبل : اسم جيل .

(٣) سقطت من ب و ج و د .

منذ

لفظ مشترك، يكون حرف جرّ، ويكون اسماً، كما تقدم في « منذ ». والمشهور أنها حرفان، إذا انجرّ ما بعدهما، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما. وقيل: هما اسمان مطلقاً. وعامة العرب على الجرّ بهما، إن كان ما بعدهما حالاً، نحو: منذ^(١) الساعة. وإن كان ماضياً، والكلمة « مذ »، فالرفع وقل الجرّ، أو « منذ » فالجر وقلّ الرفع.

وفي « النهاية »: قالوا « منذ » و « مذ » حرفان. وفي هذا نظر، إذ قالوا: أصل « مذ » « منذ ». ويلزم على قولهم أن^(٢) « أن » الخففة من « أن » و « أن » حرفان، وأن « رُبّ » باعتبار لغاتها عشرة أحرف. قلت: الذي يظهر أن مرادهم أن « مذ » كان أصلها « منذ » كأختها، فحذفت نونها، وتركت أختها على أصلها؛ ألا تراهم قالوا: إن الأغلب على « مذ » الاسمية، والأغلب على « منذ » الحرفية. فلو كانت « مذ » فرع « منذ » هذه لساوتها في الحكم^(٣). [وتحقيق هذا أن « منذ » تكون اسماً، وتكون حرفاً. فإذا كانت اسماً كثر

(١) في الأصل: مذ.

(٢) ب وجود: أن تكون.

(٣) ب وجود: في هذا الحكم.

فيها حذف النون، وإذا كانت حرفاً لم تحذف منها النون [إلا قليلاً] ^(١).
واختلف في «منذ»، فقال البصريون: بسيطة. وقال الكوفيون:
مركبة. ثم اختلفوا، فقال الفراء: أصلها [«من ذو»: من الجارة،
وذو الطائية. وقال غيره منهم: أصلها] ^(٢) «من إذ»: من الجارة،
وإذ الظرفية. وقال محمد بن مسعود الغزني: أصلها «من ذا»: من
الجارّة، وذا اسم إشارة. ولهم في تقرير هذه الأقوال تكلفات واهية.
والصحيح مذهب البصريين. وفيها ^(٣) لغتان: ضم الميم، وهي
الفصحى. وكسرها، وهي لغة سليم.

واعلم أن «مذ» و«منذ» لهما ثلاثة أحوال:

الأول: أن يليهما اسم مرفوع نحو: ما رأيته مذ ^(٤) يوم الجمعة،
أو منذ يومان. [فهما إذ ذاك اسمان] ^(٥). وفي إعرابهما أربعة مذاهب:
الأول: أنهما مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما. ويقدران في
المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد. فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم
الجمعة، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وإذا قلت: ما رأيته

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في الأصل: فيها. وانظر الجمع ١: ٢١٦.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) في الأصل: منذ.

مذيومان ، فالتقدير : أمدُ اتقطاعِ الرؤيةِ يومان . وهذا قول المبرد ، وابن السكّاج والفارسي . ونقله ابن مالك عن البصريين . وليس هو قول جميعهم ^(١) .

والثاني : أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية . وهما في موضع الخبر ، والمرفوع بعدهما مبتدأ . والتقدير : بيني وبين لقائه يومان . وهو مذهب الأخفش ، والزجاج ، وطائفة من البصريين .

والثالث : أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر ، وتقديره : مذكّن يومان . وهما ظرفان مضافان إلى جملةٍ حذف صدرها . وهذا مذهب الكوفيين . واختاره السهيلي ، وابن مالك .

والرابع : أنه خبر مبتدأ محذوف . وهو قول لبعض الكوفيين . وتقديره : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان . ونقله ابن يعيدش ^(٢) عن الفراء . قال : لأن « منذ » مركبة من « من » : « ذو » التي بمعنى الذي ^(٣) ، « والذي » توصل بالمبتدأ والخبر .

والحال الثاني : أن يليهما اسم مجرور ، نحو : ما رأيته مذيومين .

(١) في الأصل : جمهورهم . (٢) في الأصل : لمبتدأ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٩٥ . (٤) في الأصل : التي .

وقول الشاعر^(١) :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَيِّبٍ ، وَعِرْفَانٍ
وَرَسْمٍ ، عَفَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ
وفي ذلك مذهبان : أحدهما أن « منذ » و « مذ » حرفا جرّ . وهو
الصحيح . وإليه ذهب الجمهور . ولا يجزّان إلا الزمان . فإن كان معرفة
ماضياً فيها بمعنى [« من » لا ابتداء الغاية . نحو : ما رأيته مذيوم
الجمعة . وإن كان معرفة حالاً فيها بمعنى [^(٢) « في » ، نحو : ما رأيته
منذ الليلة . وإن كان نكرة فيها بمعنى « من وإلى » ، فيدخلان على
الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه . نحو : ما رأيته مذ أربعة
أيام . والمذهب الثاني أنهما ظرفان مضافان ، وهما في موضع نصب بالفعل
الذي قبلهما . وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع .

الحال الثالث : أن يليهما ^(٣) جملة . والكثير أن تكون فعلية ،
كقول الفرزدق ^(٤) :

-
- (١) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٨٩ والمغني ٣٧٢ وشرح شواهد ٧٥٠
وأوضح المسالك ٢ : ١٤٣ والهمع ١ : ٢١٧ والدرر ١ : ١٨٦ .
(٢) سقط من الأصل . (٣) في الأصل : أن يليها .
(٤) ديوانه ٣٧٨ والمغني ٣٧٣ وشرح شواهد ٧٥٥ .

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ
فَسَمَا، فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقد نكون اسمية، كقول الشاعر^(١) :

وما زِلْتُ تَحْمُولًا عَلَيَّ ضَعِيفَةً
وَمُضْطَلَعِ الْأَضْغَانِ، مُذْ أَنَا يَلْفَعُ

وفي ذلك مذهبان : أحدهما أن « منذ » و « مذ » ظرفان مضافان إلى الجملة . وصرح به سيبويه . والثاني أنها مبتدآن ، ويقدر زمانٌ مضافٌ إلى الجملة ، يكون خبراً عنها ولا يدخلان عنده ، إلا على زمان ملفوظ به ، أو مقدر .

والمختار أن « مذ » و « منذ » إن وليها مرفوع ، أو جملة ، فهما ظرفان مضافان إلى الجملة . وإن وليها مجرور فهما حرفان . وهذا اختيار ابن مالك^(٢) في « التسهيل » . وقد بيّنته في « شرحه » . وهذا القدر كافٍ هنا . والله أعلم .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٩ والعيني ٣ : ٣٢٤ . والمضطلع : الذي يقوى على الحمل ،

أو يحمل بين أضلاعه .

(٢) التسهيل ٩٤ .

منى

المشهورُ فيها أنَّها اسم من الظروف ، تكونُ شرطاً واستفهاماً .
وإنَّما ذكرتها هنا لأنَّها تكون حرف جر بمعنى « من » ، في لغة
هذيل ، كقول الشاعر ^(١) :

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرَقَّعْتُ

مَتَى لُجَجٍ ، خُضْرٍ ، لَهْنٍ نَثِيجُ

أي : من لجج ^(٢) . ومن كلامهم : أخرجها متى كُمِّه ، أي : من
كُمِّه . والله سبحانه أعلم .

نَعَم

حرف ، من حروف الجواب . وفيها ثلاث لغات : نَعَم ، بفتح

(١) البيت لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٥٢ والمغني ١١١ وشرح شواهد

٣١٨ والخصائص ٢ : ٨٥ وأوضح المسالك ٢ : ١١٧ والهمع ٢ : ٣٤

والدرر ٢ : ٣٤ والأزهية ٢٠٩ و ٢٩٤ وأملى ابن الشجري ٢ : ٢٧٠

وأدب الكاتب ٤٠٨ والمخصص ١٤ : ٦٧ وشرح ابن عقيل ٢ : ٧ . يصف

سجاً . والنثيج : المر الربيع .

(٢) في الأصل : من لجج خضر .

العين . ونَعِم ، بكسرها ، وهي لغة كثانة ، وبها قرأ الكسائي . ونَعَم ، بإبدال عينها حاءً . حكاهما النضر بن شميل ، وبها قرأ ابن مسعود . وهي لتصديق مُخْبِرٍ ، أو إعلامٍ مُسْتَجِبٍ ، أو وعدٍ طالبٍ . فالأول كقولك « نَعَم » لمن قال : قام زيد . والثاني كقولك « نَعَم » لمن قال : هل جاء زيد ؟ والثالث كقولك « نعم » لمن قال : اضرب زيداً . أي : نعم أضربه . والنفي ^(١) كالموجب . والسؤال عن النفي كالنفي . ففي الموجب والسؤال عنه تصديق الثبوت . وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي ، وتقدم الفرق بينها وبين « بَلَى » .

وزعم بعض النحويين أن « نعم » تكون حرف تذكير ، لما بعدها . وذلك إذا وقعت صدر الجملة بعدها ، نحو : نعم هذه أطلالهم . وهذا يحتمل التأويل .

وعبارة سيبويه فيها قوله ^(٢) « نَعَمٌ عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ » ^(٣) . قال بعض النحويين : يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عِدَّة ، لا غير . وإن كان قبلها خبر فهي تصديق ، لا غير . والله أعلم .

(١) ب : والنفي . (٢) سقطت من الأصل .

(٣) في الكتاب ٢ : ٣١٢ : وأما نعم فمدة وتصديق .

نَحْنُ وَهَمَا وَهْنُ

إذا وقعت فصلاً . فيها خلاف ، تقدم ذكره . والله أعلم .

هَيَا

حرف نداء ، ينادى بها البعيد مسافة أو حكماً . قال الشاعر ^(١) :

هَيَا أُمَّ عَمْرٍو ، هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَ كُمْ

بَغِيْبَةُ أَبْصَارِ الْوَشَاةِ ، سَبِيلُ ؟

واختلف النحويون في هائها ، فقليل : هي بدل من همزة « أيا » . وهو قول ابن السكيت ، وابن الخشاب ^(٢) . وقيل : هي أصل لا بدل . وتقدم مذهب ^(٣) من قال : إن « يا » وأخواتها أسماء أفعال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) المجمع ١ : ١٧٢ والدرر ١ : ١٤٨ والتاج (هيا) .

(٢) عبد الله بن أحمد ، أبو محمد . توفي سنة ٥٦٧ . بغية الوعاة ٢ : ٢٩ .

(٣) في الأصل : قول .

الباب الرابع

في الرباعي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجملته تسعة عشر حرفاً : إذما ، وألا ، وإلا ، وأما ، وإما ، وأنتم ، وإيا ، وأين ، وحتى ، وحاشا ، وكأن ، وكلا ، ولعل ، ولكن ، ولما ، ولولا ، ولوما ، ومهما ، وهلا . وأنا أذكرها على هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

إزما

حرف شرط ، عند سيبويه ، تجزم فعلين مثل « إن » الشرطية . وتقدم ذكرها في أقسام « إذ » . وإنما ذكرتها في الرباعي ، وفقاً لمن عدّها فيه ، لكونها تركبت مع « ما » ، فصارا كأنهما كلمة واحدة .

أداة بفتح الهمزة والفشر

حرف تحضيض لا عمل لها . وهي مختصة بالأفعال ، كسائر
أحرف التحضيض . فلا يليها إلا فعل ، [نحو : أَلَا فَعَلْتَ] ^(١) . أو
معمول فعل ظاهر ، نحو : أَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ . أو مضمراً ، نحو : أَلَا
زَيْدًا ضَرَبْتَهُ .

وقال بعض النحويين : يجوز مجيء الجملة ^(٢) الاسمية ، بعد أدوات
التحضيض ، كقول الشاعر ^(٣) :

* فَهَلَا نَفْسٌ لِيَلَى شَفِيعُهَا *

ولا حجة في هذا البيت . ويأتي بيان ذلك في « هلا » .

قال بعضهم : و « أَلَا » يحتمل أن يكون أصلها « هَلَا » ،
فأبدلت الهاء همزة . وقال بعضهم : الهاء في « هَلَا » بدل من همزة
« أَلَا » ، ولا يصح العكس ، لأن إبدال الهاء من الهمزة أكثر من
إبدال الهمزة من الهاء . فالجمل على الأكثر أولى .

(١) سقط من الأصل . (٢) سقطت من الأصل .

(٣) قسيم يتنسب إلى مجنون ليلى ، وابن الدمينه ، والصمة القشيري . وقامه :
ونُبِّئْتُ لِيَلَى أَرْسَلْتُ ، بِشَفَاعَةِ إِلِيَّ ، فَهَلَا نَفْسٌ لِيَلَى شَفِيعُهَا
ديوان المجنون ١٩٥ وديوان ابن الدمينه ٢٠٦ والمغني ٧٧ و ٢٩٧ و ٣٤٠
و ٦٤٥ وشرح شواهد ٢٢١ والخزانة ١ : ٤٦٣ .

واعلم أن «ألا» قد تكون مركبة من «أن» الناصبة للفعل، أو المخففة، و«لا» النافية، فتعد حرفين، لا حرفاً واحداً. كقوله تعالى ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾^(١). وقد أجازوا في «أن» هذه أن تكون مصدرية ناصبة للفعل، ومخففة من الثقيلة، ومفسرة. وذلك واضح. والله أعلم.

إلا بكسر الهمزة والتسديد

حرف استثناء. هذا معناها المشهور. وقد تكون بمعنى «غير»، وبمعنى الواو عند الأخفش، والفرّاء، وعاطفة تشرك في الإعراب، لا في الحكم، عند الكوفيين، وزائدة عند الأصمعي، وابن جني. فهذه خمسة أقسام.

الأول: أن تكون حرف استثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً. ولـ «إلا» هذه، التي يُستثنى بها، أحكام كثيرة. ونذكر هنا ما تدعو الحاجة إلى ذكره، في سبع^(٢) مسائل:

(١) النمل: ٣١. (٢) سقطت من الأصل.

الأولى : في حد الاستثناء : وهو إخراج بـ « إلا » ، أو إحدى أخواتها ، تحقيقاً أو تقديرًا . فالإخراج جنس ، و « بإلا » أو إحدى أخواتها « مُخرَجٌ » للتخصيص بالنعمة ، ونحوه . والمراد بالمُخرَج تحقيقاً : المتصل ، وبالمُخرَج تقديرًا : المنقطع ، نحو ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ، إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ ^(١) . فإن « الظن » ، وإن لم يدخل في العلم ، فهو في تقدير الداخل فيه . إذ هو مستحضر بذكره ، لقيامه مقامه في كثير من المواضع . ولذلك لم يحسن استثناء الأكل والشرب بعد العلم ، إذ لا يُشعرُ بها ، بخلاف الظن . قال ابن السراج : إذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل « إلا » قد دلّ على ما يُستثنى . فتأملْه ، فإنَّه يُدِقُّ .

الثانية : في المستثنى منه : وهو المُخرَجُ منه ، مذكوراً كان ، نحو : قام القوم إلا زيداً ، أو متروكاً ، نحو : ما قام إلا زيدٌ ، أي : ما قام أحدٌ . وشرطه ألا يكون مجهولاً ؛ فلا يصح استثناء معلوم من مجهول ، نحو : قام رجال إلا زيداً ، ولا استثناء مجهول من مجهول ، نحو : قام رجال إلا رجلاً . لأن فائدة الاستثناء إخراج الثاني من

(١) النساء : ١٥٧ .

الأول ، لكونه لو لم يُستثن لكان ظاهره أنه داخل فيما دخل فيه الأول . وإذا كان المستثنى منه مجهولاً لم يكن كذلك .

الثالثة : في المستثنى ، وهو المُخْرَج : وهو ضربان : متصل ، ومنقطع . لأنه إن كان بعض الأول فهو متصل ، وإن لم يكن بعضه فهو منقطع . قال ابن مالك : وذكرُ البعضية أولى من ذكر الجنسية ، لأن المستثنى قد يكون بعدما هو من جنسه ، وهو منقطع ، كقولك : قام بنوك إلا ابن زيد .

الرابعة : في مقدار المستثنى : ذهب أكثر البصريين إلى أنه ما دون النصف . فلا يجوز عندهم استثناء النصف ، ولا استثناء الأكثر . وذهب بعضهم^(١) إلى جواز استثناء النصف . فيجوزون : عندي عشرة إلا خمسة . وذهب الكوفيون إلى جواز استثناء الأكثر . ووافقهم ابن مالك . والخلاف إنما هو في الاستثناء المتصل . واستدل من أجاز استثناء النصف ، بقوله تعالى ﴿ قُمْ لِلدَّيْلِ إِلَّا قَلِيلاً ، نَصْفَهُ ﴾^(٢) ، لأن « نصفه » بدل من « قليلاً »^(٣) ، والضمير

(١) ب : بعض البصريين .

(٢) الزمّل : ٣ .

(٣) في الأصل : قليل .

عائد على « الليل ». وأطلق على النصف « قليل » ، والمعنى : قم نصف الليل أو أقل أو أكثر . قاله ابن خروف . واستدل من أجاز استثناء الأكثر بقوله تعالى ^(١) ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ، إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ ، مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ ^(٢) . ومعلوم أن الغاوين أكثر . وتأول المانعون هاتين الآيتين ونحوهما . وأجمع النحويون على أن المستثنى لا يكون مساوياً للمستثنى منه ، ولا أزيد .

المخاصة : في معنى الإخراج : قلل ^(٣) الكسائي : الإخراج من الاسم وحده . فإذا قلت : قلم القوم إلا زيداً ، فكأنك قلت : قلم القوم الذين بعض منهم زيد . ولم تعرض للاخبار عن زيد بقيام ولاغيره . فيحتمل أن يكون قد قام ، وأن يكون غير قائم . وذهب الفراء إلى أن الإخراج من الفعل . فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، لم تُخرج زيداً من القوم ، وإنما أخرجت « إلا » وصفه من القوم . وذهب سيبويه إلى أن « إلا » أخرجت الاسم من الاسم ، والفعل من الفعل . إذ لم يقم دليل على حمل الاستثناء على أحدهما دون الآخر .

(١) في الأصل : واستدل من أجاز الأكثر بقوله .

(٢) الحجر : ٤٢ .

(٣) في الأصل : فقال .

فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، كنت قد استثنيت زيداً من القوم ،
وقيامه من قيامهم . وهذا هو الصحيح : والخلاف في المتصل .

السادسة : في إعراب المستثنى بـ « إلا » : اعلم أن المستثنى
بـ « إلا » له حالان : أحدهما أن يُفَرِّغَ له العامل ، والآخر أن يُشغَلَ
العاملُ بغيره . ويسمى الأول التفرغ ، والثاني التمام .

وحكمه ، في التفرغ ، كحكمه لو لم يوجد « إلا » ، كقولك :
ما قام إلا زيدٌ . فـ « زيد » فاعل « قام » ، كقولك : ما قام زيد .
ولا أثر لـ « إلا » في ذلك . ولا يكون التفرغ إلا بعدني ، أو شبهه .
ويكون في جميع المعمولات ، إلا المصدر المؤكّد . وأما قوله ﴿ إِنَّ
نَظُنُّهُ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(١) فتأوّل على حذف الصفة ، أي : إلا ظناً
ضعيفاً . وقد قيل فيه غير ذلك .

وأما في التمام فله أقسام :

قسم يجب نصبه ، وهو المستثنى بعد الإيجاب ، نحو : قام القوم
إلا زيداً .

(١) الجاثية : ٣٢ .

وقسم يجوز نصبه ، وإبداله من المستثنى منه ، والإبدال أرجح .
وهو المستثنى بعد النفي وشبهه ، إذا كان متصلاً ، نحو ﴿ مَا فَعَلُواهُ ﴾
إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ^(١) .

وقسم يجوز نصبه وإبداله ، والنصب أرجح . وهو المنقطع ، إذا
وقع بعد نفي أو شبهه ، بشرط أن يصح إغناؤه عن المستثنى منه . نحو
﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ، إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(٢) . فهذا فيه لغتان :
لغة الحجازيين أن نصبه واجب ، ولغة بني تميم جواز نصبه وإبداله ،
ويقروون ﴿ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ بالرفع . قال بعضهم : والنصب
عندهم أرجح . فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعيين نصبه عند
الجميع . وهو كل استثناء منقطع ، لا يجوز فيه تفرغ ما قبل « إِلَّا »
للإسم الواقع بعدها . نحو : ما زاد إِلَّا ما نقص ، وما نفع إِلَّا ما ضر .
هذا كله حكم المستثنى ، إذا كان مؤخرًا . فإن تقدم على المستثنى
منه وجب نصبه مطلقاً . وأما نحو : مالي إِلَّا أخوك ناصر ، فهو وُل
على التفرغ ، و « ناصر » بدل . وقد اختصرت هذا الفصل ، لشهرة
أحكامه .

(١) النساء : ٦٦ .

(٢) النساء : ١٥٧ .

السابعة: في ناصب المستثنى: اعلم أن في ناصب المستثنى أقوالاً كثيرة:

أحدها أن ناصبه «إلا». واختاره ابن مالك. قال: وهو مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني. وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه، على كثير من شراح كتابه.

وثانيها أن الناصب ما قبل «إلا» من فعل أو غيره، بتعدية «إلا». قال ابن عصفور: وهو مذهب سيبويه، والفارسي، وجماعة. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين.

وثالثها أن الناصب ما قبل «إلا» مستقلاً. وهو مذهب ابن خروف. واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه. ورابعها أن الناصب ^(١) «أمتي» مضمراً بعد «إلا». حكاه السيرافي عن المبرد، والزجاج.

وخامسها أن الناصب «أن» مقدرة بعد «إلا». والتقدير: إلا أن زيدا لم يقم. حكاه السيرافي عن الكسائي.

(١) في الأصل: الرفع.

وسادسها أن الناصب «إن» المكسورة المخففة، مركباً منها ومن «لا»: «إلا». حكاة السيرا في أيضاً عن الفراء.

وسابعها: أن الناصب له مخالفته للأول. وتقل عن الكسائي.

وهذه أقوال، أكثرها ظاهر^(١) البعد. وأظهرها الأول والثاني.

وقد بسطت الكلام عليها، في غير هذا الكتاب. وذكر بعض المتأخرين قولاً ثامناً، وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام. فالعامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً. وليس ههنا فعل، ولا ما يعمل عمله. قال: وهو مذهب سيويو، وهو الصحيح.

فهذا ما يتعلق بالقسم الأول من أقسام «إلا» على سبيل الاختصار.

القسم الثاني: التي بمعنى «غير»: اعلم أن أصل «إلا» أن تكون استثناء، وأصل «غير» أن تكون صفة. وقد تحمل «إلا» على «غير»، فيوصف بها، كما حملت «غير» على «إلا» فاستثي بها. وللموصوف بـ «إلا» شرطان: أحدهما أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر أن

(١) في الأصل: ظاهرها.

يكون نكرة أو مُعرِّفاً بـ «أل» الجنسية، كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، فإن قلت: كيف يوصف بـ «إلا» وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها. ولذلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال: إن «إلا» يوصف بها، فقد تجاوز في العبارة. وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعها يؤدي^(٢) معنى الوصف، وهو المغايرة.

واعلم أن «إلا» التي يوصف بها تفارق غيراً من وجهين: أحدهما أن موصوفها لا يُحذف وتُقام^(٣) هي مقامه؛ فلا يقال: جاءني إلا زيد، بخلاف «غير». والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز^(٤): عندي درهم إلا جيد، بخلاف «غير».

القسم الثالث: التي معنى الواو. وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبتته الفراء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى. وجعلوا من ذلك قوله ﴿لثَلَاثَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، إلا الذين ظلموا منهم^(٥)،

(٢) في الأصل: يؤدي إلى.

(٤) في الأصل و ج: فلا يصح.

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٣) في الأصل: وتقوم.

(٥) البقرة: ١٥٠.

أي : ولا الذين ظلموا ، وقول الشاعر ^(١) :

ما بالمدينة دارٌ ، غيرٌ واحدةٍ

دارُ الخليفة ، إلا دارُ مروان

وقول الآخر ^(٢) :

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخُوهُ

لعمُرُ أبيك ، إلا الفرقدان

أي : ودارُ مروان ، والفرقدان . والمعنى أنهما يفترقان . ولا حجة فيما استدلتوا به . وتأويله ظاهر .

القسم الرابع : التي هي عاطفة لا بمعنى الواو ، بل تشريك في الإعراب

(١) الفرزدق . الكتاب ١ : ٣٧٣ والمقتضب ٤ : ٤٢٥ وتوجيه أبيات مشكلة الإعراب ٢٧١ .

(٢) عمرو بن معد يكرب . ديوانه ١٨١ . ونسب إلى حضرمي بن عامر ، وسوار ابن المضرب . الكتاب ١ : ٣٧١ والمفصل ٣٢ وشرحه ٢ : ٨٩ والمغني ٧٦ وشرح شواهد ٢٦٦ والإنصاف ٢٨٦ و ٢٧١ والأزهية ١٨٢ والكمال ١٢٤٠ والمقتضب ٤ : ٤٠٩ وحماسة البخري ٣٣٣ والمؤلف والمختلف ٨٥ والجمع ١ : ٢٢٩ والخزانة ٢ : ٥٢ و ٤ : ٧٩ ومجاز القرآن ١ : ١٣١ وتفسير القرطبي ٩ : ١٠١ والتبيان ٦ : ٦٩ و ٧ : ٢٣٩ وشرح اختيارات الفضل ١٥٩٩ والمتع ٥١ . والفرقدان : نجان متلازمان قريبان من القطب .

لا في الحكم. هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون. فإنهم يحملون «إلا» عاطفة، في نحو: ما قام أحد إلا زيد، مما وقع بعد النفي وشبهه. والبصريون يعربون ذلك بدلاً، كما سبق. ورد ثعلب قول البصريين، بأن الأول منفي عن القيام، والثاني مثبت له، والبدل يكون على وفق المبدل منه، في المعنى.

ورُدَّ مذهب الكوفيين بأن «إلا» لو كانت عاطفة لم تباشر العامل، في نحو: ما قام [إلا زيد] ^(١). وأجيب، عما قاله ثعلب، بأن هذا من بدل البعض، وبدل البعض الثاني فيه مخالف للأول، في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: رأيتُ القومَ بعضهم، كان قولك أولاً «رأيتُ القوم» مجازاً، ثم بيّنت مَنْ رأيتُه منهم.

القسم الخامس: التي هي زائدة. هذا قسم غريب، قال به الأصمعي، وابن جني، في قول الشاعر ^(٢):

(١) سقط من الأصل.

(٢) البيت للفري الرمة. ديوانه ١٧٣ والكتاب ١: ٤٢٨ والمقي ٧٦ وشرح شواهد ٣١٩ والمقصل ١٣٠ وشرحه ٧: ١٠٦ والإنصاف ١٥٦ والجمع ١: ١٢٠ والدرر ١: ٨٨ وأهالي ابن الشجري ٢: ١٢٤ والخزانة ٤: ٢٩. والحراجيع: جمع حرجوج، وهي الناقة الطويلة. والخسف: عدم الملف.

حَرَّاجِيحُ ، مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً

عَلَى الْخَسْفِ ، أَوْ نَرَمِي بِهَا بَلَدًا ، قَفَرًا

أي : مَا تَنْفَكُ مُنَاخَةً ، وَ «إِلَّا» زَائِدَةٌ ، لِأَنَّ «مَا زَالَ» وَأَخَوَاتَهَا لَا تَدْخُلُ «إِلَّا» عَلَى خَبَرِهَا . لِأَنَّ نَفْيَهَا إِيْجَابٌ ، فَلَا وَجْهَ لِدُخُولِ «إِلَّا» . وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ ، فَإِنَّ «إِلَّا» لَمْ تَثْبُتْ زِيَادَتُهَا . وَقَدْ خُرِجَ الْبَيْتُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ «تَنْفَكُ» تَامَةٌ ، وَهِيَ مَطَاوِرُ «فَكَهْ» إِذَا حَلَّصَهُ أَوْ فَصَّلَهُ . وَ«مُنَاخَةً» حَالٌ . وَالثَّانِي أَنَّهَا نَاقِصَةٌ وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ «عَلَى الْخَسْفِ» ، وَ«مُنَاخَةً» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي الْجَارِ . وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ .

وَمَنْ أَغْرَبَ [مَا قِيلَ] ^(١) فِي «إِلَّا» أَنَّهُ قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى «بَعْدَ» . وَجَعَلَ هَذَا الْقَائِلُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ ^(٢) ، وَقَوْلُهُ ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ^(٣) ، وَقَوْلُهُ ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ ^(٤) .

وَأَمَّا «إِلَّا» فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ

(١) سقط من الأصل .

(٢) البقرة : ١٥٠ .

(٣) النساء : ٢٢ .

(٤) الدخان : ٥٦ .

في الأرض، وفساد كبير^(١)، و﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ
اللَّهُ﴾^(٢)، فهي مركبة من «إن» الشرطية، و«لا» النافية. وهي
حرفان، لا حرف واحد. وأمرها واضح. والله سبحانه وتعالى أعلم.

أما بفتح الهمزة

حرف بسيط، فيه معنى الشرط، مؤول بـ «مهما يكن من شيء»،
لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط. ولذلك يجاب بالفاء. وقال ابن
مالك وغيره: «أما» حرف تفصيل. وقال بعض النحويين: إنها قد
تورد حيث لا تفصيل فيه، كقولك: أما زيد فنطلق. ولذلك قال
بعضهم: هي حرف إخبار مضمّن معنى الشرط. فإذا قلت: أما زيد
فنطلق، فالأصل «إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق»،
حذفت أداة الشرط وفعل الشرط، وأُنِيت «أما» مناب ذلك.

والجمهور يقدرّون أما بـ «مهما يكن من شيء»، كما تقدم.
فإذا قلت: أما زيد فنطلق، فالتقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق.
فحذف فعل الشرط وأداته، وأُقيمت «أما» مقامها، فصار التقدير:

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) التوبة: ٤١.

أَمْأَ فزِيدٌ مُنْطَلَقٌ^(١) . فَأُخْرِتِ الْفَاءُ إِلَى الْجُزْءِ الثَّانِي ، لَضَرْبٍ مِنْ إِصْلَاحِ اللَّفْظِ .

قَالَ^(٢) صَاحِبُ « رِصْفِ الْمَبْنِيِّ » : وَلَا يَلْزَمُ تَكَرُّرُهَا ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ . فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ التَّفْصِيلَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَكَرُّارِ الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ . وَهَذَا^(٣) غَيْرُ لَازِمٍ . اللَّهُمَّ ، إِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِيِّ فَنَعَم . وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَلَا يَلْزَمُ . انْتَهَى .

وَذَهَبَ ثَعْلَبٌ إِلَى أَنَّ « أَمْأَ » جُزْءَانٌ ، وَهِيَ « إِنْ » الشَّرْطِيَّةُ وَ « مَا » ، حَذَفَ فِعْلَ الشَّرْطِ بَعْدَهَا ، فَفُتِحَتْ هَمْزُهَا مَعَ حَذْفِ الْفِعْلِ ، وَكُسِرَتْ مَعَ ذِكْرِهِ .

وَلِ « أَمْأَ » أَحْكَامٌ : فَفِيهَا أَنَّ الْفَاءَ بَعْدَهَا لَازِمَةٌ لَا تَحْذَفُ ، إِلَّا مَعَ قَوْلٍ أَغْنَى عَنْهُ الْمَحْكِيُّ بِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾^(٤) . أَي : فَيَقَالُ لَهُمْ أَكْفَرْتُمْ .

(١) فِي الْأَصْلِ : أَمَّا زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ . (٢) رِصْفُ الْمَبْنِيِّ ٤٧ .

(٣) فِي ب وَرِصْفِ الْمَبْنِيِّ : هَذَا ، بِإِسْقَاطِ الْوَاوِ .

(٤) آلِ عِمْرَانَ : ١٠٦ .

أو في ضرورة شعرية^(١)، كقول الشاعر^(٢) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيْرًا ، فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

قيل : أو في ندور ، كما جاء في « صحيح البخاري » : « أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ »^(٣) . أي : فما بال رجال^(٤) .

ومنها أنه لا يجوز أن يفصل بين « أَمَّا » والفاء بجملة ، إلا أن

كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين « أَمَّا » . نحو : أَمَّا الْيَوْمَ ، رَحِمَكَ اللَّهُ ، فَالْأَمْرُ كَذَا .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) الحارث بن خالد الخزومي . ديوانه ٤٥ والمغني ٥٨ وشرح شواهده ١٧٧ والمقتضب ٢ : ٧١ والنصف ٣ : ١١٨ وسر الصناعة ١ : ٢٦٧ وأسرار العربية ١٠٦ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٤١ وأمالى ابن السجري ١ : ٢٨٥ وأوضح المسالك ٣ : ٢٠٧ وشرح المفصل ٧ : ١٣٤ والهمع ٢ : ٦٧ والدرر ٢ : ٨٤ وحاشية الصبان ٤ : ٤٥ والعيني ١ : ٥٧٧ و ٤ : ٤٧٤ والخزانة ١ : ٢١٧ وشواهد التوضيح ١٣٧ . والعراض : جمع عَرْض ، وهو الناحية .

(٣) أخرجه البخاري في ٣٤ من كتاب البيوع ، و ٧٣ من باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل . وانظره برواية أخرى في سنن الترمذي ٦ : ٢٩٩ وصحيح مسلم ١١٤٢ وسنن ابن ماجه ٨٤٤ .

(٤) سقطت من الأصل .

ولا يلي « أمّا » فعل ، لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط . فلو
 وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ^(١) . وإنما يليها مبتدأ ، نحو : أمّا
 زيد فقائم . أو خبر ، نحو : أمّا قائم فزيد . وفي « كتاب » الصّفاة أن
 الفصل بينهما بالخبر قليل . أو مفعول مقدم ، نحو ﴿ فأمّا اليتيم فلا
 تقهر ﴾ ^(٢) . أو مفعول بفعل مقدر ، يفسره المذكور ، نحو : أمّا
 زيداً فأكرمته ^(٣) . أو ظرف ، نحو : أمّا اليوم فأقوم . أو مجرور ،
 نحو ﴿ وأمّا بنعمة ربّك فحدّث ﴾ ^(٤) . أو حال ، نحو : أمّا
 مسرعاً فزيدٌ ذاهبٌ . أو مفعول له ، نحو : أمّا العليم فعالمٌ . أو
 مصدر ، نحو : أمّا ضرباً فاضرب . أو شرط ، نحو ﴿ فأمّا إن كانَ
 من السّقر بينَ فرّوح ﴾ ^(٥) .

ومذهب سيبويه أن الجواب في ذلك لـ « أمّا » ، لا للشرط ،
 وحذف جواب الشرط ، لدلالة جواب « أمّا » عليه . ولذلك لزم معنى
 جواب « أمّا » عليه . ومذهب الفارسي ، في أحد قوليّه ، إلى أن الجواب

(٢) الضحى : ٩ .

(٤) الضحى : ١١ .

(١) في الأصل : شرط .

(٣) في الأصل : فأكرمه .

(٥) الواقعة : ٨٨ - ٨٩ .

للشرط ، وجواب « أمّا » محذوف . وقوله الآخر كـذهب سيبويه .
 وذهب الأخفش إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ « أمّا » وللشرط
 معاً . والأصل : مهما يكن من شيء فإن كان من المقرّبين [فروحٌ .
 ثم تقدّمت « إن » والفعل الذي بعدها ، فصار التقدير : فأما إن كان
 من المقرّبين [^(١) ففروحٌ . فالتقت فاءان ، فأغنت إحداهما عن
 الأخرى ، فصار « فروح » .

ومنها أن الفاء ، الواقعة جواباً لها ، يجوز أن يعمل ما بعدها فيما
 قبلها . وهذا متفق عليه في الجملة . واختلفوا في شرط ذلك . فذهب
 سيبويه ، والمأزني ، والزجاج ، وابن السراج ، إلى اعتبار ذلك بأن يقدّر
 حذف « أمّا » وحذف الفاء . فما جاز أن يعمل فيه ، بعد تقدير حذفها ،
 جاز أن يعمل فيه مع ^(٢) وجودها . وما لا فلا . فلذلك منعوا : أمّا زيداً
 فإني ضاربٌ . وذهب المبرد ، وابن درستويه ، إلى أن ما بعد « إن »
 يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء . فأجازا ^(٣) : أمّا زيداً فإني ضاربٌ .
 وقيل : يجوز ذلك في الظرف والمجرور ، نحو : أمّا اليوم فإني ذاهبٌ ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) في الأصل : فأجازوا . ب وج : فأجاز .

[وَأَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ] ^(١) . وَأَجَازُ الْفَرَاءُ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ
مَا بَعْدَ «إِنَّ» عَلَى الْفَاءِ ، وَفَاقًا لِلْمَبْرَدِ . وَزَادَ أَنَّهُ أَجَازُ ذَلِكَ فِي «لَيْتَ»
و «لَعَلَّ» وَكُلُّ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

وَمِنْهَا أَنَّهُمَا قَدْ تَبَدَّلَ مِيمُهُمَا الْأُولَى يَاءً ، فَيُقَالُ «أَيْنَمَا» . وَأَنْشَدُوا ^(٢) :
رَأَتْ رَجُلًا ، أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَصَتْ

فَيَضْحَى ، وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

وَمِنْهَا أَنَّ «أَمَّا» قَدْ تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ ^(٣) ، وَالحَالِ ، وَالمَجْرُورِ .
قِيلَ : وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْعَمَلَ لِلْفِعْلِ الَّذِي نَابَتْ عَنْهُ . فَإِذَا قُلْتَ : أَمَّا عَلَمًا
فَعَالَمٌ ، فَ «عَلَمًا» حَالٌ ، وَعَامِلُهُا فِعْلُ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ ، وَصَاحِبُهَا هُوَ
الْمَرْفُوعُ بِفِعْلِ الشَّرْطِ . وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ طَوْلٌ ، لَا يَلِيْقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ .
وَيَشْتَبِهُهُ بِلَفْظِ «أَمَّا» التَّفْصِيلِيَّةُ لِفِظَانِ ^(٤) آخِرَانِ : أَحَدُهُمَا

(١) تَعْمَةُ مِنَ الْمَجْمَعِ ٢ : ٦٨ .

(٢) لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ . دِيْوَانُهُ ٩٤ وَالْمَغْنِي ٥٧ وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ١٧٤ وَالْكَامِلُ
٦٦ وَ ٢٥٢ وَ ٦١٤ وَ ٩٦٦ وَالْأَزْهَرِيَّةُ ١٥٧ وَالْمَتْنُ ٣٧٥ وَالْمَجْمَعُ ٢ : ٦٧
وَالدَّرَرُ ٢ : ٨٤ وَالْخَزَانَةُ ٢ : ٤٢١ وَ ٤ : ٥٥٢ . وَعَارَضْتُ : ارْتَفَعَتْ فِي
الْأَفْقِ . وَيَضْحَى : يَظْهَرُ لِلشَّمْسِ . وَيَخْصَرُ : يُؤَلِّمُهُ الْبَرْدُ فِي أَطْرَافِهِ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : الظَّرْفُ . (٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ .

مركب من « أم » المتقطعة « وما » الاستفهامية ، كقوله تعالى
 ﴿ أَمَّا إِذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) . والآخر مركب من « أن »
 المصدرية « وما » التي هي عوض من « كان » ، كقول الشاعر ^(٢) .

أبا خراشة ، أمّا أنتَ ذا نفرٍ
 فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ
 والله أعلم .

إمّا بكسر الهمزة

حرف من حروف المطف ، عند أكثر النحويين . هكذا تقل ابن

(١) النمل : ٨٤ .

(٢) عباس بن مرداس . ديوانه ١٢٨ والكتاب ١ : ١٤٨ والشعر والشعراء
 ٢٥٨ وثمار القلوب ٣٢٠ والسلسل ٣٦ والمنصف ٣ : ١١٦ والحكم ١ : ٢٥٧
 والجمهرة ١ : ٣١٢ والحيوان ٥ : ٢٤ و ٦ : ٤٤٦ والمغني ٣٤ و ٦١ وشرح
 شواهد ١١٦ و ١٧٩ والأزهية ١٥٦ وأملّي ابن الشجري ٢ : ٣٥٠
 و ١ : ٣٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٥٦ وشرح المفصل ٢ : ٩٩ و ٨ : ١٣٢
 والفصول والغايات ٣٤٦ والخصائص ٢ : ٣٨١ وشرح شذور الذهب ١٨٦
 ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ والمجمع ١ : ١٣٣ والدرر ١ : ١٩٢ والميمني
 ٤ : ١٣٤ والخزانة ٢ : ٨٠ و ٤ : ٤٣١ . ويروى : أمّا كنتَ ذا نفر .
 الاشتقاق ٣١٣ . والضبع : السنة المجذبة .

مالك عنهم . وتقل عن يونس ، وأبي علي ، وابن كيسان ، أنها ليست بعاطفة . قال : وبه أقول ، تخلصاً من دخول عاطف على عاطف ، ولأن وقوعها ^(١) بعد الواو ، مسبوقَةٌ بمثلها ، شبهةٌ بوقوع « لا » بعد الواو مسبوقَةٌ بمثلها ، في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها . و « لا » هذه غير عاطفة ، بإجماع . فلتكن « إِمّا » كذلك .

وتقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن « إِمّا » ليست بعاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف ، لمصاحبتها لها . قلت : عند سيبويه « إِمّا » ^(٢) من حروف للعطف ، فحمل ^(٣) بعضهم كلامه على ظاهره ، وقال : الواو رابطة بين « إِمّا » الأولى و « إِمّا » الثانية . واستدل الرماني ، على أنها عاطفة ، بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ، لأننا نجد الكلام لأحد الشئتين ، فعلم أن العطف لـ « إِمّا » . وقال بعض المتأخرين : الواو عطفت « إِمّا » الثانية على « إِمّا » الأولى ، و « إِمّا » الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى . وتأول ^(٤) بعضهم كلام سيبويه بأن « إِمّا » ^(٥) لما كانت صاحبة المعنى ،

-
- | | |
|-------------------------|-------------------------|
| (١) في الأصل : دخولها . | (٢) في الأصل : وإِمّا . |
| (٣) في الأصل : فجعل . | (٤) في الأصل : وقال . |
| (٥) في النسخ : الواو . | |

ومخرجة الواو عن الجمع، والتابعُ يليها، سماها عاطفة مجازاً .

وهذا الخلاف إنما هو في «إمّا» الثانية، في نحو : قام إمّا زيد وإمّا عمرو . ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة، لأنها بين الفعل ومرفوعه . وذلك واضح .

ويتعلق بـ «إمّا» مسائل :

الأولى : في معناها، وهي خمسة : الشك نحو : قام إمّا زيد وإمّا عمرو . والإبهام نحو ﴿وَآخَرُونَ مُّرْجُونَ لِلَّهِ﴾ ، إمّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ^(١) . والتخيير نحو ﴿إِمّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ ^(٢) . والإباحة نحو : جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين . والتفصيل نحو ﴿إِمّا شاكراً وإِمّا كَفُوراً﴾ ^(٣) .

وتقدم الفرق بين الشك والإبهام، وبين التخيير والإباحة، في «أو» . و«إمّا» في ذلك مثل «أو» . وزاد بعضهم - «أو» و«إمّا» معنى سادساً . وهو أن تكونا لإيجاب أحد الشيئين، في وقت دون

(٢) الكهف : ٨٦ .

(١) التوبة : ١٠٦ .

(٣) الذم : ٣ .

وقت . نحو قولك للشجاع : إنما أنت إما طعنٌ وإما ضربٌ .

الثانية : في الفرق بين « أو » و « إمّا » . والفرق بينهما من ثلاثة أوجه . الأول : أن « أو » قد تكون بمعنى الواو ومعنى « بل » ، عند بعضهم ، كما تقدم . و « إمّا » لا تكون كذلك . والثاني : أن « إمّا » لا بد من تكرارها ، في الغالب ، بخلاف « أو » ، فإنها لا تُكرّر . والثالث : أن الكلام مع « إمّا » مبنيّ من أوله على ما جيء بها لأجله ، من شكّ وغيره ، بخلاف « أو » فإن الكلام معها قد يفتح ^(١) على الجزم ، ثم يطرأ الشكّ أو غيره . ولهذا وجب تكرار « إمّا » ^(٢) في غير ندور .

الثالثة : قد يستغنى عن الثانية بـ « أو » . كقراءة من قرأ ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَأِمَّا عَلَىٰ هُدًى ، أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(٣) . وهو في الشعر كثير ، كقول الشاعر ^(٤) :

وقد شَفَنِي أَنْ لَا يَزَالُ يَرُوعُنِي

خَيَالُكَ ، إِمَّا طَارِقًا ، أَوْ مُغَادِبًا

(١) سقط « قد يفتح » من الأصل . (٢) في الأصل : تكرارها .

(٣) سبأ : ٢٤ . (٤) الأخطل . الجمع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٦ .

وقد يستغنى عنها أيضاً بـ « إن » الشرطية ، مع « لا » النافية ، كقول الشاعر^(١) :

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي ، بِصِدْقٍ
فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي ، مِنْ سَمِينِي
وإِلَّا فَاطْرَحْنِي ، وَاتَّخِذْ نِي
عَدُوًّا ، أَنْتَقِيكَ ، وَتَتَّقِينِي

ونص النحاس^(٢) على أن البصريين لا يحيزون فيها إلا التكرار .
وأجاز الفراء إلا تكرر ، وأن تجرى مجرى « أو » . وقال الفراء :
يقولون : عبد الله يقوم وإِذَا يقعد .

وقال ابن مالك : وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية ، كقول الشاعر^(٣) :

(١) النقب البدي . ديوانه ٢١١ - ٢١٢ والمغني ٦٣ وشرح شواهد ١٩٠
وحاشية الصبان ٣ : ١١٠ والأزهية ١٥٠ والمقرب ١ : ٢٣٢ والوحشيات
١٢٥ وشرح اختيارات الفضل ١٢٦٦ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٣٤٤
والهمع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٥ والحماسة البصرية ١ : ٤٠ والخزانة
١ : ١٢٩ و ٣ : ٣٤٩ و ٤ : ٤٢٩ . وفي الأصل : « أخي بنصح » .
ج : « بحق » . (٢) في الأصل : ابن النحاس .
(٣) الفرزدق . ديوانه ٦١٨ والمغني ٦٣ . ونسب في شرح شواهد =

نَهَاضُ بُدَارٍ ، قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا
وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا
أَي « إِمَّا بُدَارٍ » ، فَحَذَفَ . وَرَبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْ وَائٍ^(١) « وَأَمَّا » ، كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ^(٢) :

يَا لَيْثِمًا أَمَّنَّا شَالَتْ نِعَامَتُهَا
إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ ، إِمَّا إِلَى نَارٍ
وَهُوَ نَادِرٌ .

الرابعة : اختلف في « إِمَّا » هذه . فقليل : بسيطة^(٣) . واختاره

= المغني ١٩٣ إلى ذي الرمة . انظر ديوانه ٦٧٢ والمقرب ١ : ٢٣٢ ومعاني
القرآن ١ : ٣٩٠ وشرح المفصل ٨ : ١٠٢ وحاشية الصبان ٣ : ١١٠
وأُمالي ابن الشجري ٢ : ٣٤٥ والهمع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٣ والخزانة
٤ : ٤٢٨ . ونهاض : تكسر بعد جبر .

(١) في الأصل : الواو .

(٢) سعد بن قرط . المغني ٦٢ وشرح شواهد ٦٧ والهمع ٢ : ١٣٥ والدرر
٢ : ١٨٢ وشرح الحماسة للتبريزي ٤ : ٣٥٤ وعيون الأخبار ٣ : ٢٢٩
واللسان والتاج (أَمَّا) . ونسب إلى الأحموس . ديوانه ٢٢١ والصحاح
(أَمَّا) والعيني ٤ : ١٥٣ والبحر ٥ : ١٣ والخزانة ٤ : ٤٣١ وحاشية
الصبان ٣ : ١٠٩ . وشالت نعامتها : ارتفعت جنازتها .

(٣) في الأصل : هي بسيطة .

الشيخ أبو حيان ، لأن الأصل البساطة . وقيل : هي مركبة من « إن »
و « ما » . وهو مذهب سيويه . والدليل عليه اقتصارهم على « إن » في
الضرورة ، كقول الشاعر ^(١) :

وقد كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ ، فَكُذِّبَتْهَا

فَإِنْ جَزَعًا ، وَإِنْ إِجْمَالًا صَبْرًا

أي : فإمّا جزعاً ، وإمّا إجمال صبراً [^(٢)] . فحذفت ^(٣) « ما »
اكتفي بـ « إن » . وأجيب بأنه يحتمل أن تكون « إن » في البيت
رطية حذفت جوابها . والتقدير : فإن كنت ذا جزع فاجزع ^(٤) ،
إن كنت مجمل صبر فاصبر .

وعلى القول بالتركيب قالوا : قد نحذف « إمّا » الأولى ،
تحذف « ما » من الثانية ، كقول الشاعر ^(٥) :

سَقَتَهُ الرُّوَاعِدُ ، مِنْ صَيِّفٍ

وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَمْدَمَا

-
- (١) دريد بن الصمة . انظر ص ٢١٢ .
(٢) في الأصل : فحذف .
(٣) في الأصل : فلا تجزع .
(٤) النمر بن قولب . انظر ص ٢١٢ .
(٥) سقط من الأصل .

أي: إمّا من صَيِّفٍ، وإمّا من خريفٍ. على ذلك أنشده سيبويه^(١).
 وذهب الأصمعي، والمبرد، إلى أنّ «إنّ» في البيت شرطية، والفاء فاء
 الجواب، والتقدير: وإن سقته من خريف فلن يمدّم الرّيّ. وذهب
 أبو عبيدة إلى أنّ «إنّ» زائدة، والتقدير: من صَيِّفٍ ومن خريف.

الخامسة: في «إمّا» أربع لغات: كسر الهمزة، وفتحها،
 وإبدال ميمها الأولى ياء مع الكسر، والفتح. وفتح همزتها لغة قيس
 وتميم وأسد. وبالإبدال أنشدوا^(٢):

لَا تُفْسِدُوا آبَا لَكُمْ

إِنَّمَا لَنَا، إِنَّمَا لَكُمْ

السادسة: ذهب الكسائي إلى أنّ «إمّا» قد تكون جحداً.
 تقول: إمّا زيدٌ قائمٌ. تريد: إنّ زيدٌ قائمٌ. و«ما» صلة.

وتشتبه بلفظ «إمّا» المتقدمة «إمّا» المركّبة من «إنّ»
 الشرطية و«ما» الزائدة. نحو: ﴿وإمّا تخافنّ من قومٍ خيانةً﴾

(١) الكتاب ١: ١٣٥.

(٢) المص ٢: ١٣٥ والدرر ٢: ١٨٢ والخزانة ٤: ٤٣٢. والآب: جمع إبل.

فَانْسِدِ إِلَيْهِمْ ﴿١﴾ . وهي ظاهرة . والله سبحانه أعلم .

أنتم

إذا وقع فصلاً . فيه خلاف تقدم ذكره في نظائره .

إِيَّا فِي إِيَّاكَ وَأَمْرَانِ

للتحويين فيها مذاهب :

الأول : أن «إِيَّا» اسم مضمّر ، ولو احقه - أعني الياء ، والكاف ،
والماء - حروف تبيّن أحوال الضمير ، من تكاثر ، وخطاب ، وغيبة .
وهو مذهب سيويه ، واختاره الفارسي ، وابن جني . ونسبه صاحب
« البديع » إلى الأخفش (٢) .

الثاني : أن «إِيَّا» اسم مضمّر ، ولو احقه ضمائر . وهو مضاف
إليها . ولا يُعلم ضمير أضعف ، غيره . وهذا مذهب الخليل ، والمازني .
واختاره ابن مالك ، ونسبه إليهما ، وإلى الأخفش .

الثالث : أن «إِيَّا» اسم ظاهر مبهم ، ولو احقه ضمائر مجرورة

(١) الأنفال : ٥٨ .

(٢) في النسخ : سيويه . وانظر الجمع ١ : ١٦ وشرح المفصل ٣ : ٩٨-١٠٠ .

بإضافته إليها . وهو مذهب الزجاج .

الرابع : أن « إِيَّاكَ » بكماله اسم واحد مضمّر . ونسب للكوفيين .

الخامس : أن « إِيَّاكَ » بكماله اسم واحد ، ظاهر مبهم . حكاه بعضهم . وهو غريب .

السادس : أن « إِيَّا » دعامة ، تعتمد عليها اللواحق ، لتُفصل عن المتصل . وهو مذهب الفراء . ولم يصرحوا بأن هذه الدعامة ، عند الفراء ، اسم أو حرف . ولكنهم ردّوا عليه بما يدل على أنها اسم . فإنهم قالوا : إن جعل « إِيَّا » دعامة فاسد ، لأن الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة . وصرح صاحب « رصف المباني » بأن « إِيَّا » حرف . قال ^(١) : لأنه لا معنى له في نفسه . وإنما معناه في غيره ، كسائر الحروف ^(٢) . ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمّر المتصل .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا الكتاب . وإنما ذكرت « إِيَّا » هنا ، لأجل القول بحرفيّتها .

وعلى هذه الأقوال كلها فليست مشتقة . وذهب أبو عبيدة إلى

(١) رصف المباني ٦٥ .

(٢) في الأصل : كسائر حروف .

أنه مشتق . وهو ضعيف . قالوا : ولم يكن أبو عبيدة يُحسن النحو^(١) ، وإن كان إماماً في اللغة وأيام العرب . وعلى القول بالاشتقاق فمن أي شيء اشتق ؟ فيه أقوال^(٢) ، لا نطول بذكرها . والله أعلم .

يُمن المنتمل في القسم

ذهب الزجاج ، والرماني ، إلى أنه حرف جر . وشذّا في ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه اسم ، ثم اختلفوا .

فقال سيبويه ، والبصريون : إنه اسم مفرد ، همزة همزة وصل مفتوحة ، كهزمة لام التعريف . وهو مشتق من اليُمن . وقد حكى كسر همزته .

وقال الكوفيون : هو جمع « يمين » . واعتذروا عن وصل همزته ، بكثرة الاستعمال . على أن أبا الحسن قد حكى قطعها . وقولهم في ذلك ضعيف ، لثلاثة أوجه : الأول : أن هذا همزة همزة وصل و « أيمن »

(١) ب و د : العربية .

(٢) انظر المجموع ١ : ٦١ ورسالة الملائكة ٧٠ - ١٠٢ .

الذي هو جمع « يعين » همزته همزة قطع ، كقول زهير ^(١) :

فَتُجْمَعُ أَيُّمُنُ ، مِئْنَا ، وَمِنْكُمْ

بِمُقْسَمَةٍ ، تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

والظاهر أنه غيره ، ولا عدول عن الظاهر بلا دليل . الثاني : من العرب من يكسر همزته ، في الابتداء . وهمزة الجمع لا تُكسر . الثالث : أن من العرب من يفتح ميمه ، فيكون على وزن « افعل » . ولا يوجد ذلك في الجوع . وذكر بعضهم وجهاً رابعاً . وهو أنه لو كان جمع « يعين » لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفرده ، من النصب ، والرفع . واعترض بأنهم قد يخصصون بعض الألفاظ بأحكام . واحتج الكوفيون بأن همزته مفتوحة ^(٢) ، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة . وبأن « أفعل » بناء جمع ، ولا يوجد في الآحاد .

وقال الشلوبين : « يعين » مُغَيَّرٌ كـ « امرئ » و « ابن » . فلا يُطالَبُ بوزنه ، كما لا يطالب بوزن « امرئ » . إذ ليس في الكلام

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ١٣٧ والأزهية ٤ وشرح المفصل ٨ : ٣٦ .

والمقسمة : موضع القسم . وأراد به مكة حيث تنجر البدن وتسيل الدماء .

(٢) سقطت من الأصل .

مثله . قال ابن طاهر : وهو مغيّر عند سيبويه من « يعين » . وقال غيره : هو مغيّر من « فعّل » اسم مشتق من اليمين ، كـ « امرئ » مغيّر من « مرء » . وقال الأخفش : إن سميت بـ « ايمن » ، ثم صغرت ، قلت : يُمينٌ . قال ابن خروف : وهو قول ^(١) صحيح .

ويتعلق بـ « ايمن » مسألتان :

الأولى في حكمه . وهو اسم ، يلزمه الرفع بالابتداء ^(٢) . وأجاز ابن درستويه جرته بواو القسم ، نحو : وايمن الله . وقد تدخل عليه لام الابتداء . ويلزم الإضافة إلى اسم الله تعالى . وقد أضيف إلى الكعبة ، في قولهم : ايمن الكعبة . وإلى الكاف ، في قول عروة بن الزبير ^(٣) : « لَيْمُنُكَ لَئِنْ ابْتَلَيْتَ ^(٤) لَقَدْ عَافَيْتَ » . وإلى « الذي » ، كقول النبي ﷺ « ويم ^(٥) السّذي نفس محمد بيده » . وقد أضيف إلى

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : في الابتداء .

(٣) حاشية الدماميني ١ : ٢١٢ والمجمع ٢ : ٤٠ واللسان والتاج (يمن) والفائق

٤ : ١٢٩ . وقد قال ذلك حين أصيب بداء في رجلة ، وقطعت رجله فلم

يتحرك . (٤) الرواية : لئن كنت ابتليت .

(٥) في حاشية الدماميني ١ : ٢١٢ : لَيْمُنٌ . وفي المجمع ٢ : ٤٠ : وأيمٌ .

غير ذلك في الشعر؛ أنشد الكسائي^(١) :

* لَيَمُنُّ أَيُّهُمْ لَبَسَ الْعِذْرَةُ اعْتَذَرُوا *

الثانية في لغاتها. وهي عشرون لغة : ايمُنُ ، بفتح الهمزة وضم الميم . وهي المشهورة . وايمُنُ ، بكسر الهمزة وضم الميم . وايمُنُ ، بفتح الهمزة وفتح الميم . وايمُنُ ، بكسر الهمزة وحذف النون . وايمُنُ ، بكسر الهمزة وحذف النون . والميم مضمومة فيها . وضم الميم في هاتين اللغتين علامة رفع . وامُنُ^(٢) ، بكسر الهمزة وضم الميم . وحكى بعضهم « ام الله » بضم^(٣) الميم ، وفتحها ، وكسرها ، ثلاث لغات . و« ام الله » بفتح الهمزة وضم الميم ، أو كسرها ، أو فتحها . ثلاث لغات . ومُنُ ، بضم الميم والنون ، أو فتحها ، أو كسرها . و« م الله » بضم مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة . و« هَمِ اللهُ » بإبدال همزة « ايم » هاء . و« ايم الله » بهمزة مكسورة وميم مكسورة أيضاً . وكسرة الميم عند الأخفش بحرف

(١) في الأصل : وقد أضيف إلى ذلك في شعر . وانظر الدرر ٢ : ٤٤ .

والمصراع في حاشية الدماميني ١ : ٢١٢ والمجمع ٢ : ٤٠ والدرر ٢ : ٤٤ .

(٢) في الأصل : علامة الرفع . وايم .

(٣) ب و ج : وحكى بعضهم في ام الله ضم .

قسم مقدر . وقيل : هو مبني . وهذه كلمة كثرت لغاتها ، لكثرة استعمال العرب لها . والله أعلم .

مثنى

حرف ، له عند البصريين ثلاثة أقسام : يكون حرف جر ، وحرف عطف ، وحرف ابتداء . وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا ، وهو أن يكون حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع . وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا ، وهو أن يكون بمعنى الفاء . ولا بد من بيان هذه الأقسام واحدًا واحدًا .

الأول : « حتّى » الجارّة . ومعناها انتهاء الغاية . ومذهب البصريين أنها جارّة بنفسها . وقال الفراء : تخفض ، لِنِيَابَتِهَا عَنْ «إِلَى» . وربما أظهروا «إِلَى» بعدها . قالوا : جاء الخبرُ حتّى إلينا . جمعوا بينهما على تقدير إلفاء أحدهما . ومجرورها إمّا ^(١) اسم صريح ، نحو ﴿ حتّى حين ﴾ ^(٢) ، أو مصدر مؤول من « أن » والفعل المضارع ، نحو

(١) سقطت من الأصل .

(٢) يوسف : ٣٥ ، والمؤمنون : ٢٥ و ٥٤ ، والصفات : ١٧٤ و ١٧٨ ، والذاريات : ٤٣ .

﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾^(١) ، لأن التقدير : حتى أن يقول .

هذا مذهب البصريين . وزاد ابن مالك ، في أقسام مجرورها ، أن يكون مصدراً مؤوّلاً من « أن » وفعل ماض ، نحو ﴿ حَتَّى عَفَوْا ﴾ وقالوا^(٢) . قال الشيخ أبو حيان : ووهم في هذا ، لأن « حتى » هنا^(٣) ابتدائية ، و « أن » غير مضمرة بعدها .

ولمجورورها شرطان :

الأول : أن يكون ظاهراً ، فلا تجرّ الضمير . هذا مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين . وأجازه الكوفيون ، والمبرد ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) البقرة : ٢١٤ . (٢) الأعراف : ٩٥ .

(٣) في الأصل : ووهم في ذلك لأن حتى هنا .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ : ١١ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٦ والمجموع ٢ : ٢٣ والدرر

٢ : ١٦ والعيني ٣ : ٢٦٥ والخزانة ٤ : ١٤٠ - ١٤١ . ويروى : لا يلقاه

نفس . ويروى أيضاً : لا يلقي أناس... يابن أبي زياد . وقد استشكله أبو حيان

في شرح التسهيل . وقال : « وانتهاء الآية في حثاك لا أفهمه . ولا أدري

ما عني بحتاك . فلعل هذا البيت مصنوع » . قلت : إن صح البيت فـ « حتى »

فيه استثنائية . وفي حاشية الأصل : « ومنه قوله :

أَنْتَ ، حَتَّاءُ ، تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ

تُرَجِّي ، مِنْكَ ، أَشْهَاءَ لَا تَخِيبُ » . =

فلا ، والله ، لا يُلفي أناسٌ
فتى ، حتاك ، يابن أبي يزيد

وهذا عند البصريين ضرورة .

والثاني: أن يكون آخر جزء ، أو ملاقي آخر جزء . فمثال
كونه آخر جزء : أكلت السمكة حتى رأسها . ومثال كونه ملاقي
آخر جزء : سرت النهار حتى الليل . ولو قلت « أكلت السمكة
حتى نصفها ، أو ثلثها » لم يجز . قال الزمخشري : لأن الفعل المتعدي بها
الغرض فيه أن ينقضي شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي عليه .

وقال ابن مالك : هذا لا يلزم . واستدل بقول الشاعر ^(١) :

عَيَّنْتُ لَيْلَةً ، فَمَا زِلْتُ حَتَّى

نِصْفِهَا رَاجِياً ، فَمُدَّتْ يَوْسَا

قال الشيخ أبو حيان : ولا حجة في هذا البيت ، لأنه لم يرد « حتى »

= والبيت في المغني ١٣١ وشرح شواهد ٣٧٠ والمجمع ٢ : ٢٣ والدرر ٢ : ١٦
والخزانة ٤ : ١٤١ .

(١) المغني ١٣٢ وشرح شواهد ٣٧٠ وحاشية الدمامي ١ : ٢٥٤ والمجمع
٢ : ٢٣ والدرر ٢ : ١٥ والعيني ٣ : ٢٦٧ .

ما يكون ما^(١) بعدها جزءاً منه^(٢)، ولا ملاقياً لآخر جزء منه. فلو صرّح، في الجملة، بذكر الليلة، فقال «فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها» كان حجة.

واختلف في المجزوء بـ «حتى»: هل يدخل فيما قبلها أو لا؟ فذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، وأكثر المتأخرين، إلى أنه داخل. وقال ابن مالك: «حتى» لانهاء العمل بمجزورها، أو عنده^(٣). يعني أنه^(٤) يحتمل أن يكون داخلياً فيما قبلها، أو غير داخل، فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، فـ «زيد» يجوز أن يكون مضروباً، انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب، انتهى الضرب عنده. وذكر أن سيبويه والفرّاء أشارا إلى ذلك. وحكى عن ثعلب أن «حتى» للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال: ضربت القوم حتى زيد. فيكون مرة مضروباً، ومرة غير مضروب. وحكى^(٥) في «الإفصاح» عن الفرّاء، والرمّاني، أنهما قالاً: يدخل^(٦) ما لم يكن

(١) سقطت من الأصل و د.

(٢) في الأصل و ج: له. وانظر المجمع ٢: ٢٣.

(٣) التسهيل ١٤٦. (٤) سقطت من الأصل و ج.

(٥) أي: ابن هشام الخضراوي. (٦) ب: قال لا يدخل.

غير جزء، نحو: إنه لينام الليلَ حتّى الصباح. قال: وصرّح سيبويه بأن ما بعدها داخل فيما قبلها، ولا بدّ. لكنّه مثل بما هو بعض.

فإن قلت: «حتّى» و«إلى» كلاهما لانتهاى النفاية، فهل بينهما فرق؟ قلت: بينهما فروق: الأول: أن مجرور «إلى» يكون ظاهراً وضميراً، بخلاف «حتّى» فإن مجرورها لا يكون ضميراً. الثاني: أن مجرور «إلى» لا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء. تقول: أكلت السمكة إلى نصفها. بخلاف «حتّى». الثالث: أن أكثر المحققين على أن «إلى» لا يدخل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف «حتّى».

القسم الثاني: «حتّى» العاطفة، نحو: قدم^(١) الحُجّاج حتّى المشاة، ورأيتُ الحُجّاجَ حتّى المشاة، ومررتُ بالحُجّاجِ حتّى المشاة. فهذه حرف عطف، تُشرك في الإعراب والحكم. وقد روى سيبويه، وغيره من أئمة البصريين، العطفَ بها. وخالف الكوفيون، فقالوا: «حتّى» ليست بعاطفة. ويعربون ما بعدها، على إضمار عامل.

(١) في الأصل: قد قدم.

والمعطوف بـ « حتى » شرطان :

الأول : أن يكون بعض ما قبلها ، أو كـبعضه . فمثال كونه بعضاً : قدم الحُجَّاج حتى المشاة . ومثال كونه كـبعض : قدم الصيَّادون حتى كلابهم . وقد يكون مبايناً ، فتقدر بعضيته بالتأويل ، كقول الشاعر ^(١) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ، كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ ، حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

لأن المعنى : ألقى ما يُثْقِلُه حتى نَعْلُه . ولا يكون إلاّ واحداً من جمع ، نحو : مات الناسُ حتى خيارُهم . أو جزءاً من أجزائه ، نحو : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها . فلو قلتُ « ضربتُ الرجلينِ حتى أفضلهما » لم يجز ، لأنه ليس جزءاً ^(٢) من أجزاء المعطوف ، ولا واحداً من جمع .

(١) مروان بن سعيد النحوي . الكتاب ١ : ٥٠ والموجز ٥٧ والمفني ١٣٢ وشرح شواهده ٣٧٠ وشرح المفصل ٨ : ١٩ والممع ٢ : ٢٤ والدرر ٢ : ١٦ - ١٧ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ والعيني ٤ : ١٣٤ والخزانة ١ : ٤٤٥ و ٤ : ١٤٠ . والبيت في قصة التلمس وفراره من عمرو بن هند .
(٢) سقطت من الأصل .

قلت : هذا الشرط ذكره النحويون ، في باب العطف ، ولم أرهم ذكره في باب الجر ، إلا ابن مالك فإنه قال : وبحرورها ، يعني « حتى » ، إما بمعنى لما قبلها ، من مفهم جمع إفعالاً ماضياً ، أو غير صريح ، وإما كـبعض^(١) . قال : عنيت^(٢) بالصريح كونه بلفظ موضوع للجمعية ، فيدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي ، كرجال وقوم . وعنيت بغير الصريح ما دل على الجمعية ، بلفظ غير موضوع لها ، كقوله تعالى ﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ ﴾^(٣) . فإن بحرور « حتى » فيه منتهى^(٤) لأحيان^(٥) ، مفهومة ، غير مصرح بذكرها . انتهى ما ذكره . وعندني فيه نظر . فإن^(٦) المحرور بـ « حتى » قد يكون ملائقاً لآخر جزء . نحو : سرت النهار حتى الليل . الثاني : أن يكون غاية لما قبلها ، في زيادة ، أو نقص . والزيادة تشمل القوة والتعظيم . والنقص يشمل الضعف والتحقير . وقد اجتمعت الزيادة والنقص ، في قول الشاعر^(٧) :

-
- (١) التسهيل ١٤٦ .
 (٢) ب : وعنيت .
 (٣) يوسف : ٣٥ .
 (٤) في الأصل : منته .
 (٥) ب و د : لأبي حيان .
 (٦) في الأصل : لأن .
 (٧) المغني ١٣٦ وشرح شواهد ٣٧٣ والجمع ٢ : ١٣٦ والدرر ٢ : ١٨٨ =

فَهَرْنَا كُمْ ، حَتَّى الْكُفَاةِ ، فَأَيْنَكُمْ
لَتَخْشَوْنَنَا ، حَتَّى بَنِيْنَا ، الْأَصَاغِرَا
فَإِنْ قُلْتَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ « حَتَّى » الْجَارَةِ وَ « حَتَّى » الْعَاطِفَةِ ؟
قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ أَوْجِهِ :

الأول : أَنْ ^(١) الْعَاطِفَةُ يَدْخُلُ مَا بَعْدَهَا فِي حَكْمِ مَا قَبْلَهَا . وَأَمَّا
الْجَارَةُ فَقَدْ يَدْخُلُ وَقَدْ لَا يَدْخُلُ ، كَمَا سَبَقَ . فَالَّذِي بَعْدَ الْعَاطِفَةِ يَكُونُ
الْإِنْتِهَاءُ بِهِ . وَالَّذِي بَعْدَ الْجَارَةِ قَدْ يَكُونُ الْإِنْتِهَاءُ بِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ
الْإِنْتِهَاءُ عِنْدَهُ .

الثاني : أَنَّ الْعَاطِفَةَ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا ، فِي
زِيَادَةٍ ، أَوْ نَقْصٍ . وَأَمَّا الْجَارَةُ فَفِيهَا تَفْصِيلٌ ؛ وَهُوَ أَنْ مَجْرُورَهَا إِنْ كَانَ
بَعْضُ مَا قَبْلَهُ مِنْ مُصَرَّحٍ بِهِ ، وَكَانَ مُنْتَهَى بِهِ ، فَهُوَ كَالْمَعْطُوفِ ، فِي
اعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ . وَإِنْ كَانَ بَعْضًا لشيء ^(٢) لَمْ يَصْرَحْ بِهِ ، نَحْوُ
﴿ لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى حِينَ ﴾ ، أَوْ كَانَ مُنْتَهَى عِنْدَهُ ، لَمْ يُعْتَبَرِ فِيهِ ذَلِكَ .

= وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ ٩٧:٣ . وَالْكُفَاةُ : جَمْعُ كَمِي أَوْ كَامٍ ، وَهُوَ الْفَارِسُ الشَّجَاعُ .
(١) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ وَ ج . (٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ وَ ج .

الثالث : أن ما بعد الجارّة قد يكون ملاقياً لآخر جزءٍ ، بخلاف العاطفة ، وقد تقدم .

تنبيه

قد ظهر ، بما ذكرته ، أن الجارّة أعمّ ، لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر ، ولا عكس ، لأن الجر يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف . منها أن يقترن بالكلام ما يدل على أن ما بعدها غير شريك لما قبلها . نحو : صُمت الايَّامَ حتّى يومَ الفطر . فهذا يجب فيه الجر . ومنها ألاّ يكون قبلها ما يُعطف عليه ، نحو : * حتّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ * ^(١) ، و * حتّى حِينَ * . فيجب الجر أيضاً . قال ابن هشام في « الإفصاح » ^(٢) : اتفقوا على أنها لا يُعطف بها ، إلاّ حيث تَجَرّ ، ولا يلزم العكس .

وتتعلق بـ « حتّى » العاطفة مسائل ، نذكرها مختصرة :

الأولى : أن « حتّى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب ، كالزنجري .

(١) القدر : ٥٠ .

(٢) ب : الايضاح .

الثانية : لا تكون « حتى » عاطفة للجمل . وإنما تعطف مفرداً على مفرد . وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه .

الثالثة : حيث جاز العطف والجر فالجر أحسن ، إلا في نحو : ضربت القوم حتى زيداً ضربته . فالنصب أحسن ، وله وجهان : أحدهما أن تكون عاطفة ، و « ضربته » توكيداً^(١) . والآخر أن تكون ابتدائية ، و « ضربته » مفسراً لنائب « زيد »^(٢) من باب الاشتغال .

الرابعة : إذا عطف بـ « حتى » على مجرور . قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجارة ، ليقع الفرق بين العاطفة والجارة . وقال ابن الخباز : لزم إعادة الجارة ، فرقا بينها وبين الجارة^(٣) . وقال ابن مالك في « التسهيل » : لزم إعادة الجارة ما لم يتعين العطف^(٤) . ومثل بـ « عجت من القوم حتى بنهم » . وفيه نظر .

القسم الثالث : « حتى » الابتدائية . وليس المعنى أنها يجب أن

(١) في الأصل و د : توكيد .

(٢) سقط « لنائب زيد » من الأصل و ج .

(٣) ب : العاطفة .

(٤) التسهيل ١٧٥ - ١٧٦ .

يليهما المبتدأ والخبر . بل المعنى أنها صالحة لذلك . وهي حرف ابتداء ، يُستأنف بعدها الكلام ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر ، كقول جرير^(١) :

فَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا

بَدِجْلَةٍ ، حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ

ويليهما الجملة الفعلية ، مصدرية بمضارع مرفوع ، نحو ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾^(٢) ، على قراءة الرفع ، أو بناض ، نحو قوله تعالى ﴿ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا ﴾^(٣) .

والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، خلافاً للزجاج . فإنه ذهب إلى أن « حَتَّى » هذه جارة ، والجملة في موضع جر بـ « حَتَّى » . وهو ضعيف . قال ابن الجباز : لأنه يُفْضَى إلى تعليق حرف الجر عن العمل ، وذلك غير معروف .

و « حَتَّى » هذه - أعني الابتدائية - تدخل على جملة مضمونها

(١) ديوان جرير ١٤٣ والمغني ١٣٧ وشرح شواهد ٣٧٧ والخزانة ٤ : ١٤٢ . والأشكل : الذي تخالطه حمرة .

(٢) البقرة : ٢١٤ . (٣) الأعراف : ٩٥ .

غاية^(١) لشيء قبلها ، فتشارك الجارّة والعاطفة ، في معنى الغاية .

وقد اجتمعت الثلاثة ، في قول الشاعر^(٢) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ، كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ ، حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

يُروى بجر « النعل » على أن « حتّى » جارة ، وينصبها على وجهين :
أحدهما أنها عاطفة ، والآخر^(٣) أنها ابتدائية ، والنصب بفعل مقدر ،
يفسره الظاهر ، من باب الاشتغال . والرفع على أنها ابتدائية ، و « نعله »
مبتدأ ، و « ألقاها » خبره . ويروى بالثلاثة أيضاً قول الآخر^(٤) :

عَمَّتْهُمْ بِالنَّدَى ، حَتَّى غَوَاتِهِمْ

فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ ، وَذِي رَشَدٍ

قال بعضهم : ومذهب البصريين أنه لا يجوز الرفع بالابتداء ،
إلا إذا كان بعده ما يصلح أن يكون خبراً . فإن صحّ الرفع في
« غواتهم » كان حجة على الجواز .

(١) سقطت من الأصل و ج . (٢) انظر ص ٥٤٧ .

(٣) في الأصل : والأخرى . ب : والآخر على . (٤) المغني ١٣٩ .

القسم الرابع : «حتّى» الناصبة للفعل . هذا القسم أثبتّه الكوفيون .
 فإنّ « حتّى » عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها . وأجازوا إظهار
 « أن » بعدها تأكيداً . ومذهب البصريين أنها هي الجارّة ، والناصب
 « أن » مضمرة بعدها .

ويتعلّق بها مسألتان :

الأولى : في معناها . والمشهور أنّ لها معنيين : أحدهما الغاية ، نحو
 ﴿ قَالُوا : لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾^(١) . والثاني التعليل ، نحو : لَأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ .
 وعلامة كونها للغاية أن يحسن في موضعها « إلى أن » ، وعلامة كونها
 للتعليل أن يحسن في موضعها « كي » .

وزاد ابن مالك^(٢) في « التسهيل » معنى ثالثاً ، وهو أن تكون
 بمعنى « إلا أن » ، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع . كقول الشاعر^(٣) :

(١) طه : ٩١ .
 (٢) التسهيل ٢٣٠ .
 (٣) المقنع الكندي . شرح الحماسة للرزوقي ١٧٣٤ - ١٧٣٥ وشرح التبريزي
 ٤ : ٢٥٤ والمغني ١٣٤ وشرح شواهد ٣٧٢ والهمع ٢ : ٩ والدرر ٦ : ٢ .
 والفضول : جمع فضل ، وهو ازياة . والساحة : الكرم .

ليس العطاء من الفضول سَمَاحَةً

حتى تجود ، وما لديك قليل

وهو معنى غريب ، ذكره ابن هشام ، وحكاه في « البسيط » عن بعضهم . وقول سيبويه في قولهم « والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل » : [والمعنى : حتى أن تفعل] ^(١) ، ليس نصاً على أن « حتى » إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى « إلا أن » ، لأن ذلك تفسير معنى . ولا حجة في البيت ، لا مكان جعلها فيه بمعنى « إلى » .

الثانية : شرط الفعل المنصوب بـ « حتى » أن يكون مستقبلاً ، أو مؤوَّلاً بالمستقبل . ومنه قراءة غير نافع ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ ^(٢) . فهذا مؤوَّل بالمستقبل . ومعنى ذلك أنه فعل قد وقع ، ولكن المخبر يقدر اتصافه بالعزم عليه ، حال الإخبار ، فيصير مستقبلاً بالنسبة إلى تلك الحال ، فينصب ^(٣) . وإذا كان الفعل حالاً ، أو مؤوَّلاً بالحال ، رُفع . فالحال نحو : سألتُ عنكَ حتى لا أحتاجُ إلى سؤال . والمؤوَّل بالحال قراءة نافع ﴿ وزلزلوا حتى يقول ﴾ .

(١) سقط من الأصل . وانظر المغني ١٣٤ . (٢) البقرة : ٢١٤ .

(٣) في الأصل : إلى تلك الحالة فينتصب .

والمراد بالموؤل بالحال^(١) أن يكون الفعل قد وقع ، فيقدّر انصافه بالدخول فيه ، فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال .
وهنا تنبيهات :

الأول : إذا كان الفعل حالاً ، أو مؤولاً به ، فـ « حتّى » ابتدائية .

الثاني : علامة كونه حالاً ، أو مؤولاً به ، صلاحية جعل الفاء في موضع « حتّى » . ويجب حينئذٍ كون ما بعدها فضلةً ، متسبباً عما قبلها .

الثالث : قد فهم من هذا أن الرفع يمتنع ، في نحو : كان سيري حتّى أدخلها ، إذا جمعت ناقصةً ، لأنه [لو رُفع لكانت]^(٢) ابتدائية ، فتبقى « كان » بلا خبر . وفي نحو : سرت حتّى تطلع الشمسُ ، لانتفاء السببية ، خلافاً لـ كوفين . وفي نحو : ما سرت ، أو ، أسرت حتّى تدخل المدينة ؟ مما يدل على حدث غير واجب ، لأنه لو رُفع لزم أن يكون مستأنفاً ، مقطوعاً بوقوعه ، وما قبلها سبب له .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) تنمة من سائر النسخ ، وقد خربت من الأصل .

وذلك لا يصح ، لأن ما قبلها منفيٌ في نحو « ما سرتَ » ، ومشكوك
في وقوعه في نحو « أسرتَ » . فيلزم وقوع المسبَّب مع نفيِ السبب ،
أو الشكِّ فيه .

وأجاز الأخفش الرفع في نحو : ما سرتُ حتَّى أدخل المدينة .
فقليل : هي مسألة خلاف بينه وبين سيبويه . وقيل : إنما أجازهُ ^(١) على
أن يكون أصل الكلام واجباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام ،
بأسره . فنفيت أن يكون عندك سيرٌ كان عنه ^(٢) دخول . قال ابن
عصفور : وهذا الذي قاله جيد ، وينبغي ألاَّ يُعدَّ خلافاً ^(٣) .

القسم الخامس : « حتَّى » التي بمعنى الفاء . اعلم أنه قد تقدم ،
آنفاً ، أن « حتَّى » إذا رُفِع المضارع بعدها لكونه حالاً ، أو مؤوَّلاً
به ، فهي كالفاء في إفادة معنى السببية . وتصح الفاء في موضعها ،
ولكنّها مع ذلك حرف ابتداء ، لا حرف عطف ، لأن « حتَّى »
العاطفة لا تعطف الجمل عند الجمهور .

وذهب أبو الحسن إلى أنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة ،

(١) في الأصل : أجازها . (٢) في الأصل : مني .

(٣) في الأصل : ولا ينبغي أن يعدَّ خلافاً .

وتمطف الفعل على الفعل . وذلك إذا دخلت على الماضي ، أو المستقبل ، على جهة السبب . نحو : ضربت زيدا حتى بكى . ولأضرته حتى يبكي . وثمره الخلاف أن الأخص يجيز الرفع في « يبكي » ، على العطف ، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب .

ويتعلق بـ « حتى » فروع كثيرة . وفيما ذكرته كفاية .

فائدة

في « حتى » ثلاث لغات : المشهورة ، وإبدال حائها عينا ، وهي لغة هذيلية ، وبها قرأ ابن مسعود ﴿ لِيَسْجُنُنَّهُ عَتَى حِينَ ﴾ ^(١) ، وإمالة ألفها ، وهي لغة يمنية . والله سبحانه وتعالى أعلم .

حاشا

لها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون فعلاً ماضياً ، بمعنى استثنى ، ومضارعها « أحاشي » . كقول النابغة ^(٢) :

(١) يوسف : ٣٥ .

(٢) عجز بيت حمزة :

=

* ولا أَحَاشِي ، مِنْ الْأَقْوَامِ ، مِنْ أَحَدٍ *

وحكى ابن سيده أن « حاشيتُ » بمعنى : استثنت ، و « أَحَاشِي » بمعنى : أستثني . ولا إشكال في فعلية هذه .

الثاني : أن تكون للتنزيه . كقولهم : حاشى لزيد . و « حاشى » هذه ليس معناها الاستثناء ، بل معناها التنزيه عما لا يليق ^(١) بالمذكور . وقد يراد به تنزيه اسم ، فيبتدرون تنزيه اسم الله تعالى ، على جهة التعجب ، والإنكار على من ذكر السوء فيمن لم يروه ^(٢) منه . و « حاشى » هذه - أعني التي للتنزيه - ليست حرفاً ، بلا خلاف . كذا قال ابن مالك . وفيها قولان :

أحدهما أنها فعل . وهو قول المبرد ، والكوفيين . وبه قال ابن جني ، وغيره ، في قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَا : حَاشَى اللَّهِ ﴾ ^(٣) . واستدلوا على فعليتها ، بدخولها على الحرف ، وبالتصرف فيها

= ولا أَرَى فاعلاً ، في النَّاسِ ، يُشَبِّهُهُ

ديوان النابغة ١٣ والمغني ١٣٠ وشرح شواهد ٣٦٨ والمجمع ١ : ٢٣٣ والدرر ١ : ١٩٨ والخزانة ٢ : ٤٤ .

(١) في الأصل : لا يليق به . (٢) ب : لم يرد .

(٣) يوسف : ٣١ .

بالحذف . قلت : وهذان الوجهان يدلان على انتفاء حرفيّتها - أما الأول
 فظاهر . وأما الثاني فلا لأن الحذف من الحروف قليل ^(١) - ولكنهما
 لا يدلان على الفعلية ، لأن الاسم يشارك الفعل ، في هذين الأمرين .
 ثم اختلف القائلون بفعليتها . فقال أكثرهم : فيها ضمير الفاعل .
 قدره بعضهم : حاشى يوسف نفسه من الفاحشة لله . وقيل : حاشى
 يوسف الفعلة لأجل الله . وهو بمعناه . وقال ابن عطية : حاشى يوسف
 لطاعته لله ، أو لمكاته عند ^(٢) الله ، أو لترفع الله له أن يرمى بما رمته
 به ، أو يدعى إلى مثله . لأن تلك أفعال البشر ، وهو ليس منهم ، إنما
 هو ملك .

وقال الفراء : « حاشى » فعل ، ولا فاعل له . فإذا قلت : حاشى
 لله ، فاللام موصولة بمعنى ^(٣) الفعل ، والخفض بها . وإذا قلت : حاشى
 الله ، بحذف اللام ، فاللام مرادة ، والخفض بها . وهذا قول ظاهر
 الضعف .

وثانيهما أنها اسم . وهو ظاهر قول الزجاج . وصححه ابن مالك .

(٢) في الأصل : من .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) ب و ج : لى .

قال : الصحيح أنها اسم مُتَصَيَّبٌ انتصاب المصدر ، الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ^(١) . فمن قال : حاشى لله ، فكأنه قال : تنزيهاً لله . ويؤيد هذا قراءة أبي السمال ﴿ حاشى لله ﴾ بالتنوين . فهذا مثل قولهم : رعيماً لزيد . وقراءة ابن مسعود ﴿ حاشى الله ﴾ بالإضافة . فهذا مثل : سبحان الله ، ومعاذ الله . وقال الزنجشيري ^(٢) في « المفصل » : وقولهم ^(٣) « حاشى لله » بمعنى « براءة لله من السوء » .

قلت : وخرج ابن عطية قراءة ابن مسعود على أنها « حاشا » الجارة . فإن قلت : إذا قلنا باسمية « حاشى » فما وجه ترك التنوين ، في قراءة الجماعة ، وهي غير مضافة ؟ قلت : قال ابن مالك : الوجه فيها أن يكون « حاشى » مبنياً ، لشبهه بـ « حاشا » الذي هو حرف . فإنه شابهه لفظاً ومعنى ، فجرى مجراه في البناء .

الثالث : أن تكون من أدوات الاستثناء . نحو : قام القوم حاشا زيد . وفيها مذاهب :

أحدها : مذهب سيبويه ، وأكثر البصريين ، أنها حرف

(١) في الأصل : لا بفعل .

(٢) الفصل ١٣٤

(٣) في الفصل وشرحه ٨ : ٤٧ : وقوله تعالى .

خافض، دالّ على الاستثناء كـ «إلاّ». ولا يجيز سيمويه النصب بها، لأنّه (١) لم يبلغه.

والثاني: أنها تكون حرفاً، فتجرّ، كما ذكر سيمويه. وتكون (٢) فعلاً، فت نصب (٣) بمنزلة «خلا» و«عدا». وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج. وهو الصحيح، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان. وممن حكى النصب بها، عن العرب، أبو زيد، والفرّاء، والأخفش، والشيباني، وابن خروف. حكى الشيباني، عن بعض العرب (٤) «اللهم، اغفر لي، ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الإصبع» بالنصب ويروى «وابن الأصبع»، وهو بالصاد المهملة والغين المعجمة. ويروى بالوجهين قول الجميع (٥):

حاشا أبي ثوبان، إن به

ضيناً، عن الملحاة، والشتّم

(١) في الأصل: لأنها. (٢) ب و د: وقد تكون.

(٣) سقطت من الأصل ب و ج.

(٤) المفصل ١٣٤ وشرحه ٨: ٤٧ والجمع ١: ٢٣٢ وحدائق الدقائق ٣٨٨

والغني ١٣١ وحاشية الصبان ٢: ١٦٥ وشرح التصريح ١: ٣٦٥.

(٥) المفتي ١٣١ وشرح شواهد ٣٦٨ والجمع ١: ٢٣٢ والدرر ١: ١٩٦ =

هكذا أنشده المبرد، والسيرافي، وكثير من النحويين. وفيه تخطيط من جهة الرواية. وذلك أنهم ركبوا صدره على عجز غيره. والصواب ما أنشده المفضل^(١):

حاشا أبي ثوبان ، إنَّ أبا
ثوبانَ ليسَ بِكَمَّةٍ ، فَدَمَ
عَمْرَو بنَ عَبْدِ اللَّهِ ، إنَّ بهِ
ضِنًّا ، عَنِ الْمَلْحَةِ ، وَالشَّئْمِ
واستدلَّ المبرد على فعلية « حاشي » بتصرفها . فتقول :
حَاشَيْتُ أَحَاشِي . قال النابغة^(٢) :

* ولا أَحَاشِي ، مِنْ الْأَقْوَامِ ، مِنْ أَحَدٍ *

وأجيب بأن « أحاشي » يجوز أن يكون تصريف فعل ، من لفظ

= والكشاف ٢ : ٣٦٧ وشرح المفصل ٢ : ٨٤ . والملحاة : المنازعة .
(١) شرح اختيارات المفضل ١٥٠٧ - ١٥٠٨ وشرح شواهد المغني ٣٦٩
والدرر ١ : ١٩٦ - ١٩٧ وحاشية الصبان ٢ : ١٦٥ والعيني ٣ : ١٢٩
والخزانة ٢ : ١٥٠ وشرح المفصل ٨ : ٤٧ - ٤٨ . والبكة : الأبكم .
والقدم : العي عن الكلام .
(٢) أنظر ص ٨٥٨ - ٨٥٩ .

« حاشا » الذي هو حرف يُستثنى به . قال بعضهم : ولا ينكر سيبويه أن يُنطق بها فعلاً ، في غير الاستثناء . فتكون في الاستثناء حرفاً ، وفي غيره فعلاً . تقول : حاشى لك أن تفعل كذا . ومعناه^(١) : جانب لك السوء . ويتعدى بنفسه ، وباللام .

والثالث : أن « حاشى » فعل لا فاعل له . وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة . وهو مذهب الفراء ، وتقدم ذكره ، في القسم الثاني . وقال بعضهم : ذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل ، استعملت استعمال الحروف ، فحذف فاعلها . قلت : والظاهر أن هذا مذهب الفراء .

ويتعلق بـ « حاشا » التي يستثنى بها مسائل :

الأولى : إذا جر بـ « حاشا » فالكلام على ما يتعلق به كالكلام على ما يتعلق به « خلا » و « عدا » ، وقد تقدم . وإذا نصب في محل الجملة الخلاف المتقدم في « خلا » و « عدا » أيضاً .

الثانية : « حاشا » تفارق « خلا » و « عدا » من وجهين : أحدهما

(١) في الأصل : أي .

أن الجر بـ « حاشا » أكثر . والآخر ^(١) أن « حاشا » لا تصحب « ما » .
 قال سيبويه ^(٢) « لو قلت : أتوني ما حاشى زيداً ، لم يكن كلاماً » .
 وأجازه بعضهم على قلّة . وقال ابن مالك : وربما قيل « ما حاشى » وهو
 مسموع من كلامهم . قال الشاعر ^(٣) :

رأيتُ النَّاسَ ما حاشى قُرَيْشاً

وَأَنَا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَمَلَا

وذكر ابن مالك أن في « مسند » أبي أمية الطَّرَسُوسِي ^(٤) ، عن
 ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ « أَسَمَةُ أَحَبُّ
 النَّاسِ إِلَيَّ ، ما حاشى فاطمة » ^(٥) .

(١) في الأصل : والأكثر . (٢) الكتاب ١ : ٣٧٧ .

(٣) الأخطل . ديوانه (مطبوعة بيروت) ١٦٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٢٠
 وشرح التصريح ١ : ٣٦٥ وشرح الأشموني ١ : ٣٩ وشواهيد ابن عقيل
 ٢٠٩ وحاشية الصبان ٢ : ١٦٥ والمغني ١٢٩ وشرح شواهد ٣٦٨ والمجمع
 ١ : ٢٣٣ والدرر ١ : ١٩٧ والعيني ٣ : ١٣٦ والخزانة ٢ : ٣٦ . وروى :
 فَأَمَّا النَّاسُ ... فَأَنَا نَحْنُ ...

(٤) في الأصل : الطرطوشي . وانظر حاشية الدماميني ١ : ٢٥٠ .

(٥) المغني ١٢٩ وحاشية الدماميني ١ : ٢٥٠ والنصف ١ : ٢٥٠ وحاشية الصبان
 ٢ : ١٦٥ والمجمع ١ : ٢٣٣ . وقيل : إن « ما حاشى فاطمة » عبارة مدرجة
 من كلام الراوي . شرح التصريح ١ : ٣٦٥ .

الثالثة : إذا استُثني بـ « حاشى » ضمير المتكلم ، وقُصد الجرُّ
 قيل « حاشاي » ، كما قال الشاعر ^(١) :

في فِتيَةٍ ، جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ
 حاشاي ، إِنِّي مُسْلِمٌ ، مَعذُورٌ

وإذا قُصد النصب قيل « حاشاني » ، بنون الوقاية . قل الفرّاء : من
 نصب بـ « حاشى » قال « حاشاني » ، كما يقال « عداني » . قال الشاعر ^(٢) :

تُمَلِّثُ النَّدَامَى ، مَا عَدَانِي ، فَأِنِّي
 بِكُلِّ الذِّي ، يَهْوَى نَدِيمِي ، مُوَلَعٌ

الرابعة : إذا نُصب بـ « حاشى » فهي فعل غير متصرف ، لأنها
 واقعة موقع « إلا » ، ومؤدية معناها . فلا تتصرف كما لا تتصرف
 « عدا » و « خلا » و « ليس » و « لا يكون » . بل هي أحق بالمنع ،
 لأن فيها ، مع مساواتها للأربع ، شبهها بـ « حاشا » الحرفية لئلا تُلغى ومعنى .

- (١) الأقيشر ، وهو المغيرة بن عبد الله . أوضح المسالك ١ : ٨٥ والهمع ١ : ٢٣٢
 والدرر ١ : ١٩٧ والتاج (حشا) . والمعذور : المختون .
 (٢) أوضح المسالك ١ : ٧٧ وشرح الأشموني ١ : ٢٣٨ والهمع ١ : ٢٣٣
 والدرر ١ : ١٩٧ وشرح التصريح ١ : ٣٦٤ والعيني ٣ : ١٣٤ .

وزعم المبرد أن «أحاشي» مضارع «حاشى» التي يُستثنى بها. وقد تقدم أنه استدل بذلك على فعليتها. قال ابن مالك: وهذا غلط، وأما «أحاشي» فإنه مضارع «حاشيت» بمعنى: استثنيت. وهو فعل متصرف، مشتق من لفظ «حاشى» المستثنى بها، كما اشتق «سوّفت» من لفظ «سوف»، و«لوليت» من لفظ «لولا»، و«لاليت» من لفظ «لا»، و«أيتت» من لفظ «إيها». وأمثال ذلك كثيرة.

الخامسة: في «حاشى» التي يستثنى بها لغتان: «حاشى» بإثبات الالفين، و«حشى» بحذف الألف الأولى، كقول الشاعر^(١):

حَشَى رَهْطَ النَّبِيِّ، فَإِنَّ مِنْهُمْ

بُحُورًا، لَا تُسَكِّدِرُهَا الدِّلاءُ

وأما التي للتنزيه ففيها ثلاث لغات: هاتان المذكورتان، و«حاش» بحذف الألف الثانية. وزاد في «التسهيل»: «حاش» بإسكان الشين^(٢). وقد قرئ بالأربع * حاشا لله * : قرأ أبو عمرو

(١) المقرب ١: ١٧٢ واللسان والتاج (حشى).

(٢) التسهيل ١٠٦.

« حاشا لله » بالآلف . وقرأ باقي السبعة « حاش لله » بحذفها . وقرأ بعضهم « حَشَى لله » بحذف الألف الأولى . وقرأ الحسن « حاش لله » بالإسكان . وفيه جمع بين ساكنين ، على غير حدّه . وظاهر كلام ابن مالك ^(١) في « الألفية » أن اللغات الثلاث في « حاشا » التي يستثنى بها . وقال غيره : إن « حاش » لم يستثن بها . والله أعلم .

كُلّ

حرف ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، من أخوات « إن » . ومذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجمهور البصريين ، والفرّاء ، أنها مركّبة من كاف التشبيه و « إن » . فأصل الكلام عندهم : إنّ زيداً كالأسد . ثم قُدمت الكاف ، اهتماماً بالتشبيه ، ففتحت « ان » ، لأنّ المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر . قال الزمخشري : والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بانّ كلامك على التشبيه ، من أول الأمر . وثمّ بعد مضي صدره على الإثبات ^(٢) .

وهل تعلق الكاف ، على هذا ، بشيء ؟ قال أبو الفتح ^(٣) :

(١) ألفية ابن مالك ٣٢ . (٢) المفصل ١٣٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ . وفي العبارة تصرف .

لا تتعلق بشيءٍ ، وليست بزائدة ، لأن معنى التشبيه فيها موجود .
وقد بقي النظر في « أن » التي دخلت عليها ؛ هل هي مجرورة بها أو غير
مجرورة ؟ فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورة بالكاف . انتهى .
وقال الزجاج : الكاف في موضع رفع . فإذا قلت « كأني أخوك » ففي
الكلام عنده حذف ، وتقديره : كأخوتي إيتاك موجود . لأن « أن »
وما عملت فيه بتقدير مصدر . قال ابن عصفور : وما ذهب إليه
أبو الفتح أظهر ، من جهة أن العرب لم تظهر ما ادّعى أبو إسحاق
إضماره .

قلت : الصحيح أن الكاف لا تتعلق بشيء ، وأن ما بعدها ليس
في موضع جرّ بها ، لأن التركيب صيّر « أن » والكاف حرفاً واحداً .
وفي هذا الموضع بحث ، لا يليق بهذا المختصر .

وذهب بعضهم إلى أن « كأن » بسيطة غير مركبة .
واختاره ^(١) صاحب « رصف المباني » ، ونسبه إلى أكثرهم ، واستدل له
بأوجه : منها أن الأصل البساطة ، والتركيب طارئ . ومنها أنه لو كان
مركباً لكانت الكاف حرف جرّ ، فيلزمها ما يتعلق به ، إذ ليست

(١) رصف المباني ٩٧ - ٩٨ .

برائدة . ومنها أن الكاف إذا كانت داخلية على « أن » لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر ، مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامة جزء جملة ، فيكون ^(١) التقدير في « كأن زيداً قائم » : كقيام زيد . فيحتاج إلى ما يتم ^(٢) الجملة ، و « كأن زيداً قائم » كلام قائم بنفسه ، لا محاله . ومنها أنه ^(٣) لا يتقدر بالتقديم والتأخير ، في بعض المواضع . فتقول : كأن زيداً قام ، وكأن زيداً في الدار ، وكأن زيداً عندك ، وكأن زيداً أبوه قائم .

قلتُ : وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر . فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب . ولعدم اشتهار القول بالبساطة ، قال ابن هشام : لا خلاف في أن « كأن » مركبة ، من « أن » وكاف التشبيه .

وجملة معاني « كأن » أربعة معان :

الأول : التشبيه . ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره . وقال ابن مالك : هي للتشبيه المؤكسد ؛ فإن الأصل « إن زيداً كالأسد » ،

(٢) في الأصل : ما تم به .

(١) في الأصل : فيرجع .

(٣) في الأصل : أن .

فقدمت الكاف، وفتحت « أن »، وصار الحرفان حرفاً واحداً،
مدلولاً به على التشبيه، والتوكيد.

الثاني : التحقيق . ذهب الكوفيون ، والزجاجي ، إلى أنها قد
تكون للتحقيق ، دون تشبيه . وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة ^(١) :
كَأَنِّي ، حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي

ذُو بَغْيَةٍ ، يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُوداً
وَرُدَّ بِأَنَّ التَّشْبِيهَ فِيهِ بَيِّنٌ بِأَدْنَى تَأْمُلٍ . واستدلوا أيضاً ، بقول
الشاعر ^(٢) :

فَأَصْبَحَ بَطْنٌ مُكَّةً مُقَشَّعِراً
كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ
وأجيب بأن المعنى : أن بطن مكة كان حقه ألا يقشعر ، لأن

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣١٢ والمغني ٤٠٩ وشرح شواهد ٧٨٨ . ونسب
إلى يزيد بن الحكم .

(٢) الحارث بن خالد . ديوانه ٩٢ - ٩٣ والمغني ٢١٠ والنصف ٢ : ٢٠ والهمع
١ : ١٣٣ والدرر ١ : ١١١ وشرح شواهد المغني ٥١٥ والكامل ٤٨٧
والاشتقاق ١٠١ و ١٤٧ وحاشية الأمير : ١٦٣ وشرح التصريح ٢١٢ : ١
وهشام هو ابن المغيرة الخزومي .

هشاماً في أرضه ، وهو قائم مقام الغيث ، فلما اقصعرت صارت أرضه كأنها ليس بها هشام ، [فهي للتشبيه ^(١)] . وقال ابن مالك : يتخرج على أن هشاماً ^(٢) وإن مات فهو باق ببقاء من خلفه ، سائراً بسيرته ^(٣) . قال : وأجود من هذا أن تجعل الكاف من « كأن » للتعليل ، في هذا الموضع ، وهي المرادفة للآم ، كأنه قيل : لأن الأرض ليس بها هشام .

الثالث : أن تكون للشك ، بمنزلة « ظننت » . ذهب إلى ذلك الكوفيون ^(٤) ، والزجاجي . قالوا : إن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه . وإن كان مشتقاً كانت للشك ، بمنزلة « ظننت » . وإلى هذا ذهب ابن الطراوة ، وابن السيد . قال ابن السيد ^(٥) : إذا كان خبرها فعلاً ، أو جملة ، أو صفة ، فهي للظن والحسبان ، نحو : [كأن زيداً قام ، و] ^(٦) كأن زيداً أبوه قائم ، وكأن زيداً قائم . والصحيح أنها للتشبيه ؛ فإذا قلت « كأن زيداً قائم » كنت

(١) سقط من الأصل و ج . (٢) في الأصل : أن هشاماً لم يمت .

(٣) في الأصل : كسيرته .

(٤) في الأصل : ذهب الكوفيون إلى ذلك .

(٥) انظر الهمع ١ : ١٣٣ . (٦) سقط من الأصل و ج .

قد شبهت زيداً ، وهو غير قائم ، به قائماً . والشيء يُشبهه ، في حالة (١) ما ، به في حالة أخرى . قاله ابن ولاد . وقيل : في الكلام حذف ، والمعنى : كأن هَيْئَةَ زيدٍ هَيْئَةُ قائمٍ . فحذف . قاله أبو علي . قال بعضهم : والتوجيه الأول أظهر .

الرابع : التقريب . هذا مذهب الكوفيين ؛ ذهبوا إلى أن « كأن » تكون للتقريب . وذلك في نحو : كأنك بالشتاء مُقبلٌ ، وكأنك بالفرج آتٍ ، وقول الحسن البصري (٢) : كأنك بالدنيا لم تكن . وكأنك بالآخرة لم تزل . والمعنى على تقريب إقبال الشتاء ، وإتيان الفرج ، وزوال الدنيا ، ووجود الآخرة .

والصحيح أن « كأن » في هذا كله للتشبيه . وخرج الفارسي هذه المسئلة ، على أن الكاف في « كأنك » للخطاب ، والباء زائدة ، والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم « كأن » . والتقدير : كأن الشتاء مقبلٌ . وكذا في البواقي . وخرجه بعضهم على حذف مضاف ،

(١) سقطت من الأصل .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٣ : ١٢٨ - ١٢٩ وشرح التصريح ١ : ٢١٢ والمغني

٢١٠ و ٢١١ .

والتقدير: كأن زمانك بالشتاء مقبلٌ، وكأن زمانك بالفرج آتٍ .
ويُتأَوَّل قول الحسن البصري، على أن الكاف اسم «كأن» ،
و «لم تكن» خبرها، و «بالدنيا» متعلق بالخبر . والتقدير: كأنك لم
تكن بالدنيا . والضمير في «تكن» ^(١) للمخاطب، و «تكن» تامة .
ويحتمل أن تكون ناقصة، والتشبيه في الحقيقة للحالين .

وقال ابن عصفور: الكاف للخطاب، و «كأن» ملغاة،
و «الشتاء» مبتدأ، والباء زائدة كما زيدت في «بحسبك»، و «مُقبلٌ»
هو الخبر .

وخرج بعضهم قول الحسن، على أن الكاف اسم «كأن» ،
والمجرور هو الخبر، والجملة بعده حال، وإن لم يستغن الكلام عنها، لأن
من الفضلات ما لا يتم الكلام إلاَّ به ^(٢)، كقوله تعالى ﴿فَالْهَمُّ عَنْ
التَّذْكِيرِ مُعْرِضِينَ﴾ ^(٣) .

ومن أحكام «كأن» أنها قد تُخَفَّف . وإذا خَفَّفت لم يبطل
عملها . وقال الزمخشري في «المفصل»: وتخفَّف، فيبطلُ عملها . قال

(٢) في الأصل: بدونه .

(١) ب و د: لم تكن .

(٣) المدثر: ٤٩ .

الشاعر (١) :

وتَحَرَّ، مُشْرِقِ اللَّسُونِ كَأَنْ تَدْيَاهُ حُقَّانِ
ومنهم من يعملها (٢) . وَحَمَلَّ ابْنُ يَعِيشَ (٣) قوله « يَبْطُلُ عملُهَا »
على معنى : يبطل ظاهراً ، وتعمل في ضمير الشأن .

وقد أطلق بعضهم عليها أنها ملغاة . وقد فسّر أبو موسى الإلغاءَ
المذكور ، فقال : ومعنى الإلغاء فيها معناه في « أَنْ » المفتوحة . يعني أنها
تكون عاملة في اسم مضمر ، فسمّيت ملغاة ، إذ لم يظهر عملها ، لأن
اسمها في الغالب منوي ، كاسم « أَنْ » . وقد ورد ملفوظاً به ، في قول
الشاعر (٤) :

(١) الكتاب ١ : ٢٨١ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٢ والمنصف ٣ : ١٢٨
وأما ابن الشجري ١ : ٢٣٧ - ٢ : ٣ و ٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٤٦
وشرح الأشموني ١ : ٥٢٣ والجمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ وشرح
التصريح ١ : ٢٣٤ والعيني ٢ : ٣٠٥ والخزانة ٤ : ٣٥٨ والحق : وعاء
من العاج .

(٢) الفصل ١٣٩ . (٣) شرح الفصل ٨ : ٨٢ .

(٤) رؤية . ديوانه ١٦٩ والكتاب ١ : ٤٨٠ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٢ -
٨٣ والإنصاف ١٩٨ والمقرب ١ : ١١٠ وأوضح المسالك ١ : ٢٦٨ والعيني
٢ : ٢٩٩ والخزانة ٤ : ٣٥٦ والرشاء : الجبل . والطلب : الليف .

* كَأَنْ وَرِيدَ بِهِ رِشَاءُ خُلْبٍ *

وقول الآخر « كَأَنْ نَدِينَهُ حُقَّتَانِ » ، على إحدى الروايتين ،
وقول الآخر ^(١) :

وَيَوْمًا ، تُوَاثِنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ
كَأَنْ ظَبِيَّةٌ تَعْطُطُو ، إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية من نصب « ظبيّة » . وكلام ابن مالك في « التسهيل » يقتضي
أن يكون ظهور اسمها مخصوصاً بالشعر . فإنه قال : وقد يبرز اسمها في
الشعر ^(٢) . وأما ^(٣) على رواية « كَأَنْ ظَبِيَّةٌ » بالرفع فـ « ظبيّة » خبر
« كَأَنْ » ، واسمها محذوف . والتقدير : كأنها ظبيّة . ويروى أيضاً
بجر « ظبيّة » بكاف التشبيه ، و « أَنْ » زائدة .

وله « كَأَنْ » أحكام آخر ^(٤) ، مذكورة في مواضعها من
كتب النحو ، لا حاجة إلى ذكرها ، في هذا الموضع . والله عز وجل
أعلم .

(٢) التسهيل ٦٦ .

(٤) سقطت من الأصل و ج .

(١) انظره في ص ٢٢٢ .

(٣) في الأصل : ولنا .

حرف ردع وزجر . هذا مذهب الخليل ، وسيبويه ، وعامة البصريين . ومذهب الكسائي ، وتلميذه نصير بن يوسف . ومحمد بن [أحمد بن] ^(١) واصل ، إلى أنها تكون بمعنى « حقاً » . ومذهب النضر بن شميل أنها ^(٢) بمعنى « نَعَمْ » . وركب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة ، فجعلها مذهباً واحداً . قال ^(٣) في « التسهيل » : « كلاً » حرف ردع وزجر ، وقد تُؤوّل بـ « حقاً » ، وتساوي « إي » معنى واستعمالاً ^(٤) . ومذهب أبو حاتم إلى أنها تكون ردّاً للكلام الأول ، وتكون للاستفتاح بمعنى « ألا » ، ووافقه الزجاج . ومذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنها تكون على وجهين : أحدهما أن تكون ردّاً للكلام قبلها ، فيجوز الوقف عليها ، وما بعدها استئناف . والآخر أن تكون صلة للكلام ، فتكون بمعنى « إي » . وقيل : إن « كلاً » بمعنى « سوف » .

(٢) في الأصل : إلى أنها .

(١) سقط من الأصل .

(٤) التسهيل ٢٤٥ .

(٣) في الأصل : مذهباً فقال .

رعدة ما جاء في القرآن من لفظ « كلاً » ثلاثة وثلاثون موضعاً ، تتضمنها خمس عشرة ^(١) سورة . وليس في النصف الأول منها شيء . قيل : وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بمكة ، وأكثرها جبارة ، فتكررت هذه الكلمة . على وجه التهديد ، والتعنيف لهم ، والإنكار عليهم . بخلاف النصف الأول ، وما نزل منه في اليهود ، لم يحتاج إلى إيرادها فيه ، لذلتهم وصغارهم .

وأما الوقف عليها فالراجح أن حالها فيه مختلف . فمنها ما يوقف عليه ولا يبدأ به . ومنها ما يبدأ به ولا يوقف عليه . ومنها ما يجوز فيه الأمران . ومنها ما لا يوقف عليه ولا يبدأ به . فهذه أربعة أقسام . وقد ذكرت ذلك في كرّاسة أفردتها لـ « كلاً » ولي .

واختلف في « كلاً » ^(٢) : هل هي بسيطة أو مركبة ؟ ومذهب الجمهور أنها بسيطة . وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و « لا » التي للرد ، وزيد بعد الكاف لام ، فشددت ، لتخرج عن معناها التشبيهي . وقال صاحب « رصف المباني » : هي بسيطة عند النحويين ، إلا ^(٣) ابن العريف جعلها مركبة من

(١) في الأصل و ب : خمسة عشر . ج : خمس عشر .

(٢) زاد في الأصل هنا : هذه . (٣) زاد في الأصل هنا : أن .

« كَلَّ » و « لا » . وهذا كلام خَنَفٌ ^(١) . لأن « كَلَّ » لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل « لا » ^(٢) . والله سبحانه أعلم .

لعلّ

حرف ، له قسمان :

الأول : أن يكون من أخوات « إن » ، فينصب الاسم ، ويرفع الخبر . ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط ، وأن لامه الأولى أصلية . وقيل : هو حرف مركَّب ، ولامه الأولى لام الابتداء . وقيل : بل هي زائدة ، لمجرد التوكيد . بدليل قولهم « علّ » في « لعلّ » . وهذا مذهب المبرد وجماعة من ^(٣) البصريين .

و « لعلّ » لها ثمانية معان :

الأول : الترجي . وهو الأشهر والأكثر . نحو : لعلّ الله يرَحْمَنَا .

(١) الخلف : الفاسد الساقط . (٢) رصف المباني ٩٩ .

(٣) في الأصل : وأكثر .

الثاني : الإشفاق : نحو : لعلّ العدوَّ يَفْقُدَ . والفرق بينهما

أن الترجي في المحبوب ، والإشفاق في المكروه .

الثالث : التعليل . هذا معنى أثبتّه الكسائي ، والأخفش ، وحملّا

على ذلك ما في القرآن ، من نحو ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ^(٢) . أي : لتشكروا ، ولتهدوا . قال الأخفش في « المعاني » : ﴿ لَعَلَّه يُتَذَكَّرُ ﴾ ^(٣) نحو قول الرجل لصاحبه :

افرغْ لعلنا نتغدى . والمعنى : لتغدى . ومذهب سيبويه ، والمحققين ، أنها في ذلك كله ^(٤) للترجي ، وهو ترجّ للعباد . وقوله تعالى ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا ، لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ معناه : اذهبا على رجاكما ذلك ، من فرعون .

الرابع : الاستفهام . وهو معنى ، قال به الكوفيون . وتبعهم

ابن مالك ، وجعل منه ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّه يُزَكِّي ﴾ ^(٥) ، وقول النبي ﷺ ، لبعض الأنصار ، وقد خرج إليه مستعجلاً : « لعلنا أعجلناك » ^(٦) . وهذا عند البصريين خطأ . والآية عندهم ترجّ ،

(٢) البقرة : ٥٣ .

(١) آل عمران : ١٢٣ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٣) طه : ٤٤ .

(٦) الجمع : ١ : ١٣٤ .

(٥) عس : ٣ .

والحديث إشفاق .

[و ذكر الشيخ أبو حيان أنه ظهر له أن « لعل » من المعانيات لأفعال القلوب . ومنه ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ^(١) ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّ كَسَى ﴾ . قال : ثم وقعت ، لأبي علي الفارسي ، على شيء من هذا] ^(٢) .

الخامس : نقل النحاس عن الفراء ^(٣) ، والطَّوَال . أن « لعل » شك . وهذا عند البصريين خطأ أيضاً .

وقال الزمخشري : « لعل » هي لتوقع مرجو ، أو مخوف . قال : وقد لمَحَ فيها معنى التمني من قرأ ﴿ فَأُطْلِعَ ﴾ ^(٤) بالنصب . وهي في حرف عاصم ^(٥) . وقال الجزولي : وقد أُشْرَبَهَا معنى « ليت » من قرأ « فَأُطْلِعَ » نصباً . وإنما احتيج إلى هذا التأويل ، لأن الترجي ليس له جواب منصوب ، عند البصريين . وقد تقدم ، في الفاء ، ذكر الخلاف في ذلك . قال ابن يعيش ^(٦) : والفرق بين الترجي

(١) الأحزاب : ٦٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : نقله الفراء .

(٤) غافر : ٣٦ .

(٥) المفصل ١٤٠ .

(٦) شرح المفصل ٨ : ٨٦ .

والتمني^(١) أن النرجسي توقع أمر مشكوك فيه ، أو مضمون . والتمني طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول ، نحو ﴿يَالَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾^(٢) .

وفي « لعل » اثنتا عشرة^(٣) لغة . وهي : لعلّ ، وعلّ ، ولعنّ ، وعنّ ، ولأنّ ، وأنّ ، ورعلّ ، ورعنّ ، ولغنّ ، ورغنّ ، وغنّ ، وهذه الثلاثة بالعين المعجمة ، ولعلّت ، بتاء التانيث . واختلف في العين المعجمة ، في تلك اللغات الثلاث^(٤) . فقليل : هي بدل من المهملة . وقيل : ليست بدلاً منها . قال صاحب « رصف المباني » : وهو أظهر ، لقلة وجود الغين بدلاً من العين^(٥) . ولذلك جعل « غنّ » بالمعجمة حرفاً مفرداً بباب .

وما سوى ما ذكرته ، من أحكام « لعلّ » ، لا حاجة إليه هنا .
القسم الثاني : أن تكون حرف جرّ ، في لغة عَظِيم . يقولون : لعلّ زيد قائم . والجرّ بـ « لعلّ » مراجعة أصل مرفوض ، لأن

(١) في شرح المفصل : والفرق بينها .

(٢) الحاقة : ٢٧ . (٣) في الأصل و ب : اثناعشر .

(٤) في الأصل و ب و ج : الثلاثة . (٥) رصف المباني ١٧٨ .

أصل كل حرف اختص بالاسم ، ولم يكن كالجزم منه ، أن يعمل الجرّ ، كما تقدم في صدر الكتاب . وإنما خرجت « إن » وأخواتها . عن هذا الأصل ، فعملت النصب والرفع ، لشبهها بالفعل . ولذلك قال الجزولي : وقد جرّوا بـ « لعل » منبّهة على الأصل . وروى الجرّ بها ، عن العرب ، أبو زيد ، والقراء ، والأخفش ، وغيرهم من الأئمة . ومن ذلك قول الشاعر (١) :

لَعَلَّ اللَّهَ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا

جِهَاراً ، مِنْ زُهَيْرٍ ، أَوْ أُسَيْدٍ

وأنشد الفراء (٢) :

(١) خالد بن جعفر . الأغاني ١٠ : ١٢ وأما المرتضى ١ : ٢١٢ ونسب الخليل ٦٧ وشرح الكافية ٢ : ٣٦١ والخزانة ٤ : ٣٧٠ و ٣٧٥ - ٣٧٨ . وزهير وأسيد هما ابنا جذيمة بن رواحة من عبس . وقوله « عليها » يريد : على فرسه .

(٢) اللامات ١٤٦ والإنصاف ٢٢٠ والمغني ١٦٧ وشرح شواهده ٤٥٤ والخصائص ١ : ٣١٦ واللسان والتاج (علل) و (لم) . والدولة : التغير والانتقال من حال إلى أخرى . ويديل : ينصر . واللمة : الشدة . وهي منصوبة بنزع الخافض . والتقدير : على اللمة .

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ ، أَوْ دُولَانِهَا
يُذِلُّنَا اللَّيْمَةَ ، مِنْ لَمَاتِهَا
* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ ، مِنْ زَفَرَاتِهَا *
وَأُنْشِدْ غَيْرَهُ ^(١) :

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ ، عَلَيْنَا
بَشِيءٍ ، أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيئاً
وَقَوْلِ الْآخِرِ ^(٢) :

فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى ، وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ ، مِنْكَ ، قَرِيبُ

(١) شرح ابن عقيل ٢ : ٦ وشرح الأشموني ٣ : ١٨٨ والمقرب ١ : ١٩٣
وأوضح المسالك ٢ : ١١٨ وشرح الكافية ٢ : ٣٦١ والخزانة ٤ : ٣٦٨ .
وذكر البندادي أن ابن الأنباري أنشده في مسألة اللام الأولى من « لعل » .
ولكنه ساقط من مطبوعات الإنصاف . والشريم : التي صار مسلكها
واحداً .

(٢) كعب بن سعد . المغني ٣١٧ وشرح شواهده ٦٩١ وشرح الأشموني ٣ : ١٩٠
وشرح ابن عقيل ٢ : ٤ والالامات ١٤٨ وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٣٧
والنواذر ٣٧ وجمهرة أشعار العرب ٢٥٠ والجمع ٢ : ٣٣ والدرر ٢ : ٣٣
و ١٤٢ والخزانة ٤ : ٣٧٠ . وأبو المغوار هو أخو الشاعر .

هذه الأبيات كلها بالجرّ ، على هذه اللغة .

وأنكر بعضهم هذه اللغة ، وتآوّل ^(١) قول الشاعر « لعلّ ^(٢) »
أبي المغوار منك قريب ^(٣) : [فقيّل : « لعلّ » في البيت مخففة ،
واسمها ضمير الشأن ، واللام المفتوحة لام الجرّ ^(٤) ، ولأبي المغوار منك
قريب ^(٥)] جملة في موضع خبرها . وهذا ضعيف ، من أوجه : أحدها
أن تخفيف « لعلّ » لم يسمع في هذا البيت . والثاني أنها لا تعمل في
ضمير الشأن . والثالث أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ . ونقل بعضهم
هذا التخريج عن الفارسي ، على رواية من كسر لام « لعلّ أبي
المغوار » ^(٦) فلا يلزمه الاعتراض الثالث .

وقيل ^(٧) : يجوز أن يكون « لعلّ » في البيت هي التي تقال
للعائر ، واللام للجرّ ، والكلام جملة قائمة بنفسها . والموصوف محذوف ،
تقديره ^(٧) : فرجّ ، أو شبهه . وهذا بعيداً أيضاً . وقيل : أراد الحكاية .

(١) في الأصل و ج : وأنّ . (٢) سقطت من الأصل و ج .

(٣) أي : لعلّ لأبي المغوار منك قريب . (٤) سقط من الأصل .

(٥) سقطت من الأصل و ج .

(٦) وهذا على أن الرواية : لعلّ لأبي المغوار منك قريب .

(٧) سقطت من الأصل .

وإذا صحّت الرواية ^(١) بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض ^(٢)
شواهدا بما هو بعيد .

وفي « لعلّ » الجارة أربع ^(٣) لغات : لعلّ ، وعلّ ، بفتح اللام
فيهما . ولعلّ ، وعلّ ، بكسر اللام فيهما . قال ابن مالك : والجرّ
بـ « لعلّ » ثابتة الأول أو محذوفته ، مفتوحة الآخر أو
مكسورته ، لغة عِقْلِيَّة ^(٤) . والله سبحانه أعلم .

لكنّ

بنغفيف النون

حرف ، له قسمان :

الأول : أن تكون مخفّفة من « لكنّ » الثقيلة . ولا عمل لها ،
إذا خُفِّفَتْ ، خلافاً ليونس ، والأخفش . فإنهما أجازا ذلك . وردّ أنّه
غير مسموع . وقد حُكي عن يونس أنه حكاه عن العرب . وعلى
مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، نحو ﴿ ولكن الشياطينُ

(١) في الأصل : وإذا فتحت .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) التسهيل ٦٦ .

كَفَرُوا»^(١) . واختار الكسائي ، والفراء ، وأبو حاتم ، التشديد .
 إذا كان قبلها الواو ، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل « إن » ، وليست
 عاطفة . والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو ، لأنها حينئذ عاطفة ، فلا
 تحتاج^(٢) إلى واو كـ « بل » . وهذا القسم - أعني « لكن » المخففة -
 ليس حرفاً أصلياً . وإنما هو فرع « لكن » المشددة . ويأتي الكلام
 عليها في باب الخماسي .

الثاني : أن تكون حرف عطف . هذا مذهب جمهور النحويين .
 ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها أنها لا تكون عاطفة ، إلا إذا لم تدخل عليها الواو .
 وهو مذهب الفارسي . قيل : وأكثر النحويين .

والثاني أنها عاطفة ، ولا نستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك
 زائدة . وصححه ابن عصفور . قال : وعليه ينبغي أن يحمل كلام
 سيبويه ، والأخفش^(٣) . لأنها قالوا : إنها عاطفة . ولما مثلاً العطف بها
 مثلاً مع الواو .

(٢) في ب و د : قال فلا تحتاج .

(١) البقرة : ١٠٢ .

(٣) سقطت من الأصل .

والثالث أن العطف بها ، وأنت تختار في الإتيان بالواو . وهو
مذهب ابن كيسان .

وزهد يونس إلى أن « لكن » ليست عاطفة ، بل هي حرف
استدراك ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها ، عطف مفرد على مفرد .
ووافقه ابن مالك ^(١) ، في « التسهيل » ، على أنها غير عاطفة ، لكنه ذكر
في شرحه أن الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، وتضمن ^(٢) لما بعدها
عاملاً . فإذا قلت « ما قام ^(٣) سعد ولكن سعيد » فالتقدير : ولكن
قام سعيد . وإنما جعله من عطف الجمل ، لما يلزم ، على مذهب يونس ،
من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافقه .

واستدل من قال ، بأن « لكن » غير عاطفة ، بلزوم اقترانها
بالواو قبل المفرد . قال ابن مالك : وما يوجد في كتب النحويين ، من
نحو « ما قام سعد لكن سعيد » ، فمن كلامهم لا من كلام العرب .
ولذلك لم يمثل سيبويه ، في أمثلة العطف ، إلا بـ « ولكن » . وهذا
من شواهد أمانته ، وكمال عدالته ، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقه

(٢) في الأصل وج : ويضم .

(١) التسهيل ١٧٧ .

(٣) في الأصل وج : قام .

بواو، وترك التمثيل به لئلا يُعتقد أنه مما استعمته العرب .

قلتُ : وفي قوله « إن سيبويه يحيز العطف بها غير مسبوقة
بواو » نظرٌ . وتقدم ما قاله ابن عصفور .

وإذا ولي « لكن » جملة لم يلزم اقترانها بالواو ، بل تحجيء بالواو
ودونها . قال زهير ^(١) :

ان ابن ورقاء لا تُخشى بواو

لكن وقائعه ، في الحرب ، تُنتظر

وقرر ابن يعيش ، في « شرح المفصل » مذهب يونس ، على خلاف
ما تقدم . قال ^(٢) : وكان يونس ، رحمه الله ^(٣) ، يذهب إلى أنها إذا
خففت لا يبطل عملها ، ولا تكون حرف عطف ، بل تكون عنده
مثل « إن » و « أن » . فكما أنها بالتخفيف لم يخرج عما كانا عليه ^(٤) ،
قبل التخفيف ، فكذلك « لكن » . فإذا قلت : ما جاءني زيد لكن

(١) ديوان زهير ٩١ والمنا ٣٢٤ وشرح شواهد ٧٠٣ . وابن ورقاء هو الخارث

ابن ورقاء الأمدي . والبواو : جمع بادرة ، وهي ما يبد من حدة الغضب .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٨١ . (٣) سقط « رحمه الله » من شرح المفصل .

(٤) سقطت من الأصل .

عمرو، فـ «عمرو» مرتفع بـ «لكن»، والاسم مضمّر محذوف، كما في قوله (١):

* ولكن زنجي، عظيم المشافر *

وإذا قلت: ما ضربتُ زيداً لكنّ عمرأ، ففيها ضمير القصة، و«عمرأ» منصوب بفعل مضمّر. وإذا قال (٢): ما مررتُ بزيدٍ لكنّ عمرو، فـ «عمرو» مخفوض بباء محذوفة، وفي «لكنّ» ضمير القصة أيضاً، والجار والمجرور يتعلق (٣) بفعل محذوف، دلّ عليه الظاهر، كأنه قال: لكنّهُ مررتُ بعمرٍو. انتهى (٤)، وفيه نظر.

واعلم أن «لكنّ» لا يعطف بها، إلّا بعد نفي، نحو: ما قام زيدٌ لكنّ عمرو، أو نهي، نحو: لا تضربُ زيداً لكنّ عمرأ. والمعطوف بها محكوم له بالثبوت، بعد النفي والنهي. ولا تقع في

(١) عجز بيت لفرزدق. وصدّره:

فلو كنتَ ضيّباً عرّفتَ قرابتي

ديوان الفرزدق ٤٨١ والمغني ٣٢٣ وشرح شواهد ٧٠١ وشرح المفصل

٨ : ٨١ والخزانة ٤ : ٣٧٨. والمشافر: الشفاه.

(٢) في الأصل: قلب. (٣) في شرح المفصل: متعلق.

(٤) في الأصل: وانتهى.

لإيجاب عند البصريين . وأجاز الكوفيون أن يُعطف بها ، في الإيجاب ،
نحو : أتاني زيدٌ لكنْ عمرو .

تنبيه

إنما يشترط النفي والنهي ، في الواقعة قبل المفرد . وتقدم الخلاف
في كونها عاطفة . وأما إذا وليها جملة فيجوز أن تقع بعد إيجاب ، أو
نفي ، أو نهي ، أو أمر . ولا تقع بعد استفهام . فلا يجوز : هل زيد قائم
لكنْ عمرو لم يقم .

فإن قلت : إذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟
قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها ، حينئذ ، حرف ابتداء ،
[لا حرف عطف . وقيل : إنها تكون حرف عطف ، تعطف جملة على
جملة ، إذا وردت بغير واو . قال ابن أبي الربيع ^(١) : وهو ظاهر كلام
سيبويه .

ومعنى « لكنْ » ، في جميع مواضعها ، الاستدراك . قال ^(٢)
صاحب « رصف المباني » : ويكون معناها الإضراب ، إذا كانت حرف

(١) سقط من الأصل .

(٢) رصف المباني ١٢٩ .

ابتداءً ، كقوله تعالى ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ^(١) .
وقد حذفوا نونها ، في الشعر ، ضرورة ، كما قال ^(٢) :
فَلَسْتُ بِآتِيهِ ، وَلَا أُسْتَطِيعُهُ
وَلَاكِ اسْقِنِي ، إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

لَمَّا

حرف له ثلاثة أقسام :

الأول : « لَمَّا » التي تجزم الفعل المضارع . [وهي حرف نفي ،
تدخل على المضارع] ^(٣) فتجزمه ، وتصرف معناه إلى الماضي ، خلافاً لمن
زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم . وتقدم ذكر الخلاف في « لم » ،

(١) النساء : ١٦٦ .

(٢) النجاشي . الكتاب ١ : ٩ وديوان امرئ القيس ٣٦٤ والأزهية ٣٠٦
والإنصاف ٦٨٤ والمعاني الكبير ٢٠٧ والخصائص ١ : ٣١٠ والمنصف
٢ : ٢٢٥ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٨٥ والجماسة الشجرية ٧١٨ وأمالي
المرئضي ٢ : ٢١١ والمغني ٣٢٣ وشرح شواهد ٧٠١ والخزانة ٢ : ٤٠٠
وأوضح المسالك ١ : ١٩٣ والجمع ٢ : ١٥٦ والدرر ٢ : ٢١٠ .
(٣) سقط من الأصل .

فلا حاجة لإعادته . فإنّ الكلام عليهما واحد . وتقدم ذكر الفروق التي بين « لم » و « لمّا » . واختلاف في « لمّا » ، فقليل : مركّبة من « لم » و « ما » . وهو مذهب الجمهور . وقيل : بسيطة .

الثاني : « لمّا » التي بمعنى « إلّا » . ولها موضعان : أحدهما بعد القسم ، نحو : نَشَدْتُكَ بِاللّهِ لَمّا فَعَلْتَ ، و « عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطاً » ^(١) . قال الراجز ^(٢) :

قَالَتْ لَهُ : بِاللّهِ ، يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ

لَمّا غَشِيتُ نَفْسًا ، أَوْ اثْنَيْنِ

وثانيهما بعد النفي ، ومنه قراءة عاصم وحزمة ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمّا جَمِيعٌ ، لَدَيْنَا ، مُحْضَرُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٤) ، أي : ما كلٌّ إلّا جميعٌ ، وما كلٌّ ذلك ^(٥) إلّا متاعٌ

(١) قاله عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري ، وقد لحن كاتب له . شرح المفصل ٢ : ٩٤ - ٩٥ وشرح الكافية ١ : ٢٥١ .

(٢) المغني ٣١٢ وشرح شواهد ٦٨٣ وحاشية الأمير ١ : ٢٢٠ والهمع ٢ : ٥٥ والدرر ٢ : ٥٥ . وغنت : شرب ثم تنفس . وهو كناية عن الجماع .

(٣) يس : ٣٢ . (٤) الزخرف : ٣٥ .

(٥) سقطت من سائر النسخ .

الحياة الدنيا .

و «لَمَّا» التي بمعنى «إِلَّا» حكاها الخليل ، وسيبويه ،
والكسائي . وهي قليلة الدور في كلام العرب . فينبغي أن يُقتصر
فيها ، على التركيب الذي ^(١) وقعت فيه . وزعم أبو القاسم الزجاجي
أنه يجوز أن تقول : لم يأتني من القوم لَمَّا أخوك ، ولم أرَ من القوم لَمَّا
زيداً . يريد : إِلَّا أخوك . وإِلَّا زيداً . قيل : وينبغي أن يُتوقَّف في
إجازة ذلك ، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته .

الثالث : «لَمَّا» التعليلية . وهي حرف وجوب لوجوب .
وبعضهم يقول : حرف وجود لوجود ، بالدال . والمعنى قريب . وفيها
مذهبان : أحدهما : أنها حرف . وهو مذهب سيبويه . والثاني : ظرف
بمعنى «حين» . وهو مذهب أبي علي الفارسي . وجمع ابن مالك في
«التسهيل» بين المذهبين ، فقال : إذا ولي «لَمَّا» فعل ماض لفظاً
ومعنى فهي ظرف بمعنى «إذ» ، فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي ،
فيما مضى ، وجوباً لوجوب ^(٢) .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأوجه : أحدها أنها ليس فيها

(١) في لأصل : التي .

(٢) التسهيل ٢٤١ .

شيء، من علامات الأسماء. والثاني أنها تقابل «لو». وتحقيق تقابلها أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنّه لمّا لم يقم^(١) لم يقم. والثالث أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها: كما قال أبو علي. ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها، لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه. وأنت تقول: لما قتت أُمس أحسنتُ إليك اليوم. وقال تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(٢). والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن ظلمهم متقدّم على إنذارهم، وإنذارهم متقدّم على إهلاكهم. والرابع أنها تُشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليل. وبهذا استدل ابن عصفور على حريتها. والخامس أن جوابها قد يقدرن بـ «إذا» الفجائية. [كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيِّنَاتٌ إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾^(٣)] ^(٤)، وما بعد «إذا» الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

واعلم أن «لما» هذه لا يليها إلاّ فعل ماضٍ مثبت، [أو منفي

(١) في الأصل: لمّا لم يقم زيد.

(٢) الكهف: ٥٩.

(٣) الزخرف: ٤٧.

(٤) سقط من الأصل.

بـ «لم». وقد تُزاد «أن» بعدها، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ
الْبَشِيرُ﴾^(١). وجوابها فعل ماضٍ مثبت [(٢) ، نحو : لَمَّا قَامَ زَيْدٌ
قَامَ عَمْرُو . أو] منفيّ بـ «ما» ، نحو : لَمَّا قَامَ زَيْدٌ مَا قَامَ عَمْرُو . أو
مضارع منفيّ بـ «لم» نحو : لَمَّا قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقَمْ عَمْرُو . أو [(٣) جملة اسمية
مقرونة بـ «إذا» الفجائية ، كما تقدّم .

وزاد ابن مالك في «التسهيل» أن جوابها قد يكون جملة اسمية
مقرونة بالفاء ، وماضيًا مقرونًا بالفاء ، وقد يكون مضارعًا^(٤) . قال
الشيخ أبو حيان : ولم يَقم دليل واضح على ما ادّعاه . وقد ذكرتُ ذلك
في «شرح التسهيل» .

ويجوز حذف جواب «لَمَّا» للدلالة عليه ، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا
ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا﴾^(٥) الآية ، أي : فَعَلُوا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ
﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾ . والكوفيون يجعلون «أوحينا» جواب «لَمَّا» ،
والواو زائدة .

(٢) سقط من الأصل .

(٤) التسهيل ٣٤١ .

(١) يوسف : ٩٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٥) يوسف : ١٥ .

تنبيه

الفرق بين أقسام «لما» الثلاثة، من جهة^(١) اللفظ، أن الجازمة لا يليها إلا مضارع، ماضي المعنى. والتي معنى «إلا» لا يليها إلا ماضي اللفظ، مستقبل المعنى. والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع منفي بـ «لم». والله أعلم.

لولا

حرف له قسمان :

الأول : أن يكون حرف امتناع لوجوب . وبعضهم يقول : لوجود ، بالدال . قيل : ويلزم ، على عبارة سيبويه^(٢) في «لو»^(٣) . أن يقال : «لولا» حرف لما كان سيقع لانتفاء ما قبله .

وقال صاحب «رصف المباني» : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها . فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : لولا زيد لأحسنْتُ إليك . فالإحسان

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(١) في الأصل : جملة .

(٣) في الأصل : لولا .

امتنع ، لوجود زيد . وإن كانتا منفيّتين فهي حرف وجوب لامتناع^(١) ،
نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك . وإن كانتا موجبة ومنفيّة
فهي حرف وجوب لوجوب ، نحو : لولا زيد لم أحسن إليك . وإن
كانتا منفيّة وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع . نحو : لولا عدم
[قيام] زيد لأحسنّت إليك^(٢) . انتهى ما ذكره .

وجواب « لولا » ماض مثبت ، مقرون باللام ، نحو ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ
لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) ، أو منفيّ بـ « ما » ، نحو ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ ، وَرَحْمَتُهُ ، مَا زَكَّيْنَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾^(٤) . وقد
يخلو المثلث من اللام ، كقول الشاعر^(٥) :

لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَبَاقِي الدِّينِ ، عِبْتُكُمْ
بِبَعْضِ مَا فِيكُمْ ، إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي

وقال ابن عصفور : حذف اللام من جواب « لولا » ضرورة . وقال

(١) سقطت من رصف المباني . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) رصف المباني ١٣٧ . (٤) سبأ : ٣١ .

(٥) النور : ٢١ .

(٦) تميم بن أبي بن مقبل . ديوانه ٧٦ والمقرب ١ : ٩٠ والبحر ١ : ٢٤٤

والهمع ٢ : ٦٧ والدرر ٢ : ٨٣ واللسان والتاج (بعض) .

أيضاً : يجوز في قليل من الكلام . وسَوَّى بعضهم بين حذف اللام وإثباتها في « لو » و « لولا » . وقد يقترب باللام المنفي بـ « ما » ، كقول الشاعر ^(١) :

لولا رَجَاءُ إِقَاءِ الظَّالِمِينَ لَمَّا
أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحًا، وَلَا جَسَدًا

وإذا دلّ دليل على جواب « لولا » جاز حذفه . كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ ^(٢) .

ثم اعلم أن « لولا » الامتناعية مختصة بالأسماء . ولها حالان :

أحدهما أن تكون حرف ابتداء ^(٣) . وذلك إذا وليها اسم ظاهر ، أو ضمير رفع منفصل ، نحو : لولا زيد لأكرمتهك ، ولولا أنت لأكرمته . فـ « لولا » ، في هذا ونحوه ، حرف ابتداء ، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين . ثم اختلفوا في خبره .

فقال الجمهور : هو محذوف ، واجب الحذف مطلقاً . ولا يكون عندهم إلا كوناً مطلقاً . فإذا أريد الكون المقيّد جعل مبتدأ ، نحو :

(١) حاشية الصبان ٤ : ٥٠ . والنوى : الوجهة التي ينوون .

(٢) النور : ١٠ . (٣) في الأصل : امتناع .

لولا قيامُ زيدٍ لأتيتك . ولا يجوز لولا زيدُ قائمٌ . ولذلك أَلَحَّنُوا
المعرِّي ، في قوله ^(١) :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فلولا الغمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

قلت : وتأوَّله بعضهم . على أن « يمسكه » حال . ورُدَّ بأن الألفش
حكى عن العرب أنهم لا يأتون ، بعد الاسم الواقع بعد « لولا »
الامتناعية ، بالحال ، كما لا يأتون بالخبر . وتأوَّله بعضهم على تقدير
« أن » ، والتقدير : فلولا الغمد أن يمسكه . وأعربه بدلاً ، أي : لولا
إمساكه .

وزهب الرمَّاني ، و [ابن] الشجري ، والشلوبين ، إلى أن
الخبر ، بعد « لولا » ، ليس بواجب الحذف على الإطلاق . بل فيه
تفصيل . وهو أنه ^(٢) إن كان كوناً مطلقاً ، غير مقيّد ، وجب حذفه ،
نحو : لولا زيدٌ لأكرمته ، لأن تقديره « موجودٌ » أو نحوه . وإن

(١) شروح سقط الزند ١٠٤ والمغني ٣٠٢ والمقرب ١ : ٨٤ وشواهد التوضيح

٦٧ وأوضح المسالك ١ : ١٥٦ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤٩ والجمع ١ : ١٠٤

والدرر ١ : ٧٧ . والعصب : السيف القاطع .

(٢) سقطت من الأصل .

كان مقيّداً، ولا دليل يدل^(١) عليه، وجب إثباته، كقوله عليه الصلاة والسلام، لعائشة رضي الله عنها «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم»^(٢). وإن كان مقيّداً، وله دليل يدل عليه، جاز إثباته وحذفه، كقولك: لولا أنصار زيد لهلك، أي: نصره. فهذا يجوز إثباته، لكونه مقيّداً، وحذفه للدليل الدال عليه. واختار ابن مالك هذا المذهب، وجعل قول المعري «فلولا الغمد يمسه» مما يجوز فيه الإثبات والحذف.

وقال ابن أبي الربيع: أجاز قوم «لولا زيد قائم لا كرمك»، وهذا لم يثبت بالسماع. والمنقول: لولا قيام زيد. وقال ابن الطراوة: جواب «لولا» هو خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا». وهو ضعيف.

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد «لولا» ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا. فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدر، تقديره:

(١) سقطت من الأصل.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم: ٤٨. وانظر شواهد التوضيح ٦٥ والمغني

٦٦٩ - ٦٧٠.

لولا وُجِدَ زيدٌ . وقال بعضهم : هو مرفوع بـ « لولا » ، لنيابتها
 مناب « لو لم يوجد » . حكاه الفراء عن بعضهم ، وردّه بأنك تقول
 « لولا زيدٌ لا عمرو ولايتك » ، ولا يعطف بـ « لا » بعد النفي . وقال
 للفراء : هو مرفوع بـ « لولا » نفسها . لا لنيابتها . مناب « لو لم يوجد » .

وقال صاحب « رصف المباني » : ويرفع . عند الكوفيين ، على
 تقدير فعلٍ ، نابت « لا » منابه . فإذا نبت : لولا زيدٌ لا كرمته ،
 و﴿ لَوْ لَا أَتَيْنَا لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(١) ، فالمعنى : لو انعدم زيدٌ ، ولو
 انعدمتم . قال : وهذا هو الصحيح . لأنه إذا زالت « لا » ولي « لو »
 الفعلُ ظاهراً ، أو مقدّراً . وإذا دخلت « لا » كان بعدها الاسم . فهذا
 يدلّ على أن « لا » نائبة مناب الفعل . وقد اتفق الطائفتان على أن
 « لولا » مركّبة من « لو » التي هي حرف امتناع لامتناع ، و^(٢)
 « لا » النافية . وكل واحد منهما باقية على بابها ، من المعنى الموضوعيّة له
 قبل التركيب^(٣) . انتهى ما ذكره .

والثاني من حالي « لولا » الامتناعية أن تكون حرف جرّ .

(١) سبأ : ٣١ .

(٢) في الأصل و ب : ومن .

(٣) رصف المباني ١٣٨ .

وذلك إذا وليها الضمير المتصل ، الموضع للنصب والجبر ، كالياء والكاف والهاء . قال الشاعر ^(١) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ ، لَوْلَايَ طِخْتُ ، كَمَا هَوَى
بَأْجْرَامِهِ ، مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ ، مُنْهَوَى

فـ « لولا » ، في ذلك ، حرف جر عند سيبويه ، والضمير مجرور بها ، لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا ^(٢) في موضع نصب أو جر ، والنصب في « لولاي » ممتنع ، لأن الياء لا تنصب بغير اسم ، إلا ومعها نون الوقاية وجوباً ، أو جوازاً . فيتعيّن كونها في موضع جر .

وإذا قلنا بأن ^(٣) « لولا » حرف جر فهل تتعلّق بشيء أو لا ؟

(١) يزيد بن الحكم . الكتاب ١ : ٣٨٨ والكامل ٢ : ٢٠٩ والأمازي ١ : ٦٨ - ٦٩ ولباب الآداب ٣٩٦ - ٣٩٩ والأعاني ١١ : ٩٦ - ١٠١ وعيون الأخبار ٣ : ٨٢ - ٨٣ والإنصاف ٦٩١ والخصائص ٢ : ٢٥٩ وأمازي ابن الشجري ١ : ١٧٦ - ١٨٩ ودبوان المعاني ٢ : ١٩٩ والعيني ٣ : ٨٧ والخزانة ١ : ٤٩٥ - ٤٩٩ و٢ : ٤٣٠ . وطاح : هلك . والأجرام : جمع جرم ، وهو البدن . والقلة : ما استندق من رأس الجبل . والنيق : أرفع الجبل .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) في الأصل : إن .

فقال بمضهم: لا تتعلق بشيء، كالزوائد. وهو الظاهر. وقيل: تتعلق بفعل واجب الإضمار. فإذا قلت «لولاى لكان كذا» فالتقدير «لولاى حَضَرْتُ». فألصقت ما بعدها بالفعل، على معناها من امتناع الشيء. ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب، لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها. قيل: وما ذهب إليه فاسد. لأن في تقديره تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المجرور، وهو كالمَنْصُوب.

وذهب الأخفش، والكوفيون، إلى أن «لولا» في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل^(١)، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كَأَنْتَ، ولا أَنْتَ كَأَنَا.

والخلاف في ذلك شهير. واختار صاحب «رصف المباني» مذهب الأخفش، وقال: الأولى^(٢) أن يُحْكَمَ عليها بالبقاء على أنها^(٣) حرف ابتداء، عند من يرى ذلك، أو على أن يُحذف الوجود قبل الضمير، ويبقى على خفضه، كما بقي في قوله^(٤):

(١) في الأصل: المتصل. (٢) في رصف المباني: فالأولى.

(٣) مقطعت من ب و ج. وفي رصف المباني: كونها.

(٤) عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ٢٠ ورصف المباني ١٣٩ =

رَحِمَ اللَّهُ أَكْثَرَهُمْ ، دَفَنُوهَا

بِسِجِسْتَانَ ، طَاحَةِ الطَّلَحَاتِ

وأنكر المبرد^(١) استعمال «لولاي» وأخواته^(٢) ، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يُحتج بكلامه . قال الشاويين : اتفق أئمة البصريين والكوفيين ، كخليل ، وسيبويه . والكسائي ، والفراء ، على رواية «لولاك» عن العرب ، فإنكار المبرد له هذيانٌ .

فروع

إذا عطف على الضمير المتصل بـ «لولا» ظاهرٌ لم يجز ، على مذهب سيبويه ، لأن «لولا» تجرّ المضمر ، ولا تجرّ الظاهر . فلو رُفِعَ المعطوف ، على توهم أنك أتيت بضمير الرفع المنفصل ، ففي جواز ذلك نظر . كذا قال الشيخ أبو حيان .

القسم الثاني من قسمي «لولا» : أن تكون حرف تحضيض ،

— والإِنْصَافُ ٤١ والبحر ١ : ١٩٠ وشرح الفصل ١ : ٤٧ والجمع ٢ : ١٢٧ والدرر ٢ : ١٦٢ والخزانة ٣ : ٣٩٢ وشرح القصائد العشر ٤٦ . والبيت من مرثية طلحة بن عبد الله الخزاعي .

(١) الكامل ٣٤ و ٥٢ و ١٠٩٧ والمقتضب ٣ : ٧٣ .

(٢) ب : وأخواتها .

فتختص بالأفعال، ويليهما المضارعُ. نحو ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾^(١).
 والماضي، نحو ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ، طَائِفَةٌ﴾^(٢).
 وقد يليها اسم معمول لفعل مقدر، نحو: لولا زيدا ضربته، أو
 معمول لفعل مؤخر، نحو: لولا زيدا ضربت، كما تقدم في «الآ».
 وإذا وليها الماضي كان فيها معنى التوبيخ. وكذلك^(٣) غيرها من
 حروف التحضيض. ومن تقدير الفعل بعدها قول الشاعر^(٤):

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
 بَنِي ضَوْطَرَى. لَوْ لَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

أي: لولا تعدون الكمي، أو لولا تُبارزون الكمي، ونحو ذلك.
 واعلم أنه قد بقي لـ «لولا» قسم آخر، تكون فيه بمعنى «لولم».

(١) الواقعة: ٧٠. (٢) التوبة: ١٢٢.

(٣) في الأصل: وكذا.

(٤) جرير. ديوانه ٩٠٧ والكامل ٢٣٩ والمغني ٣٠٤ وشرح شواهده ٦٦٩
 والمفصل ١٤٨ وشرحه ٢: ٣٨ والأزهية ١٧٧ - ١٧٩ والخصائص
 ٢: ٤٥ والمختصص ٣: ١٩٩ وأُمالي ابن التَّجَرِّي ١: ٢٧٩ و ٣٣٤
 و ٢: ٢١٠ والنقائض ٨٣٣ والخزانة ١: ٤٦١. والنيب: جمع نب،
 وهي الناقة السنة. وضو طرى: حي من مجاسع.

وهذه غير مركّبة . بل كل من الكلمتين على ما كانت عليه ، قبل التركيب . كقول الشاعر ^(١) :

أَلَا زَعَمْتُ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا
فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

فهذه قد وليها الفعل ، وليست للتحضيض ، والامتناعية لا يليها الفعل . فقال أبو البركات ابن الأنباري : « لولا » في البيت غير مركّبة ، بل « لا » باقية على حالها ، و « لو » باقية ^(٢) على حالها . إلا أنهم أوّلوا « لا » الفعل الماضي ^(٣) كما وليها في قوله تعالى ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ

(١) البيت لأبي ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ٨٨ والمغني ٣٠٦ وشرح شواهد ٦٧١ واللمع ١ : ١٠٥ والدرر ١ : ٧٧ والخزانة ٤ : ٤٩٨ واللسان والتاج (لولا) .

(٢) سقطت من ج . وسقط « ولو باقية على حالها » من ب . وانظر الخزانة ٤ : ٤٩٩ .

(٣) كذا ، والفعل في بيت أبي ذؤيب مضارع لا ماض . ولعله يشير إلى قول الجموح :

لَا دَرَّةَ دَرَّةٍ ، إِنِّي قَسَدَ رَمَيْتُهُمْ
لَوْلَا حُدِدْتُ ، وَلَا عُذْرِي لِحُدُودِ

انظر الإنصاف ٧٤ - ٧٦ والخزانة ١ : ٢٢١ - ٢٢٢ .

المَقْبَةِ ﴿١﴾ ، أي : لم يقتحم .

وتأول غيره هذا البيت ونحوه ، على إضمار « أن » . والفعل صلة لها ، وارتفع الفعل بسقوط « أن » . ونكون « لولا » هي التي تختص بالأسماء ، ومحل « أن » وصلتها رفعٌ بالابتداء .

وقد أشار ابن مالك إلى هذين الوجهين ، فقال في « التسهيل » :
وقد يلي الفعلُ « لولا » ، غيرَ مفهومة ^(٢) تحضيضاً ، فتؤول
بـ « لولم » ، أو تجعل ^(٣) المختصة بالأسماء ، والفعل صلة لـ « أن »
مقدّرة ^(٤) . والله أعلم .

وزعم علي بن عيسى ، والنحاس ، أن « لولا » تأتي بمعنى « ما »
النافية . وحملوا على ذلك قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾ ^(٥) ،
أي : ما كانت قرية . والله عز وجل أعلم .

لوما

حرف ، له قسمان :

(١) البلد : ١١ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) في مطبوعة التسهيل : وتعمل . والصواب ما أثبتنا .

(٤) التسهيل : ٢٤٤ .

(٥) يونس : ٩٨ .

أحدهما : أن يكون حرف امتناع لوجوب ، فيختص بالأسماء ؛
ويرتفع ^(١) الاسم بعده بالابتداء ، نحو : لوما زيد لأكرمتهك .
والثاني : أن يكون حرف تحضيض ، فلا يليه إلاّ فعل ، أو
معمول فعل .

وحكمه ، في الحالين ، حكم « لولا » . وقد تقدم ، فلا نعيده .
وقال صاحب « رصف المباني » : اعلم أن « لوما » لم تجيء في كلام
العرب ، إلاّ لمعنى التحضيض ^(٢) . ولم يذكر المعنى الأول ، وقد ذكره
غيره . والله سبحانه أعلم .

مرهما

المشهور أنها اسم من أسماء الشرط ، مجرد عن الظرفية ، مثل
« من » . وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفاً . ذكر ذلك في
« التسهيل » ^(٣) ، وفي « الكافية » . وقال في « شرحها » : إن جميع
النحويين يجعلون « ما » و « مِها » مثل « من » ، في لزوم التجرد عن

(١) في الأصل : ويرفع .

(٢) رصف المباني ١٣٩ .

(٣) التسهيل ٢٣٦ .

الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت ، في أشعار الفصحاء من العرب .
وأنشد أبياتا ، منها قول حاتم ^(١) :

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بِطَنِكَ سُؤْلَهُ

وَفَرَجَكَ ، نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِّ ، أَجْمَعَا

وقال ابنه بدر الدين : لا أرى في هذه الأبيات حجة ، لأنه يصح
تقديرها بالمصدر . وقد ذكرت ذلك في « شرح التسهيل » .

وقال الزمخشري ^(٢) في « الكشف » : وهذه الكلمة في عداد
الكلمات ، التي يحرّفها مَنْ لا يدلّه في علم العربية ، فيضعها في ^(٣) غير
موضعها ، ويحسب « مهما » بمعنى « متى ما » . ويقول : مهما جثثني
أعطيتك . وهذا من وضعه ^(٤) ، وليس من كلام واضع العربية في

(١) ديوان حاتم ١٠٠ والمغني ٣٦٨ وشرح شواهد ٧٤٤ والأمل ٢ : ٣١٨
وشرح الحماسة للبرقي ١٧١٣ والتبريزي ٤ : ٢٤٠ والبيسان والتبيين
٣ : ٣٠٨ وعيون الأخبار ١ : ٣٤٣ والهمع ٢ : ٥٧ والدرر ٢ : ٧٣
وحاشية الصبان ٤ : ١٢ والتاج (مهما) . وروى : وَإِنَّكَ إِذَا أُعْطِيتَ .

(٢) الكشف ٢ : ١٠٧ .

(٣) سقطت من الأصل ومطبوعة الكشف . وانظر المغني ٣٦٨ .

(٤) في مطبوعة الكشف : موضعه . والصواب ما أثبتنا .

شيء . ثم يذهب فيفسّر ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ، مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(١) بمعنى الوقت ، فيلحد في آيات الله ، وهو لا يشعر . وهذا وأمثاله مما يُوجب الجثوب بين يدي الناظر في « كتاب سيمويه » . انتهى كلامه ^(٢) .

وذكر ابن مالك في « التسهيل » أن « مهما » قد يُستفهم بها ^(٣) . والمشهور أنها لا تخرج عن الشرطية . وأما قوله ^(٤) :

مَهْمَا لِي ، اللَّيْلَةَ ، مَهْمَا لِيَهْ

أودى بنعالي ، وسر باليهْ

فلا حجة فيه ، لاحتمال أن تكون « مه » بمعنى : اكف ^(٥) ، و« ما » هي الاستفهامية .

وزعم السهيلي أن « مهما » قد تخرج عن الاسميّة ، وتكون حرفاً ،

(١) الأعراف : ١٣١ .

(٢) سقط « انتهى كلامه » من الأصل . (٣) التسهيل ٢٣٦ .

(٤) عمرو بن ملقط . المغني ١١٤ و ٣٦٩ وشرح شواهده ٣٣٠ و ٧٤٤

والكشف ٢ : ١٠٩ والمجمع ٢ : ٥٨ والدرر ٢ : ٧٤ والخزانة ٣ : ٦٣١

وشرح المفصل ٧ : ٤٤ والثاج (مها) والنوادر ٦٢ والمصاحبي ١٧٤ .

(٥) في الأصل : انكف .

إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير ، كقول زهير ^(١) :

ومَها نَكُنْ عِنْدَ امرِي ، مِنْ خَلِيقَةٍ

وإنْ خَالَهَا تَخَفَى عَلَى النَّاسِ ، تُعَلِّمُ

وهو قول غريب . وقد حكى خطّاب الماردي ، عن بعضهم ، أنّها تكون حرفاً ، بمعنى « إن » . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . ويتعاقب بها أحكام مذكورة في موضعها .

واختلف النحويون فيها ، فقليل : إنها بسيطة ، ووزنها « فَعْلَمَى » ، وألفها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق وزال التنوين للبناء . فهي ، على هذا ، من باب « سَلَسَ » . وقال ابن إياز : لو قيل إنها « مَفْعَل » ، تحامياً لذلك ، لم أرَ به بأساً . وقال الخليل ^(٢) : هي مركبة من « ما ما » ، و « ما » الأولى التي للجزء ، والثانية التي تزداد بعد الجزء . واستقبحوا التكرير ، فأبدلوا من ألف ^(٣) الأولى هاء ، وجعلوها كالشيء الواحد . وقال الأخفش ، والزجاج ، والبغداديون : هي مركبة من « مه » بمعنى :

(١) ديوان زهير ٢٤ والكامل ٦٩٨ وشرح انقضاء السبع ٤٥ والمغني ٣٥٨

و ٣٦٧ وشرح شواهد ٧٣٨ وأملّ ابن الشجري ٢ : ٢٤٧ والكشاف

٢ : ١٠٧ والهمع ٢ : ٥٨ والدرر ٢ : ٧٤ . ب و ج : ولو خالها .

(٢) الكتاب ١ : ٤٣٣ . (٣) في الأصل : الألف .

اسكت ، و « ما » الشرطية . قالوا : وقد تُستعمل « مه » مع « مَنْ »
التي هي شرط ، فيقال : مَهْمَنْ . وقال قطرب : لم يُحمل الجزم بها عن
فصيح . يعني « مهمن » . وقد أجاز سيبويه أن تكون « مه » أضيف
إليها « ما »^(١) . والله أعلم .

هـ

حرف تحضيض . لا يليه إلا فعل ، أو معوله ، كما تقدم في
أخواته . وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية ،
كقول الشاعر^(٢) :

وَنُبِئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ ، بِشَفَاعَةٍ

إِلَيَّ ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وتأوله ابن طاهر ، وغيره ، على إضمار^(٣) « كان » الشائنة . وتأوله
بعضهم على أن « نفس » فاعل فعل مضمر ، أي : فهَلَّا شَفَعَتْ نَفْسُ
لَيْلَى . و « شفيعها » خبر مبتدأ مخذوف ، أي : هي شفيعها . والأول

(٢) مضي في ص : ٥٠٩

(١) الكتاب ١ : ٤٣٣ .

(٣) في الأصل : تقدير .

أقرب . وأما قول الشاعر ^(١) :

* هَلَا التَّقْدُمُ ، وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ *

فعلى إضمار « كان » التامة .

و « هَلَا » أكثر استعمالاً ، في التحضيض ، من « أَلَا » .

وتقدم ما قاله بعض النحويين ، من ^(٢) أن هاء « هَلَا » بدل من همزة « أَلَا » . والله أعلم .

(١) عجز بيت ، صدره :

الآنَ ، بَعْدَ لَجَاجَتِي ، تَلْحُونَنِي

شرح ابن عقيل ٣١٢ والعيني ٤ : ٤٧٤ . وانظر مجمع الأمثال ٢ : ٤٠٩ .

(٢) في الأصل : في .

الباب الخامس

في الخماسي

وهو ثلاثة أحرف : واحد متفق على حرفيته ، وهو « لكن » ،
واثنان فيهما خلاف ، وهما ^(١) : أنما ، وأنتن ، إذا وقعا فصلاً . فأما

لكن

فهو ^(٢) حرف استدراك . ومعنى الاستدراك أن تنسب حُكماً
لاسمها ، يخالف المحكوم عليه قبلها . كأنك لما أخبرت عن الأول ،
بخبز ، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك ، فتداركت بخبزه ، إن
سلباً ، وإن إيجاباً . ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ، ملفوظ به ، أو
مقدر . وقال بعضهم : « لكن » للاستدراك ، والتوكيد .

(١) في الأصل : وهو .

(٢) في الأصل : فهي .

ولا تقع « لكن » إلا بين متنافيين ، بوجه ما . فإن كان ما قبلها نقيضاً لما بعدها ^(١) ، نحو : قام زيد لكنّ عمرًا لم يقم ، أو ضدًا نحو : ما [هذا] ^(٢) أحمر لكنّهُ أصفَر ، جاز بلا خلاف . وإن كان خلافًا ، نحو : ما أكل لكنّهُ شَرِبَ ، ففيه خلاف ، والظاهر الجواز . وإن كان وفاقًا لم يحز ، بإجماع .

وقال الزمخشري : « لكن » للاستدراك ، تُوسِّطُهَا ^(٣) بين كلامين متغايرين ، نقيضًا وإيجابًا . فنستدرك بها النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي . وذلك قولك ^(٤) : ما جاءني زيدٌ لكنّ عمرًا جاءني ، وجاءني زيدٌ لكنّ عمرًا لم يجر . ^(٥) والتغاير في المعنى بمنزلة في اللفظ . كقولك : فارقني زيدٌ لكنّ عمرًا حاضر ، وجاءني ^(٦) زيدٌ لكنّ عمرًا غائب ، وقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَرَأَىٰ أَكْثَرُهُمْ كَثِيرًا لَفَاشَلْتُمْ ، وَلَتَنَازَعْتُمْ

(١) في الأصل : فإن كان ما بعدها نقيضاً لما قبلها . وانظر الهمع ١ : ١٣٢ -

١٣٣ والمغني ٣٢٢ .

(٢) تامة من الهمع والمغني . (٣) د : استدراك بتوسطها .

(٤) في الأصل : كقولك .

(٥) زاد هنا في مطبوعة الفصل : فصل .

(٦) في الأصل : جاء .

في الأمرِ . ولكنَّ اللهَ سَلَّمَ ﴿^(١)﴾ ، على معنى النفي ، وتَضَمَّنَ
« ما أراكم كثيرًا » ^(٢) .

ومذهب البصريين أن « لكنَّ » بسيطةٌ . وهو حرف نادر
البناء ، لا مثال له في الأسماء ، ولا في الأفعال . قال ابن يعيش : وألفه
أصل ، لأننا لا نعلم أحداً ، يؤخذ بقوله ، ذهب إلى أن الألفات في
الحروف زائدة . فلو سَمَّيْت به لصار اسماً ، وكانت ألفه زائدة ،
ويكون وزنه « فاعلاً » ، لأن الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة ،
من الأسماء والأفعال ^(٣) .

وقال الفرّاء : « لكنَّ » مركّبة ؛ أصلها « لكنْ أن » ،
فطرحت الهمزة ونونُ « لكنْ » . وتقل صاحب ^(٤) « اللباب » ، عن
الكوفيين ، أنها مركّبة من « لا » و « إن » ، والكاف زائدة ،
والهمزة محذوفة . وتقله عنهم ابن يعيش أيضاً ، قال : وذهب الكوفيون

(١) الأنفال : ٤٣ . (٢) الفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

(٣) شرح الفصل ٨ : ٧٩ . وفيه : من الأفعال والأسماء .

(٤) لعله تاج الدين محمد بن محمد ، الفاضل الأمفراييني ، المتوفي سنة ٦٨٤ .

واسم كتابه : الباب في النحو ، أو لباب الإعراب في النحو . كشف

الظنون ١٥٤٣ وهدية العارفين ٢ : ١٣٤ .

إلى أنها مركبة، وأصلها «إنّ» زيدت عليها «لا» والكاف . وهو قول حسن ، لندرة ^(١) البناء ، وعدم النظر . ويؤيده دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر «إنّ» ، على مذهبهم . ومنه ^(٢) :

* وَلَكِنِّي ، مِنْ حُبِّهَا ، لَعَمِيدُ *

والمذهب الأول ، لِيُضَعَفَ تركيب ثلاثة أشياء ، وجعلها حرفاً واحداً ^(٣) . انتهى .

وقيل : إنها مركبة من «لا» و «كأنّ» ، والكاف للتشبيه ، و «أنّ» على أصلها . ولذلك وقعت بين كـ لامين ، من نفي لشيء ، وإثبات لغيره . وهو رأي السهيلي .

و «لكنّ» لها أحكام ، مذكورة في باب «إنّ» ، نشير هنا إلى بعضها :

فإنها أنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، لشبهها بالفعل ، كأخواتها . وتقدم مذهب من أجاز نصب الجزئين بها ، وبأخواتها .

(١) في الأصل : لندرة .

(٢) انظره في ص ١٣٢ .

(٣) شرح الفصل ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

ومنها أنها تُكفّف بـ « ما » ، فتدخل على الجملتين . فلاسمية
كقول الشاعر ^(١) :

ولكنّما أهلي بوادٍ ، أنيسُهُ
سباعٌ تبغى الناسَ منّي ، وموحدٌ
والفعليّة كقول امرئ القيس ^(٢) :

ولكنّما أسمعني ، لمجدٍ ، مؤثّلٍ
وقد يدركُ المجدَ المؤثّلَ ، أمثالي
وتقدم قول من أجاز الأعمال ، وجعل « ما » زائدة ملغاة .

ومنها أن اللام لا تدخل في خبرها ، خلافاً للكوفيين . وأما
قول الشاعر :

* ولكنّني ، من حبّها ، لعميدُ *

(١) ساعدة بن جؤيّة . ديوان الهذليين ١ : ٢٣٧ والمغني ٧٢٩ وشرح شواهد

٩٤٢ وأدب الكاتب ٤٥٨ . وتبغى : تبغى أي : تطلب .

(٢) ديوان امرئ القيس ٣٩ والمغني ٢٨٤ وشرح شواهد ٨٨٠ والإنصاف

٨٤ وشرح المفصل ١ : ٧٩ والهمع ٢ : ١١٠ والعيني ٣ : ٤٥ والخزانة

١ : ١٥٨ . والمؤثّل : الموطد .

فلا حجة فيه ، لأنه بيت مجهول ، لا يعرف له تمام ، ولا شاعر ، ولا
راوٍ عدل^(١) يقول : سمعته ممن يوثق بعربيته . هكذا قال ابن مالك .
وأيضاً فإنه متأوّل^(٢) على تقدير : ولكن إنني . فنُقلت حركة
الهمزة ، ثم حذفت النون ، وأدغم .

ومنها أنها قد نُخفّفت ، فيبطل عملها ، خلافاً ليونس ،
والأخفش ، في إجازتهما إعمالها . وقد سبق بيان مذهبهما .
وما سوى هذا ، من أحكام « لكن » ، فلا حاجة لذكره هنا .
والله أعلم .

وأما

أنتما وأنتن

إذا وقعا فصلاً ، ففيهما خلاف مشهور . وقد تقدّم في أخواتهما .
فهذا آخر الكلام على الخماسي^{*} . وتمامه تمّ الكلام على جميع
حروف المعاني .

وقد ذكر بعضهم أن « كان » الزائدة حرف . وكذلك

(٢) في الأصل : يتأول .

(١) في الأصل : اعدلا .

« أَصْبَحَ » و « أَمْسَى » في قول العرب : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها . قال : لأن الأفعال لا تزاد .

وقال بعضهم : إن « التذي » تكون حرفاً ، على مذهب يونس ، والفراء ، لأنها تكون عندهما مصدرية ، لا تحتاج إلى عائد .

وقد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب الثلاثي ، والرابعي . وإنما أهملت ذكرها هناك ، لشهرتها ، وغرابة القول بحرفيتها . وللكلام عليها موضع ، هو أليق به من هذا الكتاب .

والله ^(١) الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب . والله ،

(١) سقطت هذه الفقرة من ب و ج . وفي ب :

« الحمد لله رب العالمين . وصلواته على سيّد المرسلين ، محمد ، وآله وصحبه أجمعين .

كمل كتاب الجنى الداني في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها كتبت من نسخة مؤلفها ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، المرادي نسباً ، المالكي مذهباً . عفا الله عنه . وكان الفراغ ، من هذه النسخة المباركة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من ذي الحجة الحرام ، آخر شهور سنة أربع وخمسين وثمانمائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن علي بن أحمد ، الطونجي بلدأ ، الشافعي مذهباً . عفر الله ، تعالى ، دنوبه . وستر عليه ، في الدارين ، عيوبه . آمين .

سبحانه وتعالى ، المسؤول أن يجعلنا ممن دُعي فأجاب ، وأن يرشدنا
للتسديد في السؤال والجواب ، وممن فهم الحكمة وفصل الخطاب ،
[وأن يصلّي على] سيّدنا محمد ، ﷺ ، وعلى آل والأصحاب ،
وتابعيهم إلى يوم المآب ، آمين .

★ ★ ★

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
١ - الفاتحة	
٧	غير المغضوب عليهم ولا الضالين ٣٠١
٢ - البقرة	
٢	لا ريب فيه ٢٩٠
٦	مساء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم ٢٠٥، ٣٥، ٣٢
١٧	ذهب الله بنورهم ٣٨، ٣٧
١٩	يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق ٣١٠
٢٠	لذهب بسمعهم ٣٧
٢٢	فأخرج به من السموات ٣٩
٣٠	وإذ قال ربك للملائكة ١٩٢
٤٣	وإن كانت لكبيرة ٢٠٨
٤٤	أفلا تتقلون ٣١

٢٤٥	وايقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	١٢٣ و ٤٨
٥٨٠	لعلكم تهتدون	٥٣
٣٩	إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل	٥٤
١٤٤	اهبطوا مصرأ	٦١
٢٢٩	فهي كاللحجارة أو أشد قسوة	٧٤
٣١٠	لما يهبط من خشية الله	٧٤
٢٨٧	يود أحدهم لو يعمر	٩٦
٢٢٩	أو كلما عاهدوا عهداً	١٠٠
٥٨٧	ولكن الشياطين كفروا	١٠٢
٢٨٤	ولو أنهم آمنوا واقفوا لماثوبة	١٠٣
٣٣٦	ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها	١٠٦
٤٧٧	واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان .	١١٢
٢٢٨	وقالوا كونوا هوداً أو نصارى	١٣٥
١٣٣	وإن كانت لكبيرة	١٤٣
٢٥٨	قد نرى قلب وجهك في السماء	١٤٤
١٠٦	ولسكن وجهة هو موليا	١٤٨
٥١٨	لئلا يكون للناس عليكم حجة ظلموا منهم	١٥٠
٥٢١	إلا الذين ظلموا منهم	١٥٠
٨٤	كما أرسلنا فيكم رسولاً	١٥١
٤٨١	كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم	١٥١
٩٧	والذين آمنوا أشد حباً لله	١٦٥
٤٧٦	وأتى المال على حبه	١٧٦

٢٥٠	ولكم في القصاص حياة	١٧٩
٢٢٠	وأن تصوموا خير لكم	١٨٤
٤٧٧	ولتكبروا الله على ما هداكم	١٨٥
١١١	فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي	١٨٦
٥٢٠٥١	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥
٤٨١٠٨٤	واذكروه كما هداكم	١٩٨
٢٥٠	واذكروا الله في أيام معدودات	٢٠٢
٥٥٥٠٥٤٣	حتى يقول الرسول	٢١٤
٥٥٢	وزلزلوا حتى يقول الرسول	٢١٤
٤٦٦	وعسى أن تكرهوا	٢١٦
٤٦٢	وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن	٢١٦
	تحبوا شيئاً وهو شر لكم	
٣١٨	ويكفر عنكم من سيئاتكم	٢١٧
٣١٣	والله يعلم المفسد من المصلح	٢٢٠
٢٢٠	لمن أراد أن يتم الرضاعة	٢٣٣
٢٤٠	من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً (١)	٢٤٥
٢٢٢	وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله	٢٤٦
٣٣٠	أن آتاه الله الملك	٢٥١
٣٠٩	منهم من كلم الله	٢٥٣
٢١٢	وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين	٢٧٨

(١) وفي الحديد : ١١ .

٢٢٣	أن تضل إحداهما فتذكر	٢٨٢
٣٠٠	لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا	٢٨٦

٣ - آل عمران

١٨٦	بعد إذ هديتنا	٨
٦٨	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني	٣١
٣٨٥	من أنصاري إلى الله (١)	٥٢
٣٥٥	ربنا آمنا	٥٣
١٣٢	إن هذا هو القصص الحق	٦٢
٣٤٨	ها أنتم هؤلاء	٦٦
٢٢٤	قل إن الهدى هدى الله أن يوتي أحد	٧٣
٤٢	ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار	٧٥
١٣٧	لما آتيتكم من كتاب وحكمة	٨١
٥٢٣	فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم	١٠٦
٤٠	ولقد نصركم الله ييدر	١٢٣
٥٨٠	لعلكم تشكرون	١٢٣
٣٢٤	وما محمد إلا رسول	١٤٤
٣٧١	وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في الأرض	١٥٦
٣٣٢	فبما رحمة	١٥٩
٤٦٥، ٩٤	ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم	١٧٨

(١) وفي الصف : ١٤ .

٣١٤	حتى يميز الخبيث من الطيب	١٧٩
١٠٥	ما كان الله ليذر المؤمنين	١٧٩
٢٥١	فما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع	١٨٥

٤ - النساء

٢٨٦، ٢٨٤	وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية	٨
	ضعافاً خافوا عليهم	
٥٢١	إلا ما قد سلف	٢٢
١٢١	يريد الله ليعين لكم	٢٦
٥١٥	ما فعلوه إلا قليل منهم	٦٦
٣٥٦	يا ليتني كنت معهم	٧٣
٣٣٠	إلا أن يصدقوا	٩١
٢٩٠	ولو على أنفسكم	١٣٥
٥١٥، ٥١١	ما لهم به من علم إلا اتباع الطغيان	١٥٧
٣٩	فبظلم من الذين هادوا حرمنا	١٦٠
٥٩٢	لكن الله يشهد بما أنزل إليك	١٦٦
٤٩، ٤٧	كفى بالله شهيداً	١٦٦
٤٠	قد جاءكم الرسول بالحق	١٧٠
٣٣٣	إنما الله إله واحد	١٧١
٢٢٥	يبين الله لكم أن تصلوا	١٧٦

٥ - المائدة

٤٤	وامسحوا برؤوسكم	٦
----	-----------------	---

٤٠٥	قال الله : إني معكم	١٢
٣١٠	من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل	٣٢
٦٨	من يرتد منكم عن دينه فسوف	٥٤
٤٨٠	أذلة على المؤمنين	٥٤
١٢٥	لبئس ما كانوا يعملون	٦٢
١٧١	ثم عموا وصموا كثير منهم	٧١
٢٢٠	وحسبوا أن لا تكون فتنة	٧١
١٣٦	وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسنا	٧٣
٢٢٣	وما لنا لا نؤمن بالله	٨٤
٣٤٦	فهل أتم متبهون	٩١
٦٦	ومن عاد فينتقم الله منه	٩٥
٢١٨	ونعلم أن قد صدقنا	١١٣
٣٢	أأنت قلت للناس اتخذوني	١١٥
٣٥٠	وكنت أنت الرقيب	١١٧

٦ - الانعساق

١٦٣	ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده	٢
٣٨٨	ليجمعنكم إلى يوم القيامة	١٢
٢٥٩	قد نعلم إنه ليحزرك الذي يقولون	٣٣
٣١٨	ولقد جاءك من نبي المرسلين	٣٤
٤١٢	كتب ربكم على نفسه الرحمة فانه غفور رحيم	٥٤

٦٤	قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب ثم أتم تشركون	٤٣١
٧١	وأمرنا لنسلم	١٢٣، ١٢١
٨١	ولا تخافون أنكم أشركتم بالله	٤٠٩
١٠٩	وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون	٤١٨
١١٩	وقد فصل لكم	٢٥٦
١٣٩	فهم فيه شركاء	٧٧

٧ - الأعراف

٤	وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا	٦٢
١٢	مامنعك ألا تسجد	٣٠٣
١٥	لأقعدن لهم صراطك المستقيم	٤٧٢
٢٣	وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن	١٣٦
٣٨	ادخلوا في أمم	٢٥٠
٥٧	سقناه لبلد ميت	٩٩
٥٩	ما لكم من إله غيره	٣١٧
٩٥	حتى عفوا وقالوا	٥٥٢، ٥٤٣
١٠٥	حقيق على ألا أقول	٤٧٨
١٣١	مها تأتينا به من آية	٦١١
١٣٣	قال فرعون : وآمنتم	١٧٢
١٧٢	ألست بربكم قالوا : بلى	٤٢٢
١٩٤	إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم	٢٠٩

٨ - الأنفال

٤٠٦	وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون	٥
١٨٨	واذكروا إذ أنتم قليل	٢٦
٣٥٠	إن كان هذا هو الحق	٣٢
١٨٣	وما كان الله ليعذبهم	٣٣
٥٢٢	إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير	٣٣
٦١٧	ولو أراكم كثيرًا لفشلتم ولتنزعتم في الأمر	٤٣
	ولكن الله سلم	
٣٣٣، ١٤٢	وإما نخافن	٥٨
٢٥٠	لنكم فيما أخذتم	٦٨

٩ - التوبة

١٦٧	التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون	١٢
	الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر	
٣٣١	وضاقت عليكم الأرض بما رحبت	٢٥
٢٥١	فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل	٣٨
٣١٠	أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة	٣٨
٥٢٢	إلا تنصروه فقد نصره الله	٤١
١٩٤	إذ هما في النار	٤١
٣٧١	ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت : لا أجد	٩٢
٥٣٠	وآخرون مرجون لأمر الله ... وإما يتوب عليهم	١٠٦

٣٠٨	من أول يوم	١٠٩
٢٤٧	وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة	١١٤
٦٠٦	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة	١٢٢
٣٣٣	وإذا ما أنزلت سورة	١٢٤

١٠ - يونس

٢١٨	وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠
٣٢٩	قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي	١٥
٣٨٧	ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم	٢٥
٥٥	جزاء سيئة بمثلها	٢٧
٣١	أتمم إذا ما وقع	٥١
٢٣٥	قل إي وربي	٥٣
١١١	فبذلك فلتفرحوا	٥٨
٣٨١	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم	٦٢
٤٠٥	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون	٦٢
١٢٣	ربنا ليضلوا عن سبيلك	٨٨
٦٠٨	فلولا كانت قرية آمنت	٩٨

١١ - هود

٣٨١	ألا يوم يأتيهم ليس معصروفاً عنهم	٨
٦٤	ونادى نوح ربه فقال : رب	٣٥
٢٥٢	اركبوا فيها	٤١
٤٠	يا نوح اهبط بسلام	٤٨

٢٤٧	وما نحن بتاركي آلھتنا عن قولك	٥٣
٣٢٠	ما لكم من إله غيره	٦١
٣٣	قالوا يا شعيب أصلاتك	٨٧
١١٨، ١٠٦	فعال لما يريد	١٠٨
٣٣٠	خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض	١٠٨
٢٦٨	وإن كلاً لما	١١١
٢٠٨	وإن كلاً لما ليوفينهم	١١١

١٢ - يوسف

٥٩٦	فلما ذهبوا به وأجمعوا	١٥
٢٨٤	وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين	١٧
٩٧	هيت لك	٢٣
٥٥٩	وقلن حاشى لله	٣١
٢٥٠	قالت فذلكن الذي لمتني فيه	٣٢
١٤١	ليسجنن وليكونن	٣٢
٣٨٧	رب السجن حب إلي	٣٣
٥٤٢	حتى حين (١)	٣٥
٥٤٨	ليسجننه حتى حين	٣٥
٥٥٨	ليسجننه عتّى حين	٣٥
٣٥٥	يوسف أعرض عن هذا	٣٩
١٠٦	إن كنتم للرؤيا تعبرون	٤٣

(١) والمؤمنون : ٢٥ و ٥٤ والصفات : ١٧٤ و ١٧٨ والذاريات : ٤٣ .

٤٢	هل آمنكم عليه	٦٤
٦٧	إن كان قميصه قد من قبل فصدقت	٧٧
٦٨	قالوا إن يسرق فقد سرق أخ	٧٧
٥٧	تالله تفتأ تذكر يوسف	٨٥
٣٤٣	قالوا إنا إنك لأنت يوسف	٩٠
١٣٥	تالله لقد آثرك الله	٩١
٥٩٦، ٢٢١	فلما أن جاء البشير	٩٦
٤٥	وقد أحسن بي	١٠٠

١٣ - الرعد

٤٧٦	وإن ربك لنو مغفرة للناس على ظلمهم	٦
٢٠٦	أم هل تستوي الظلمات والنور	١٦
٣٤٢	قل : هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا	١٦
٢٠٦	أم اتخذوا من دونه أولياء	١٧
٣١	أفمن هو قائم على كل نفس	٣٣

١٤ - إبراهيم

٣٢٠	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	٤
٢٥٢	فردوا أيديهم في أفواههم	٩
١١٣	قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة	٣١
٣٨٩	فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم	٣٧

٥٢٨،٢٠٦	أَمْ إِذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	٨٤
٦٧	فَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَيْتَ وَجُوهَهُمْ فِي النَّارِ	٩٠

٢٨ - القصص

٤٧٥	إِنْ فَرَعُونَ عَلَا فِي الْأَرْضِ	٤
٣٠٠	لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي	٧
١٢٣،١٢١	فَالْتَقَطَهُ آلُ فَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا	٨
٦٤	فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ	١٥
٤٧٢،٢٤٤	وَاضْمِمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ	٣٢
٣٥٠	وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ	٥٨
٤٠٥	وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنْ مِفْطَحُهُ لَتَنُوءٍ	٧٦
٨٤	وَيَكُنْ لَهُ الْكَاذِبُونَ	٨٢

٢٩ - العنكبوت

٤٦٦	أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا	٢
٣٩	فَكَلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ	٤٠
٤٠٨	أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ	٤٧
١١٠	لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ	٦٦
١١١	وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ	١٢٠

٣٠ - الروم

٣٠٩	لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ	٤
-----	--	---

٣١	أو لم يسيروا	٩
٣٧٩	ثم إذا أنتم بشر تنتشرون	٢٠
٧٦	فأنتم فيه سواء	٢٨
٣٧٦	وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦
٣٧٧	فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون	٤٨

٣١ - لقان

٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٣	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمدده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله	٢٧
٤٠٩	ذلك بأن الله هو الحق	٣٠

٣٢ - السجدة

٢٠٧	أم يقولون افتراء	٣
-----	------------------	---

٣٣ - الأحزاب

٤٩	وكفى الله المؤمنين القتال	٢٥
٥٨١	وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً	٦٣

٣٤ - صبا

٢١٨	نبئت الجن أن لو كانوا	١٤
٣٤٢	وهل نجازي إلا الكفور	١٧
٣٤٣	ومزقناهم كل ممزق	١٩

٢٢	وإنا أو آياكم لعلى هدى	٢٤
٥٣١	وإنا أو إياكم لاما على هدى أو في ضلال مبين	٢٤
٦٠٢، ٥٩٨	لولا أأنم لكننا مؤمنين	٣١
١٦١	وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقر بكم عندنا زلفى	٣٧

٣٥ - فاطر

٣١٧	هل من خالق غير الله	٣
٣٣٥	إنما يخشى الله من عباده العلماء	٢٨
٣١٤	ماذا خلقوا من الأرض	٤٠

٣٦ - يس

١٣١	واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون	١٣
٥٩٣	وإن كلّ لنا جميع لدينا محضرون	٣٢

٣٧ - الصافات

٢٩٩	لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون	٤٧
١٦٦، ١٠١	فلما أسلما وتله للجبين وناديناه	١٠٣
٢١٨	أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا	١٠٥-١٠٤
٤٢٤، ٤٠، ٣٧	وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل	١٣٨-١٣٧
٤١٠	فلولا أنه كان من المسبحين	١٤٣
٢٢٩	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون	١٤٧
٣٣	أصطفى البنات على البنين	١٥٣

٣٨ - ص

١٠١	بل كذبوا بالحق لما جاءهم	٥
١٩٩، ١٦٩	جنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٥٠
٧٢	هذا فليذوقوه	٥٧

٣٩ - الزمر

٤٢٧	خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها	٦
٣٦	أمن هو قانت	٩
٣١١	فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله	٢٢
٣٤١، ٥٤	أليس الله بكاف عبده	٣٦-٣١
٣٧٢	وسيق الذين كفروا إلى جهنم	٧١
٣٧٢، ٣٧١، ١٦٧، ١٦٦	حتى إذا جاوزوها وفتحت أبوابها	٧٣-٧١

٤٠ - غافر

٣٣١	أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله	٢٨
٧٤	لعلي أبلغ الأسباب أسباب ...	٣٦
١٨٨	فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم	٧٠-٦٩

٤١ - فصلت أو حم أو السجدة

٤١٦	قل : إنما يوحى إلي أنسأ إلهكم إله واحد	٦
-----	--	---

٥٨١	فأطَّلِعْ	٣٦
٥٤	وما ربك بظلام لتعبد	٤٧

٤٢ - الشورى

٢٥١	يذروكم فيه	١١
٩٠، ٨٨، ٨٦، ٨٠، ٧٩	ليس كمثل شيء	١١
٣٥٣	ويكأن الله يسقط الرزق لمن يشاء	١٢
٣١٤	ينظرون من طرف خفي	٤٥

٤٣ - الزخرف

٥٩٣	وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا	٣٥
١٨٩	ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم	٣٩
٥٩٥، ٣٧٩، ٣٧٧	ولما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون	٤٧
٣١٠	لجعلنا منكم ملائكة	٦٠
١١٠	ليقض علينا ربك	٧٧
٣٦٨	قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين	٨١

٤٤ - الدخان

٥٢١	إلا المونة الأولى	٥٦
-----	-------------------	----

٤٥ - الجاثية

٣٦٩	وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حججهم	٢٥
٥١٤، ٤٩٦	إن نظن إلا ظناً	٣٢

٤٦ - الأحقاف

١٨٩	وإذ لم يهتدوا به فسيقولون	١١
٣٢	أذهبتم طيناتكم في حياتكم الدنيا	٢٠
٣١٨	يفقر لكم من ذنوبكم	٣١

٤٧ - محمد

٤٦٧	فهل عسيتم	٢٢
-----	-----------	----

٤٨ - الفتح

٢١٣	لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله	٢٧
-----	----------------------------------	----

٤٩ - الحجرات

٤١٠، ٢٧٩	ولو أنهم صبروا	٥
----------	----------------	---

٥٠ - ق

٢٢٥	بل عجبوا أن جاءهم	٢
-----	-------------------	---

٥١ - الذاريات

٤٠٩	إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون	٢٣
-----	-----------------------------	----

٥٣ - النجم

٣٧٠	والنجم إذا هوى	١
-----	----------------	---

٢١٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩
-----	----------------------------	----

٥٥ - الرحمن

٤٧٦	كل من عليها فان	٢٦
-----	-----------------	----

٥٦ - الواقعة

٣٧٢	إذا وقعت الواقعة	١
٣٧٣	خافضة رافعة	٣
٣٧٢	إذا رجت	٤
٢٨٣	لو نشاء جعلناه أجاجا	٧
٨٧	و حور عين ...	٢٣-٢٢
٦٢	إنا أنشأناهن إنشاء فجعلناهن أبكارا	٣٦-٣٥
٦٥	لآكلون من شجر ...	٥٢
٦٠٦	فلولا تشكرون	٧٠
٥٢٥	فأما إن كان من المقربين فروح	٨٩-٨٨

٥٧ - الحديد

٢٢٢	وما لكم ألا تنفقوا	١٠
٣٣	ألم يأن للذين آمنوا	١٦
١١٦	لئلا يعمر أهل الكتاب	٢٩

٥٨ - المجادلة

٣٣	ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم	١٤
٣٠٣	لئلا يعمر أهل الكتاب	٢٩

٥٩ - الحشر

١٣٦	لئن أخرجوا لا يخرجون معهم	١٢
-----	---------------------------	----

١٢٥	لأنتم أشد	١٣
	٦٠ - المتحنة	
٢٢٥	أن تؤمنوا بالله ربكم	١
	٦١ - الصف	
١٢٣	يريدون ليطفئوا	٨
	٦٢ - الجمعة	
٣٧١	وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها	١١
	٦٣ - المناقشون	
٤٠٦	والله يعلم إنك لرسوله	١
	٦٥ - الطلاق	
١١٠	لينفق ذو سعة من سعته	٧
	٦٦ - التحريم	
١٦٧	ثيبات وأبكارا	٥
٤٢	بين أيديهم وبأيمانهم	٨
	٦٧ - الملك	
١٧٢	وإليه النشور وأمنتم	١٥ - ١٦
٢١٠	إن الكافرون إلا في غرور	٢٠
	٦٩ - الحاقة	
٥٨٢	يألتها كانت القاضية	٢٧

٧٠ - المعارج

٤٦٤١	سأل سائل بعذاب واقع	١
------	---------------------	---

٧١ - نوح

٣٣٣	مما خطاياهم	٢٥
-----	-------------	----

٧٢ - الجن

٤٠٨	قل : أوحى إليّ أنه استمع	١
٦٧	ومن يؤمن بربه فلا يخاف	١٣

٧٣ - المزمل

٥١٢	قم الليل إلا قليلاً نصفه	٣
٢١٨	عم أن سيكون	٢٠

٧٤ - المدثر

٥٧٤	فما لكم عن التذكرة معرضين	٤٩
-----	---------------------------	----

٧٥ - القيامة

١٢٧، ١٢٦	لأقسم بيوم القيامة	١
٢٦٣	وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة	٢٢
٢٩٧	فلا صدق ولا صلى	٣١

٧٦ - الانسان أو الدهر

٣٤٥، ٣٤٤، ٢٦٨	هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً	١
---------------	--	---

٥٣٠	إما شاكراً وإما كفوراً	٣
٤٣	يشرب بها عباد الله	٦
٢٣٠	ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً	٢٤
	٧٧ - المرسلات	
٣٣	ألم نهلك الأولين	١٣
	٧٨ - التبا	
٥٩	كلا سيعلمون	٤
	٧٩ - المنازعات	
٣٨٨	فقل هل لك إلى أن تزكى	١٨
١٩٩	فإن الجنة هي المأوى	٤١
	٨٠ - عبس	
٥٨٠	وما يدريك لعله يزكى	٣
	٨٢ - الانفطار	
٦٤	الذي خلقك فسواك فعدلك	٧
	٨٣ - المطففين	
٤٧٨	إذا اکتالوا على الناس يستوفون	٢
٤٢	وإذا مروا بهم	٣٠
	٨٤ - الانشقاق	
٣٦٨	إذا السماء انشقت	١
٢٤٧	لتركن طبقاً عن طبق	١٩

٨٦ - الطارق

٨ إنه على رجه لقادر ١٣٣

٨٧ - الأعلى

٩ فذكر إن نفعت الذكرى ٢١٤

٨٩ - الفجر

٥ هل في ذلك قسم لذي حجر ٣٤٥

٢١ باليتني قدمت لحياتي ٩٩

٢٢ وجاء ربك ٣٨

٩٠ - البلد

١ لا أقسم بهذا البلد ١٩٥

١١ فلا اقتحم العقبة ٦٠٨٠٢٩٨٠٢٩٧

١٧ ثم كان من الذين آمنوا ٢٩٩

٩٢ - الليل

١ والليل إذا يغشى ٣٧٠

٩٣ - الضحى

٥ ولسوف يعطيك ربك فترضى ٤٥٩٠١٢٦

٦ ألم يجئك يتيماً فأوى ٣٢

٩ فأما اليتيم فلا تقهر ٥٢٥

١١ وأما بنعمة ربك فحدث ٥٢٥

٣٤٢،٢٦٧	٩٤ - الانشراح	١
	ألم تشرح لك صدرك	
١٧٧،١٤٤	٩٦ - العلق	١٨-١٥
	لنسفماً	
٥٥٠	٩٧ - القدر	٥
	حتى مطلع الفجر	
٩٩	٩٩ - الزلزلة	٥
	بأن ربك أوحى لها	
٤٠٥،١٩٤	١٠٣ - العصر	١
	والعصر إن الانسان لفي خسر	
٣١١	١٠٦ - قريش	٤
	أطعمهم من جوع	
٤٠٤	١٠٨ - الكوثر	١
	إنا أعطيناك الكوثر	
٣٧٠،٣٦٨	١١٠ - النصر	١
	إذا جاء نصر الله والفتح	
٢٦٦	١١٢ - الاخلاص	٣
	لم يلد ولم يولد	

فهرس الأُحاديث

٣٥	وإن زنى وإن سرق
٤١	ما يسرني بها حمر النعم
٦٩	فإن جاء صاحبها وإلا " استمتع بها
١٠١	صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته
١٤٠	ليس من امبر امصيام في السفر
١٤٣	فأما أدركنَّ واحدٌ منكم الدجال
١٧٠	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
٢٠٧	أن تعبد الله كأنك تراه فإنك إن لا تراه فإنه يراك
٢١٣	وإننا إن شاء الله بكم لاحقون
٣٧٣	إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غضبي
٤٢٣	« أستم ترون ذلك » قالوا : نعم
٤٧٩	من حلف على يمين
٥٢٤	أما بعد ما بال رجال
٥٤٠	ويم الذي نفس محمد بيده
٥٦٥	أسامة أحب الناس إليّ ما حاش فاطمة
٥٨٠	لعلنا أعجلناك

- 602 -

٥٨٤	دُولَاتِيهَا	٢٧٩	مَعْتَبُ	الْفَطْمَشِ الصَّبِيِّ
٥٨٤	لِمَاتِيهَا	٣٥٢	الْأَشْنَبُ	
٥٨٤	زَقَرَاتِيهَا	٣٥٢	الزَّرَنْبُ	
	الطَّلَحَاتِ عِيْدَاللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرِّقِيَاتِ ٦٠٥	٣٨٧	أَجْرِبُ	النَّابِغَةُ
		٣٣٠	عَابُهَا	
	ج	٤٦٢	قَرِيبُ	هَدْبَةُ بْنُ خَشْرَمٍ
		٤٩٨	الطَّالِبُ	نَفِيلُ بْنُ حَبِيبٍ
٥٢	الْفَلَجُ	٤٩٨	الغَالِبُ	»
٥٢	بِالْفَرَجِ	٥٤	قَارِبُ	سَوَادُ بْنُ قَارِبٍ
٥٠٥، ٤٣	أَبُو ذُوَيْبٍ	٦٥	فَالَايِبُ	سَلْمَةُ بْنُ ذَهْلٍ
٤٤	عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ	٩٨	ذَهَابُ	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
	الحِجْرُجِ	٢٢٧	نُحْطِبُ	أَمْرُو الْقَيْسِ
	ح	٣٠٧	تَقْضَبُ	جَنْدَلُ بْنُ عَمْرٍو
		٣٦٧	فَارْغَبُ	النَّمِرُ بْنُ قَوْلٍ
١٤٣	جَانْحَا	٤٣٥	تَشَبُ	الْكَمِيتُ
٦١٤	صَحَاحُ	٥٢٤	المَوَاكِبِ	الْحَارِثُ الْخَزْرَمِيُّ
١٠٧	فَاسْتَرَا حُوتَا سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ	٥٧٥	خُلْبُ	رُؤْبَةُ
١٨٧	صَحِيحُ			
٢٨٦	وَصَفَائِحُ			
٢٨٦	صَائِحُ			
٤٩٠، ١٨٧	أَبُو ذُوَيْبٍ			
٣٢	جَرِيرُ	٣٨٢	تَيَّيْتُ	عَمْرُو بْنُ قَعَّاسٍ
٢٨٢	لَبِيدُ	٣٨٤	الْغَفَلَاتِ	
٢٨٢	الرِّمَاحِ	٤٨٩	أَجْنَتِ	شَيْبَةُ التَّغْلِي

والجوانح قسام بن رواحة ٤٦٠

ومَوْ حَدَّ ساعدة بن جؤية ٦١٩

زياد قيس بن زهير ٥٠

من أحد ٨٩

ومُعاهد ابن ميادة ١٠٧

لِفَرْد ١١٧

مَعَدَّ ٢٠١

المُتَعَمِّد عاتكة ٢٠٨

قدي حميد الأرقط ٢٥٣

بفرصاد شماس الهذلي ٢٥٩

وكان قد النابغة ٢٦٠، ١٤٦

إلى هند ٢٩٢

في غد ٣١٤

الممدد طرفة ٣٤٧

النكد النابغة ٣٤٩

موعد الطائي ٤٣٤

يزيد ٥٤٤

من أحد النابغة ٥٦٣، ٥٥٩

أو أسيد خالد بن جعفر ٥٨٣

ر

مُسَمِير أوس بن حجر ٨٨

أفِر الحارث بن منذر ٢٦٧

قُدِير ٢٦٧

د

ترمدا الأعشى ٩٨

غدا عمر بن أبي ربيعة ١٣٨

الشهود رؤية ١٤١

أحدا ٢٢٠

الجواد جرير ٤٠١

وسجودا كثير عزة ٢٨٣

ما تومئدا ٣٥٦

أسدا ٣٩٤

موجودا عمر بن أبي ربيعة ٥٧١

ولا جسدا ٥٩٩

لعميد ٦١٨، ١٣٢

يزيد المعلوط القريني ٢١١

كانوا الطرماع ٢٦٤

من يسود أنس بن مدركة ٣٤٠، ٣٣٤

مجالد ٣٤٨

جدة أبو نواس ٤٢٨

فأعودها صخر بن جمد ٤٦٩

٤٥٥،٤٤٨	المِهارُ	أبو دؤاد	٣١٨	عمر بن أبي ربيعة	يَقْرِ
٤٧١	مقاديرُها	الأعور الشنّي	٥٠	امرؤ القيس	بَيَقْرَا
٤٨٣	تَنْظُرُ	عمر بن أبي ربيعة	٢٣١	»	فَتَعْدُرَا
٥٢٧	فَيَحْصُرُ	»	٣٠٣	أبو النجم	تَسْخُرَا
٥٤١	اعتذروا	»	٣٠٣	»	المُنُورَا
٥٦٦	مَعْدُورُ	الأقشر	٣٤٠	»	ذَكَرَا
٥٨٩	تَنْظُرُ	زهير	٣٦٢	»	شَطِيرَا
٩٥	جَرَّ	ابن قاسم	٣٦٢	»	أَوْ أَطِيرَا
٩٥	حَجَرِ	»	٣٨٨	عمرو بن أحمَر	أَحْمَرَا
٩٥	يَفْكَرُ	»	٤٩٦	»	وَلَا ضَرَّ
١٩٨	أَسِيرُهَا	أبو النجم	٤٩٧	الأعشى	اغْتَرَا
١٩٨	عن عمرو	راشد بن شهاب	٥٢١	ذو الرمة	قَفَرَا
٥٣٤،٢١٢	صَبَّرَ	دريد بن الصمة	٥٤٩	»	الأَصَاغَرَا
٢١٧	بِالسُّورِ	الراعي	٧١	عدي بن زيد	تَصِيرُ
٢٣٠	على قَدَرِ	جرير	٨٣	»	الصَّرَّارُ
٢٦٦	بالجارِ	»	١١٤	منصور بن مرثد	دَارُهَا
٢٨٠	اعتصاري	عدي بن زيد	١١٤	»	وَجَارُهَا
٢٨٥	بِأَطَارِ	الأخطل	١٧٣	»	فَأَنْظُورُ
٢٨٩	زِيرِ	مهلهل	٤٤٦،٣٢٤،١٨٩	الفرزدق	بَشْرُ
٢٨٩	القبورِ	»	٢٣٤	»	مَوَاطِيرُ
٢٩٩	والكِرِ	»	٢٤٠	»	نَذِيرُ
٣٣٢	والغدرِ	»	٣٦٠	مضر بن ربيعي	دَعَايِرُ
٣٥٢	ضُرَّ	زيد بن عمرو	٤٣٩	ثابت قطنة	عَارُ

ع		٣٥٦	من جارٍ
		٣٨٤	التنانيرِ حسان بن ثابت
٨١	جمعا	٤٢١	عامرٍ الأخطل
٨١	معا	٤٢١	الخواطرِ الجحاف بن حكيم
١٠٢	ليلة معا	٤٣٤	العجير
٢٠٣	على المعة	٤٣٤	جتيّر
٢٠٣	سعه	٥٠٤	الأشبارِ الفرزدق
٢٦٢	وتخذعا جميل	٥٣٣	إلى نارٍ سعد بن قرط
٤٩٢	رواجعا المعجاج	٥٩٠	المشافرِ الفرزدق
٦٠٦	المثقعا جرير	٥٩٨	عوري تميم بن أبي مقبل
٦١٠	أجمعا حاتم		
٥٥	يُستطاعُ عبيدة بن ربيعة		س
٦٣	الموافعُ النابغة		
١٧٦	سلفعُ أبو ذؤيب	٥٤٤	يؤوسا
٢٣٠	رُبعُ مالك بن عمرو	٩٨	والآسُ أبو ذؤيب
٢٣٠	فاندفعوا »	١٦٣	أنيسُ جران العود
٢٤٣	قطيعُ	٤٧٣	السوسُ المتلمس
٢٤٨	تَدَفَعُ زيد بن رزين	١٥٠	ليسي روبة
٢٦٢	ويَنفَعُ عبد الأعلى		
٣٠٢	لا يَتَقَطَّعُ		ش
٣٦٨	المُدَّرَعُ الفرزدق	٤٥٨	المعاشُ
٤٠٧	سَرَعَ وضاح اليمن		
٥٠٤	يافِعُ	٧٥	ط
			الرياطِ المتنخل

٤٤١	زهير	فواضله	٩٠	رؤبة	ما كول
٤٤٢	»	يطاوله	٢٨٧	علقة الفحل	دو خصل
٤٩٣		الأول	٤٢٠	طرفة	بجّل
٤٩٩	حسان	يذّبّل	٤٧٨		يعتمّل
٥٠٧		سيل	٤٧٨		يشكل
٥٣٣	الفرزدق	خيالها	١١٣	أبو طالب	نبالا
٥٥٢	جرير	أشكل	١٣٧		جيلا
٥٥٥	المقنع الكندي	قليل	٢١٠		فيخذلا
٣٥	امرؤ القيس	فأجملي	٢٩٨، ٢٩٧	شهاب بن الميثم	فعلّه
٥٦	ابن قاسم	عليل	٣٠٣		قالله
٥٦	»	أبدل	٣٢٥	مغلس	نكالا
٥٦		وكل	٥٦٥	الأخطل	فعلالا
٦٤، ٦٣	امرؤ القيس	فحوّمل	٦٠٠	العري	لسالا
٧٥	»	مُعْمِل	٥٤	الشنفري	أعجل
٧٧	ابن قاسم	باتصال	٦٠		زول
٧٧	»	لا انفصال	٨٢	الأعشى	والفئّل
٧٧	»	المقال	١٠٢	جرير	أفضل
٧٨	»	حال	٢٣٩	ليبد	وباطل
٧٨	»	المثال	٢٤٢	القطامي	قبل
٨٣	جميل	رسائلي	٣٧٤	ابن قاسم	تُجمّل
١٢١	كثير	سبيل	٣٧٤	»	يُستقبل
١٣٥	امرؤ القيس	صالي	٣٧٤	»	أول
١٦٥	ابن مقبل	بخيال	٤٣٤	طفيل الغنوي	أسفله

٤٥٥،٤٥٤	جما بينة	جلكديه	١٦٦	أبو كبير	لم يفعل
٤٧٠	مزاحم العقيلي	مَجْهَل	١٧٨		الكلكال
٥٩٢	النجاني	فضل	٢٠٢	الفرزدق	والجدل
٦٠٧	أبو ذؤيب	شُعْلي	٢٠٤	ابن قاسم	والكمال
			٢٠٤	»	حال
			٣٠٤	»	الجلال
			٣٠٤	»	احتفال
			٢٠٤	»	المثال
٥٢٢،٢٢٢		السَّلَم	٢١٩		سؤل
٥٣٥		لَكُم	٢٣٣		أقلي
٤٩	عباس بن مرداس	المقدِّما	٢٤٤	امرؤ القيس	الرواحل
١٢٣	طرفة	لِيُعْصَا	٢٤٩	»	مطفل
١٤٠	عبدالله بن عتمة	وَأَمْسَلِمَة	٢٥٢	»	أحوال
٥٣٤،٢١٢	التمر بن توب	يَمْنَدَمَا	٢٦٩	ذو الرمة	تُوْهَل
٢٨١	جرير	وَأَزْغَا	٢٩٥	امرؤ القيس	القواعل
٢٨٥		عديما	٣٠٢	الأحوص	غافل
٢٩٨	أمية بن أبي الصلت	أَلْمَا	٤٤٣،٣٣٤	امرؤ القيس	جُلْجُلْ
٣٠٦	جرير	لِيَامَا	٣٥٦	الشماخ	وَأَجَال
٣٢٨		مُعْتَصِيَا	٣٦٠		خليل
٤٦٣	رؤبة	دَائِمَا	٣٦٠		صليل
٤٦٣	»	صَائِمَا	٣٨٤	قيس بن الملوخ	أُمَّالِي
١٠٠	أبو الأسود الدؤلي	لَدَمِيمُ	٣٨٩	أبو كبير الهذلي	السلسل
١٢٩	محمد بن مسامة	كَرِيمُ	٣٩٧	الفرزدق	مثلي
١٤٩	الأحوص	السَّلامُ			

٨٣	النايفة	كالأدم	٤٨٢، ١٦٦	عمرو بن براقه	وجارم
١٠٠	جابر بن خفي	وللفم	١٥٧	الأخطل	عظيم
١٠٨	ابن قاسم	مُنْتَظِم	١٧٤	جرير	الخيامو
١٠٨	»	فالعلم	١٧٤	ابن قاسم	والقسم
١٠٨	»	وأقسيم	١٧٤	»	مُنْتَظِم
١٠٨	»	فافهم	١٧٤	»	يُحْتَسَم
١٠٨	»	غمي	١٧٥	عبد الله الرقيات	وحميم
١٠٩	»	انضم	٢١٥	ابن قاسم	لامها
١٠٩	»	تتم	٢١٥	»	تامها
١٠٩	»	المقسم	٢٣٧	رؤبة	قتمه
١٧٨	ذو الرمة	مسلم	٢٥٠	ذو الرمة	مسحوم
٢٢٢	علياء بن أرقم	السلم	٢٦٥		تضطرم
٢٢٤	الفرزدق	خازم	٢٨٣	مجنون ليل	الحمام
٤١١، ٣٧٨		واللهازم	٤٧٤	الهمداني	عتقتم
٢٦٨	إبراهيم بن هرمة	وإن لم	٤٨١	زياد الأعجم	الحليم
٣١٥	أبو حية النميري	العم	٤٨١	»	لثيم
٣٤٤	زيد الخيل	الأكم	٤٨٤	رؤبة	لا تُشْتَم
٣٥٣	عنتره	أقدم	٤٨٧	أبو جزه السعدي	الطاعم
٤٠٨		وغرام	٥٧١	الحارث بن خالد	هشام
٤١٩	ذو الرمة	مسلم	٥٨٤		شريم
٥٦٣، ٥٦٢	الجميع	قدّم	٥١	حسان	بسام
٥٦٣، ٥٦٢	»	والششم	٥٥	الفرزدق	بدائم
٦١٢	زهير	ثعلب	٧٩	العجاج	المُنهَم

٢٣٢	ابن قاسم	لا يبين	ن	
٤٢٩	ابن الرومي	شيبان	يؤثفين	خطام المجاشعي ٩٠، ٨١، ٨٠
٤٢٩	»	عدنان	أنهجن	العجاج ١٤٦
٣٥	عمر بن أبي ربيعة	بثاني	الذرقن	» ١٤٦
٥٣	المتني	لم ترفي	أوائين	٥٩٣
٦٩	مئيلان عبد الرحمن بن حسان	مئيلان	مروانا	الفرزدق ٥١٩
٤٤٥، ٦٩	امرؤ القيس	يكران	ورء كنانا	قريط بن أنيف ٤٠
١٣٤	الطرماح	المعادن	إيانا	كعب ٥٢
١٥١	منبي	منبي	تحينا	٩٤
١٧٧	وهوان	وهوان	وجفانا	جميل ١٥٣
٢٠٩	المجانين	المجانين	الأمينا	ذي جدر الحميري ٢٠٠
٢٤١	المثقب العبدي	نبيثيني	تحنا	جرير ٢٤٠
٢٤٥	الفرزدق	عتبي	دقينا	أبو طالب ٢٧٠
٢٤٦	ذوالاصبع	فتخزوني	شيبانا	لقيط بن رزاة ٢٨٧
٣٩٣	قحطان	قحطان	حصينا	٢٩٣
٤٤٥، ٤٤٠	عمرو الجني	أبوان	آخرينا	فروة بن مسيك ٣٢٧
٤٤٠	»	لزمان	كانا	جرير ٣٥٧
٤٤٠	»	وثاني	إثته	عبيد الله الرقيات ٣٩٩
٤٢٢	جهد بن مالك	تداني	اعتدنا	٤١٤
٤٢٢	»	علاني	إثته	ذي الرمة ٤٣٥
٤٤٢	ولا داني	ولا داني	تلانا	جميل بثينة ٤٨٧
٤٥٧، ٤٥٢	جهدر	البتان	نكون	ابن قاسم ٢٣٢
٤٥٢	أمين	أمين		

فهرس الأعلام

٣٣٢، ٣١٨، ٣١٤، ٣١٣، ٣٠٧	آدم ٤٤١
٣٧٥، ٣٦٨، ٣٦١، ٣٥٣، ٣٣٧	إبراهيم بن بشير ٢٥٨
٤٢٤، ٤٠٨، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٥	إبراهيم بن هرمة ٢٦٨
٤٦٧، ٤٥٠، ٤٣٩، ٤٣٧، ٤٢٦	أبي ١١١، ٥٦١
٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٢، ٤٦٩، ٤٦٨	أبي بن كعب ٦٩، ٥٦١
٥١٨، ٥١٠، ٥٠٣، ٤٩١، ٤٨٨	ابن أحمز ٣٨٨
٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٨، ٥٣٦، ٥٢٦	الأحوص ١٤٩، ٣٠٢
٥٨٠، ٥٦٨، ٥٦٢، ٥٥٨، ٥٥٧	ابن الأضر ٢٢٦
٦٠٤، ٦٠٠، ٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٣	الأخطل ١٥٦، ٢٨٤، ٤٢١
٦٢٠، ٦١٢	الأخفش الأصغر ٢٢٦، ٣١٥
الأخفش الأكبر ٣٤٨	الأخفش، ٣٤، ٣٧، ٤٢، ٥٥،
اسد ٥٣٥	٥٧، ٦٩، ٧١، ٧٩، ٨٣، ٨٦
أزد شنوءة ١٧١	١٥٦، ١٤٧، ١٤٥، ١٣٠، ١٢١
الأسود بن يعفر ١٦٥	١٨٦، ١٨٣، ١٨١، ١٦٥، ١٦٤
أبو الأسود الدؤلي ١٠٠، ١٥٦	٢٣٠، ٢٢٢، ٢٠٨، ٢٠٢، ١٨٧
	٢٩٦، ٢٩٣، ٢٩١، ٢٦٤، ٢٣٢

إياس بن الأرت ٢١٠	أبو إسحاق ٥٦٩
ابن بابشاذ ٣٢٦ ، ٣٦٢ ، ٤٩٨	الأشتر ١٠٠
البخاري ٥٢٤	الأشعث ١٠٠
ابن برهان ٧٢ ، ٨٤ ، ٢٢٩	الأصمعي ٤٤٩ ، ٣٧٦ ، ٤٣ ، ٢٥
البرار ١٧١	٥٣٥ ، ٥٢٠ ، ٥١٠
البري ١١٢	ابن أصبغ ٣٢٨ ، ٣٩٤ ، ٤٩٢
بشامة المري ١٧٦	الأعشى ٨٢ ، ٩٨ ، ١١٣ ، ٢٤٧
بشير بن عبد الرحمن ٥٢	إمام الحرمين ١٦٠
أبو البقاء المكي ١١٩ ، ١٤٠ ،	الأعلم ٧٢
٢٨٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠	امرؤ القيس ٣٥ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٦٤
بكر ٦٠ ، ٦١	٦٩ ، ٧٥ ، ١٣٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ،
أبو بكر الأنباري ٢٤٤ ، ٦٠٧	٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٩٥
أبو بكر بن مبرمان ٧٣	٣٣٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٦١٩
بلغنبر ١٨٣	أبو أمية الطرسوسي ٥٦٥
التبريزي ٢٨٨	أمية بن أبي عائذ ٩٧
بنو تميم ٥٤ ، ٦١ ، ١٤٦ ، ٢٤٩ ،	أمية بن أبي الصلت ٢٩٨
٣٢٩ ، ٤٩٨ ، ٥١٥ ، ٥٣٥	ابن الأنباري ١١٨ ، ٦٠٧
بنو تهامة ٣٢٢	أنس ١١١
قوبة بن الحجير ٢٨٦	أنس بن مدركة ٣٣٤ ، ٣٤٠
	أوس بن حجر ٨٨
	ابن إياز ٢٥٧ ، ٦١٢

ابن جني ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٧٣
 ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،
 ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٧٩
 ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧
 ٢٠٩ ، ٢٢٩ ، ٢٩٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤
 ٤٧٨ ، ٥١٠ ، ٥٢٠ ، ٥٣٦ ، ٥٥٩
 ٥٦٨ ، ٥٦٩
 الجوهري ١٩٩ ، ٣١١

أبو حاتم ٥٧٧ ، ٥٨٧
 حاتم ٢٧٩ ، ٥٨٧
 ابن الحاج ٢٨٥
 ابن الحاجب ١٤٤ ، ١٥٣ ، ٢٨٢ ،
 ٣٨٣
 الحارث بن منذر ٢٦٧
 الحجازيون ٣٢٢ ، ٥١٥
 الحسن البصري ٥٧٣ ، ٥٧٤
 أبو الحسن عبد الوارث ٢٣٦ ، ٥٦٨
 حسان ٥١ ، ٥٢ ، ١٠٣ ، ١١٣ ،
 ١٥٦ ، ٣٨٤ ، ٤٩٩
 حسن بن محمد الأستراباذي ٤٣٩
 حصن بن حذيفة الفزاري ٤٤٢

ثعلب ١١٥ ، ١٣١ ، ١٥٩ ، ٣٠٨
 ٤٦١ ، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨

جابر بن رآلان ٢١٠
 جابر بن حني ١٠٠
 الجحاف بن حكيم ٤٢١
 الجزولي ٨١ ، ١٩٦ ، ٢٦٧ ، ٥٨١
 ٥٨٣

جندب بن مالك ٤٢٣ ، ٤٤٢ ، ٤٥٢
 الجرجاني ١٥٥ ، ٥١٦
 جران العود ١٦٣
 الجرمي ٦٣ ، ٢٣٠ ، ٣٢٣ ، ٤٣٦
 ٤٣٧ ، ٥٦٢

جرير ٣٢ ، ١٠٢ ، ١٧٣ ، ٢٢٩ ،
 ٢٤٠ ، ٢٨١ ، ٣٠٦ ، ٣٥٦ ، ٥٥٢
 أبو جعفر بن الزبير ٤٩
 أبو جعفر الدينوري ١٥٩
 أبو جعفر ٣٢٠
 جميل ٤٣ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ١٥٢ ،
 ٢٢٧ ، ٢٦٢
 جندل بن عمرو ٣٠٧

ابن خروف ٢٨٠ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ،
٤١٣ ، ٤٣٨ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٧٣
٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٤٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤
خزاعة ١٨٣
الخليل ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٩٣
١٩٩ ، ٢٢٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧١
٣٠٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣ ، ٣٨٢ ، ٤١٧
٤٨٨ ، ٥٣٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٧ ، ٥٩٤
٦١٢ ، ٦٠٥

أبو الدرداء ١١٧ ، ٣٢٠ ، ٤٥٥
دريد بن الصمة ٢١٢
ابن درستويه ٣٠٩ ، ٣٣٧ ، ٤٤٠ ،
٤٤٧ ، ٥٢٦ ، ٥٤٠

أبو ذؤيب ٤٣ ، ٩٧ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ،
ذو الاصبع ٢٤٦
ذو جدن الحميري ٢٠٠
ذو الرمة ١٧٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩

راشد بن شهاب ١٩٨
الراعي النميري ٢١٧
ابن أبي الربيع ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٤٨٥
٥٩٠ ، ٦٠١

الحرميان ٣٦
الحريري ١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٢٤٧
حرقة بنت النعمان ٣٧٦
حفص ٧٤
حمزة ٩٤ ، ٥٩٣
حميد بن ثور ٤٧٩
حميد الأرقط ٢٥٣
حمير ٢٠٧
الحوفي ٣٧٠

أبو حيان ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ،
٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥
٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٥٣٤
٥٤٤ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٩٦ ، ٦٠٥

أبو حية النميري ٣١٥
ابن خالويه ١٦٧ ، ١٦٨
ابن الخباز ١٥٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ،
٣٨٣ - ٥٥١ ، ٥٥٢
خداش بن زهير ٣٨٤
ابن الخشاب ٥٠٧
خطام المجاشعي ٧٩
خطاب الماردي ١٢٥ ، ٦١٢

٥٦٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٢ ، ٥٣٨
 ٦١٢ ، ٥٩٤ ، ٥٧٧
 الزخسري ٣١ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٨ ،
 ٩٠ ، ٨٨ ، ٨٠ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ٥٣
 ٩٤ ، ٩٦ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ،
 ١٣٩ ، ١٦٨ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢١٣
 ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠
 ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦
 ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣١٦ ، ٣٣٠ ، ٣٧٠
 ٣٧٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٤١٠ ، ٤١٤
 ٤١٧ ، ٤٣٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ، ٤٨١
 ٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٥٤٤ ، ٥٥٠ ، ٥٦١
 ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٥٨١ ، ٦١٠ ، ٦١٦
 زهير ٣٤٩ ، ٤٤١ ، ٥٣٩ ، ٦١٢
 زياد بن أبيه ٢٤٥
 زياد الأعجم ٤٨١
 زيد بن رزق ٢٤٨
 زيد بن ثابت ٣٢٠
 زيد بن عمرو بن نفيل ٣٥٢
 أبو زيد ١٨٣ ، ٢٠٦ ، ٥٦٢ ، ٥٨٣
 زيد الخيل ٢٥١ ، ٣٤٤

الربيعي ١٤٥ ، ١٥٩ ، ٣٩٧ ، ٤٣٦
 ربيعة ٣٠٥
 رضي الدين القازاني ٥٨
 الرماني ٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٣ ، ٥٢٩
 ٥٣٨ ، ٥٤٥ ، ٦٠٠
 الرؤاسي ٢٢٦
 رؤبة وقومه ٣٩٤
 رؤبة ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٤١ ،
 ١٤٧ ، ١٥٠ ، ٢٣٧ ، ٣٩٤
 ابن الرومي ٤٢٩
 الريشي ٣٧٤
 الزباء ٤٦٣
 ابن الزبير ٣٩٨ ، ٥٤٠
 الزبيدي ٤٧٣
 الزججي ١١١ ، ١٤٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٢
 الزجاج ٤٧ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٤٢ ،
 ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤
 ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٦٤
 ٣٧٤ ، ٤١٠ ، ٤٣٣ ، ٤٥٠ ، ٤٩٠
 ٤٩١ ، ٥٠٢ ، ٥١٦ ، ٥٢٦ ، ٥٣٧

١٤٤ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٤ ، ١٢٢
 ١٨٩ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٤٨ ، ١٤٥
 ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١
 ٢١٦ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠١
 ٢٤٨ ، ٢٣٢ ، ١٢٩ ، ٢١٩ ، ٢١٨
 ٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢
 ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٠
 ٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩
 ٣١٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٢٩٧
 ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٣
 ٣٤٥ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٢
 ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧
 ٣٧٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣
 ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٠
 ٤١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٣
 ٤٤٥ ، ٤٤٠ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٣
 ٤٦١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦
 ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٣
 ٤٨٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٠ ، ٤٧٣ ، ٤٦٩
 ٥٠٦ ، ٥٠٤ ، ٤٩٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٠
 ٥٢٥ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٣ ، ٥٠٨
 ٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٢٩ ، ٥٢٦

سابق البربري ١٥٦
 السجاوندي ٢١٤
 ابن السراج ٢٠٩ ، ١٩١ ، ٤٩ ،
 ٤٠٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٢ ، ٣١٥ ، ٣١٢
 ٥٠٢ ، ٤٩٤ ، ٤٦١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٠
 ٥٤٥ ، ٥٢٦ ، ٥١١
 سعد بن مالك ١٠٧
 ابن سعدان ٢٩٤
 أبو سعد علي بن مسعود الفرخان ٤٨٢
 سعيد بن جبير ٢٠٩ ، ١٨٤
 ابن السكاكي ٢٣٤
 ابن السكيت ٥٠٧ ، ٤١٠ ، ٣٢٧
 ابن سلام ٣٩٤
 سلمة بن ذهل ٦٥
 بنو سليم ٥٠١ ، ١١١
 أبو السال ٢٢٩
 السهيلي ١٧٠ ، ١٦١ ، ١٥٩ ، ٣٨
 ٣٦٨ ، ٣٣١ ، ٣١٥ ، ٣٠٠
 ٦١٨ ، ٦١١ ، ٥٠٢
 سواد بن قارب ٥٤
 سيويه ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٣٦ ، ٣٤
 ١٠٧ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٨٤ ، ٧٨ ، ٧١

الشيخ ٣٥٥	٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٠ ، ٥٣٨
شماس الهذلي ٢٥٩	٥٦٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٥
الشنفرى ٥٤	٥٨٧ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٥
شهاب بن العيف ٢٩٧	٦٠٥ ، ٦٠٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩١ ، ٥٨٨
الشياني ٥٦٢	٦١٣ ، ٦١١
ابن صابر ٢٣٤	ابن السيد ٣٣٦ ، ٣٣٤ ، ٢٢٤
الصفار ٥٢٥ ، ٣٢٩	٥٧٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣
صفية زوجة الزبير ٢٠٨	ابن سيده ٥٥٩
صهيب ٢٧٣	السيرافي ١٤٧ ، ١١٥ ، ٦١ ، ٢٣
ابن الضائع ٢٨٩	٢٩١ ، ٢٨١ ، ٢٣١ ، ١٥٩ ، ١٤٨
أبو طالب ١١٣ ، ٢٧٠	٤٦٨ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤٢٧ ، ٣١٥
ابن طاهر ٢١٧ ، ٣٧٤ ، ٤٥٠ ،	٥٦٣ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٤٨٨
٤٥٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٥٤٠ ، ٦١٣	ابن سيرين ٥٣٠
ابن الطراوة ٣٩٤ ، ٤٣٩ ، ٤٧٣ ،	الشافعي ١٥٩
٤٨٦ ، ٥٧٢ ، ٦٠١ ، ٦٧٢	ابن الشجري ١٠١ ، ١٠٢ ، ٢٨٦ ،
الطرماع ١٣٤ ، ١٥٦ ، ٢٦٤	٢٩٣ ، ٦٠٠
طرفة ١٢٣ ، ٣٤٦ ، ٤٢٠	تريخ بن أوفى ١٠٠
طفيل الغنوي ٤٣٤	ابن شاذان ٤٩٤
ابن طلحة ٢٩٦	الشلوين ٤٢ ، ١٣٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٧٦
طلحة ٢٠٧	٣٧٤ ، ٣٦٤ ، ٣٢٥ ، ٣٠٥ ، ٢٩١
طبي ١٤٩ ، ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٤٢	٤٩٩ ، ٤٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٤٦ ، ٤٣٥
٣٩٠	٦٠٥ ، ٦٠٠ ، ٥٣٩ ، ٥١٦

عثمان ١١١
 العجاج ٧٨ ، ٨٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧
 عدي بن زيد ٧١ ، ٢٨٠
 ابن العريف ٥٧٨
 ابن عصفور ٣٤ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ١٠٣
 ١٠٤ ، ١٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢
 ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥
 ٣١٢ ، ٣٢٤ ، ٣٥١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٦
 ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨
 ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤
 ٤٧٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٨ ، ٥١٦ ، ٥٢٩
 ٥٥١ ، ٥٥٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٤ ، ٥٨٧
 ٥٩٥ ، ٥٩٨
 ابن عطية ٨٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٨٨
 ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٩٩ ، ٣٩٦ ، ٤٨١
 ٥٦٠ ، ٥٦١
 بنو عقيل ٢٨
 عكبر بن حدير ١٠٠
 عكل ١٨٣
 علباء بن أرقم ٢٢٢
 علقمة ٤١ ، ٢٨٦
 علي بن أبي طالب ٤٩ ، ٩٨ ، ٢٦٧
 علي بن عيسى الربيعي ٣٩٧ ، ٦٠٨

عامر بن مالك ٢٨٢
 عباس بن مرداس ٤٩
 عائكة بنت زيد ٢٠٨
 ابن أبي العافية ٥٣ ، ٢٢٦
 عائشة ٣٧٣
 أبو العباس ٤٧٥
 ابن عباس رضي الله عنه ٤٢٢ ، ٤٢٣
 عبد الأعلى بن عبد الله ٢٦٢
 عبد الرحمن بن حسان ٦٩
 عبد الله بن مكعب ١٠٠
 عبد الله بن رواحة ٥٢
 عبد الله بن همام ١٦٤
 عبد الله بن عنمة ١٤٠
 عبد الله بن محمد الباهلي ٥٧٧
 عبد مناة الهذلي ٩٧
 أبو عبيد ١٨٠
 عبيد الله بن قيس الرقيات ١٧٥ ، ٢٩٩
 عبيد بن الأبرص ٢٥٩
 عبيدة بن ربيعة ٥٥
 أبو عبيدة ١٨٣ ، ١٩١ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦
 ٣٦٣ ، ٣٨٠ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٨٦
 ٤٨٧ ، ٥١٨ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨

٢٧١ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٥ ، ٢٠٩
 ٣٧٢ ، ٣٦٤ ، ٣٣٨ ، ٢٨٨ ، ٢٨١
 ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٢ ، ٣٧٤
 ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٠ ، ٤٣٦
 ٤٨٩ ، ٤٨٥ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٥٧
 ٥١٦ ، ٥٠٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٩٤
 ٥٧٣ ، ٥٤٥ ، ٥٣٦ ، ٥٢٩ ، ٥٢٥
 ٥٩٥ ، ٥٩٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٥
 فخر الدين ٣٩٧
 الفراء ٢٧ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٢ ،
 ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ١١١ ، ١٢٢ ،
 ١٣٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ،
 ٢٣٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ،
 ٢٧٢ ، ٢٨٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ،
 ٣٣٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٦٥ ،
 ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ،
 ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٥٠ ،
 ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ،
 ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥١٠ ، ٥١٣ ، ٥١٧ ،
 ٥١٨ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٣٢ ، ٥٣٧ ،
 ٥٤٢ ، ٥٤٥ ، ٥٥٤ ، ٥٦٠ ، ٥٦٢ ،
 ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٣

عمر بن أبي ربيعة ٣٥ ، ٤٣ ، ١٣٨ ،
 ١٥٢ ، ٣١٨ ، ٣٩٤ ، ٥٧١ ،
 ابن عمر ٤٨٦ ، ٥٦٥ ،
 عمر بن الخطاب ٢٣٧ ، ٢٧٨ ،
 أبو عمر الزاهد ١٥٩ ، ٤٦١ ،
 عمران بن إبراهيم ٢٥٨ ،
 عمرو بن ملقط ٥١ ،
 عمرو بن براق ١٦٦ ،
 عمرو بن قعاس ٣٨٢ ،
 أبو عمرو بن العلاء ١٨٣ ، ٣٠٣ ،
 ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٦٧ ،
 عنترة بن عروس ١٢٨ ،
 عنترة ٣٥٣ ،
 عيسى بن مريم ٤٤١ ،
 عيسى ٣٦٣ ،
 عيسى بن عمر ٤٩٦ ،
 الغزني ٢٠٥ ،
 الغطمش الضبي ٢٧٩ ،
 غم ٣٠٥ ،
 الفارسي (أبو علي) ٤٣ ، ٢٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٣ ،
 ٧٩ ، ٨٦ ، ٩٤ ، ١٠٦ ، ١٣٤ ،
 ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩١ ، ٢٠٦

قيس بن زهير ٥٠
 قيس بن ذريح ١٠٣
 أبو كبير الهذلي ٨٣ ، ١٦٥ ، ٣٨٩
 كثير عزة ١٢١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣
 ابن كثير ١٢٦
 الكسائي ٩٣ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٣٠
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٢
 ٢٣٣ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٣١٨ ، ٣٤٤
 ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ ، ٣٩٥
 ٤٠٧ ، ٤٣٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٥٠٦
 ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥٣٥ ، ٥٤١
 ٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٦٠١
 كعب بن مالك ٥٢
 كنانة ٥٠٦
 الكندي ١٣١
 ابن كيسان ٤٧ ، ٥٨ ، ١١٥ ، ١٦٠
 ٢٠٥ ، ٢٣١ ، ٣٢٨ ، ٤٦٠ ، ٤٩٩
 ٥٢٩ ، ٥٨٨
 لبید ٢٣٩ ، ٢٨٢
 اللحياني ١٨٢ ، ٢٢٦ ، ٢٦٦
 لقيط بن زرارۃ ٢٨٧

٥٨٧ ، ٦٠٥ ، ٦١٧ ، ٦١٨
 الفرزدق ٥٤ ، ١٤٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٢
 ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٥ ، ٢٢٣ ، ٣٦٨
 ٣٩٦ ، ٤٤٦ ، ٥٠٣
 فروة بن مسيك ٣٢٧
 فضالة بن شريك ٣٩٨
 القاسم بن القاسم ٤٧٥
 قالون ١١٢
 القتيبي ٤٣ ، ١٩٢ ، ٢٤٩ ، ٣٨٧
 ٣٨٩ ، ٤٨٠
 القتال الكلابي ٢١٧
 قتيلة بنت النضر ٢٨٨
 القحيف العقيلي ٥٥
 القرافي ٩١ ، ٣٩٨
 قريط بن أنيف ٤٠
 القطامي ٢٤٢
 قطرب ١٥٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧
 قنبل ١٧٢
 قيس ١٤٦ ، ٥٣٥
 قيس بن الخطيم ٢٦٢
 قيس بن الملوح ٣٨٤

٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢١٢ ، ٢٠٨
 ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩
 ٢٥٧ ، ٢٥٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣
 ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٠
 ٢٨٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٥
 ٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨
 ٣١٨ ، ٣١٢ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧
 ٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٠
 ٣٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨
 ٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤
 ٣٨١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧١
 ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣
 ٤٥١ ، ٤٢٢ ، ٤١٨ ، ٤١٥ ، ٣٩٥
 ٤٦٥ ، ٤٥٩ ، ٤٥٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٢
 ٤٨٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨
 ٥٠٤ ، ٥٠٢ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٨٩
 ٥٢٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٢ ، ٥١٦ ، ٥١٢
 ٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٢
 ٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٤٨
 ٥٧٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦١
 ٥٨٦ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٧٢
 ٦٠١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٩١

الملازني ١٧٣ ، ٧٣ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ،

٢٠٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٥٢٦ ، ٥٣٦

٥٦٢

المالقي (صاحب رصف المباني) ٤٦

١٠٢ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٧٢

٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٣٠٥ ، ٣٢١

٣٢٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٦

٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٣

٤٨٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٥٢٣ ، ٥٣٧

٥٦٩ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٧

٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩

مالك بن خالد ٩٧

مالك بن عمرو القضاعي ٢٣٠

ابن مالك ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١

٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥

٦٠ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٩٧

٩٨ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣

١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٣٨

١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١

١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠

١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣

١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦

محمد بن مسلمة ١٢٩	٦٢٠، ٦١١، ٦٠٩، ٦٠٨
أبو محمد عبد المنعم بن القرس ٤٢٧	ابن ابن مالك ١٢٠، ٢٣٦، ٢٧٥،
ابن محيصن ٣٥	٦١٠، ٢٨٥
ابن مسعود ٥٠٦، ٥٥٨، ٥٦١	المبرد ٣٨، ٥٢، ١١٣، ١٤٢،
مسلم بن معبد ٨٠، ٣٤٤	١٤٥، ١٥٤، ١٦٩، ١٨٤، ١٩١،
ابن مضاء ٧٩	٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٣٦،
مضر بن ربيعي ٣٦٠	٢٥٦، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٩٣،
أم معاوية هند بن عتبة ٤٥١	٢٩٦، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٥، ٣٣٨،
العمري ٦٠١	٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٩٨، ٤٠٣،
ابن معزوز ١٤٨، ٤٧٣	٤١٠، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٤،
المعوط القريني ٢١١	٤٦٧، ٤٩٠، ٥٠٢، ٥١٦، ٥٢٦،
مجلس ٣٢٥	٥٢٧، ٥٣٥، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٥٩،
المفضل التكري ٣٩١، ٥٦٣	٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٧، ٥٧٩، ٦٠٥،
ابن مقبل ١٦٥	المتامس ٤٧٣
ابن مكيس ١٠٠	متمم بن نوري ١٠١
ابن ملكون ٣٠٥	المتني ٥٣، ١٠٣، ٢٩٤،
المهدوي ٢٠٠، ٢٠١	المتنخل الهذلي ٧٥
مهلهل ٢٨٩	المتوكل الليثي ١٥٦
منصور بن مرثد ١١٤	المنقب العبدي ٢٤١
أبو موسى ٥٧٥، ٥٧٧	مجنون ليلى ٢٨٣، ٥٠٩، ٦١٣،
ابن ميادة ١٠٧	محمد بن أحمد بن واصل ٥٧٧
ميسون بنت بحدل ١٥٧	محمد بن مسعود الغزنوي ٥٠١

يزيد بن ضبة ١٢٨
 أخو يزيد بن عبد الله البجلي ٢٦٠
 ابن أبي يزيد ٥٤٤
 ابن يعيش ٥٣ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ٣٠٩
 ٣١٩ ، ٤٥٤ ، ٤٧٥ ، ٥٠٢ ، ٥٧٥
 ٦١٧ ، ٥٨١
 الياني ٣٨
 اليمينيون ٥٥٨
 يونس بن حبيب ١٠٠ ، ١٤٣ ، ١٨٣
 ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٨٢
 ٥٢٩ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٦٢٠
 ٦٢١

★ ★ ★

النابغة الجعدي ٢٦٢ ، ٢٩٣ ، ٣٨٧
 النابغة الذبياني ٦٣ ، ٨٣ ، ١٤٦ ،
 ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣٤٩ ، ٣٨٧ ، ٥٥٨
 ٥٦٣
 نافع ٥٥٥
 النجدون ٣٢٢
 أبو النجم ١٩٨ ، ٣٠٢
 النحاس ٢٠٥ ، ٣٠٦ ، ٤٩٨ ، ٥٣٢
 ٦٠٨ ، ٥٨١
 أبو نخيلة ٣١١
 أبو زار (الحسن بن الصافي) ٤٩٧
 نصيب ١٧٦
 نصير بن يوسف ٥٧٧
 النضر بن شميل ٥٠٦ ، ٥٧٧
 النمر بن قولب ٧٢ ، ١٤٠ ، ٢١٢ ، ٣٦٧
 الهروي ٢٢٤
 هشام ٣١٨ ، ٣٦٣ ، ٤٠٩ ، ٤٩٩
 هشام بن معاوية ١٥٩
 ابن هشام الخضراوي ٢٨٠ ، ٢٨٩ ،
 ٣٨٦ ، ٤٥١ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٥٧٠
 هند بنت النعمان ٣٧٦
 ابن ولاد ٢٩٣ ، ٥٧٣

فهرس الكتب

التي ورد ذكرها في المتن

٣٩٣	لابن السيد	إصلاح الخلل
٤٠٣	لابن السراج	الأصول
٢٠١	لابن قاسم	إعراب البسملة
٥٤٥، ٤٤٠	لابن هشام الخضر اوي	الافصاح
٥٦٨	لابن مالك	الآلفية
٢٧٠	للزغشري	الأنموذج
٤١٦	لأبي حيان الأندلسي	البحر المحيط
٥٣٦، ٢٠٥	لمحمد بن مسعود الفزني	البديع
١٤٨	لابن مالك	البرهان
٤٦٤ ، ٤٥٠ ، ٤٣٩		البسيط
٥٥٥ ، ٤٨٨		
٣٧٠	لأبي البقاء المكي	التبيان في إعراب القرآن
١٤٨	لابن مالك	التحفة
٤٧٠ ، ٣٧٢ ، ٤٣	للفارسي	التذكرة

١٢٠ ، ١١٣ ، ٣٨	لابن مالك	التسهيل
٢٢٨ ، ١٨٩ ، ١٦٠		
٣٢٢ ، ٢٧٥ ، ٢٥٧		
٤١٥ ، ٣٧١ ، ٣٥٧		
٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٠٤		
٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٦٧		
٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٨٨		
٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٨		
٣٢٥	للشلوين	التنكيث على الفصل
٤٤٠	للفارسي	الحروف
٢٤٧ ، ٢٠٧	للحريري	درة النواص
١٢٠ ، ١٠٢ ، ٤٦	للمالقي	رصف المباني
١٧٢ ، ١٣٦ ، ١٢٥		
٢٤٩ ، ٢٤٢ ، ٢٣٦		
٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٠٥		
٣٦٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٠		
٣٩٢ ، ٣٨٣ ، ٣٦٦		
٤٣٣ ، ٤٣١ ، ٤١٩		
٤٩٤ ، ٤٩٢ ، ٤٨٢		
٥٦٩ ، ٥٣٧ ، ٥٢٣		
٥٩١ ، ٥٨٢ ، ٥٧٨		
٦٠٤ ، ٦٠٢ ، ٤٩٧		
٦٠٩		

١٣٧	لابن جني	سر الصناعة
٤٣٣	للزجاج	الشجرة
٢٤٤	لابن عصفور	شرح أبيات الايضاح
٢٧٦ ، ٢٣٦ ، ١٢٠	لبدر الدين بن ابن مالك	شرح الألفية
٢٨٥		
٣٠٩	لابن أبي الربيع	شرح الإيضاح
١٩٣٨ ، ١٤٩ ، ٣٩	لابن مالك	شرح التسهيل
٣٢٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦		
٤٦٥		
٥٠٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥١	لابن قاسم	شرح التسهيل
٦١٠ ، ٥٩٦		
٥٢٥ ، ٣٢٩	للصفار	شرح كتاب سيويه
٢٦٦ ، ٢٣٥ ، ١١٣	لابن مالك	شرح الكافية
٢٨٠ ، ٢٧٥ ، ٢٦٩		
٦٠٩		
٣٩٨ ، ٩١	للقرافي	شرح المحصول
٥٨٩ ، ١٤٠	لابن يعين	شرح المفصل
٤٣٦	للفارسي	الشعراء
٣٩٨	للفارسي	الشيرازيات
١٩٩	للجوهرى	الصحاح
٥٢٤ ، ٢٦٣ ، ٦٨	للبخاري	صحيح البخاري
٣٩٤	لابن سلام	طبقات الشعراء

٤٤٠	للخليل	المين
٤٣٧	للجرجي	الفرخ
٦٠٩	لابن مالك	الكافية
١٩٣ ، ٢٤١ ، ٥١٦	لسيويه	الكتاب
٦١١		
٦٥ ، ١٢٦ ، ٣٧٨	للزخشري	الكشاف
٦١٠		
٥٧٨	لابن قاسم	كلا وبلى
٦١٧	للأسفراييني	اللباب
٢٠٧	لابن جني	المختضب
٤٢٧	لعبد المنعم بن الفرس	مسائل الخلاف
٤٨٢	للفرشخان	المستوفى
٥٦٥	للأبي أمية الطرسوسي	المسند
٥٨٠	للأخفش	المعاني
٤٨ ، ١٢٧ ، ٢٥٤	للزخشري	المفصل
٢٨٢ ، ٣١٦ ، ٥٦١		
٥٧٤		
٤٠٣	للمبرد	المقتضب
٢٧٨	لابن قاسم	معنى لو
٤٩ ، ٥٠٠	لابن الحُبَّاز	النهاية

المحتوى

٧٨	الكاف	٢	تمهيد
٩٥	اللام	٢٠	المقدمة :
١٣٩	الميم		
١٤١	النون	٢٠	الفصل الأول : في حد الحرف
١٥٢	الهاء		الفصل الثاني : في تسميته حرفاً
١٥٣	الواو		الفصل الثالث : في جملة معانيه
١٧٥	الألف	٢٥	وأقسامه
١٨٠	الياء	٢٧	الفصل الرابع : في بيان عمله
		٢٨	الفصل الخامس : في عدة الحروف

الباب الثاني في التثاني ١٨٥-٣٥٨

١٨٥	إذ
١٩٢	أل
٢٠٤	أم
٢٠٧	إن
٢١٥	أن
٢٢٧	أو
٢٣٢	آ

الباب الأول في الواو ٣٠-١٨٤

٣٠	الهمزة
٣٦	الباء
٥٦	التاء
٥٩	السين
٦١	الشين
٦١	الفاء

٣٥٤	يا	٢٣٣	أيّ
		٢٣٤	إي
		٢٣٥	بل
		٢٣٨	ذا
٣٥٩	أجل	٢٤٢	عن
٣٦١	إذن	٢٥٠	في
٣٦٧	إذا	٢٥٣	قد
٣٨١	ألا	٢٦١	كم
٣٨٥	إلى	٢٦١	كي
٣٩٠	أما	٢٦٦	لم
٣٩٣	إنّ	٢٧٠	لن
٤٠٢	أنّ	٢٧٢	لو
٤١٨	أنا وأنتَ وأنتِ	٢٩٠	لا
٤١٨	آي	٣٠٤	مذ
٤١٩	أيّا	٣٠٥	مع
٤١٩	بجل	٣٠٨	من
٤٢٠	بلى	٣٢١	من
٤٢٤	بله	٣٢٢	ما
٤٢٦	منمّ	٣٤١	هل
٤٣٢	جلل	٣٤٦	ها
٤٣٣	جيد	٣٥٠	هوومي وم
٤٣٦	خلا	٣٥١	وا
٤٣٨	رئب	٣٥٢	وي
٤٥٨	سوف		

الباب الثالث في التهجّي ٣٥٩-٥٠٧

٥٥٨	حاشا	٤٦١	عدا
٥٦٨	كان	٤٦١	عسى
٥٧٧	كلا	٤٧٠	على
٥٧٩	لعل	٤٨٠	كما
٥٨٦	لكن	٤٨٥	لات
٥٩٢	لنا	٤٩١	ليت
٥٩٧	لولا	٤٩٣	ليس
٦٠٨	لوما	٥٠٠	منذ
٦٠٩	مها	٥٠٥	متى
٦١٣	هلا	٥٠٥	نعم
		٥٠٧	نحن وهما وهن
		٥٠٧	هيا
الباب الخامس في الخماسي ٦١٥-٦٢٢			
٦١٥	لكن		
٦٢٠	أنا وأنت		
الباب الرابع في الرباعي ٥٠٨-٦١٤			
٦٤٣	فهرس الآيات	٥٠٨	إذا
		٥٠٩	إلا
٦٥١	فهرس الأحاديث	٥١٠	إلا
٦٥٢	فهرس القوافي	٥٢٢	أما
		٥٢٨	إما
٦٦٣	فهرس الأعلام	٥٣٦	أتم
٦٧٦	فهرس الكتب	٥٣٦	إثنا
٦٨٠	المحتوى	٥٣٨	أين
		٥٤٢	حتى

